سياسات عربية

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة

العدد ١٤ - أيار / مايو ٢٠١٥

سياسات عربية

العدد ١٤ - أيار / مايو ٢٠١٥

دراسات وأوراق تحليليّة ٣

عزمي بشارة
في ما يسمّى التطرّف ٥

طاهر كنعان
النظام النقدي الدولي
والاقتصاد السياسي لدول الخليج العربية ١٩

مهند مصطفى
الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية (الكنيست) ٢٠١٥:
نحو تبلور النظام الحزبي المهيمن ٣٣

النور حمد
الانتخابات السودانية
بين التحوّل الديمقراطي وتكريس سلطة الفرد ٤٥

حكمات العبد الرحمن
الصعود السلمي للصين ٥٧

موسى علاية
المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية،
والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة ٧٤

عصام القيسي
التجمع اليمني للإصلاح: المشهد الراهن ٨٨

إحسان الحافظي
المغرب و"عاصفة الحزم":
تحوّلات في العقيدة العسكرية ٩٤

عبد الباقي شمسان
اليمن ما بعد عاصفة الحزم
متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي ١٠١

عبد الناصر المودع
مستقبل الحركة الحوثية ١٠٨

المؤشر العربي ١١٣

محمد المصري
اتجاهات الرأي العام العربي حول روسيا ١١٥

التوثيق ١٢٣

أهم محطات التحوّل الديمقراطي
في الوطن العربي ١٢٥

الوقائع الفلسطينية ١٣٩

مراجعات وعروض كتب ١٥١

حازم النهار
مراجعة كتاب
مسألة أكراد سورية ١٥٣

الصادق الفقيه
مراجعة كتاب
٢٢ فكرة لإصلاح العالم ١٥٨

تقارير ١٦٧

راجح بادي
المسار السياسي في اليمن
من المبادرة الخليجية إلى "عاصفة الحزم" ١٦٩

دراسات وأوراق تحليليّة

عزمي بشارة*

في ما يسمّى التطرّف

لا يمرّ يوم في حياة الإنسان المعاصر دون أن تتعرّض عيناه أو أذناه للفظي التطرّف والمتطرّفين، وذلك في وصف مواقف وآراء سياسية، أو في وصف أساليب ومناهج في العمل السياسي. وفي كلّ مرحلة ترتبط هذه المفردة بتداعيات وصور محددة ينشرها الإعلام تتضمن كمًا من الآراء المسبقة وأنصاف الحقائق والافتراضات بخصوص جماعات من البشر توصم بالتطرف. تتساءل هذه الورقة: هل لكلمة "التطرّف" مضمونٌ يفيد في فهم عناصر الفكر وبنيته، والآراء التي يحملها من يطلق عليهم هذه الصفة والممارسات التي يمارسونها (جوهرها، وطبيعتها)؟ أم هو تصنيف نسبي؟ وهل من عناصر مشتركة بين "المتطرّفين" عمومًا، تجعل الصفة هذه مفهومًا يفيد في تصنيف أفكار جماعات وحركات سياسية (أهدافها وأساليبها)؟ أم هو لفظ، أو حتى مصطلح، مضطرب في علاقته مع مفهومه؟ أم هو تعبير عن موقف سلبي يصطلح عليه بين أصحاب موقف محدد ويقصي جماعات أخرى خارج المقبول؟ فالسؤال الكبير الذي تواجهه المجتمعات المعاصرة في مسألة التطرف، هو: كيف تصل جماعات من البشر إلى درجة قطع الجسور مع الواقع القائم، ومواجهته بأساليب عنيفة؟ ترى الورقة أنّ البحث في الفكر ذاته للتوصّل إلى إجابة عن هذا السؤال غير مُجدٍ، سواء أكان الفكر هذا قوميًا أم دينيًا أم طبقيًا أم غيره.

* مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

التطرّف واصفًا أيّ فكرة ورأي وسلوك وذوق ومزاج، إذا التزمنا معناه الحرفي بوصفه نعتًا وصيرورة، يفيد الذهاب بتلك الفكرة أو ذلك السلوك إلى الحد الأقصى، وما ينطوي عليه ذلك بالضرورة لناحية الارتباط بين السلوك والقيم من تأكيد بعدٍ واحد في الظواهر المركّبة على حساب غيره. وبهذا المعنى يمكن أن تكون الذات الفاعلة، سواء أكانت فردًا أم جماعة، متطرّفة في عنفها أو سلميتها، وفي تشدّدها أو تسامحها، بل ومن الممكن أن تكون متطرفة في اعتدالها، أو في وسطيتها. وبهذا الربط الأخير يتجلّى عقم استخدام هذا اللفظ حتى بوصفه مصطلحًا، فضلًا عن أن يكون مفهومًا مفيدًا في تحليل الظواهر الاجتماعية.

ولكن حبّذا لو كان التعامل مع المفردة بهذا الإلغاء ممكنًا، فلا يمرّ يوم في حياة الإنسان المعاصر دون أن تتعرّض عيناه أو أذناه للفظي التطرّف والمتطرّفين، وذلك في وصف مواقف وآراء سياسية، أو في وصف أساليب ومناهج في العمل السياسي. وفي كلّ مرحلة ترتبط هذه المفردة بتداعيات وصور محددة ينشرها الإعلام تتضمن كمًا من الآراء المسبقة وأنصاف الحقائق والافتراضات بخصوص جماعات من البشر توصم بالتطرف.

وفي عصرنا غالبًا ما يُعدّ الفعل العنيف عملًا إرهابيًا إذا قام به من يوسَم بالتطرف. ولا يعدّ نوع الفعل نفسه (قتل المدنيين، وتدمير المنشآت بهدف الترويع) إرهابًا، إذا قام به من لا يُعدّ متطرّفًا أو منتميًا لجماعة متطرفة، حتى كاد هذا يصبح تعريف الإرهاب؛ فالإرهاب في هذا العصر هو الفعل العنيف الذي يقوم به من يُعدّ متطرفًا، حتى لو نفّذه ضد عسكريين، أو ضد قوة احتلال. والفعل العنيف نفسه لا يعدّ إرهابًا إذا قام به من لا يُعرّف متطرّفًا. يترتب على نسب التطرف إلى شخص أو إلى قوة سياسية أو إلى فكرة إذًا تبعاتٌ عديدة. لا سيّما أنّه يصعب وسم دول بالتطرف؛ فهي بحكم تعريفها ليست متطرفة. بل هي التي تطلق على الآخرين هذا اللقب.

بهذا المعنى، فإنّ الإرهاب هو فعل سياسي عنيف يقوم به شخص متطرّف أو جماعة متطرّفة. والمتطرف ليس دولة. إذًا لا يمكن أن تكون الدولة إرهابية.

ومثلما ارتبطت هذه الصفة باليمين في صيغة "اليمين المتطرف" في مرحلة ما بين الحربين وصعود النازية والفاشية والعديد من الحركات القومية، وبـ"اليسار المتطرف" في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، وبالحركات الوطنية التي عُدّت متطرفة في المستعمرات مقارنةً بالمتعاونين مع الاستعمار (المعتدلين)، فهي في عصرنا غالبًا ما تثير تداعيات تستحضر صور الإسلاميين الجهاديين على أنواعهم حتى حين لا يذكر الإسلام بصورة صريحة.

> الإرهاب هو فعل سياسي عنيف يقوم به شخص متطرّف أو جماعة متطرّفة. والمتطرف ليس دولة. إذًا لا يمكن أن تكون الدولة إرهابية

هل لكلمة التطرّف مضمونٌ يفيد في فهم عناصر الفكر وبنيته، والآراء التي يحملها من يطلق عليهم هذه الصفة والممارسات التي يمارسونها (جوهرها، وطبيعتها)؟ أم هو تصنيف نسبي؟ فيقاس التطرف نسبةً إلى الاعتدال أو الوسط، أو "التيار الرئيس" في مكان وزمان محددَين، فيحدد التصنيف هذا موقع الظاهرة خارج الإجماع والاتفاق والمقبول اجتماعيًا وسياسيًا، أو على أقصى أطرافه. هل من عناصر مشتركة بين "المتطرّفين" عمومًا، تجعل الصفة هذه مفهومًا يفيد في تصنيف أفكار جماعات وحركات سياسية (أهدافها وأساليبها)؟ أم هو لفظ أو حتى مصطلح مضطرب في علاقته مع مفهومه؟ أم تعبير عن موقف سلبي يصطلح عليه بين أصحاب موقف محدد ويقصي جماعات أخرى خارج المقبول؟

لقد فقدَ هذا التصنيف بموجب الأهداف والغايات شرعيتَه خلال منعطفات تاريخية عدة، عُدّ فيها النضال ضد التمييز العنصري (حركة الحقوق المدنية في أميركا، والمؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا)، أو ضد الاحتلال (منظمة التحرير الفلسطينية، وحركات التحرر الأفريقية، والفيتكونغ)، أو ضد الدكتاتورية والظلم عمومًا (الساندنيستا)، تطرّفًا.

وبموجب أساليب العمل السياسي العنيفة (لا سيما باستهداف المدنيين)، خسر التصنيف جزءًا من معناه كلّما تعرّض المدنيون للاستهداف بالقصف الجوي وغيره من جانب دول تعتمد نظامًا ديمقراطيًا ليبراليًا. ومن ناحية أخرى أصبح التطرّف بشكلٍ ما، متعلقًا بحكم تعريفه بجماعة وليس بدولة، وطبيعة صراع هذه الجماعة (تنظيم، حركة، حزب) مع النظام القائم. وبموجب هذين المعيارين تعدّ الوسائل المستخدمة في الوصول

إليه إرهابية، حتى لو كانت الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها أكثر عنفًا غالبًا؛ ولو كانت أهداف هذه الدول تعدّ متطرفة إذا تبنّتها جماعة خارج نطاق الدولة.

ليس كلّ من يستخدم وسائل متطرفة مثل قتل المدنيين وترويع الآمنين في عصرنا متطرّفًا أو إرهابيًا؛ فالدولة لم تُعدّ متطرفة أو إرهابية حين قامت بذلك في فيتنام والعراق وغزة ولبنان جزءًا من خطةٍ للترويع، أو ردّة فعل على عمليات قامت بها حركات مقاومة أو حركات إرهابية، بحسب زاوية النظر.

في كتابه مدينة الله، استخدم سانت أوغسطين مثال حوار الإسكندر الأكبر والقرصان، لإجراء مقارنة بين من يحتلّ البلدان وينهبها ويُسمّى إمبراطورًا لأنّه يفعل ذلك بأسطول كبير، والذي يغير على سفنٍ أخرى مستخدمًا سفينة صغيرة، ويسمّى قرصانًا[١]. استخدم أوغسطين هذه الحكاية في الفصل الرابع من الكتاب الرابع من مؤلفه الكبير مدينة الله، وعنوانه "الممالك من دون عدالة تشبه عصابات اللصوص". وهو يؤكّد التشابه بينهما بالاتجاهين، إذا صحّ التعبير؛ فالممالك المنزوعة منها العدالة أشبه بعصابات اللصوص. والأخيرة بحدّ ذاتها تشبه ممالك صغيرة؛ إذ يجمعها "عهد" أو عقد واتفاق، ويحكمها حاكم، ويجري فيها توزيع الغنائم بناءً على قواعد ما. وكي تصبح الكيانات ممالكَ لا تتخلص بالضرورة من الجشع الذي يجمعها بالعصابات، بل تُستثنى من الحكم الأخلاقي وتُمنَح حصانة[٢]، وهذا ما يجعلها ممالك. وبعد أن يؤسس لهذا التشبيه يذكر حكاية القرصان والإسكندر: "عندما سأله الملك ماذا يقصد بالسطو على البحر، أجابه القرصان متحديًا: أنا أفعل ما تفعله أنت حين تسطو على العالم كلّه، ولكن لأنّي أقوم بذلك مستخدمًا سفينة صغيرة أسمّى لصًا، وأنت إمبراطور لأنّك تفعل ذلك بأسطول كبير"[٣].

فالدولة القادرة على القصف من الجوّ هي التي تصنّف الآخر إرهابيًا ومتطرفًا. يخرج إذًا من هذا الحقل الدلالي للتطرّف (وصنيعته الإرهـاب) الجيوش التي تقوم بتدميرٍ واسع النطاق وأعمال قتل جماعي ضد المدنيين بحجّة أنّها لا تستهدف المدنيين بل الخصم الذي يسكن بين المدنيين (وعليه يتّخذ منهم دروعًا بشرية)، في حين أنّ الإرهابيين المتطرفين يستهدفون المدنيين. والحقيقة أنّ الدول التي ترتكب القصف غالبًا ما تعلم بوجود أولئك المدنيين الذين "لا تستهدفهم"، ما يجعل قتلهم حتميًا وليس ممكنًا فحسب. وهذا بالضرورة يقلّل من جدية حجة عدم الاستهداف هذه؛ والأبلغ من هذا أنّه ثبت أنّ القصف العشوائي غالبًا ما يكون "هادفًا"؛ إذ يقصد أيضًا الرد على عمليات استهداف للمدنيين قامت بها جماعة ما، باستهداف المدنيين لغرض معاقبة ما بات يسمّى "الحاضنة الاجتماعية" لهذه الجماعة، لكي تدفع ثمن احتضانها لها، أو لغرض الترويع بحدّ ذاته (الإرهاب حرفيًا). والترويع هو فعل مقصود. والمدنيون مستهدفون بهذا المعنى.

تَستخدم دولٌ وقوى وسائلَ متطرفةً في تحقيق أهدافها السياسية، ومع ذلك لا تنطبق عليها فكرة التطرف. وفي المقابل ثمّة قوى سياسية وأفراد يحملون فكرًا يُعدّ متطرفًا، ولكنّهم لا يستخدمون وسائلَ عنيفة في عملهم السياسي. وما دام يُذكر الإسلاميون في معرض الحديث عن التطرف، فالمثال على الحالة الأخيرة هو وجود العديد من الحركات السلفية التي تحمل ما يُعدّ فكرًا متطرفًا على مستوى الفكر المحض، لكن أساليبها سلمية، مثلما يوجد شيوعيون لا يستخدمون وسائل تُعدّ متطرفة.

هل يمكن تجاوز هذه النسبية في التعامل مع التطرّف بحسب المكان والمرحلة التاريخية من منظور ذلك الذي يقوم بالتصنيف ومصلحته؟

لا ندري إذا كانت محاولة الإجابة عن هذا السؤال سوف تكون مفيدة؛ فربما تكفي معالجة مضمون الفكر السياسي الذي يشمل الأهداف المسمّاة "متطرّفة" والأساليب التي تعدّ أيضًا كذلك في كلّ حالة على حدة، وذلك دون حاجة إلى مثل هذا الوصف. فيكفي أن يتّخذ الناس مواقفَ من قيم أيّ حركة أو أفكارها، أو أن يقيّموا مدى واقعية أهدافها ومقبولية أساليبها في كلّ مرحلة، دون الحاجة إلى هذا التصنيف الجارف، ومن دون هذا التمييز بين معتدلين ومتطرفين، والذي تحوّل بحدّ ذاته إلى أداة أيديولوجية في الصراع. وفي علاقات القوة السائدة قد يندرج هذا التصنيف ضمن تبرير سياسات قمعية والتمهيد لها. وربّما نطرح خلال هذه العملية فكرة ذات معنى، أو قد نستفيد على الأقل من التحليل في الطريق إلى مقاربة الجواب عنها، دون أن نصل إلى إجابة بالضرورة.

وبرأينا، لا يوجد معيار علمي موضوعي للتطرّف. ولكن قد تصبح هذه المقولة ذات قيمة إذا ما جرى التعامل معها من منطلق أخلاقي؛ بمعنى أنّ الأحكام السياسية تقع في إطار العقل العملي وتتضمن بعدًا

---

١ استخدم نعوم تشومسكيNoam Chomsky هذا الحوار في وصف الفرق بين الإرهاب وممارسات الولايات المتحدة في عنوان كتابه "قراصنة وأباطرة". واقتبسه كثيرون دون العودة إلى الأصل.

2 Augustine, *The City of God: Against the Pagans*, 9th edn. (Cambridge, NY, Melbourne: Cambridge Univ. Press, 2013), Book IV, p. 147-148.

3 Ibid., p. 148.

أخلاقيًا، هو الوحيد غير النسبي فيها؛ فالمعايير الأخلاقية الكونية، إذا وُجدت، يمكن أن تمنح الاعتدال والتطرف مضمونًا ما، بغضّ النظر عمّن يقوم بهما، لا سيّما أنّه يكمن خلف كلّ دلالات التطرف القائمة برأينا نفور من ممارسات الآخر وأفكاره. ولكن قلّما ينطبق هذا النفور على أفكار "نحن" وممارساتهم. والموقف الأخلاقي فقط يمكن أن يُخضع "نحن" للمعيار ذاته. إنّ الموقف الأخلاقي المتجاوز، أي المتعالي على الظرف والمصلحة، هو الذي يمكنه أن يسم بالتطرف أفكارًا قائمة في الطرف الذي ينتمي إليه صاحبه، وكذلك ممارسات يقوم بها الطرف نفسه، سواء أكان فردًا أم جماعة. ولهذا سنحاول في نهاية العرض أن نقدّم اقتراحًا بديلًا لتعريف التطرّف يحرّره إلى حدٍ ما من هذه النسبية، ويُكسبه قيمة معرفية ما.

الراديكالية والتطرّف

لا تشير الراديكالية إلى منظومة محدّدة من الأفكار والحجج، وإنّما قد تصف أيّ أفكار أو تيارات تناهض الأفكار والنظم المتفق عليها أو التي أصبحت مقبولة وتعدّ موضع إجماع واتفاق في المجتمع. الراديكالية Radicalism من اللاتينية Radix وتعني الجذر. وقد استُخدم اللفظ في القرن الثامن عشر في وصف مؤيدي الحركة الراديكالية، ولا سيّما في سياق النقاش حول إصلاح راديكالي وصولًا إلى حق الاقتراع العام. وأوّل من استخدمه بما يفيد هذا المعنى هو تشارلز جيمس فوكس من "تيار الويغز" في البرلمان البريطاني عام ١٧٩٧؛ أي إنّ اللفظ استُخدم بمعنى إيجابي في وصف الذات. ولا يمكننا تأكيد فكرة "أوّل من" هذه التي تُستخدم في بعض المعاجم والموسوعات؛ فمن غير المتحقق إذا كان هذا "أوّل من" استخدمها فعلًا. وليس الأمر مهمًا برأينا؛ فالأهمّ هو أنّ تيارًا كاملًا، يُعدّ فوكس[٤] من أبرز رموزه في الـ"ويغز"، طالب بمنع المتاجرة بالعبيد، وتعاطف مع الوطنيين الأميركيين ضد الحكومة في لندن، وتضامن مع أهداف الثورة الفرنسية، ورفض الحرب ضد فرنسا، سمّى نفسه راديكاليًا. ولا شكّ في أنّ ما كان يُعدّ راديكاليًا حتى القرن الثامن عشر (مطلب تطبيق حق الاقتراع العام)، أصبح تيارًا رئيسًا، وموضع اتفاق اجتماعي، ويكاد يكون مسلّمًا به في البلد ذاته حاليًا. ولكن غالبية هذا التيار الراديكالي، لم تستخدم أساليب راديكالية بمقاييس عصرها، وظلّت قادرة على العمل من أجل هدف راديكالي بالأساليب المقبولة في الوضع القائم.

4 Leslie Mitchell, *Charles James Fox* (Oxford: Oxford Univ. Press, 1992).

وتستخدم المفردة بدلالات موجبة في وصف النهج والمقاربات التي لا تكتفي بالسطح وتتعامل مع جذر القضايا. وهذه هي مقاربة ماركس في "مدخل لنقد فلسفة الحق عند هيغل"؛ إذ رأى "أن تكون راديكاليًا تعني أن تمسك بالشيء من جذوره"[٥]. ولكنها تعني في سياقات أخرى التمسك بالأسس والمبادئ الأولى، أو التطابق بين المبدأ النظري والبرنامج العملي. ولكنّها قد تستخدم سلبيًا فقط في حالة إلصاق الصفة بأفكار الخصوم وآرائهم فتغدو في هذه الحالة رديفًا للتطرف؛ ففي معجم كامبريدج مثلًا تعني الراديكالية أن يحمل الإنسان معتقدات وآراء ترى الغالبية أنّها غير عقلانية وغير مقبولة. وفي معجم أوكسفورد الكبير نجد تاريخ الكلمة في الفيلولوجيا وغيرها بمعنى الجذر... ونجدها في التخصصات كافة بمعنى الأساسي، والجوهري، والعميق... وفي السياسة الراديكالي هو "المدافع عن الإصلاح الراديكالي... الذي يحمل أكثر الأفكار تقدّمًا عن الإصلاح على المسار الديمقراطي. في القرن التاسع عشر استُخدمت التسمية للفرع المتطرف من الحزب الليبرالي. وحاليًا تعني بصورة عامة من يدافع عن أيّ تغيير سياسي أو اجتماعي شامل، من ينتمي إلى الفرع المتطرف في حزب من الأحزاب... مُنتمٍ إلى جناحٍ يساري أو ثوري"[٦].

وفي فرنسا القرن التاسع عشر، خاض الحزب الراديكالي الاشتراكي الصراع مع اليمين في الجمهورية الثالثة بطرقٍ ديمقراطية سلمية؛ فمنذ الحروب النابليونية وحتى عام ١٨٤٨ أصبح من الصعب أن تُسمّي قوى سياسية نفسها جمهورية، لذلك سمّى الجمهوريون أنفسَهم راديكاليين، ولا سيّما أنّهم عمومًا طالبوا بتطبيق حقّ الاقتراع العام للرجال. وفي عام ١٨٦٩ كان الفصيل الذي اتّخذ تسمية "الراديكاليين" بقيادة جورج كليمنصو يرى نفسه مكمل طريق الثورة الفرنسية. وأسّس هؤلاء فيما بعد الحزب الاشتراكي الراديكالي الذي شكّل أساس (تكتل اليسار) إبان سنوات الجمهورية الثالثة.

ومن الواضح أنّ الراديكالية لا تتعلق بالموقف الجذري فحسب، بل أيضًا بعملية موضعة الموسوم بها خارج المتفق عليه اجتماعيًا وسياسيًا في ظل هيمنة أفكار وقيمٍ في مرحلة محددة. فما كان يُعدّ راديكاليًا (بمعنى المتطرف، وخارج التيار الرئيس) حتى نهاية القرن الثامن عشر، لا يُعدّ كذلك في عصرنا؛ إذ أصبح مسلّمًا به.

وشهدت الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهي الفترة الواقعة بين السنوات ١٩١٨ و١٩٣٩، انفجار براكين من الراديكالية؛

5 Karl Marx, "zur Kritik der Hegelschen Rechtsphilosophie", In: Marx-Engels,*Gesamtausgabe,* Abteilung (MEGA) I. Band 2, S. 177.

6 *The Oxford English Dictionary,* prepared by J. A. Simpson and E.S.C. Weiner, VOl. XIII, (Oxford: Clarendon Press), p. 92.

فنشأت أحزاب وسياسات راديكالية يمينية ويسارية، وذلك بتأثير كوارث الحرب والانتصارات والهزائم وصدمات تكنولوجيا الحرب وصعود الرأسمالية المتوحشة وأزماتها المالية، واستنتاج فئات واسعة من الطبقات الاجتماعية سلبيات الفردية التي أنتجها النظام الرأسمالي، فنشأت تيارات تعِدُ بعالمٍ من دون استغلال ومن دون حروب ومن دون جوع ومن دون فقر، وأخرى تعيد الاعتبار للأمّة والقومية بديلًا من الجماعة المنحلّة. كانت أنماط الراديكالية في هذه المرحلة جماعية تعاضدية (كوربوراتية). وطرحت بدائلَ على شكل أنظمة شمولية شيوعية وفاشيّة وغيرها. ولم تنتشر أشكالها وصيغها وأفكارها وطقوسها في أوروبا فحسب بل في كثير من البلدان الأخرى، ومنها البلدان العربية، لا سيّما مصر وسورية ولبنان والعراق.

وبعد الحرب نشأت أشكال أخرى من الراديكالية مرتبطة بالحرب الباردة والصدمة من الأنظمة الشمولية وغير ذلك، ولا سيّما الأفكار النيوليبرالية المتطرفة في تأكيدها على السوق الحرة والحريات الفردية. وفي مقابلها نشأ اليسار الجديد "ما بعد المادي"، والمتأثر بعلم النفس التحليلي والفلسفة الوجودية وغيرها.

ومع تفجّر الصراع ضد الاستعمار والممارسات الكولونيالية، ظهرت أيضًا تيارات راديكالية معادية للاستعمار والعنصرية اتّخذت في كثيرٍ من الحالات أشكالًا تتعلّق بالتشديد على الفرق والهويّة أكثر ممّا تشدّد على المساواة والاستقلال. وحصل مثل هذا التأكيد على الفرق والاختلاف في الحركات النسوية الراديكالية التي ذهبت بعيدًا في تأكيد الفرق وليس المساواة.

وفي نهاية القرن الماضي، ظهرت بقوّة الحركات الأصولية الإسلامية الجهادية كما ظهر المحافظون الجدد في الغرب. ويجمعهم جميعًا العودة إلى الأسس وعدم القدرة على القيام بحلول وسط وتسويات؛ فالمحافظون الجدد يحاولون العودة إلى أسس الليبرالية الغربية وأسس النظام الرأسمالي وأسس التنوير الذي يعدّ النظام الديمقراطي الغربي ملائمًا لكلّ البشر، ويكاد يكون مطبوعًا فيها دون الأخذ في الحسبان الظروف التاريخية والاجتماعية. ويعود بعض تيارات الأصولية الإسلامية أيضًا إلى ما يفترضه أسسًا ومبادئ يفرضها على الواقع المركّب، وإلى ماضٍ يفترضه من زاوية نظر موقفه من الحاضر ليواجه به الواقع الذي يرفضه في الحاضر؛ وذلك دون قدرة على صنع تسويات مع الذات ومع الآخر. في حين يعود بعضها الآخر إلى الأصول لغرض تجاوز التقليد وتكييف الثقافة الإسلامية مع الحداثة. ويسمّى هذا التيار الأصولي إصلاحيًا.

المقصود بالراديكالية السياسية بحدّ ذاتها دون ربطها بتيار سياسي أو أيديولوجي محدّد، توجّهات تسعى إلى تغيير المجتمع ونظام القيم بصورة جذرية. وهذا يعني أنّ الهدف هو الراديكالي. ولكن يتبين لنا تاريخيًا أنّ الحركة ذات الأهداف الراديكالية قد تلجأ غالبًا (وليس دائمًا) إلى الأساليب والسلوكيات الراديكالية. وذلك لسببين:

- إنّ المزاج السياسي الذي يتقبّل الفكر الراديكالي ويعرّض صاحبه لتقبّل مثل هذا الفكر بسهولة، هو نفسه الذي يحدد الأسلوب.
- إنّ رفض القوى السائدة في الدولة والمجتمع التغيير الجذري، لا يُبقي مجالًا إلا للتعديل والتكيّف، أو التراجع والانكفاء، أو الصدام لمن لا يصل إلى هاتين النتيجتين.

وحين يتعلم أصحاب فكر راديكالي (يهدف إلى تغيير الوضع القائم بصورة جذرية) من التجربة أن يأخذوا في الحسبان الواقع السياسي والاجتماعي القائم، ويتجنبوا الصدام الشامل معه، فإنّهم يلجأون إلى أساليب مختلفة. وغالبًا ما تبدأ الصيرورة في تعديل الأساليب للتكيّف مع الواقع. وتجبرهم هذه الأساليب ذاتها على أن يغيّروا أهدافهم، إمّا شرطًا موضوعًا سلفًا في العمل السياسي، أو لأنّ الأدوات غالبًا ما تؤثّر في الأهداف وتعيد صوغها، عند الجيل الثاني من حملة هذه الأهداف على الأقلّ.

وإذا كان المقصود بالراديكالية السياسية، بحدّ ذاتها دون ربطها بتيار سياسي أو أيديولوجي محدّد، توجّهاتٍ تسعى إلى تغيير المجتمع ونظام القيم السائد فيه بصورة جذرية، فهذا يعني أنّ الهدف الذي تسعى إليه هو الراديكالي. وتختلف الحركات الراديكالية فيما بينها أيضًا بشأن الأساليب المتّبعة للوصول إلى الهدف الراديكالي؛ فقد تؤدي راديكالية الهدف إلى العزوف عن العمل السياسي، أو الاعتكاف في الفكر والأدب وغيرهما؛ وقد تؤدي إلى البحث عن أساليب مقبولة وتبنّيها. وغالبًا ما يُطلق وصف "التطرف" على من لا يتمكّنون من الجَسْر بين الهدف والواقع القائم، فيلجأون إلى استخدام أساليبَ عنيفة.

ثمّة حالات تطلق فيها صفة راديكالي على فكرٍ بعينه؛ فيقال ديمقراطي راديكالي في حالة تأكيد السيادة الشعبية والديمقراطية المباشرة وربط

الديمقراطية السياسية بالاجتماعية[٧]، أو يساري راديكالي، بمعنى الإصرار على مبدأ المساواة ورفض اقتصاد السوق بالكامل. وانتشرت مؤخرًا أيضًا مصطلحات في وصف تيارات تنويرية ذهبت بالاحتكام إلى العقل إلى أقصى استنتاجات ممكنة، وذلك في التأريخ لـ"تنوير راديكالي"، أو في تسمية تيارات فلسفية أوروبية تمردت على السلطة والتقاليد وديانات الوحي في نهاية القرن السابع عشر والثامن عشر في أوروبا "التنوير الراديكالي"[٨]، مثلما يؤرخ لحركات الإصلاح الراديكالية في البروتستانتية، والتي تعدّ بعشرات الفرق والطوائف والكنائس التي انشقت عن الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر وما بعده، والتي يجمع بينها تعميد البالغين (وليس الأطفال) وعدّ الكنائس عقدًا بين مؤمنين بالغين، وليست مسألة جسدية تتمّ بالولادة ذاتها ورفض استخدام تعميد الأطفال مثل الختان عند اليهود في الطفولة. ومنها العنيفة والسلمية. ولكن تحاول جميعها أن تعود إلى مبادئ المسيحية الأولى من دون وساطة الكنائس المأسسة وكهنوتها ولاهوتها[٩].

الراديكاليون هنا هم الذين يعيدون المسائل الاجتماعية والسياسية المركّبة إلى مبادئ أساسية في الفكر، ويتّخذون من هذه المسائل المركّبة مواقف بناءً على المبادئ الأساسية. ويعدّون التطورات التي طرأت على هذا الفكر انحرافًا عن هذه المبادئ، وتضحية بالجوهر. أو هم الذين يتميزون عن غيرهم في المعسكر الفكري أو السياسي عينه بأنّهم يقودون الفكرة إلى الاستنتاجات القصوى المترتبة عليها، ويسمّون الأشياء بأسمائها دون مواربة.

٧ انظر مثلا كتاب:
C. Douglas Lummis, *Radical Democracy* (Ithaca & London: Cornell Univ. Press, 1996), pp. 24-27.
التأكيد هنا على العودة إلى جذر الديمقراطية بوصفها حكم الشعب، وكلّما كانت السلطة أقرب إلى أن تكون بين يدي الشعب، اقتربت الديمقراطية من مبادئها الأصلية. وضع الكاتب الديمقراطية الراديكالية في مقالة الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية المسيحية، والديمقراطية الشعبية، والديمقراطية الاشتراكية، من التسميات والمصطلحات السائدة؛ انظر أيضًا:
Radical Democracy, David Trend (ed.), (NY& London, 1996).
في هذا الكتاب سلسلة محاولات للبحث في تاريخ الفكر الديمقراطي وتقاليده عن أساس نظري لديمقراطية المشاركة الشعبية، بما في ذلك في المجتمع الحديث وفي الجماعات الأهلية: في مقابل الديمقراطية الليبرالية التي تؤكد المجال الخاص وحريات الفرد والتعددية... والفرق.

٨ انظر:
Jonathan I. Israel, *Radical Enlightenment: Philosophy and the Making of Modernity 1650-1750,* (Oxford: Oxford Univ. Press, 2002), p. 502

9 George Huntston Williams, *The Radical Reformation,* (Ann Arbor, Michigan: Truman Star Univ. Press, 2000), pp. 1289-1290.
انظر أيضًا:
Michael Mullet, *Radical Religious Movements in Early Modern Europe* (London: George Allen & Unwin ltd., 1980).

ويمكن أن تتحوّل العقلانية نفسها إلى راديكالية إذا تعاملت مع نفسها بوصفها منظومة حقائق مطلقة. حتى العقلانية بمعنى قبول المقولات المثبتة فقط، والمنسجمة ضمن منظومة متماسكة منطقيًا، قد تشكّل سياقًا ملائمًا للتطرف المبرّر عقلانيًا. وهو ما وصل إلى ذروته إبان الثورة الفرنسية في نوع من دين العقل وعبادة "الكائن الأسمى" وتحويل الكاتدرائيات والكنائس إلى" معابد" له، أو في تعليم الإلحاد العلمي كما في الاتحاد السوفياتي السابق، أو في إصدار قوانين تحمل بالحرف مكافحة الدين كما في تجربة ألبانيا الشيوعية... إلخ. ويقود التعامل مع العقلانية بوصفها منظومة مغلقة إلى عدّها منظومة مطلقة. يتأسس على هذا مواقف إقصائية ترفض أيّ رأيٍ آخر بوصفه غير عقلاني وغير علمي. وليس هذا فحسب، فقد نشأت تاريخيًا حركاتٌ كبرى تسعى إلى فرض الأفكار على المجتمعات بصفتها نظريات علمية في إعادة هندستها وتصميمها بموجب قوانين، كما حصل في حالة الحركة الشيوعية التي عدّت فكرها علمًا، والنازية أيضًا التي عدّت الموقف العرقي نظرية علمية.

إنّ العقلانية المحصّنة ضدّ هذا النوع من التطرف "العقلاني" (أو من لاعقلانية العقلاني)، هي مجموعة وسائل نقدية منفتحة تساعدنا في حلّ المشكلات[١٠]. وإنّ الموقف الأكثر ميلًا إلى العقلانية هو الموقف الذي صِيغ صوغًا منفتحًا للنقد. احتكار الحقيقة المطلقة، سواء أكان نمط الاحتكار هذا عقلانيًا أم غير عقلاني، يقود إلى التطرف؛ بمعنى عدم التسامح ورفض الرأي الآخر؛ فالإصرار على منظومة من عدة مبادئ علمية أو دينية أو غيرها تصلح لحلّ جميع المشكلات، يقود إلى خلق مشاكل ناجمة عن محاولات فرض هذه المبادئ، وذلك بعد تفسير الظواهر الاجتماعية بموجبها.

هنا نصل إلى الموقف الذي يحاسب التطرف من زاوية الموقف الديمقراطي، فيصنّفه بوصفه رفض التعددية والتسامح؛ فبحسب بويل يمثّل الحزب السياسي المتطرّف مطلبًا لتغييرٍ جذري في المجتمع نحو رؤيةٍ مستقبلية ما يحملها هذا الحزب أو ماضٍ مثالي، وعمومًا تحيد هذه المطالب عن الإجماع القائم[١١]. وبحسب ليبسيت Lipset وراب Raab، التطرّف هو الموقف الأحادي المعادي للتعددية. إنّه قمع

10 John Wettersten "The Rationality of Extremists: A Talmonist Insight We Need to Respond to," *Social Epistemology: A Journal of Knowledge, Culture and Policy,* 26:1 (2012), at:
http://dx.doi.org/10.1080/02691728.2011.634528

11 Powell BGJ., "Extremist parties and political turmoil: two puzzles," *Am. J. Polit. Sci.*(1986), 30:357-78, p. 359.

الاختلاف والانحراف وإغلاق سوق الأفكار وعدّ الفرق والازدواجية والفجوات أمورًا غير شرعية[١٢].

هذا هو الموقف المتطرف من زاوية نظر منظّري الديمقراطية الليبرالية. وهو على درجات؛ فمنه أنماط تتعايش مع وضع التعددية القائم، وذلك إمّا لأنّها غير قادرة على فرض أفكارها، أو لأنّها مقتنعة بأنّ رأيها حقيقة، ولكنّها تقبل بحق الآراء الأخرى في التعبير عن ذاتها، ولو كانت خاطئة. ويصعب بالضبط تشخيص الحالة نظريًا. هل يقبل من يعدّ متطرفًا بالتعددية إلى حين التمكّن من الانقلاب عليها، أم تذوّتها فعلًا من خلال ممارستها من دون أن يتخلّى عن أيديولوجيته؟ فهذه مسألة عملية تحتاج إلى المشاهدة واستقراء الحقائق ولا تحلّ بالاشتقاقات النظرية وحدها.

> المتطــرف هو ذلك الــذي يرفض التســويات التي تمكّن من العيش المشــترك، والذي يعلم أنّ رفضه هذا قد يؤدي إلى حرب أهلية. والقيادات السياســية العراقية هي مثال على ذلك دون شكّ

وفي حالات محددة يؤدي التطرف، بمعنى عدم القدرة على صنع الحلول الوسط، إلى الحرب الأهلية إذا تبنّته قوى سياسية وازنة. لقد أدّى عجز الساسة الفرنسيين، ولا سيّما الشيوعيين وممثّلي المستوطنين في الجزائر، عن التوصّل إلى تسوية أو حلّ وسط بشأن الجزائر، إلى إحباط أيّ خطة عمل. وقد أدّى ذلك إلى الوصول بفرنسا إلى حافة الحرب الأهلية. وعمومًا يمكن القول إنّ الحروب الأهلية هي نتاج عدم قدرة القوى الاجتماعية والسياسية على الوصول إلى تسويات. ولهذا فإنّ سيطرة التطرّف على قوى اجتماعية رئيسة مقررة تعني احتمال نشوب حرب أهلية. وهذا ما نشهده منذ الاحتلال الأميركي للعراق، وشهدناه في لبنان في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. ويمكن أن نعكس الآية، فنقول: إنّ المتطرف هو ذلك الذي يرفض التسويات التي تمكّن من العيش المشترك، والذي يعلم أنّ رفضه هذا قد يؤدي إلى حرب أهلية. والقيادات السياسية العراقية هي مثال على ذلك دون شكّ.

ويمكن التمييز بين التطرّف غير المعادي للتعددية، والذي يذهب حتى النهاية في الدفاع عن موقفٍ معيّن دون كمّ أفواه الآخرين ودون احتكار الحقيقة، والتطرّف الذي يحتكر الحقيقة ويرفض التعددية[١٣]. فثمة تيارات متطرفة بمعنى أنّها مثابرة وتلاحق الحقيقة حتى النهاية وترفض أيّ مساومات على الحقيقة، ولكنّها لا ترضى بقمع الرأي الآخر وتقبل بقواعد التعددية، وترى التسامح في التعبير عن الرأي الآخر أفضل من قمعه.

لقد نشأت في أوروبا وغيرها أحزاب يمينية متطرفة جديدة تؤكّد القومية الاثنية المشتقّة من أساطير الماضي. وغالبًا ما ركّزت برامجها السياسية على ضرورة تقوية الأمّة؛ وذلك بتأكيد تجانسها الإثني وعودتها إلى القيم التقليدية. وعمومًا تعدّ حقوق الفرد ثانوية بالنسبة إلى أهداف الأمّة، وغالبًا ما تركّز هجومها على النخب الليبرالية ووسائل الإعلام التي تضع مصالح الآخر أو الأنانيات الذاتية فوق مصالح الأمّة[١٤].

يتبنّى قسمٌ من هذه الأحزاب العمل في إطار النظام الديمقراطي، وإن كان يهدد بإجراءات ضد الأجانب حين يصل إلى الحكم. ولكن ثمة آليات مؤسسية رسمية ومجتمعية تمنعه من تحقيق جزء كبير من أفكاره في حالة الوصول إلى الحكم. بعضها يتكيّف مع هذه الحقيقة بالوجود على أطراف النظام التعددي، وبعضها يرفضها ويغادر العمل السياسي الشرعي.

ويجب تمييز مثل هذه التيارات عن الموقف المتطرّف المعادي للتعددية. وبهذا المعنى فإنّ كلمة تطرّف لا تفي بالغرض وتطمس الحدود بين الظواهر أكثر ممّا توضحها.

ليس في اللغة العربية مصطلحان منفردان لترجمة لفظَي Extremism، وRadicalism. ولذلك غالبًا ما نستعيض عن ترجمة الثاني بتعريبه إلى "راديكالية". ويُستخدم الأول بإسقاطات سلبية عند تصنيف ما هو غير مقبول وخارج الإجماع، وحتى "غير عقلاني"، وذلك في مقابل الوسطية، والاعتدال، والتيار الرئيس، وغيرها من التعبيرات التي اصطُلِح عليها للدلالة على المقبول والموافِق والمجمع عليه، بمعنى الأفكار المهيمنة في الوضع القائم، والتي تكرّسه في آن؛ أمّا

12 Lipset SM & Raab E., *The Politics of Unreason: Right-Wing Extremism in America 1790 – 1970* (New York: Harper & Row, 1970), p. 6.

13 S. J. Hartenberg, "Extremism and Tolerance in Politics," *Ethics*, Vol. 77, No. 4 (Jul., 1967), p. 302.

14 Jens Rydgren, "The Sociology of the Radical Right," *Annual Review of Sociology*, Vol. 33 (2007), p. 242.

الثاني فمشتق من اللاتينية بمعنى الجذر كما أسلفنا. الراديكالي بالأصل هو الجذري.

وسنتعامل في هذه الورقة مع التطرف ترجمةً لـ Extremism، من دون فصل عن راديكالية الخصوم السياسيين، والتي تكاد تحمل المعنى ذاته. فالثقافة المهيمنة التي تسمّى التيار الرئيس في أيّ مجتمع غالبًا ما لا تميز بين الراديكالية والتطرف؛ فهي ترى من الطبيعي أن تعدّ كلّ من يرفض الوضع القائم ويهدف إلى تغييره جذريًا متطرفًا، بمعنى الإقصاء من العادي والمقبول والمتفق عليه، والذي غالبًا ما يُعدّ "العقلاني" أيضًا.

نتناول التطرف ترجمةً للّفظ الأول، والذي يتقاطع مع الثاني في حالة ذمّ الخصوم السياسيين، أو من يجري إقصاؤهم في عملية إعادة إنتاج فهم المجتمع لذاته في مرحلة من المراحل عبر الثقافة السياسية السائدة، أي تلك التي تعبّر عن القادرين على تصنيف من يقع خارجها ومن يقع داخلها. وهذا النبذ وهذا الإقصاء هما جزء من تعريف "نحن" الناتجة من هذا الفهم الذاتي. إنّه الاسم الذي يلصق بما هو مختلف ومتحدٍّ لما هو قائم إلى درجة إخراجه منه. إنّه بما هو كذلك من صفات الحياة المعاصرة مثل "الوضع القائم" بأيّ تعريفٍ له، بمعنى أنّ التطرّف هو التعبير عن الأشكال الحادة من تحديات الوضع القائم. وهي الأشكال غير القادرة على صنع جسورٍ انتقالية إليه أو معه، أو منه إلى أهدافها، والتي تحوّل عدم القدرة هذه إلى رفض صنع الجسور والمراحل الانتقالية.

وبرأينا ثمة مساران رئيسان من "التطرف" بهذا المعنى: يتمثّل الأوّل بعدم إمكانية صنع جسور مع الوضع القائم. هذه الجسور هي التي تسمّى التسويات والحلول الوسط والقابلية للعيش مع التناقضات القائمة في الحياة الاجتماعية. ويتمثّل الثاني بعدم إمكانية مرحلة أهداف الجماعة أو الحركة السياسية، أو جعلها قابلة للتقسيم؛ من دون أن يعني هذا أنّ مسؤولية ذلك تعود بالضرورة إلى الجماعة التي ينسب إليها التطرف؛ فأحيانًا يُصوّر خصومٌ بوصفهم متطرفين، بمعنى متعصبين غير عقلانيين ولا يمكن التفاوض معهم، أي لا يمكن التوصّل معهم إلى حلولٍ وسط. ويكون الدافع من وراء إطلاق هذا الوصف هو إدراك أنّهم خصوم خطيرون ومؤثّرون، وعليه يجب نزع الشرعية عنهم لكي لا يجري التفاوض معهم، ومن هنا عدّهم متطرفين.

لا تحمل التصنيفات أعلاه بعدًا أخلاقيًا مطلقًا؛ فهي تصف موقع المتطرّف نسبيًا أو جوهريًا دون أن تمنح ذلك بعدًا أخلاقيًا، سوى ذلك البعد القائم أصلًا في دوافع التصنيف برؤية الآخر شريرًا، وتصويره متطرفًا لأنّ التصنيف هذا يثير تداعيات سلبية. ولكن المصنّف متطرّفًا قد يردّ كما ردّ السيناتور باري جولدووتر الذي صُنّف متطرفًا في السياسة الأميركية في ستينيات القرن الماضي، فقال في مؤتمر الحزب الجمهوري ١٦ تموز / يوليو ١٩٦٤ "إنّ التطرّف في الدفاع عن الحرية ليس رذيلة... والاعتدال في السعي للعدالة ليس فضيلة"[١٥]. في حينه عُدّ جولدووتر متطرفًا بتأكيده الموقف الاقتصادي المحافظ وتأكيد حقوق الولايات، والموقف القومي الانعزالي من قضايا العالم في السياسة الخارجية. تضيع النسبية هنا البعد الأخلاقي. فهو يغيب في كثرة تأكيد طرفين متنازعين؛ فالمتهم بالتطرف قد يتباهى بتطرفه بالخير، وقد يتّهم القوى التي تفرض عليه هذا الوسم بأنّها هي ذاتها قوى الشر.

> ردّ السيناتور باري جولدووتر الذي صُنّف متطرفًا في السياسة الأميركية في ستينيات القرن الماضي، فقال في مؤتمر الحزب الجمهوري ١٦ تموز / يوليو ١٩٦٤ "إنّ التطرّف في الدفاع عن الحرية ليس رذيلة... والاعتدال في السعي للعدالة ليس فضيلة"

ويُطلق صفةَ التطرّف أو نعته منافسون في المعسكر نفسه داخل حركة وطنية مثلًا أو اجتماعية سياسية (حركات يسارية، أو اشتراكية، أو ليبرالية) أو في إطار التيار الديني، أو الحركات ضد مناهضة العنصرية على أطراف سياسية؛ ففي كثيرٍ من الحالات يتبنّى تيّار معيّن صفة الاعتدال وينأى بنفسه عن صفة التطرف التي يُطلقها عليه الخصم لكي يصبح طرفًا شرعيًا وقابلًا للاحتواء في عملية تفاوض. في هذه الحالة تقع الفئات التي تتبنّى صفة الاعتدال في مجازفة عدّها غير مشروعة من قبل جمهورها؛ بمعنى أنّها صنيعة الخصم الذي يعاديه هذا الجمهور، مثل قوات الاحتلال أو السلطة المهيمنة أو غير ذلك. فتنشأ جدلية مهمة يستفيد فيها "المعتدلون" من أعمال "المتطرفين"؛ إذ ترتفع أسهمهم عند الخصم، ويصبح من مصلحته تمكينهم بتقديم بعض التنازلات لهم[١٦] لإضعاف المتطرفين شعبيًا. فمن شأن هذه التنازلات أن تسهم في تمكين "المعتدلين" في مجتمعهم بوصفهم يحلّون مشاكل عينية للناس ولا يكتفون بالشعارات. تترافق

15 Hartenberg, p. 297.

16 Lewis M. Killian, "The Significance of Extremism in the Black Revolution," *Social Problems*, Vol. 20, No. 1 (Summer, 1972), p. 42.

هذه العملية عمومًا مع تهميش القضايا السياسية في حياة الناس، والتركيز على مشاكلهم الحياتية اليومية. يستفيد المعتدلون غالبًا عند الفئات المضطَهَدة من وجود المتطرفين، لأنّ وجودهم قد يدفع القوة المضطَهِدَة سواء أكانت دولة أم طبقة أم غيرها لمكافأتهم على اعتدالهم لإضعاف المتطرفين. وهذا ما حدث بوضوح في حالة الفهود السود في الولايات المتحدة وعلاقتها الجدلية بحركة الحقوق المدنية[١٧]. وكانت عمليات حركة حماس في نهاية الانتفاضة الأولى من أهمّ الأسباب التي دفعت رئيس الوزراء في حينه اسحق رابين إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الذي كان من محرّمات السياسة الإسرائيلية (مقابل قائمة شروط أفقدتها هويتها في النهاية طبعًا). وهذه من أهمّ الأسباب التي تجعل خيار التطرف خيارًا "عقلانيًا" عند المضطَهدين (بمعنى عقلانية الأداة في تحقيق الهدف).

إذا تجاوزنا التصوير المقصود للخصم بوصفه متطرفًا وللذات بوصفها معتدلة، يمكن التفكير بصفة جوهرية تميز التطرف في وضعٍ قائمٍ ما هو وجود هدف إمّا أن ينفّذ دفعة واحدة أو لا ينفّذ؛ فالمراحل الانتقالية إليه هي جزء منه. ولا توجد مراحل تقود إليه وتقع ضمن الوضع القائم. ومن هنا فإنّ أيّ خطوة للوصول إليه تعني نفي الوضع القائم، وغالبًا ما تميل إلى اتخاذ شكلٍ عنيف. ومن زاوية تاريخية يمكن القول إنّ الوضع القائم الذي لا يتيح للقوة الناقدة أو المختلفة خيارًا آخر يتحمّل المسؤولية عن ذلك، ويمكن القول أيضًا إنّ طبيعة أهداف هذه الجماعة تتحمّلها. الحكم هذا بحدّ ذاته ليس حكمًا علميًا، بقدر ما هو حكم الذي يخرج رابحًا من الصراع في النهاية.

ليس هذا التعريف حكمَ قيمة معياريًا، بل هو تحديد أقلّ نسبية فقط. وبهذا المعنى يُعدّ الفاشي ضد الديمقراطية متطرفًا، مثلما يعدّ الموقف الديمقراطي ضد نظام شمولي متطرّفًا لأنّه نفي للوضع القائم، ولأنّه لا مراحل انتقالية نحو الديمقراطية في نظامٍ شمولي إلا إذا توقّف عن أن يكون شموليًا.

والسؤال الكبير الذي تواجهه المجتمعات المعاصرة في مسألة التطرف، هو: كيف تصل جماعات من البشر إلى درجة قطع الجسور مع الواقع القائم، ومواجهته بأساليب عنيفة؟ وبرأينا فإنّ البحث في الفكر ذاته للتوصّل إلى إجابة عن هذا السؤال غير مُجدٍ، سواء أكان الفكر هذا قوميًا أم دينيًا أم طبقيًا أم غيره. ليست المشكلة في الهدف أو الفكرة بحدّ ذاتها. فقد نجد آخرين يتبنّون الفكر ذاته ويعدّونه مع ذلك "أوتوبيا" غير قابلة للتطبيق في الواقع الراهن، ويستنتجون من ذلك عدم اتخاذ خطوات عملية سوى التثقيف عليه؛ ويتبنّاه غيرهم من دون حتى أن يعمل في السياسة؛ وتعدّه جماعات أخرى أهدافًا نهائية ومُثُلًا عليا فقط... ليس كلّ من يؤمن بالهدف ذاته يحاول تطبيقه دفعةً واحدة أو بالعنف. وليس كلّ من يسعى إلى تطبيقه بالعنف يلجأ إلى قتل المدنيين دون تمييز. وليس كلّ من يسعى إلى قتل المدنيين دون تمييز جاهزًا للقيام بعملية انتحارية. وهكذا... وبرأينا لا يمكن استنباط أيّ من هذه الممارسات من الفكرة ذاتها، فلا علاقة مباشرة بين الفكرة، أيّ فكرة، والعمل، أيّ عمل. ثمة دوافع عاطفية ووجدانية لا عقلانية للفعل تتفاعل مع ظرف اجتماعي معيّن، وبيئة ونشأة، وغيرها. وتأثير هذه كلّها في فعل الإرادة، أهمّ من تأثير أيّ فكرة في الممارسة. ونحن هنا لا نخترع شيئًا جديدًا. بل نتّفق مع ما نظّر له الفيلسوف ديفيد هيوم قبل قرنين ونصف، ويكمن في أنّ العقل عبد للعاطفة حين يتعلق الأمر بفعل الإرادة.

أبعاد اجتماعية نفسية

لنأخذ مثلًا دافع البحث عن جماعة حميمية بديلة للجماعة الوشائجية المنهارة في أزمنة الحداثة، أو نتيجة لفقدان المعنى في فردية المجتمع الحديث وغيرها. الانضمام إلى جماعة تمنح المعنى البديل في هذه الحالة، هو الدافع لتبنّي الفكر المتطرّف. والتماهي مع الجماعة يعطّل الروادع عن ارتكاب أفعال متطرفة. لا ينضمّ الأفراد إلى حركة متطرفة لأنّهم يؤمنون بأفكارها فقط، وإنّما بحثًا عن التماسك الاجتماعي والتضامن؛ والعكس صحيح؛ بمعنى أنّ من ينضمّ إلى حركة كهذه غالبًا ما يؤمن بأفكارها حتى لو لم يكن الفكر هو الدافع للانضمام إليها. وهنا يصبح المميّز الأهمّ لهذه الحركات هو التضامن والتماسك الداخلي الذي يؤدي وظيفة اجتماعية بالضرورة تغدو معها الجماعة مجتمعًا أخويًا مصغّرًا، والإيمان المشترك بأفكار "متطرفة"، لا سيّما حين تكون تلك الحركات "أخويات" عقائدية، أو حركات صغيرة تتبع نمط حياة محدّدًا. في مثل هذه الحالة يهمّنا طبيعة النظام السياسي الاجتماعي الذي يدفع الفرد إلى اللجوء إلى الجماعة الجديدة أكثر من طبيعة الفكر الذي تتبنّاه الجماعة؛ فالإنسان يذهب إلى الجماعة ويتبنّى فكرها، وليس إلى الفكر ليتبنّى الجماعة التي تؤمن به.

ولا يصحّ نعت وسائل عمل هذه الجماعات باللاعقلانية. إذا افترضنا أنّه لا يمكن تصنيف الغايات أو الأهداف بوصفها عقلانية أو غير عقلانية؛ بمعنى أنّه يجب أن نتعامل معها بوصفها معطى. فإنّ ما

17 Ibid., p. 64.

يعدّ عقلانيًّا أو غير عقلاني هو الوسائل للوصول إلى هذا الهدف. وبهذا المعنى فإنّ وسائل المتطرفين هي وسائل عقلانية للوصول إلى هدفهم. ما يمكن تصنيفه "متطرفًا" في سياق اجتماعي تاريخي محدّد هو الهدف؛ فالهدف الذي يسعون إليه يقع خارج الإجماع أو المقبول في المجتمع في ظرفٍ تاريخي معيّن. وقد يكون التطرّف يمينيًا أو يساريًا، دينيًا أو وطنيًا أو قوميًا، وحتى تطرّفًا أمنيًا أو اقتصاديًا.

غالبًا ما يتبنّى أصحاب الأهداف "المتطرفة" وسائل "متطرفة" أيضًا؛ وذلك حين لا يوجد ما يفصل الأهداف المرحلية عن الأهداف النهائية. في مثل هذه الحالة لا يمكن أن يكون هناك تدرّج. وعليه، تكون الأساليب "متطرفة" ثورية انقلابية عنيفة. ويكون الصراع مع معارضي هذا الهدف النهائي حتميًا؛ إذ لا يمكن أن توجد مرحلة انتقالية نحو الهدف النهائي يمكن الاتفاق عليها مع خصوم هذا الهدف[١٨].

يبدو أنّ ما يشدّ الانتباه أكثر من غيره في جميع مميزات الحركات الإرهابية في عصرنا، بما في ذلك الأهداف "المتطرفة" ووسائل العمل "المتطرفة" مثل الخطف وقتل المدنيين وغيرها، هو الطابع الانتحاري للعمليات الذي يبدو للعقلية الغربية الراهنة غير منطقي وغير مفهوم؛ بمعنى أنّ الإنسان الغربي في عصرنا لا يتخيّل نفسه قادرًا على فعل شيء كهذا. ليس قتل المدنيين بحدّ ذاته، بل إنّ العنصر الذي يبدو غير منطقي وغير متوقَّع وصادمًا بالخصوص، هو التضحية بالنفس[١٩]. وتقوم هذه الذاكرة على دينامية النسيان والتذكّر. وهي دينامية انتقائية؛ أي نسيان انتقائي وذاكرة انتقائية؛ فالتضحية بالنفس معروفة في الحركات القومية، وفي جيوش الدول الديمقراطية، حيث تعدّ التضحية من أجل الوطن، أو في الدفاع عن الديمقراطية فضيلة.

هنا يجب الفصل بين دوافع القادة في الحركات السياسية المتطرفة ودوافع الأتباع. والدافع الرئيس للأتباع هو التضامن والانتماء. وهو في الحالات الانتحارية يصل إلى درجة الذوبان الذاتي في الجماعة. وإضافةً إلى التماهي مع الجماعة والتخلّي عن الاستقلالية الشخصية في مقابل التضامن والانتماء إلى الجماعة أو الأخوية، لا شكّ في أنّ توقّع أنّ الفعل يؤثّر أو يفيد في الوصول إلى الهدف النهائي هو من أهمّ الدوافع للتضحية بالنفس. وبهذا المعنى فإنّ ثمة أمرًا ما عقلانيًا في هذه الخطوة. والعقلانية المقصودة هنا هي بمعنى حسابات العلاقة بين الهدف والوسيلة.

ويؤدّي التضامن إلى تقوية مشاعر الانتقام في حالة موت صديق أو رفيق أو قريب. والقدرة على تنفيذ فعل الانتقام بدعم جماعة تدفع لهذا وتبرّره. وغالبًا ما يكون الدافع إلى القيام بعملية انتحارية هو صدمة موت صديق أو قريب قتَله العدوّ الذي تُنفَّذ ضده العملية. في هذه الحالة تعزز الجماعة القدرة على الثأر، وإيجاد معنى في الموت في الوقت عينه.

وتقود صعوبة التغلّب على هذا النوع من "الإرهاب" بالحرب والعنف، إلى استنتاج ضرورة استخدام وسائل أخرى؛ منها تقسيم ما يبدو وكأنّه غير قابل للانقسام في غايات هذه الحركات، بحيث يمكن تزويد الأفراد بمنجزات جزئية منها على الأقل[٢٠] والتخلّي عن الفعل المباشر للوصول إلى الأهداف "المتطرفة" بمعنى التي لا تتجزأ، ولا تقود إليها مراحل.

في الديمقراطيات يقلّ عدد الباحثين عن جماعة يلجأون إليها لحمايتهم. والنظام الديمقراطي يسمح بوجود أنواع مختلفة من الجماعات الطوعية وغير الطوعية التضامنية التي يلجأ إليها الفرد في ظل النظام نفسه. وتبقى هناك مع ذلك استثناءات. أمّا النظام الشمولي فقائم على محاولة منح الفرد معنى بديلًا وجماعة بديلة في الدولة أو الأمة أو الحزب وغيره. وتمنع السيطرة الأمنية الشاملة أيضًا وجود جماعات بديلة.

في المقابل، فإنّ النظام السلطوي الرثّ يحطم انتماءات الفرد القائمة، ولا يحميه بحقوق المواطن. وهو خلافًا للنظام الشمولي، لا يمنح الفرد انتماءً لجماعة بديلة.

الأنظمة السلطوية، لا الديمقراطية ولا الشمولية، هي الأكثر قابلية لإنتاج الهروب إلى الجماعات المتطرفة المغلقة التي يتماهي معها الفرد. وهي الأكثر قابلية لإنتاج الإرهاب الذي يستخدم العمليات الانتحارية. ومن هنا فإنّ الديمقراطية هي بالتأكيد إحدى الطرق لحلّ مشكلة الإرهاب والطابع الانتحاري[٢١]. وهي لا تلغي هذه المشكلة لكنّها تحجزها في حيّز محدود وضيّق يبدو منحرفًا عن الإجماع العام الاجتماعي والفكري والسلوكي والأخلاقي العام.

يرى سيمور ليبسيت أنّ الديمقراطية مرتبطة بالعقلانية المركّبة، وأنّ التطرّف ينتشر حيث تنخفض مستويات التعليم وتنتشر الثقافة غير العقلانية. وعليه، فإنّ الطبقات الفقيرة عنده معرّضة أكثر للفكر المتطرّف

18 Ronald Wintrobe, "Extremism, suicide terror, and authoritarianism," *Public Choice* (2006), Vol. 128, No.1\2, p. 170.

19 Ibid.

20 Ibid., p. 177.

21 Wintrobe, p. 169.

وأقلّ قدرةً على استيعاب الفكر والممارسة الديمقراطيَّين[٢٢]. وقد استندَت إلى هذا المنهج نفسه تياراتٌ فكرية عديدة رأت أنّ فئات الشعب البسيطة والفقيرة معرّضة أكثر لدعاية الأحزاب الشمولية والفاشيّة وغيرها رأى ممثّلوها التطرّف ناجمًا عن تفكّك العلاقات بين الأفراد واقتلاع الفرد من جذوره الاجتماعية، والقلق الناجم عن فقدان معنى الوجود وغير ذلك. وهي أيضًا الفئات نفسها المعرّضة إلى أبوية القائد.

استُخدمت هذه النظريات في السابق لفهم انجذاب الطبقات الفقيرة والمعدمة للحركة النازية في ألمانيا وإيطاليا. وجرى تطبيقها لاحقًا في العديد من دول العالم النامية، ولا سيّما في حالة انجذاب طبقات فقيرة في دول أميركا اللاتينية والعالم العربي مثلًا للحركات القومية المتطرفة، أو اليسار المتطرف، أو الحركات الدينية المتطرفة. وقد جرى فحص هذه الفرضيات وتبيّن أنّها خاطئة عدّة مرات؛ إذ تبيّن أنّ من ينجذب إلى مثل هذه الحركات هو غالبًا من الطبقات الوسطى والمتعلمة تحديدًا، وأنّ الفئات الفقيرة قد تنجذب إلى هذه الحركات إذا زوّدتها بشبكات من الخدمات الاجتماعية البديلة التي لا تزوّدها بها الدولة، وأنّ الأمر متعلّق بأنواع التنشئة الاجتماعية والانكشاف لأفكار مختلفة[٢٣]. إنّ التفكك الاجتماعي وفقدان الغاية والبحث للتعويض عنه في مواضع أخرى غير الجماعة التي تفكّكت في الحداثة، ليست من نصيب الفئات الفقيرة فقط.

تتكرّر في عصرنا التساؤلات بخصوص ما يدفع فئة الشباب، بما في ذلك الفئات المتعلمة والميسورة إلى أحضان الفكر الراديكالي، وأحيانًا الحركات المتطرفة. ويطرح هذا في العصر الراهن بشأن اكتشاف أنّ من نفّذ عملية إرهابية هو شاب متعلم أو مُنتمٍ إلى عائلة غير فقيرة، وأنّ من ينضمّون إلى الحركات المتطرفة غالبًا ما لا يكونون من الفقراء المسحوقين. وغالبًا ما يستحضر هذا دليلًا نافيًا نظرية أنّ مصدر التطرف والإرهاب المرتبط به هو الحرمان واليأس والإحباط. ولا يخطر ببال من يستخدم ذلك في التفنيد أنّ عوامل الحرمان واليأس والإحباط لا تكون بالضرورة مادية، أو مقصورة على الفئات الفقيرة، بخاصة حين يتعلق الأمر بقضايا مثل الهوية الذاتية والجماعية، والمعنى في الحياة.

وكما تنتشر اليوم الأدبيات التي تتناول سبب جاذبية الحركات المتطرفة بخصوص الحركات الإسلامية، فإنّها انتشرت في النصف الثاني من القرن الماضي، لا سيّما بخصوص جاذبية حركات اليسار المتطرف لفئة الشباب في دولٍ غنية، ومن طبقات ميسورة بالذات؛ إذ جذبت الحركات اليسارية المتطرفة أوساطًا من فئة الشباب من الطبقات الميسورة في مجتمعات الوفرة في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أُلّفت العديد من الأبحاث عن هذه الظاهرة، لا سيّما في ستينيات القرن الماضي. وفُسّرت بأنّ الحداثة تتيح العديد من الإنجازات، ولكنّها تقوّض في الوقت ذاته الأسس النفسية للوجود الإنساني، لا سيّما مسألة المعنى في الجماعة والعائلة والوطن والدين. إنّ فقدان المعنى الناجم عن مأزق هذه الكيانات الجماعية يؤدي غالبًا إلى فقدان الغاية/ المعنى في الحياة والبحث عنه في جماعات تعاضدية "أخوية" أصغر يجمعها هدف سامٍ، أو تتجنّد في خدمة غاية أعلى من ظروف الحياة الراهنة؛ فالجماعات المتطرفة في هذه الحالة تملأ مكانًا شاغرًا في النفوس البشرية.

المسألة هنا متعلقة بملء الفراغ النفسي والروحي الناجم عن صيرورات الحداثة وفقدان الغاية والمعنى في الحياة. وهذا ينجم عن تفكك الجماعة الوشائجية أو عن التغيرات السريعة الكارثية غير القابلة للاستيعاب والتي يرافقها تخلخل كلّ ما هو معهود ومألوف، بما يسمح بتكوّن تعاضديات "أخوية" جديدة تحاول أن تتخطّى تفكّك التعاضديات السابقة المتفككة أو المنحلّة؛ أو عن ازدياد الفجوة بين المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي الاجتماعي القائم من جهة والممارسات السائدة من جهة أخرى، في ما يمكن أن يسمّى النفاق والكذب العمومي. لا تختص هذه الحالات بالبنى الحديثة فحسب. فقد يحصل الانهيار في الجماعات "العضوية" في المجتمعات التقليدية، وكذلك ابتعاد نظام سياسي معيّن في سلوكياته عن المبادئ الأساسية التي تربّى عليها الناس مصدر شرعية للنظام، ونشوء التناقض الحاد بين أسس التنشئة الاجتماعية ومبادئها والواقع الذي يعيش فيه الفرد من ناحية أخرى.

وثمة حالات تنجح فيها قوى سياسية في منح شعور المعنى والانتماء إلى جماعات أكبر مثل الأمة والقومية والطبقة وغيرها، وكذلك في الأنظمة الشمولية بصورة عامة، حيث تمنح الأيديولوجية الشعبوية سعادة في مجموعات أكبر تخدم غاية أعلى من الوجود الشخصي الذاتي، ومن شروط إنتاجه المادية[٢٤]. بل حاولت بعض الحركات الشمولية الكبرى أن تطرح علم جمالها وعلم أدبها وعلم أخلاقها وعلم تاريخها.

22 Seymour M. Lipset, *Political Man*, Chap 4 (Garden City, N.Y.: Anchor Books, 1963).

23 Alejandro Portes, "Political Primitivism, Differential Socialization, and Lower-Class Leftist Radicalism," *American Sociological Review*, Vol. 36, No. 5 (Oct., 1971), pp. 832 – 833.

24 Herbert A. Kampf , "On the appeals of extremism to the youth of affluent, democratic societies", *Terrorism*, Vol 4,1-4, (1980), p. 164, 166, 172, 174, at: http://dx.doi.org/10.1080/10576108008435489.

ولكن لا تنجح كلّ الحركات في تحقيق السيطرة على الدولة والمجتمع. ويكتفي العديد منها بمنح المعنى عبر الإيمان بالهدف الأعلى المشترك الأسمى من واقع الإنسان المتخلخل والفاقد المعنى، وكذلك في الانتماء والتضامن داخل الجماعة الصغيرة ذاتها. ويجري التضامن غالبًا عبر التماهي مع قائد الجماعة هذه، والذي تتمتع نماذجه الكبيرة بقوّتها الكاريزمية بوصفها حاملة رسالة ورؤية وإرادة للتغيير.

ولا ينجذب أيّ شخص للحركات المتطرفة التي تقدّم حلولًا جذرية قصوى للقضايا كافة. وينجذب بعض الناس قبل غيره. ويتحمّس بعضهم من جراء الانفعال بالمشهد الإعلامي الذي ينتجه المشهد في النظام الشمولي، أو يجذبهم حين يخاطب غرائزهم ومخاوفهم. ويمنحها التماسك عبر بلاغته المحايثة للخطاب الشمولي. ولكن ثمة أشخاص لديهم قابلية نفسية للانجذاب إلى هذه الأفكار منذ البداية، ولا سيّما من ذوي البنية النفسية "القابلة للتطرف"؛ فقد يدفع إلى التطرف عند ذوي النفوس الحساسة، لا سيّما في فئة الشباب، نفورهم من الفجوة القائمة بين القول والفعل، وغياب القدوة، ونسبية الأخلاق في تعامل الأوساط المهيمنة في المجتمع، وبحث هؤلاء عن مرجعية مطلقة يستندون إليها ويتمسكون بها.

خذ مثلًا من تربّى على أفكار ديمقراطية الآباء المؤسسين ووثيقة إعلان الاستقلال أساسًا للنظام القائم في أميركا، وذلك في ظل هيمنة ثقافة دينية، ثم اكتشف الفجوة بين فكرة حرية الإنسان الديمقراطية، وقيم المسيحية من جهة، وفكرة العبودية في القرن التاسع عشر من جهة أخرى، وبين فكرة حق الشعوب في تقرير المصير وممارسات الدول الغربية في المستعمرات... أو بين الممارسات الهمجية للعبودية من جهة، وقيم الدين المسيحي الذي يؤكّد المساواة بين البشر. هنا نجد المبرر ليس للانتفاض ضد العبودية فقط، واستخدام العنف ضد المدافعين عنها، بل تضاف إليه فكرة دينية هي التطهر والخلاص بسفك الدم عبر التضحية بالنفس، كما في حالة يسوع المسيح عند جون براون الشهير الذي بدأ صراعه العنيف ضد نظام ملكية العبيد في أميركا الشمالية خارج القانون، قبل بداية الحرب الأهلية، وعُدّ عنفه هذا مقدمة لها[٢٥].

وخذ أيضًا من نشأ على فكرة أنّ الإسلام نمط حياة وطريقة حكم مصدر شرعية للنظام في المملكة العربية السعودية أو إيران، ثم بدأ يكتشف أنّ الحكام يتحللون من هذه المبادئ في حياتهم الشخصية الباذخة، وفي إدارة الدولة أيضًا، وفي التعامل مع الدول الغربية.

ويمكن إضافة أمثلة أخرى من هذا النوع بخصوص التناقض بين الفهم الذاتي للنظام السياسي والاجتماعي والذي جرت تنشئة الأفراد بموجبه من جهة، والممارسة في واقع الأنظمة البائس من جهة أخرى. وليس الفرق في الدافع إلى التطرف هنا جوهريًا. المهمّ هو وجود من لديهم القابلية للعودة إلى المبادئ الأساسية والدخول في صراع مع الوضع القائم، وفي الوقت ذاته الدخول في جماعات تُتيح ملاذًا وهويّة.

وليست الدوافع دومًا متعلقة بالفجوة هذه، والتي قد تؤسس لفعل يبدأ متطرفًا وينتهي ثوريًا يفرض نفسه بقوة، ويتحول حتى إلى تيار رئيس لاحقًا. فثمة دوافع يصعب أن تنتج أمرًا إيجابيًا وهي قائمة في النفوس ذات "القابلية للتطرف" لأنّها لا تستطيع التعايش مع التناقضات أو مع الألوان المختلفة، ولا تحتاج إلى تساوٍ كاملٍ بين الفعل والقول فقط، وإنّما أيضًا إلى لونين فقط "مع أو ضد"، "أبيض أو أسود"، وهكذا. فهذه النفوس لا تحتمل الألوان، ما يقود إلى كوارث، بغض النظر عن الدوافع. فالحياة مركّبة ومليئة بالتناقضات.

وأحيانًا، يجري التعامل مع العلم ذاته بهذه الطريقة؛ فإذا تقاطعت بنية شخصية متطرفة مع اكتشاف المعرفة العلمية بوصفها مفتاحًا لفهم الكون والمحيط والبيئة والنفس والجسد، فإنّها تحاول أن تقولب كلّ شيء بقالب علمي، وأن لا تقبل بكلّ ما يرفض أن يتقولب في معادلات علمية، ما ينتج القابلية للاعتقاد بالأيديولوجيات التي تدّعي أنّها أيديولوجيات علمية. والأهمّ من هذا وذاك هو حاجة الأفراد إلى ملء الفراغ النفسي والروحاني اللذين يسبّبهما تحلّل الحياة من المعاني والغايات في العالم الحديث[٢٦].

ثمة فرق بين رفض النفاق الذي يتناقض فيه القول والفعل، ولا يختلف فحسب من جهة، وعدّ كلّ حياة مع المتناقضات والاستعداد لصنع التسويات والحلول الوسط نفاقًا، من جهة أخرى. وفي عرف المتطرّف تعدّ كلّ حياة مع المتناقضات نفاقًا. مثلما أنّه في عرف الانتهازي يبدو كلّ رفض للنفاق الذي يتناقض فيه القول والفعل، تطرفًا. ولهذا يبدو حَمَلةُ الأيديولوجية المتطرفة وكأنّهم يصفون الأشياء كما هي من دون تجميل، ولا يخشون أن يعبّروا بصريح العبارة عن أفكارٍ غير مريحة قد يفكّر فيها الآخرون بصمت أو يخفونها. فتبدو هذه "الاستقامة" جذابة، لفئة الشباب، ولا سيّما الذين يرفضون أيّ تركيب وتعقيد وينسبونه إلى الزيف والنفاق والكذب. ولا تلبث أن تؤدي هذه

25 Ted A. Smith, *Weird John Brown: Divine Violence and the Limits of Ethics* (Stanford: Stanford Univ. Press, 2014), p. 39, 42- 43.

26 Kampf, p. 172.

الأفكار إلى كوارث لأنّها غير قابلة لقبول الحلول الوسط عمومًا، ولا حتى للتعايش مع طبيعة البشر، والتركيب المعقّد للمجتمع.

من مميزات ما يعدّ تطرفًا في هذا السياق النظر في عين الحقائق من دون تعديل أو تجميل، والحديث عنها بما هي من دون عوامل أخرى أخلاقية أو غيرها، وكذلك اختيار الأساليب في خدمة الهدف والتعبير عن هذا الهدف بوضوح. ومن أهمّ مميزات الموقف المتطرف الذي قد يكون براغماتيًّا أيضًا، تحييد الأخلاق تمامًا والاعتراف بحقيقة ما يقوم به فعلًا دون تجميلٍ أو مواربة. ولهذا أيضًا يبدو المتطرف بمعنى ما غير متناقض أو غير منافق. وأعتقد أنّ هذه من أهمّ أسباب انجذاب أوساط من الجيل الشاب تحديدًا للتطرف، لأنّها تنفر من التناقض بين القول والفعل، وترى في المواقف المتطرفة استقامةً وقولًا للحقيقة وابتعادًا عن النفاق.

وهذا ما أودّ التركيز عليه في فهمي للتطرف. ولكي أوضح ما أقصد، أجلب هنا مثالًا من ماضٍ مازال راهنًا.

لقد انشقّت الصهيونية حول الحلول الوسط والمساومة مع الإنكليز والمجتمع الدولي للتوصّل إلى إقامة كيان دولة يهودية. وثمة قوى في الحركة الصهيونية تمسّكت بفكرة "أرض إسرائيل الكاملة"، وهي المسماة مدرسيًا بالصهيونية التصحيحية أو التنقيحية، ولم توافق على التخلّي عن السلاح بعد النكبة وقيام الدولة اليهودية. ولكن الخلاف في التفكير بين النفاق والتطرف بدا واضحًا في البدايات، حين عدّ جابوتنسكي ترويج الصهيونية عن ذاتها أنّها ليست ضد العرب، وأنّ وجود دولة يهودية قد يفيد تقدّمهم الاقتصادي والحضاري، وغير ذلك من محاولات تجميل الحقيقة. وفي مقالة له عام ١٩٢٣ بعنوان "أخلاقيات الجدار الحديدي" كتب جابوتنسكي مؤسس التيار "المتطرف" في الحركة الصهيونية أنّ العرب أمّة مثل بقية الأمم، وأنّ الصهيونية سوف تصادر منهم الأرض، وأنّهم سوف يقاومون. ومن حق الصهيونية فرض الهدف الذي تؤمن به بالقوة، حتى لو بدا فرضه على العرب الذين لا يمكن إقناعهم به غير عادل. فهو هدف عادل من ناحية الصهيونية. وإذا كان واضحًا أنّ العرب سوف يقاومونه، فيجب أن يكون واضحًا أيضًا أنّ الصهيونية سوف تفرضه بالقوة على الأكثرية التي تقطن البلاد. وفرضه بالقوة لا يقلّل من عدالته[٢٧].

جرى هنا التصريح بالهدف الذي ينفي الوضع القائم بصورة واضحة. كما جرى تحييد الأخلاق تمامًا، والاستعاضة عنها بأنّ الأخلاق هي تحقيق هذا الهدف. ومن هنا أصل إلى ما أحاول الوصول إليه. إنّ كلّ تعريف للتطرف من دون البعد الأخلاقي في مرحلة تاريخية ما، هو تعريف نسبي لا يرتبط بالهدف والوسيلة، بل بموقع حامله في النظام الاجتماعي - السياسي القائم.

والطريقة الوحيدة للحكم على التطرف بصورة عامة، هي هذا النظر في الظواهر من منطلق مبدأ ما، أو فكرة ما تتناقض مع الواقع القائم، وتنفيه. ولكن هذا لا يكفي. فالتطرف هو الذهاب إلى الحد الأقصى في استنتاج ما يجب استنتاجه من هذا التضارب بين الفكرة والواقع القائم. يذهب الاستنتاج إلى أقصاه من دون أخذ أيّ شيء آخر في الحسبان، لا مبادئ العدل، ولا الأخلاق، ولا حقوق الإنسان؛ أي إنّ تطرف الفكرة سواء أكانت دينية أم قومية أم طبقية، أم رأس مالية أم اشتراكية، يجعلها مطلقةً إلى درجة رفعها فوق العوامل الأخلاقية، وجعلها أكثر قدسية منها. وعليه، منح الذات حق تجاوز الأحكام الأخلاقية وعدّها ثانوية. إنّ إطلاقية الهدف هي التي يفترض أن تحلّ محلّ الأخلاق هنا.

قد يقول قائل إنّ هذا ما يميز السياسة عمومًا عند مكيافلي وغيره. فأجيب أنّ ثمة فرقًا بين الأخلاق والسياسة، هذا صحيح، وبهذا مكيافلي محقّ أيضًا. ولكن تحليلي هذا أعلاه هو ما يجعل مكيافلي حالة "متطرفة" من الفصل بينهما برفعه السلطة فوق أيّ عامل أخلاقي، وتصفيره العوامل الأخلاقية تمامًا في الصراع على السلطة، ومكملي طريقه في نظرية الدولة الذين يعدّون الدولة هي التجسّد الموضوعي للأخلاق العامة. ويكمن الفرق بين التطرف في السياسة الرسمية هذه من جهة، وتطرف الحركات والتيارات من جهة أخرى، في أنّ الحكام لا يرفعون فكرة ما، بل السلطة ذاتها، فوق أيّ عامل أخلاقي.

هذا هو بالضبط ما يفعله الحكّام، والذي يجعلهم بنظري أكثر أو أقلّ تطرّفًا على إحداثية التمايز القائم دائمًا بين السياسة والأخلاق.

ويختلف الدين أيضًا عن الأخلاق. والاختلاف هذا قائم أو مفتوح على درجات من التطابق وحتى التناقض. والدرجة التي أتحدث عنها هي درجة عدم منح أيّ أهمية للقيم والمعايير الأخلاقية، وعدّ أخذها في الحسبان على مستوى الفعل أو اللفظ نفاقًا ومسًا بحقيقة الدين المطلقة؛ فالدين من هذا المنظور لا يتبع الأخلاق، وليست له وظيفة أخلاقية، بل إنّ تنفيذ تفسيرات جماعة محددة الدين، والسلوك بموجب هذه التفسيرات، هو الأخلاق، حتى لو كان تنفيذها يعني الدوس على الأخلاق، واستخدام الكذب والسرقة وقتل الأبرياء، وكلّ ما ينهى عنه الدين ببعده الأخلاقي. فهنا لا يُكتفى بالفصل بين

27 Zeev Jabotinsky, "The Ethics of the Iron Wall," *Razviet*, (Nov. 11, 1923), at: http://www.jabotinsky.org/multimedia/upl_doc/doc_191207_181762.pdf

السياسة والأخلاق، أو بين الدين والأخلاق، بل تُعتمد منظومة أخلاقية جديدة يحكمها الهدف الأسمى.

من يرفع فكرةً ما، حتى لو كانت دينية، فوق أيّ معايير أخلاقية، ولا يأخذ الأخلاق في الحسبان عند استنباطه ممارسات معيّنة من التناقض بين الفكرة هذه والواقع، هو متطرف. يستحق هذا التحديد الجديد الذي تأتي به هذه الورقة أن يعدّ تحديدًا نظريًا للتطرف.

كثيرًا ما يُستحضر ابن تيمية مثلًا في تعليل فتاوى تكفيرية، ولتبرير الخروج على الحاكم في عصرنا. وثمّة تقييم تاريخي بأنّه يصعب عدّ فتاوى ابن تيمية متطرفة في عصره. وأنّ فتاواه المحددة التي تعدّ متطرفة اليوم كانت من نوع الخطب لتجييش الناس في زمن الحرب، والتي قد يستخدمها أيّ تيار مركزي في عصرنا عند التحشيد في الحرب ضد "أعداء الوطن". وفي حالته كان التحشيد للجهاد ضد المغول عند اجتياحهم سورية في إطار ثقافة دينية، والتكفير في ذلك السياق يشبه التخوين في عصرنا. كان ابن تيمية متطرفًا بمعنى رفضه تناقض واقع المسلمين مع شرع الإسلام. ولكنّه عمومًا كان حذرًا في تكفير المسلمين مع أنّه وضع الأساس لفكرة تكفير الحاكم المسلم وإجازة الخروج عليه في سياق الحفاظ على وحدة الأمة من تأثير المغول[٢٨]. ومن مظاهر براغماتية ابن تيمية أنّه عدّ خدمة يوسف لفرعون خدمةً لقضية العدل؛ أي إنّه كان مستعدًا لتفهّم أوضاع المسلمين في مجتمع غير مسلم والحلول الوسط التي يضطرون إلى القيام بها. فمنطق الفتاوى عنده مرتبط في النهاية بوحدة الأمة، بوصفها أمة إسلامية. ولكنها تبدو في عصرنا فكرة متطرفة جدًا، ولا سيّما بعد تأسيس الدول وتغيّر مفهوم الأمة وعلاقتها الوطنية والمواطنة. لقد أصبحت مصطلحاته في عصرنا تستخدم في تبرير الخروج على الدولة ككلّ، وعلى الولاء للوطن، وليس على الحاكم وحده. هل تطرّف أفكار ابن تيمية، على سبيل المثال، أمر نسبي إذًا؟ هذا صحيح. إنّ تطرف ابن تيمية كما يبدو في التحليل الموجز أعلاه هو تطرف نسبي من منظور عصرنا. ولكنّه يصبح متطرفًا بحكم التعريف إذا أخذنا عنصرًا واحدًا مهمًا في الحسبان، أنّ الأخلاق عنده تخضع لهذه الأحكام، وما يترتب عليه مبرّر عنده حتى إذا كان القتل. فهو قتل كفّار. ولا يوجد معيار أخلاقي خارجه يحتكم إليه. هذا المشترك الذي يغيّب المعايير الأخلاقية هو ما يمكّننا من الحكم عليها متطرفة في ما يتجاوز النسبة إلى المكان والزمان.

وسأذهب أبعد لتوضيح ما أقصده. قد تكون الفكرة التي باسمها يجري تهميش المعايير الأخلاقية وتجاوزها، فكرةً أخلاقيةً بحدّ ذاتها؛ فقد يدفع التزمّت الأخلاقي نفسه إلى تهميش الأخلاق عند فرض ذاته في عملية حلّ ما يعدّه تناقضًا كاملًا للفكرة الأخلاقية مع الواقع القائم غير الأخلاقي.

الاعتدال بوصفه مصطلحًا غير نسبي يتجاوز الوصف الذاتي عند ذمّ الخصوم، هو ضبط السلوك الإنساني (السياسي، وغير السياسي) بمعايير الأخلاق، ودمج البعد الأخلاقي فيه، بحيث تجري موازنة ما، بدرجة ما بين الضرورات العملية والمعايير الأخلاقية، مهما خضعت اعتبارات السياسة للضغوط العملية. وتتفاوت السياسات بحسب درجة أخذ المعايير الأخلاقية في الحسبان في هذا التفاعل بين النشاط الإنساني بحدّ ذاته لنيل غاية محددة والأخلاق بحدّ ذاتها. إنّ إخضاع الأخلاق لفكرةٍ أسمى منها إلى درجة عدّ كلّ ما يخدم هذه الفكرة فضيلة تؤدّي الغرض وتقوم بوظيفة الأخلاق، قد يمنح الإنسان بديلًا منها إلى درجة تعطيل ضميره. ينتج هذا الإخضاع الظاهرة التي تستحق أن تسمّى تطرفًا. فابن تيمية ينتمي إلى نمط تفكير فقهي يرى أنّه لا توجد معايير أخلاقية يحاسب بموجبها الفعل؛ فثمة دائمًا مبدأ ما في الشريعة الدينية يشتقّ منه ما يجب عمله، وتخضع له الأخلاق. وثمة أنماط أخرى من التدين الشعبي والمؤسسي وحتى الأصولي تنطلق في فهمها الدين من منطلقات أخلاقية، أو على الأقل تمنح القرار الأخلاقي استقلالية أكبر.

الهدف السياسي المتطرف هو الذي ينفي الواقع المناقض للفكرة. ويُعدّ لدى الساعين إليه بديلًا للأخلاق، ويشغل مكانة مبدئها الأعلى، بحيث تشتق منه، أو هو هدف يخضع الأخلاق له بصورة كاملة، بحيث لا يتمتع الخيار الأخلاقي بأيّ استقلالية عن الهدف السياسي.

إنّ التصنيف الوحيد غير النسبي للتطرف هو عدّ الهدف مطلقًا فوق المعايير الأخلاقية التي تعدّ نسبية قياسًا به، وغيابها أيضًا عن العلاقة بين الهدف والوسيلة. لا أرى تصنيفًا آخر كونيًا للظاهرة. تنطلق التصنيفات الأخرى من إدانة الخصم أو تشويهه، أو من موقعه في مقابل ما يسمّى في مرحلة تاريخية محددة اعتدالًا وسطًا، كما أنّ هذا التحديد لا يعفي الدول، ولا يقتصر على إقصاء حركة أو فكرة أو أيديولوجية بعينها. وهي تضع لنفسها مصطلحها الأداتي النسبي في التطرف.

---

28 Yahya Michot, *Muslims Under Non-Muslim Rule*)Oxford: Interface Publications,2006(.

نذكر هذا الكتاب تحديدًا مثالًا لبحث يضع ابن تيمية في سياقه التاريخي، ولا سيّما فتوى ماردين التي تأبى تقسيم العالم إلى دار حرب ودار سلام. وحيث يؤكد موقف ابن تيمية الداعي للجهاد ضد الغزو الأجنبي، والرافض الفتنة داخليًا. فلا يبدو متطرفًا كما يبدو من منظور مستخدميه في تبرير أعمال عنفٍ في عصرنا، ويعدّ الفقيه الذي يشرعن "الإرهاب" من منظور عدد كبير من الباحثين، ولا سيّما ما ظهر بالإنكليزية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001؛ انظر مثلًا:

Gilles Kepel, *Jihad: The Trail of Political Islam*, Anthony Roberts (Cambridge Mass.: Harvard Univ. Press, 2002).

Malise Ruthven, *A Fury for God: The Islamist Attack on America*)London: Granta Books, 2002).

طاهر كنعان*

النظام النقدي الدولي والاقتصاد السياسي لدول الخليج العربية

يتناول هذا البحث الآثار السلبية في اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط الناجمة عن الخلل الراهن في النظام النقدي الدولي، ويتمثّل هذا الخلل باستمرار الدولار عملة الاحتياط المركزية. ومادام هذا الخلل قائمًا، فإنّ ما تحقّقه هذه الدول من فوائض في موازين مدفوعاتها الخارجية، ينتهي أغلبه احتياطيات لها بالدولار تُحفظ ودائعَ أو سندات في خزينة الحكومة الأميركية؛ أيْ قروضًا تقدمها دول الفائض المالي إلى أغنى اقتصاد في العالم، مقابل مردود "هزيل" من أسعار الفائدة المتدنية، بدلًا من استثمارها في مشاريع منتجة عالية المردود من شأنها أن ترفع مستوى الطلب الفعال في الاقتصاد العالمي، وتحافظ على معدلات عالية من العمالة فيه، وتُحصِّنه ضدّ الأزمات وفقدان الاستقرار.

من أهداف هذا البحث إثارة النقاش بشأن ضرورة مشاركة دول الخليج العربية في جهد إصلاح النظام النقدي الدولي، وفي تصميم الدول النامية والناشئة، على أنّ الإنفاق في البنى التحتية من أجل التنمية المستدامة ينبغي أن يتفوَّق على الإنفاق في المجالات العسكرية وتصميمها، ومن ثمة الانخراط في عملية إصلاح نسق الحكمان العالمي وتطوير النظام النقدي الدولي، والنظر جديًا في مدى ملاءمة انضمامها إلى "بنك التنمية الجديدة" وبنك "الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية" كحدٍّ أدنى، والنظر كذلك في جدوى تأسيس بنك "عبر إقليمي" للتنمية بين البلدان الآسيوية والعربية، كحدٍّ أعلى.

* أكاديمي أردني تحصّل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصاديّة من جامعة كمبريدج.

اشتد الشعور العالمي بالحاجة الماسّة إلى إصلاح نظام النقد والتمويل الدولي منذ عام ١٩٩٧ إثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي تمركزت في شرق آسيا آنذاك. وشهد هذا الإصلاح مبادرات عديدةً أحدثها اتفاق الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا (دول مجموعة بريكس BRICS) على إنشاء بنك التنمية الجديدة في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٤، وتأسيس "بنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية" Asian Infrastructure Investment Bank في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، بمشاركة الهند، وباكستان، وأغلب دول مجموعة جنوب آسيا وشرقها ASEAN، وبلدان آسيوية أخرى، وبعض الدول العربية.

من أهداف هذا البحث إثارة النقاش بشأن ضرورة مشاركة دول الخليج العربية في جهد إصلاح النظام النقدي الدولي، وفي تصميم الدول النامية والناشئة، على أنّ الإنفاق في البنى التحتية من أجل التنمية المستدامة ينبغي أن يتفوّق على الإنفاق في المجالات العسكرية وتصميمها، ومن ثمة الانخراط في عملية إصلاح نسق الحكمان[1] العالمي وتطوير النظام النقدي الدولي، والنظر جديًّا في مدى ملاءمة انضمامها إلى بنك التنمية الجديدة وبنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية كحدٍّ أدنى، والنظر كذلك في جدوى تأسيس بنك "عبر إقليمي" للتنمية بين البلدان الآسيوية والعربية، كحدٍّ أعلى. وفي الحالتين تكون الأولوية لدعم الاستثمار في البنى التحتية، ولا سيما ما يُلبّي الحاجات الإقليمية "عبر القُطرية" في إطار التعاون والتكامل الاقتصادي العربيَّين.

اختلال النظام النقدي الدولي الراهن

يتناول هذا البحث الآثار السلبية في اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط، وبخاصة دول الخليج العربية؛ نتيجة الخلل الكبير الذي مازال يعتور النظام النقدي الدولي، والمقاربة التي يتعيّن اعتمادها ضمن السياسات الاقتصادية في هذه الدول لمعالجة السلبيات. ويتمثّل هذا الخلل خصوصًا في استمرار الدولار عملةَ الاحتياطِ المركزيةَ للنظام النقدي الدولي، وهو أمرٌ يدفع الدول النامية والناشئة التي هي في أمسّ الحاجة إلى الموارد المالية إلى استثمارها في التنمية، إلى أن تصبح مقرضةً هذه الموارد لأغنى الدول في العالم. ويساهم في استدامة هذا الخلل ضُعف مكانة الدول النامية والناشئة ونفوذها في نسقِ الحكمانية الاقتصادية العالميِّ، بما في ذلك المؤسّسات الرئيسة الحاكمة للنظام الاقتصادي والنقدي العالمي؛ ما يُرجِّح مصالح الولايات المتحدة الأميركية والدول الصناعية الغربية الأخرى على مصالح المجتمع الدولي كلِّه، فيتسبّب ذلك بإضعاف الاستقرار في الاقتصاد العالمي، وتعريضه للأزمات، وتراجع معدلات النموّ والعمالة فيه.

> احتفاظ دول الفائض باحتياطاتها بالدولار يعني عمليًا أنها تُمكّن الولايات المتحدة من استيراد السلع الحقيقية التي تمثّلها صادرات دول الفائض

وفي ظلّ نسق الاحتياط النقدي العالمي القائم، نجد أنّ البلدان النامية ذات المزايا النسبية في رواج صادراتها؛ مثل بلدان الخليج العربية المصدّرة للنفط، والصين، ودول شرق آسيا ذات الأداء الاقتصادي الرفيع، تُحقّق فوائض في موازين مدفوعاتها، فتضع هذه الفوائض في احتياطيات نقدية بالدولار، ودائعَ أو سندات في خزينة الحكومة الأميركية؛ ما يعني أنّ هذه الأموال تُضحِي قروضًا تُقدِّمها دول الفائض إلى الاقتصاد الأميركي (أغنى اقتصاد في العالم)، مقابل مردود زهيد من أسعار الفائدة المتدنية لتلك الودائع أو السندات. في حين أنّه كان في إمكان تلك الدول استثمار أموالها الفائضة في مشاريع منتجة عالية المردود ترفع مستوى الطلب الفعّال في الاقتصاد العالمي، وتحافظ على معدلات عالية من العمالة فيه (توظيف القوى العاملة)، وتساهم في تنويع مخاطر الاستثمار حتى تُقلِّل حدَّة تأثُّر اقتصاداتها بالتقلبات الاقتصادية والمالية.

إنّ احتفاظ دول الفائض باحتياطاتها بالدولار يعني عمليًّا أنها تُمكِّن الولايات المتحدة من استيراد السلع الحقيقية التي تمثّلها صادرات دول الفائض، مقابل أرصدة حسابية تمثّل إقراضًا قسريًّا يتيح للولايات المتحدة أن تحظى باستهلاك السلع الحقيقية المستوردة من بلدان الفائض من خلال تمويل هذه البلدان العجز الضخم المتنامي في الموازنة العامة للولايات المتحدة.

---

١ في هذا السياق، نرى أنّ الحكمانية governance أكثر دقةً من "الحاكمية" التي هي نسبة إلى "الحاكم"؛ لأنّ المطلوب هو النسبة إلى "الحكم". فكلمة "حُكمان"، صيغة المبالغة من "الحُكم"، هي قياس على كلمة "سُلطان" التي هي صيغة مبالغة من "السُلطة". زيادةً على ذلك، نرى أنّ الصيغة المقترحة أبلغ في الدلالة المقصودة من كلمة "الحوكمة".

الشكل (ب - ٢)
مستوى احتياطيات العملات الأجنبية في بلدان العالم (تريليون دولار أميركي)

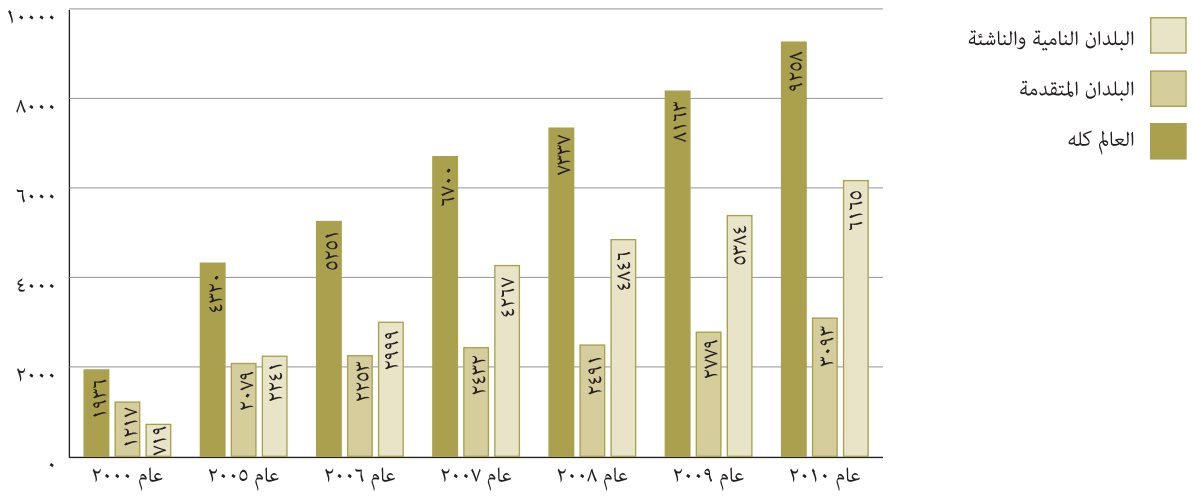

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، الجدول (ب - ١)، الملحق "ب"، الجداول الإحصائية.

لقد بلغت قيمة العجز في الميزانية الحكومية العامة[٢] للولايات المتحدة في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٢، ما يلي:

- ٢٠١٠: ٤٣٠٤,٢ مليار دولار = ٤,٣ تريليون دولار.
- ٢٠١١: ٤٥١٢,٥ مليار دولار = ٤,٥ تريليون دولار.
- ٢٠١٢: ٤٧١٨,٣ مليار دولار = ٤,٧ تريليون دولار.

وقد سجّلت قيمة العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الخارجية للولايات المتحدة خلال الفترة نفسها (٢٠١٠ - ٢٠١٢) ما يلي:

- ٢٠١٠: ٤٤٩,٥ مليار دولار.
- ٢٠١١: ٤٥٧,٧ مليار دولار.
- ٢٠١٢: ٤٤٠,٤ مليار دولار.

في المقابل، بلغت قيمة الفائض في الحساب الجاري (تجارة السلع والخدمات) في ميزان المدفوعات الخارجية للدول العربية المصدرة للطاقة (ماعدا الإمارات العربية المتحدة)، مقارنةً بالدول العربية المستوردة للطاقة، في الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٢، ما يلي[٣]:

الدول العربية المصدرة للطاقة

- فائض عام (٢٠١١) = ٤٠٥,٢ مليار دولار.
- فائض عام (٢٠١٢) = ٤٦١,١ مليار دولار.

الدول العربية المستوردة للطاقة

- عجز عام (٢٠١١) = ٢٧,٨ – مليار دولار.
- عجز عام (٢٠١٢) = ٣٦,١ – مليار دولار.

وعلى سبيل المقارنة، فإنّ فائض الصين عام ٢٠١١ هو ١٣٦,١ مليار دولار، وعام ٢٠١٢ هو ١٩٣,١ مليار دولار.

وليست الظاهرة التي تُعبِّر عنها هذه الأرقام حديثةً. فخلال الفترة كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ ونهاية عـام ٢٠١٠، تضاعفت قيمة احتياطيات العملات الأجنبية لاقتصادات البلدان النامية والناشئة

2 IMF, *Government Finance Yearbook 2013*, Table 111 (Washington: IMF, 2013). (United States), General Government (= Central Government + Local Government).

٣ انظر الجداول والأشكال الإحصائية في نهاية الورقة (الملحق ب).

عدّة مرات حتى بلغت مجموعة المتراكم مع نهاية عام ٢٠١٠ ما قيمته ٦,١ تريليون دولار، منها ٣,٥ تريليون دولار قيمة أصول مالية في الصناديق السيادية لتلك البلدان (انظر الشكل البياني والجداول الإحصائية في الملحق "ب").

مبادرات الإصلاح في النظام النقدي الدولي

ما الذي فعلته مجموعة الصين ودول شرق آسيا؟ وما الذي امتنعت من فعله مجموعة الدول العربية التي لديها فوائض مالية، بشأن تحرير نظام النقد والتمويل العالمي من هيمنة الدولار بوصفه عملة الاحتياطي العالمي المركزية، وبشأن توجيه فوائضها للاستثمار في تنمية المنطقة التي تنتمي إليها كِلَا المجموعتين، بدلًا من تركها قروضًا تتأكّل في بنوك الغرب؟

إنّ تحرير نظام النقد والتمويل العالمي من هيمنة الدولار عملة الاحتياطي العالمي المركزية هدفٌ ما برح المجتمع الدولي يسعى لتحقيقه منذ الأربعينيات من القرن العشرين، حين اقترح عالم الاقتصاد كينز تغيير طبيعة الاحتياطي باتفاق أقطار العالم على عملة جديدة يُتعهد بقبولها بدلًا من عملاتهم المحليَّة، كلّما دعت الحاجة إلى ذلك.

> تحرير نظام النقد والتمويل العالمي من هيمنة الدولار عملة الاحتياطي العالمي المركزية هدفٌ ما برح المجتمع الدولي يسعى لتحقيقه منذ الأربعينيات من القرن العشرين

وعلى أساس هذه الفكرة جرى تصميم وحدات نقدية باسم "حقوق السَّحب الخاصة" يُصدرها صندوق النقد الدولي لتصبح عملةً دوليةً مقبولةً عالميًّا. لكنّ تطبيق هذه الفكرة كان هزيلًا جدًا؛ لأنّ صندوق النقد الدولي لم يُصدر هذه العملة إلا في مناسبات قليلة، وحتى في هذه المناسبات كانت الدول الغنية هي التي تستحوذ على أغلب المبالغ المصدرة. ولذلك بقيت حاجة قائمة وملحَّة إلى عملة دولية تحلّ محلّ الدولار، ولا تكون مؤهلةً لإيجاد السيولة النقدية التي تحتاج إليها الأقطار لتسيير التجارة الدولية فحسب - وهي الوظيفة المطلوبة من نظام تمويل عالمي رفيع الكفاءة - بل تكون قادرةً أيضًا على المساهمة في حلّ مشكلات عالمية مستعصية؛ مثل الفقر والتلوث البيئي... إلخ.

اشتد الشعور العالمي بالحاجة الماسّة إلى إصلاح نظام النقد والتمويل الدولي تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية التي تمركزت في شرق آسيا عام ١٩٩٧. حينئذ عمدت اليابان إلى إطلاق مبادرة إصلاحية متمثّلة بمشروع لتأسيس "بنك النقد الآسيوي" برأس مالٍ ابتدائي بقيمة ١٠٠ مليار دولار تُقدمه اليابان. وكان هدف هذا الصندوق تزويد البلدان الآسيوية بالموارد المالية التي تحتاج إليها هذه البلدان كي تتعافى اقتصاداتها من آثار الأزمة الاقتصادية السَّالفة الذِّكر. لكنّ صندوق النقد الدولي، بضغط من الولايات المتحدة، نجح في أن يكون مصير هذه المبادرة هو الإخفاق.

مبادرة تشانغ ماي

لم تيأس اليابان بسبب إحباط مشروع "بنك النقد الآسيوي"، فهي ما لبثت أن أطلقت، مع الدخول في الألفية الثالثة، مبادرةً ثانيةً من أجل إقناع تجمُّع دول جنوب شرق آسيا الذي يضمُّ عشر دول؛ هي بروني دار السلام، وكمبوديا، وإندونيسيا، ولاوس، وماليزيا، وماينمار، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند، وفييتنام، بأن تتضامن مع الدول الثلاث الآسيوية الأخرى؛ وهي الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأن يلتقيَ الجميع في مدينة شيانغ ماي في تايلند لإطلاق المبادرة التي تحمل اسم المدينة التايلندية "شيانغ ماي".

شكّلت مبادرة "شيانغ ماي" نـواةً لترتيبات تعاون إقليمي بين الدول المذكورة (دول الآسيان + ٣) يهدف إلى الارتقاء بقدراتها الاقتصادية على التعامل مع الأزمات التمويلية، وإلى تحويل مفهوم إدارة الفوائض واستخدامها من الإطار النقودي إلى الإطار التنموي. وبموجب هذه المبادرة تعهدت كلّ دولة من دول "الآسيان + ٣" بالاحتفاظ بعملات الدول الأخرى في المجموعة بديلًا من الاحتفاظ باحتياطيات بعملة الدولار تودع في الولايات المتحدة والدول الغربية، وبذلك تبقى الاحتياطيات التي تراكمها دول المجموعة ضمن الإقليم الذي يجمعها، وتكون على استعداد لتقديم قروض منها من أجل دعم الاستهلاك والاستثمار في دول الإقليم نفسهِ بدلًا من إقراضها للدول الغنية في الغرب لدعم عجز موازنات هذه الدول.

بناءً على ذلك يكون احتفاظ كلّ من دول المجموعة بعملات احتياطية لدول أخرى في المجموعة بمنزلة فتْح لتسهيلات ائتمانية

بقيمة هذه الاحتياطيات تُتاح للدول المصدرة للعملات التي تتكون منها الاحتياطيات. بعبارة أخرى تكون كلّ دولة في المجموعة على استعداد لإقراض دول أخرى من المجموعة حين تحتاج إلى قروض تموّل بها استيراداتها من دول المجموعة، ضمن سقْف الاحتياطيات التي تحتفظ بها الدول الأخرى في المجموعة بعملة الدولة المقترضة. ويصف عالم الاقتصاد جوزف ستيغلتز طريقة عمل مفترضة لمبادرة شيانغ ماي على أساس أن تقوم الدول المشاركة في "اتفاقية عملة الاحتياط الجديدة" بتقديم قدر معيّن من المساهمة في صندوق جديد للاحتياط العالمي سنويًّا، وتقوم سلطة النقد المنشَأة لهذا الغرض، في الوقت نفسه، بإصدار عملة جديدة؛ فتكون قيمة الإصدار مكافئةً في قيمتها للعملات الاحتياطية المحتفَظ بها في الصندوق المذكور.

وفي عام ٢٠١٠، جرى تطوير المبادرة وصارت تُعرف بـ "مبادرة شيانغ ماي للتعاون المتعدد الأطراف" Chang Mai Initiative Multilateralization في إطار اتفاقية رسمية تلتزمها الدول العشر في تجمّع دول جنوب شرق آسيا مع الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية (دول الآسيان +٣). وبالنظر إلى أنّ العملات الاحتياطية المحتفظ بها تكون ضمن البنوك المركزية لدول المجموعة، فإنّ هذه الاتفاقية مازالت تُرى بعيدةً من المفهوم الأصلي لصندوق النقد الآسيوي الهادف إلى تكوين نسقٍ جديدٍ للاحتياطي النقدي العالمي. فلكي ينجح هذا المفهوم، يتعيّن على صندوق النقد الآسيوي القيام بوظائف البنك المركزي الأعلى لدول المجموعة. بيد أنّ إنشاء مؤسّسة تقوم بالوظائف المتعلّقة بمثل هذا البنك المركزي الأعلى ليس بالأمر اليسير، لأنه يتطلب جهازًا إداريًّا بالغ الكفاءة والامتياز، يحظى أفراده، إضافةً إلى الكفاءة والنزاهة، بالتزام شديد لرؤية مستقبلية تضمن نجاحه في تحقيق الأهداف التي أُنشئ من أجلها.

بنك التنمية الجديدة

كثّفت الصين، خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٤، جهدها لتعزيز مكانتها في الاقتصاد الدولي، والمكانة الاقتصادية لمجموعة دول بريكس. وشمل هذا الجهد لقاء قمة بين رؤساء الدول الخمس في نيودلهي عام ٢٠١٢، ولقاء القمة في "دوربان" عام ٢٠١٣، وانتهى إلى اتفاق الدول الخمس في هذه المجموعة؛ وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، على إنشاء بنك التنمية الجديدة. وأعلنت الاتفاقية المنشئة لهذا البنك في مدينة فورتاليزا البرازيلية في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٤.

وتعبّر اتفاقية البنك في صدارتها عن اقتناع الدول المؤسّسة للبنك بـضرورة إنشاء مؤسّسة مالية دولية للإقراض تعكس العلاقات التعاونية في ما بينها وتنشئ إدارةً قويةً لتنمية الجانب الاقتصادي من تعاونها. وتنبثق هذه الضرورة من الصعوبات التي تواجهها الدول الناشئة في الحصول على التمويل اللازم لردم الفجوات الواسعة في بناها التحتية وتلبية حاجاتها الأخرى للتنمية المستدامة. لذلك نصّت فقرات الاتفاقية المتعلقة بـ "الأهداف والمهمات" على أنّ البنك سوف يقوم بتعبئة الموارد لتمويل مشاريع البنى التحتية وغيرها من مشاريع التنمية المستدامة في البلدان النامية والناشئة، على نحوٍ مكمِّل للجهد الذي تقوم به مؤسّسات التمويل، سواء كانت متعدّدة الأطراف أو إقليميةً؛ من أجل النمو العالمي والتنمية.

وتنصّ الاتفاقية على أنّ عضوية بنك التنمية الجديدة مفتوحة لسائر أعضاء الأمم المتحدة، سواء كانت دولًا في حاجة إلى الاقتراض، أو في غير حاجة إلى ذلك. وتعلن الاتفاقية أنّ رأس المال الابتدائي للبنك هو ٥٠ مليار دولار كرأس مال مدفوع من أصل ١٠٠ مليار دولار كرأس مال مصرَّح به. وتشترك الدول الخمس المؤسّسة للبنك في حصص متساوية من رأس المال، ويستطيع البنك على أساس رأس المال المذكور تقديم قروض بقيمة ٣٤ مليار سنويًّا. وبانضمام دول أخرى إلى اتفاقية البنك تكون القوة التصويتية للمساهمين الجدد من دول العالم، كما هو الشأن بالنسبة إلى الدول المؤسّسة، ملائمةً لأسهمها المشاركة بها في رأس المال.

> أعلنت الصين في ٢٤ تشـرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ عن تأسيس "بنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية"، ووجهت الدعوة إلى عدد كبير من الدول للمساهمة فيه، إصرارًا على تحدي مؤسّسـات التمويل الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة

بنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية

أعلنت الصين في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ عن تأسيس بنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية، ووجهت الدعوة إلى عدد كبير من الدول للمساهمة فيه، إصرارًا على تحدي مؤسّسات التمويل الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، بعد أن أعلنت عن نيتها تأسيس هذا البنك عام ٢٠١٣. ولم تقتصر الدعوة إلى المساهمة في ذلك البنك على الدول الآسيوية؛ مثل أستراليا، وإندونيسيا، وكوريا، الجنوبية، بل شملت أيضًا عدّة دول أوروبية. لكنّ الولايات المتحدة

مارست ضغوطًا على البلدان المذكورة نتج منها امتناع هذه الدول عن المشاركة في البنك المذكور. ومن الدول الكبيرة، بقيت الهند وحدها مستعدةً للمشاركة في حفل تأسيس البنك في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تنضم إليها تسعة بلدان من مجموعة جنوب آسيا وشرقها ماعدا إندونيسيا[٤]، وكذلك منغوليا، وأوزباكستان، وكازخستان، وسريلانكا، وباكستان، ونيبال، وبنغلاديش، إضافةً إلى دول عربية، هي: عمان، والكويت، وقطر. وغابت عن المساهمة حتى الآن دول كبيرة؛ مثل أستراليا، وكوريا الجنوبية.

يبلغ رأس المال التأسيسي لهذا البنك ٥٠ مليار دولار يُؤمَّل رفعه إلى ١٠٠ مليار. وتغطي مساهمة الصين القسم الأكبر من رأس المال. ومع بلوغ رأس المال القيمة المذكورة، يصبح معادلًا لنحو ثلثي قيمة رأس مال بنك التنمية الآسيوية الذي يبلغ ١٦٥ مليار، والذي تعدُّه الصين واقعًا تحت نفوذ كلّ من الولايات المتحدة واليابان. وسوف يركز البنك في البداية على إنشاء "طريق حرير جديدة" قائمة على تصور الرئيس الصيني شاي جينبنغ Jinping Xi لمشروع طموح هو إنشاء طرق مواصلات (سكة حديد مثلًا)، تربط الصين بأوروبا من خلال بغداد.

> إنّ تركيز "بنك التنمية الجديدة" و"بنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية" له ما يبرّره، من جهة أنّ البنى التحتية في أغلبيّة الدول النامية تعاني التآكُل والاندثار بعد مضيّ عقود طويلة على إنشائه

إنّ تركيز بنك التنمية الجديدة وبنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية له ما يبرّره، من جهة أنّ البنى التحتية في أغلبيّة الدول النامية تعاني التآكُل والاندثار بعد مضيّ عقود طويلة على إنشائها؛ ما يجعل حاجتها ماسّةً إلى الصيانة وإعادة التأهيل حتى يمكنها، مع مشاريع البنى التحتية الجديدة، تلبية الحاجات المستقبلية للخدمات التي يقوم عليها النموّ الاقتصادي المستدام. وفي الوقت الراهن، يُشكِّل نقصان البنى التحتية في الصين والبلدان الناشئة الأخرى أحد أشدّ كوابح النموّ الاقتصادي في هذه البلدان؛ وذلك لأنّ توافر الإمدادات المعتمدة من الطاقة الكهربائية هو في صدارة شروط الجدوى والنجاح بالنسبة إلى المشاريع الإنتاجية التي تحتاج إليها. ومن ثمّة، فهو أحد الحوافز الضرورية للمبادرات الاستثمارية. وبالمنطق نفسه لن يعتنيَ المزارعون بإنتاج محاصيل لا يمكن إيصالها إلى أسواق المستهلكين عبر الطرق ووسائط النقل.

وباستثناء اليابان، وسنغافورة، وهونغ كونغ، تعاني البلدان الآسيوية نقصًا في البنى التحتية. ويُقدَّر التمويل المطلوب لإنشاء البنى التحتية التي يحتاج إليها التطوير الحضري المتوقع في هذه البلدان حتى عام ٢٠٢٥ بنحو ١١ تريليون دولار. في حين تفيد بعض التقديرات أنّ الموازنات الوطنية للعدد الأكبر من البلدان النامية في مجموعها لا تستطيع أن تخصص أكثر من ألف مليار دولار سنويًّا للاستثمار في البنى التحتية. لذلك فإنّ المبالغ المعلن عنها، بوصفها رؤوس أموال للمؤسّستين الماليتين الجديدتين، لا تكاد تقترب من قيمة التمويل المطلوب لتلبية تلك الحاجات. إلا أنّ رؤوس الأموال المذكورة تُشكِّل الرافعة الضرورية للمبالغ التي ينبغي تعبئتها للأهداف المشار إليها[٥].

وليس من المبالغة وصف المؤسّستين الماليتين الدوليتين الجديدتين بأنهما نوع جديد من البنوك، ولا يكون ذلك في سياق إصلاح النظام "النقدي" الدولي فحسب، بل في سبيل إقامة نظام "اقتصادي" عالمي جديد. وهذه أوّل مرة نرى فيها تصميمًا دوليًّا على أنّ الإنفاق في البنى التحتية من أجل التنمية المستدامة ينبغي أن تكون له الأولوية، وأن يتفوق على الإنفاق في المجالات العسكرية. فالاستثمار في التوسع الحضري، وتشييد الطرق، والسكك الحديد، وأنابيب النفط والغاز، والموانئ، والجسور، والأنفاق، وأبراج الاتصالات، وشبكات الإنترنت، وغيرها من البنى التحتية، قد تصل كلفته إلى ألفي مليار دولار سنويًّا، مقارنةً بقيمة الإنفاق الجاري في التسلح المقدر حاليًّا بمبلغ ١,٧ ألف مليار دولار سنويًّا[٦]. ويؤيّد شانغ جين واي Sang-jin Wei كبير الاقتصاديين في بنك التنمية الآسيوية وجهة نظر مفادها أنّ المؤسّستين الجديدتين قادرتان على المساعدة في تغطية حاجات المنطقة للبنى التحتية الجديدة وإعادة تأهيل البنى القائمة، إذ يبلغ عجز التمويل عن تلبية تلك الحاجات نحو ٨ تريليونات دولار، الأمر الذي يُبيِّن حاجةً ملحَّةً في آسيا إلى المؤسّستين الجديدتين[٧].

٤ اعتذرت إندونيسيا عن عدم المساهمة، استنادًا إلى أنّها في طور تغيير حكومي داخلي يمنعها من اتخاذ قرار في هذا الشأن.

5 Parag Khanna, "New BRICS Bank a Building Block of Alternative World Order," 18/ 7/ 2014, at:
http://www.huffingtonpost.com/parag-khanna/new-brics-bank_b_5600027.html

٦ المرجع نفسه.

٧ المرجع نفسه.

إصلاح الحكمانية في الاقتصاد الدولي

إنّ مبادرة الصين، والدول النامية والناشئة المتحالفة معها على إقامة بنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية، وكذلك بنك التنمية الجديدة لمجموعة بريكس، تمثّل في جانب من حوافزها، ردّة فعل لهذه الدول على إخفاقها في إدخال الإصلاح على المؤسّسات التمويلية الدولية القائمة، وهي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الآسيوية؛ من أجل التحرر من هيمنة الولايات المتحدة والدول الغربية، ومن ثمّة يرتفع نفوذ الصين ونفوذ تلك الدول الآسيوية.

وبناءً على ذلك، "تُشكّل هذه المبادرة أوّل محاولة دولية جدية لتحدي النظام النقدي الدولي الذي أُنشئ في بريتون وودز Bretton Woods قبل ٧٠عامًا، ومن غير الواضح مدى التحسّن الذي ستدخله هذه المؤسّسات الجديدة على مصالح الدول المنضمّة إليها، وعلى نظام نسق الحكمانية العالمي"[٨]، لكن من المؤكّد أنّ أحد حوافز تطوير النظام النقدي الدولي بإنشاء مؤسّسات دولية جديدة تراعي مصالح الدول النامية والناشئة هو تلكُّؤ الولايات المتحدة والدول الغربية في تغيير أنساق الحكمانية المطبقة في مؤسّسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي)، وهو ما يمنح البلدان النامية والناشئة والانتقالية Developing, Emerging, and Transition Countries قوّةً تصويتيةً أكبر في إدارة هذه المؤسّسات.

وكانت مجموعة العشرين في اجتماع القمة للمجموعة في بيتسبرغ Pittsburgh عام ٢٠٠٩ قد دعت البنك الدولي إلى إعادة تخصيص ٣٪ من القوة التصويتية في إدارة البنك لمصلحة الدول النامية، والناشئة، والانتقالية، ودعت كذلك صندوق النقد الدولي إلى إعادة تخصيص ٥٪ من القوة التصويتية في إدارة الصندوق لمصلحة هذه الدول. وبعد خمسة أعوام من هذه التوصية لم يحدث أيّ تغيير يُذكر للعمل بهاتين التوصيتين. وفي واقع الحال ظلّت مجموعة الدول الأوروبية الخمس الكبرى (ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وإسبانيا) تحظى في صندوق النقد الدولي بقوّة تصويتية لكلّ دولار من الناتج الوطني للمجموعة؛ أي ما يعادل ثلاثة أضعاف القوة التصويتية لكلّ دولار من الناتج الوطني بالنسبة إلى مجموعة دول بريكس الخمس (الصين، والهند، وروسيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا)[٩].

بتعبير آخر، إنّ مبادرات من قبيل إقامة بنك التنمية الجديدة، وبنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية، وعضوية البلدان المؤسّسة كما هو الشأن بالنسبة إلى البلدان المدعوة إلى المشاركة - وهي أساسًا من البلدان النامية والبلدان الناشئة - تمثّل طموح الصين إلى إنشاء نسق ماليٍّ صينيٍّ منافس لنسق بريتون وودز، وإحلال منطقة للرنمنبي renminbi (العملة الصينية) محلّ منطقة الدولار، وتشجيع استخدامها بوصفها عملةً احتياطيّةً بدلًا من الدولار. ووفق تقارير مودي Moody's شملت مثل تلك المبادرات إصدار سندات بالعملة الصينية خارج الحدود offshore بلغت قيمتها في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٤ نحو ٤٥١ مليار رنمنبي، مقابل ٣٧٦ مليارًا عام ٢٠١٣. وقد صرّح رئيس بنك الصادرات والمستوردات الذي تملكه الولايات المتحدة بأنّ مؤسّسات التمويل الصينية أنفقت خلال سنتين فقط ما قيمته ٦٧٠ مليار دولار من القروض والضمانات، مقارنةً بمبلغ ٥٩٠ مليونًا من القروض والضمانات أنفقها البنك الأميركي خلال ثمانية عقود[١٠].

ولا يقلّ شعور روسيا بـضرورة التغيير عن شعور الصين. ففي عام ٢٠٠٩، صرّح الرئيس الروسي فلاديمير بيوتن بأنّ توحيد عملة الاحتياط التي يمثّلها الدولار أصبحت خطرًا على الاقتصاد العالمي. في حين أنّ استعمال العملات الوطنية يَحُدّ من المخاطر. كما أنّ استعمال الروبل يشجع على قيام صناعات وطنية تستطيع المزاحمة في التجارة الدولية. وفي هذا السياق، اتفق المصرفان المركزيان في روسيا والصين، في آب/ أغسطس ٢٠١٤ على مسودة تبادل العملات Currency Swap، على نحوٍ يُتيح للبلدين التوسع في الاتجار المعتمد على العملات الوطنية، ويقلّل الاعتماد على الدولار في المدفوعات التجارية. وتحت تأثير العقوبات الغربية، أعلن بوتين في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ أنّ هدف روسيا هو أن تبيع النفط والغاز الذي تنتجه، مقابل الروبل على المستوى العالمي، وأن تنهيَ احتكار الدولار لتجارة الطاقة الذي ما برح يلحق الضرر بالاقتصاد الروسي.

٨ ذلك وفق تعبير ماثيو غودمان Matthew Goodman الباحث في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن. وفي هذا السياق، يقول فاي جيانغو Wei Jiango الذي شغل نائب وزير التجارة في الصين: "يمكنك أن تنظر إلى هذا الموضوع كما لو كان لعبة كرة السلة تحرص فيها الولايات المتحدة على السيطرة عليها، وعلى شروطها، من جهة مدة المبادرة، وساحة الملعب، وعلو السلة، وغير ذلك من الشروط التي تلائمها؛ من أجل إخراج الصين من اللعبة"، انظر:

Financial Times, 22/ 10/ 2014.

9 *Financial Times*, 4/ 11/ 2014.

10 *Financial Times*, 30/ 10/ 2014.

إنّ في التطورات السابقة الذِكر في المشهد الاقتصادي الدولي إرهاصات متعلّقةً برياح تغيير قوية تهبُّ على نظام النقد الـدولي. وأحد الدوافع لقوة هذه الرياح هو يأس دول بريكس (الصين، والهند، وروسيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا)، وكبريات الدول النامية والناشئة الأخرى في العالم من إقناع الدول المهيمنة على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بضرورة العمل الجدي على تغيير نسق الحكمانية في مؤسّسات بريتون وودز، بطريقة تمنح قوّةً تصويتيةً أكبر للبلدان النامية والناشئة، على نحوٍ يكون ملائمًا للوزن المتنامي لاقتصاداتها في مختلف أنحاء العالم.

ولا يكاد يكون ثمّة شك في أنّ الاقتصادات الناشئة هي حاليًا قادة النمو الاقتصادي في العالم. فلقد بيّنت أحدث دراسات صندوق النقد الدولي في استشراف الاقتصاد العالمي IMF Economic Outlook أنّ مجموع الناتج الوطني المتحقّق في أكبر سبعة بلدان من البلدان الناشئة، مقارنةً بالقوة الشرائية للدولار purchasing power parity، هو أكبر من مجموع الناتج الوطني المتحقّق في سبعة بلدان متقدمة تُعَدّ القائدة للاقتصاد العالمي؛ وهي كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي هذا السِّياق أضحى قرار البلدان الناشئة إنشاء بنك للتنمية خاص بها مفهومًا، وكذلك إنشاء آليات لتوحيد احتياطاتها من العملات الأجنبية لتقليل اعتمادها على صندوق النقد الدولي في الأزمات.

لقد أخذت دول بريكس دروسًا من تعامل صندوق النقد الدولي مع دول الاتحاد الأوروبي. ففي بداية الأزمة التي ألمَّت بالاقتصاد الأوروبي، استجاب صندوق النقد الدولي في البداية لطلبات المجموعة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، واضعًا برنامجًا للإنقاذ. لكنه ما لبث أن أخذ يتشدد في شروطه ولا سيما في ما يخص مديونية اليونان ومشكلاتها المصرفية، وأيضًا في ما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي في الدول الأوروبية الأخرى. وقد أثبت هذا السلوك أهمية صندوق النقد الدولي الإيجابية من جهة، لكنه عمّق شكوك البلدان الناشئة في إمكان حصولها على القيمة اللازمة والكافية من قروض صندوق النقد الدولي من جهة أخرى، مقارنةً بقيمة الشروط التي ستفرضها عليها هذه المؤسّسة.

دول الخليج العربية وإصلاح الحكمان في الاقتصاد الدولي: التحدّيات والفُرص

في آب/ أغسطس ٢٠١٣، دُعيَ كاتب هذه السطور إلى المشاركة في مؤتمر في بيجنغ نظّمه معهد شونغيانغ للدراسات المالية Chongyang Institute for Financial Studies في جامعة رينمين Renmin University، وقدّم فيه مداخلةً بعنوان "تحديات التنمية في الصين ومجالات التعاون المالي عبر الإقليمي بين الصين وبلدان الخليج العربية والبلدان العربية الأخرى". وكان محور هذه المداخلة ضرورة تطوير مبادرة في المجال التنموي تكون موازيةً لمبادرة شيانغ ماي في المجال النقدي، وذلك بالسعي لإقامة بنك عبر إقليمي للتنمية يضمّ في عضويته دول شرق آسيا وجنوبها (الآسيان)، إضافةً إلى دول ثلاث هي: الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، من جهة، ويضمّ دول الخليج العربية، والدول العربية الأخرى في الشرق العربي وشمال أفريقيا، من جهة أخرى. ويكون هدف هذا البنك إعادة توجيه الفوائض المالية للدول الأعضاء نحو الاستثمار المباشر في هذه الدول وفي البنيات التحتية التي تربط بينها، وقد لاقت هذه الفكرة استحسانًا كبيرًا من المشاركين الصينيين في ذلك المؤتمر.

إنّ التطورات التي شهدها عام ٢٠١٤ ووصفناها آنفًا، تجعل الدول العربية عمومًا، ودول الخليج العربية خصوصًا، تواجه تحدّيًا تاريخيًّا لتحصين استقلالها السياسي والاقتصادي على الأمد الطويل واستدامته؛ وذلك من خلال قيامها بما يجب عليها من مسؤوليات تجاه شعوبها، وتجاه البشرية بحُكم ما استخلفها الله تعالى عليه من القسم الأعظم من مخزون الطاقة في العالم. وإنّ الاستجابة لهذا التحدي التاريخي لا تكون إلا بالانخراط في عملية إصلاح نسق الحكمان العالمي وتطوير النظام النقدي الدولي وفق مقتضيات المصلحة المشتركة لشعوبها والمجتمع الدولي بأجمعه. ثمّ إنّ محور الإصلاح والتطوير المطلوب، كما تقدم بيان ذلك، يتمثّل بخلق أوعية مؤسّسية ودعمها تعيد توجيه الفوائض المالية الضخمة المتحقّقة في موازين مدفوعاتها الخارجية نحو الاستثمار في عمران البلدان العربية خصوصًا، وعمران سائر بلدان العالم النامي عمومًا. ولا حاجة إلى تأكيد أنّ مردود هذا الاستثمار سيكون أكبر من ذلك المردود "الهزيل" (إن وجد) الناتج من تجميد تلك الفوائض في الأرصدة وسندات الدين المتاحة في الوقت الراهن.

وعلى مستوى القرار السياسي العملي، يترتب على دول الخليج العربية النظر في ملاءمة انضمامها إلى بنك التنمية الجديدة وبنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية كحدٍّ أدنى، والنظر إضافةً إلى ذلك، في تأسيس البنك عبر الإقليمي للتنمية بين البلدان الآسيوية والعربية كحدٍّ أعلى. وفي الحالتين يكون من أولوية الأهداف التنموية لذلك القرار الاستثمارُ في البنى التحتية وخدمات المرافق العامة، سواء ما يعالج منها تآكُل هذه البنى والخدمات ونقصانها داخل تلك البلدان، أو ما

يُلبّي الحاجات الإقليمية عبر القُطرية التي يتطلبها التعاون والتكامل الاقتصادي العربي لبلوغ أهدافه.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى دراسة صدرت عام ٢٠١٣ عن البنك الدولي بعنوان "البنى التحتية والعمالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" تعطي توقعات لحاجة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما فيها البلدان العربية، إلى البنى التحتية من أجل التنمية المستدامة، وتبحث في تأثير الاستثمار في تطوير البنى التحتية لتلبية الحاجات المتوقَّعة الناجمة عن النموّ الاقتصادي، وتوليد فُرص العمل للتعامل مع الأعداد الكبيرة من السكان الذين يُتوقَّع دخولهم سوق العمل خلال العقود المقبلة[١١]. وتعرض الدراسة الآثار الإيجابية المباشرة لذلك الاستثمار في العمالة ولا سيما إذا رُوعي في تنفيذ هذا الاستثمار اعتماد التقانات الكثيفة الاستعمال لقوة العمل. وتعرض أيضًا الآثار غير المباشرة الطويلة الأمد في معدلات النموّ الاقتصادي ومستويات العمالة.

وتشير توقعات الدراسة المذكورة إلى أنّ آثار الاستثمار في البنى التحتية الطويلة الأمد (المباشرة وغير المباشرة) في معدل النموّ الاقتصادي يُعبّر عنها بعامل مرونة يختلف من بلد إلى آخر، وفي بلدان المنطقة العربية[١٢]، تُقدَّر زيادة معدل النموّ الاقتصادي بنقطة مئوية واحدة (من ٥٪ إلى ٦٪ مثلًا) تتطلب زيادة الأصول القائمة في البنى التحتية بنحو ٨,٧٪[١٣]، ويتبع تلك الآثار أثرٌ في العمالة؛ إذ تُقدّر الدراسة أنّ زيادة نقطة مئوية واحدة على معدل النموّ الاقتصادي للمنطقة العربية على امتداد عشر سنوات تؤدّي إلى إحداث نحو ٩ مليون فرصة عمل جديدة، أو حوالى مليون فرصة عمل سنويًّا.

وتُقدّر الدراسة أنّه لو حدث مثل ذلك الاستثمار خلال العقد الماضي، لترتبت عليه زيادة في معدل النموّ وفي عدد فُرص العمل الناتجة منه تفوق ما حدث فعلًا بنحو ٣٠٪. أمّا في المستقبل، فإنّ تكلفة صيانة البنى التحتية القائمة، وإعادة تأهيلها، وإنشاء البنى التحتية الجديدة، وفق متطلبات استدامة التنمية في هذه البلدان حتى عام ٢٠٢٠ تُقدَّر بنحو ١٠٦ مليار دولار، أو ما يعادل ٦,٩٪ من متوسط الناتج الوطني الخام لبلدان المنطقة خلال هذه الحقبة، على غرار ما هو موضح في الملحق الموالي[١٤].

11 Estache, A., et. al, *Infrastructure and Employment Creation in the Middle East and North Africa* (Washington: The World Bank, 2013).

١٢ تضمّ أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفق استعمال البنك الدولي، الأقطار العربية وإيران لا غير؛ لذلك آثرنا تسميتها "المنطقة العربية".

١٣ المرجع نفسه، ص xxiv.

١٤ يستند الملحق "أ" المتعلّق بحاجات الاستثمار في تطوير البنى التحتية للبلاد العربية إلى:
Diogo Ives, et. al, "Infrastructure Investments in the Middle East and North Africa," *Model United Nations Journal* (2013), pp. 308 - 362;
Estache, A., et. al.

الملحقات

الملحق (أ)

حاجات الاستثمار في تطوير البنى التحتية للبلاد العربية

إنّ الاستثمار في البنى التحتية يؤثّر تأثيرًا عميقًا في الأداء التنموي للاقتصاد. فمن جهة، تساهم الخدمات الناتجة من البنى التحتية؛ مثل الطرق، والمدارس، والمستشفيات، وأنظمة الاتصالات، وإمدادات الطاقة الكهربائية والمياه، وأنظمة الصرف الصحي، في الارتقاء بمستوى المعيشة، والإعداد التربوي للمواطنين، وتأهيلهم لسوق العمل.. إلخ. ومن جهة أخرى، يؤدّي تنفيذ مشاريع البنى التحتية إلى توليد فُرص عملٍ مصاحبة لمباشرة عملية التنفيذ، إضافةً إلى فُرص عملٍ مصاحبة للخدمات الناتجة من البنى التحتية. فإذا أخذنا الطرق والمواصلات مثالًا، وجدنا أنّ رفاهية أيّ مجتمع ومستوى التنمية فيه يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بأنساق الحركة والانتقال الموضوعة في تصرفه، بالنظر إلى ما لهذه الأنشطة من أهمية في تقريب الأسواق وبيئات الأعمال؛ ومن ثمّة تسهيل التجارة وتشجيع الاستثمار في ما بين مواقعها الجغرافية المختلفة. وعلى النقيض من ذلك يؤدّي نقص البنية التحتية وتَدنّي نوعيتها إلى الحدّ من الأنشطة الاقتصادية والمساهمة في تعميق حالة الفقر في المجتمع. فالطرق، وسكك الحديد، والمطارات، والموانئ، كلّها ضرورات حيوية من أجل حركة السلع والخدمات في ما بين المواقع، والأمكنة، والمواطن المختلفة.

وتعتمد درجة مشاركة أيّ بلد في التجارة الدولية على نوعية البنى التحتية المتاحة لخدمة الموارد الاقتصادية لما لها من تأثير في تكاليف إيصال المنتوجات إلى طالبيها. وقد بيّنت دراسات البنك الدولي في هذا الشأن أنّ ارتفاع تكاليف النقل يشكل حاجزًا يحول دون التجارة الدولية أكثر من التعريفات الجمركية المطبّقة في أغلب البلدان. كما أشارت هذه الدراسات إلى القيمة الضخمة لحاجات الاستثمار في البنى التحتية خلال السنوات المقبلة، وليس ذلك لتلبية حاجات التنمية المستدامة في حدّ ذاتها فحسب، بل لتوفير فُرص عملٍ لأعداد هائلة من الشباب سيدخلون سوق العمل في هذه السنوات أيضًا.

لقد أدّى تخلّف نوعية البنى التحتية في البلدان العربية إلى تعويق التدفقات التجارية في ما بينها، ورفع تكاليفها وإحاطتها باللّايقين، الأمر الذي ساهم في الحؤول دون بلوغ هذه البلدان ما تستحقه من مكانة في أسواق الصادرات؛ لأنها تفتقد حصتها الممكنة في أسواق الصادرات. وبالفعل، ثمّة ما يشير إلى أنّ المنطقة العربية فقدت حصتها في عدّة مجالات تصديرية بسبب انخفاض تنافسية بناها التحتية. ونتبيّن من خلال الجدول (أ - ١) والشكل (أ - ١) الرُتب

التي تحتلها بعض البلدان العربية بمقياس نوعية البنى التحتية فيها، مقارنةً برُتب بعض البلدان المتقدمة اقتصاديًّا.

لقد شهدت البلدان العربية، المصدرة للطاقة، خلال العقدين الأخيرين منذ التسعينيات، استثمارات كبيرةً في البنى التحتية ساهمت من دون شكّ، إلى حدّ بعيد، في التنمية الاقتصادية ورفع مستويات العمالة. وفي الوقت نفسه، كان ثمّة تفاوت كبير، من الناحيتين الكميّة والنوعيّة، بين هذه البلدان في مستويات البنى التحتية المنجزة في كلّ بلد منها. ولا شكّ في أنّ هذا التفاوت ينعكس على تقدير حاجات كلّ بلد من خدمات البنى التحتية في المستقبل. ويبين الجدول (أ - ٢) الحالة الراهنة للبنى التحتية المتاحة في أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنةً بمشرق آسيا والباسيفيك. كما يبين الجدول (أ - ٣) الحد الأدنى من الإنفاق السنوي المطلوب في المكونات الرئيسة للبنى التحتية المادية على امتداد عشرة أعوام، ابتداء من عام ٢٠٠٥.

الجدول (أ - ١)

البلد	الرتبة من أصل ١٥٥ بلدًا	نوعية البنى التحتية بمؤشر رقمي من ١ إلى ٥
الإمارات	١٧	٣,٨٤
قطر	٣٤	٣,٢٣
السعودية	٣٥	٣,٢٢
المغرب	٣٩	٣,١٤
البحرين	٤٣	٣,٠٨
مصر	٤٥	٣,٠٧
تونس	٥٤	٢,٨٨
الكويت	٦١	٢,٨٢
اليمن	٧٤	٢,٦٢
سورية	٨٤	٢,٥٤
الأردن	٩١	٢,٤٨
لبنان	١٠٢	٢,٤١
الجزائر	١٣٩	٢,٠٢
العراق	١٤٦	١,٩٢
ليبيا	١٥٢	١,٧٥
جيبوتي	١٥٤	١,٥٢

المصدر: World Bank, Logistics Performance Index 2012

الشكل (أ - ١)

رُتب الأقطار العربية في وفرة بناها التحتية ونوعيتها بمقاييس المقارنة العالمية

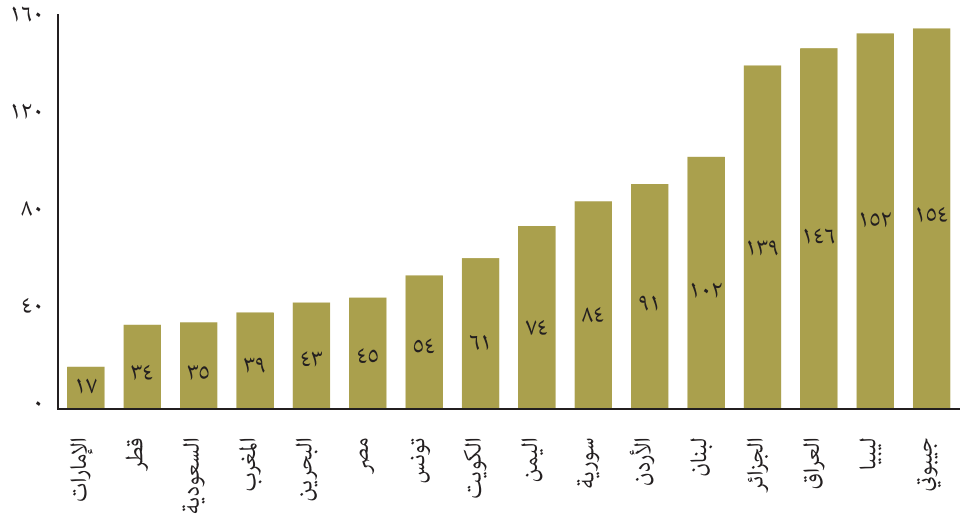

المصدر: المرجع نفسه. **الجدول (أ - ٢)**

البنى التحتية المتاحة في أقطار المنطقة العربية مقارنةً بأقطار أوروبا وآسيا الوسطى متوسط السنوات (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨)

القطاعات	الأقطار المستوردة للطاقة * OIC	الأقطار المصدرة للطاقة ** OEC	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية *** GCC	أقطار أوروبا وآسيا الوسطى ECA
كثافة شبكة الطرق المعبدة (عدد الكيلومترات لكل ١٠٠٠ كم٢ من الأرض المستغلة)	٣٢٢٠	٦١٨	١٦٩٠٧	
كثافة الاتصالات الهاتفية (المشتركون في خطوط الهواتف الثابتة والنقالة لكل ١٠٠٠ شخص من عدد السكان)	٥٣٥	٥٣٨	١٣٥١	
سعة الطاقة الكهربائية المولدة (مليون كيلو واط ساعة لكل مليون شخص)	٠,٣	٠,٤	٢,٩	٠,٩٢
اشتراكات الكهرباء (نسبة السكان المنتفعين بالكهرباء)	٩٨	٨٥	٩٨	غير متوافر
مياه الشرب (نسبة السكان المنتفعين بالمياه النقية)	٩٣	٧٩	٩٧	٩٤
الصرف الصحي (نسبة السكان المنتفعين بالصرف الصحي)	٨٤	٨١	٩٩	٩٠

المصدر: World Bank Development Indicators

* الأقطار المستوردة للطاقة Oil importing countries، وهي: جيبوتي، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، والضفة الغربية وقطاع غزة.

** الأقطار المصدرة للطاقة Developing oil exporting countries، وهي: الجزائر، وإيران، والعراق، وليبيا، وسورية، واليمن.

*** (البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات).

الجدول (أ – ٣)

حاجات الإنفاق السنوي في البنى التحتية في المنطقة العربية طوال عشر سنوات ابتداءً من عام ٢٠٠٥
(القيمة: مليون دولار)

القطاعات	الأقطار المستوردة للطاقة	الأقطار المصدرة للطاقة	دول مجلس التعاون	المجموع
الطرق والمواصلات	٨٥٧٥	٢٢٤٩٢	١٤٤٥٣	٤٥٥١٩
الطرق المعبدة	٥٤٤٨	١٢٠٨٨	٣٩٥٦	٢١٤٩٢
الطرق غير المعبدة	٢٢٤٦	٩٤٩٧	٩٤٦١	٢١٢٠٤
السكك الحديد	٤٢٨	٦٣٩	٧٥	١١٤٣
الموانئ	٤٥٢	٢٦٨	٩٦٠	١٦٨٠
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٣٠٢١	٤٧٠٧	١٥٥٩	٩٢٨٧
خطوط الهواتف الثابتة	٦٩٦	١٤٦٤	٢٥٩	٢٤١٩
خطوط الهواتف المحمولة	٢٣٢٥	٣٢٤٣	١٣٠٠	٦٨٦٨
الكهرباء	٩٨٩٤	١٨٦٠٧	١٧٦٠٢	٤٦١٠٣
توليد الكهرباء	٨٢١٤	١٦٤٦٧	١٧١٣٩	٤١٨٢٠
الكهرباء المنتفع بها	١٦٨٠	٢١٤٠	٤٦٣	٤٢٨٣
المياه والصرف الصحي	١٧٦٤	٢٤٩٧	٦٤٧	٤٩٠٨
المياه	٧٤٥	١٠٤٠	١٩٠	١٩٧٥
الصرف الصحي	١٠١٩	١٤٥٨	٤٥٧	٢٩٣٤
المجموع	٢٣٢٥٤	٤٨٣٠٣	٣٤٢٦١	١٠٥٨١٨
حصة كل مجموعة من الأقطار	٪٢٢	٪٤٦	٪٣٢	٪١٠٠
الإنفاق في الاستثمارات الجديدة	١٠٢٦١	٢٠٧٣٩	١٥٧٨٦	٤٦٧٨٦
قيمة الصيانة	١٢٩٩٢	٢٧٥٦٤	١٨٤٧٥	٥٩٠٣٢

المصدر: World Bank data

الملحق (ب)

(الجداول الإحصائية)

الجدول (ب - ١)

مستوى احتياطيات العملات الأجنبية في بلدان العالم (مليار دولار أميركي)

السنة / الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
العالم بأسره	١٩٣٦	٤٣٢٠	٥٢٥١	٦٧٠٠	٧٣٣٧	٨١٦٣	٩٢٥٨
البلدان المتقدمة	١٢١٧	٢٠٧٩	٢٢٥٣	٢٤٣٢	٢٤٩١	٢٧٧٩	٣٠٩٣
البلدان النامية والناشئة	٧١٩	٢٢٤١	٢٩٩٩	٤٢٦٧	٤٨٤٦	٥٣٨٤	٦١٦٥

المصدر: Stephany Griffith-Jones, "South-South Financial Cooperation,", UNCTAD, March 2012

الجدول (ب - ٢)

ميزان المدفوعات الخارجية للدول العربية المستوردة للطاقة
فائض (+) ، عجز (-)، الحساب الجاري (مليون دولار أميركي)

السنة / الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
جيبوتي	١٧-	١٧١-	٢٢٥-	٧١-	٥٠	١٧٢-	١٢٢-
الأردن	٢٦٣٥	٤١٢	١٤١٥-	٣٣٤٩-	٤٥٠٤-	٥٤٨٤-	٦٩٧٢-
لبنان	١٧٢٦-	٢٨٧٥-	٢٠٥٤-	١٢٤٤-	١٨٨٢-	٣٤٦٨-	٥٦٩٤-
موريتانيا	١١١٦-	١٦٠٥-	٤١٠٣-	٦٧٤١-	٧٥٥٢-	٤٨٥٩-	١٦٦٣-
المغرب	١٤١١	١٢٢-	٤٥٢٨-	٤٩٧١-	٣٩٢٥-	٨٠٠٠-	٩٥٧١-
السودان	٤٦٠٥-	٢٦٢٢-	٢٢٥٦-	٣٨٤٦-	٦٨٠-	٧٦٨	٥٢٨٢-
سورية	٩٢٠	٤٦٠	٤٧٢	١٠٣٠-	٣٦٧-	٠	٠
تونس	٦١٩-	٩١٧-	١٧١١-	١٢٣٤-	٢١٠٤-	٣٣٨٦-	٣٧٧٣-
فلسطين	٩١٣-	٢٤٩	٧٦٤	٧١٣-	٦٩١-	٢٢٠٥-	٢٠٠٠-
اليمن	٢٠٦	١٥٠٨-	١٢٥١-	٢٥٦٥-	١٣٨١-	١٠٢٩-	١٠٠٠-
مجموع البلدان العربية المستوردة للطاقة	٣٨٢٤-	٨٦٩٩-	١٦٣٠٧-	٢٥٧٦٤-	٢٣٠٣٦-	٢٧٨٣٥-	٣٦٠٧٧-

المصدر: IMF, Balance of Payments Yearbook

الجدول (ب - ٣)

ميزان المدفوعات الخارجية للدول العربية المصدرة للطاقة (مليون دولار أميركي)

السنة / الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
البحرين	٢١٨٧	٢٩٠٧	٢٢٥٧	٥٦٠	٧٧٠	٣٢٤٧	٢٩٣٨
الكويت	٤٥,٣١٢	٤١,٣٣٠	٦٠,٢٣٩	٢٨,٣٨٤	٣٦,٩٥٨	٦٧,١٥٧	٧٩,٢٠٩
عمان	٥,٦٦٤	٢,٤٦٢	٥,٠١٩	٥٩٦-	٥,٨٧١	١٠,٢٦٣	٨,٣١٢
قطر	-	-	-	-	-	٥١,٩٧٨	٦١,٥٨٥
الإمارات (الرقمان تقديريان)	-	-	-	-	-	٦٧٠٠٠	٧٩٠٠٠
السعودية	٩٩,٠٦٦	٩٣,٣٧٩	١٣٢,٣٢٢	٢٠,٩٥٥	٦٦,٧٥١	١٥٨,٥٤٥	١٦٤,٧٦٤
مجموع بلدان مجلس التعاون	-	-	-	-	-	٣٥٨١٩٠	٣٩٥٨٠٨
الجزائر	٢٨,٩٢٣	٣٠,٦٣١	٣٤,٤٤٠	٤٠١	١٢,١٤٦	١٧,٦٩٠	١٢,٢٤٧
العراق	٢٦٨١	١٥٥١٩	٢٨٤٤٠	١١٢٩-	٦٤٨٨	٢٦١٢٦	٢٩٥٤١
ليبيا	٢٢١٧٠	٢٨٥١٠	٣٥٧٠٢	٩٣٨١	١٦٨٠١	٣١٩٢	٢٣٨٣٦
مجموع البلدان العربية المصدرة للطاقة						٤٠٥١٩٨	٤٦١٤٣٢
مجموع البلدان العربية المستوردة للطاقة						٢٧٨٣٥-	٣٦٠٧٧-
مجموع البلدان العربية						٣٧٧٣٦٣	٤٢٥٣٥٥

المصدر: Ibid.

الجدول (ب - ٤)

ميزان المدفوعات الخارجية لمجموعة دول بريكس (مليون دولار أميركي)

السنة / الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
مجموع دول بريكس	٣١٤٧٣٦	٣٩٨٨٣٣	٤٤٥٢٣٠	٢٣١٧٩٦	١٩٣٣٥٦	١٠٤٦٩٠	٩٤٧٨٥
الصين	٢٣١٨٤٣	٣٥٣١٨٣	٤٢٠٥٦٩	٢٤٣٢٥٧	٢٣٧٨١٠	١٣٦٠٩٧	١٩٣١٣٩
البرازيل	١٣٦٢١	١٥٥١	٢٨١٩٢-	٢٤٣٠٦-	٤٧٢٧٣-	٥٢٤٨٠-	٥٤٢٤٦-
الهند	٩٢٩٩-	٨٠٧٦-	٣٠٩٧٢-	٢٦١٨٦-	٥٤٥١٦-	٦٢٥١٨-	٩١٤٧١-
روسيا	٩٢٣١٦	٧٢١٩٣	١٠٣٩٣٥	٥٠٣٨٤	٦٧٤٥٢	٩٧٢٧٤	٧١٤٣٢
جنوب أفريقيا	١٣٧٤٥-	٢٠٠١٨-	٢٠١١٠-	١١٣٥٣-	١٠١١٧-	١٣٦٨٣-	٢٤٠٦٩-

المصدر: Ibid.

مهند مصطفى*

الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية (الكنيست) ٢٠١٥: نحو تبلور النظام الحزبي المهيمن

تناقش هذه الورقة فكرة نظام الحزب المهيمن كما نظّرت لها الأدبيات السياسية. وترى أن الانتخابات الأخيرة في إسرائيل قد عزّزت مسار التحوّل إلى مرحلة "نظام الحزب المهيمن"، وليس الحزب المهيمن. فالأدبيات النظرية، تُفرّق بينهما. وترى الورقة، أن المرحلة الراهنة ربما تكون خطوة سابقة لمرحلة الحزب المهيمن، خاصة إذا استمرت السياسة الإسرائيلية في المسار الذي تسير عليه في هذه الفترة التاريخية. وهو مسار تقويض الأسس الديمقراطية للنظام السياسيّ الإسرائيلي، وتكريس خطاب اليمين خطابًا مهيمنًا على الدولة والمجال العمومي. وكذلك، إذا استمر تأزم المعسكر المقابل له، واستمرار البيئة الاقليمية والدولية في تكريس خطاب اليمين ومركباته، التي عزّزها نتنياهو في سنوات حكمه الأخيرة. وكذلك في استمرار سياسته، الناجحة في إدارة الصراع مع الفلسطينيين، من دون الوصول إلى حل، ومن دون دفع أي ثمن. في أقسامها الأربعة، تعرض هذه الورقة النقاش النظري حول مفهوم النظام الحزبي المهيمن. بينما تحلل في القسم الثاني نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل. أما القسم الثالث، فيقدّم قراءة سوسيولوجية لنتائج الانتخابات. ويناقش القسم الرابع نتائج هذه الانتخابات وعلاقتها بمفهوم النظام الحزبي المهيمن.

* باحث وأكاديمي فلسطيني في جامعة حيفا، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا عام ٢٠١٢.

أجريت انتخابات الكنيست العشرين قبل موعدها المقرر قانونيًا، وذلك عندما بادر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى حلّ الكنيست التاسع عشر، وتقديم موعد الانتخابات[١]. تُعاني السياسية الإسرائيلية من أزمة بنيوية تتمثّل بنظامها البرلماني الذي يتميز بتعددية حزبية كبيرة من جهة، وغياب الأحزاب الكبيرة من جهة أخرى، أدت إلى زعزعة الاستقرار الحكومي، فمنذ عام ١٩٨٨، لم تُكمل حكومة إسرائيلية واحدة مدتها القانونية كما نص عليه قانون أساس الكنيست[٢]. إضافةً إلى الأزمة البنيوية، نسجّل تدهور الثقافة السياسية العامة التي تتسم بغياب القيم الديمقراطية وأحيانًا تسفيهها[٣].

كانت الأزمة البنيوية ماثلة بكل مركباتها في الحكومة الأخيرة، فالحزب الحاكم كان صغيرًا، وعدد مقاعد حزب الليكود كانت ٢٠ مقعدًا بعد قرار رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" (يسرائيل بيتينو) افيغدور ليبرمان تفكيك الائتلاف الحزبي مع الليكود خلال الحرب على غزة صيف ٢٠١٤، إذ حصل تحالفهما على ٣١ مقعدًا في انتخابات الكنيست الـ ١٩. أمّا رؤساء الأحزاب المشاركة في الائتلاف، من دون استثناء، فكانوا يعتقدون أنّهم رؤساء مستقبليون للحكومة، فكان سلوكهم السياسي يتماثل مع هذا الاعتقاد، وتضارب كثيرًا مع مفاهيم الحوكمة التي عرفتها وخبرتها إسرائيل سابقًا. إضافة إلى الأزمة البنيوية، دفعت الأزمات المتتالية تباعًا الحكومة إلى التفكك وتقديم موعد الانتخابات، وتجلت هذه الأزمات في الخلاف حول ميزانية الدولة لعام ٢٠١٥، وتضخيم الخلاف بين رئيس الحكومة ووزير المالية حول ميزانية الجيش، ومشروع قانون القومية اليهودية، وغياب قيمة المسؤولية الإدارية الجماعية التي لم يستطع نتنياهو فرضها بسبب ضعف حزبه، الحزب الحاكم، وتبعية استقرار حكومته بشركائه في الائتلاف، علاوة على الصراعات الداخلية بين رؤساء الأحزاب المنضوية في الحكومة، والتي برزت بوضوح خلال الحرب على غزة لم يسبق له مثيل في الحوكمة الإسرائيلية. كما أنّ نتنياهو أراد أن يُفشل قانون حظي بتأييد من المعارضة ومن أطراف من الائتلاف الحكومي، كان يهدف إلى منع توزيع صحيفة "**يسرائيل هيوم**" (إسرائيل اليوم) اليومية المجانية، وهي صحيفة داعمة لنتنياهو ويُموّلها رجل الأعمال اليهودي الأميركي شيدلون ادلسون. أدّت هذه الصحيفة دورًا مهمًّا في تغيير المشهد الإعلامي الإسرائيلي، فباتت أكثر الصحف انتشارًا في إسرائيل، كما أنّها أدّت دورًا مثابرًا في الترويج لأفكار اليمين عمومًا وتصورات نتنياهو خاصة، في المجتمع الإسرائيلي.

> راهن نتنياهو على إجراء انتخابات مبكرة تعيد للحزب الحاكم تمثيله الانتخابي، على الأقل كما حدث عام ٢٠٠٩، بحصوله على ٢٧ مقعدًا، بعد الانهيار الذي أصابه في انتخابات ٢٠٠٦، عندما حصل على ١٢ مقعدًا

راهن نتنياهو على إجراء انتخابات مبكرة تعيد للحزب الحاكم تمثيله الانتخابي، على الأقل كما حدث عام ٢٠٠٩، بحصوله على ٢٧ مقعدًا، بعد الانهيار الذي أصابه في انتخابات ٢٠٠٦، عندما حصل على ١٢ مقعدًا (بسبب تأسيس شارون حزب كاديما وحصوله على ٢٩ مقعدًا)، فقد كانت تجربة عام ٢٠٠٩، تجربة مهمة لنتنياهو، فقد استطاع إبقاء الحكومة مستقرة لمدة أربع سنوات، وهي أطول فترة قضتها حكومة منذ عام ١٩٨٨، كما أنّه راهن على استطلاعات الرأي التي عدّته أكثر السياسيين شعبية لتولّي منصب رئاسة الحكومة، فاستطلاعات الرأي التي كانت تشير إلى تقدّم المعسكر الصهيوني على الليكود خلال الحملة الانتخابية، كانت تشير أيضًا إلى تفضيل الجمهور الإسرائيلي نتنياهو رئيسًا للحكومة على باقي المرشحين بفروق كبيرة جدًا[٤].

ينطلق البحث الحالي من إطار نظام الحزب المهيمن كما نظّرت لها الأدبيات السياسية، ويدّعي المقال أنّ الانتخابات الحالية عزّزت مسار التحوّل إلى مرحلة "نظام الحزب المهيمن"، وليس الحزب المهيمن، إذ تُفرّق الأدبيات النظرية بينهما، ولكنها قد تكون مرحلة سابقة لمرحلة الحزب المهيمن، وذلك إذا استمرت السياسة الإسرائيلية في المسار

١ وفق قانون أساس الكنيست، فمن أجل حلّ الكنيست وإجراء انتخابات قبل موعدها، فإنّ ذلك لا يتمّ إلّا من خلال تشريع قانون لحلّ الكنيست، بحيث يصوّت عليه الكنيست نفسه، فالكنيست يحلّ نفسه بنفسه، وليس عبر قرار من السلطة التنفيذية، ولكن عمليًا فإنّ السلطة التنفيذية تقوم باقتراح هذا القانون، إذا أراد رئيس السلطة التنفيذية الذهاب إلى انتخابات مبكرة، وعلى الكنيست التصويت بأغلبية أعضائه على قرار حلّ نفسه. وفي هذه الدورة تقدّم نتنياهو باقتراح قانون حلّ الكنيست فأقره، وأصبح يُعرف برلمانًا مؤقتًا حتى الكنيست الذي يليه.

٢ بحسب تقرير "مقياس الديمقراطية الاسرائيلية" لعام ٢٠١٠، صُنّفت إسرائيل في المرتبة الأخيرة من حيث الاستقرار السياسي من بين الدول الديمقراطية التي فحصها التقرير في دراسته، انظر: آشار أريان وآخرون، **مقياس الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠١٠** (بالعبرية) (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٠).

٣ انظر في هذا السياق تقارير "مقياس الديمقراطية الإسرائيلية" التي ينشرها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية تباعًا، وتدل على هيمنة القيم الشمولية في المجتمع الإسرائيلي، انظر مثلًا: المرجع نفسه.

٤ أنطوان شلحت، "المشهد الحزبي الداخلي"، في: هنيدة غانم (محررة)، **تقرير "مدار" الإستراتيجي ٢٠١٥: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار"، ٢٠١٥)، ص ٧١-٧٤.

الذي تسير عليه في هذه الفترة التاريخية، باتجاه تقويض الأسس الديمقراطية للنظام السياسيّ الإسرائيلي، وتكريس خطاب اليمين خطابًا مهيمنًا على الدولة والمجال العمومي، واستمرار تأزم المعسكر المقابل له، واستمرار البيئة الإقليمية والدولية التي تكرّس خطاب اليمين ومركباته التي عزّزها نتنياهو في سنوات حكمه الأخيرة[٥]، واستمرار إدارته الناجحة الصراع مع الفلسطينيين من دون الوصول إلى حل ودفع ثمن له[٦]. ينقسم المقال الحالي إلى أربعة أقسام، يعرض القسم الأول النقاش النظري حول مفهوم النظام الحزبي المهيمن، بينما يُحلّل القسم الثاني نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل، ويقدّم القسم الثالث قراءة سوسيولوجية لنتائج الانتخابات، ويعرض القسم الرابع الخلاصة ويناقش هذه النتائج التي تركّز على نقاش العلاقة بين نتائج الانتخابات ومفهوم النظام الحزبي المهيمن.

بين "نظام الحزب المهيمن" والحزب المهيمن

استعمل باحثون إسرائيليون الإطار النظري "الحزب المهيمن" الذي قدّمه ديوفرجير Maurice Duverger في كتابه **الأحزاب السياسية: تنظيمها ونشاطها في الدولة الحديثة**[٧]، لوصف هيمنة حزب "مباي" (تحوّل لاحقًا إلى حزب العمل) على النظام السياسي الإسرائيلي خلال العقود الثلاثة الأولى. والحزب المهيمن لا يعني نشوء نظام حزبي يعتمد على حزب واحد، بل ربما ينشأ في نظام سياسي متعدد الأحزاب كما أنّه ليس بالضرورة أن يحصل الحزب المهيمن على أغلبية المقاعد أو الأصوات، فعلى الرغم من وجود تعددية حزبية وعدم حصول الحزب المهيمن على أغلبية المقاعد، فإنّه يبقى مهيمنًا على النظام السياسي، وذلك بسبب تأثيره الجوهري والحصري على التحوّلات داخل الدولة في المجالات المختلفة وارتباط الدولة بالحزب، ولذلك عدّت انتخابات ١٩٧٧ التي صعد فيها الليكود أول مرّة للحكم، نهاية الحزب المهيمن على المشهد السياسي الإسرائيلي[٨].

منذ عمل ديوفرجير كُتب الكثير عن مفهمة الحزب المهيمن، ولكن تشير الأدبيات السياسية المختلفة إلى ستة مُميّزات للحزب المهيمن على النظام السياسي؛ هي حصول الحزب على الحصة الأكبر من الأصوات، وليس بالضرورة أغلبيتها، ووجود الحزب في الحكم فترة طويلة من الزمن تتعدى الحالة المتعارف عليها لتداول السلطة، وكما أشار إلى ذلك بورفيسكي بأنّ "الديمقراطية هي نظام تخسر فيه الأحزاب الانتخابات"[٩]، وموقعه المركزي في تشكيل الحكومات، والسعي إلى السلطة هي أجندة مركزية ومثابرة بالنسبة إلى الحزب، والحزب المهيمن هو الذي يتغلغل عميقًا في الدولة لتصبح متماهية معه أيديولوجيًا وسياسيًا وأحيانًا تفقد حيادها، والحزب المهيمن يوجد في نظام سياسي حزبي يتنافس فيه مع أحزاب معارضة صغيرة أو متوسطة لا تهدد سلطته[١٠].

بناءً على هذه المعايير المحددة للحزب المهيمن، من الصعب الحسم أنّ الليكود هو حزب مهيمن في السياق الإسرائيلي كما كان حزب "مباي" في العقود الأولى لقيام دولة إسرائيل، كما أنّ الأدبيات غالبًا ما لا تذكر الحزب المهيمن في إطار النظام الديمقراطي[١١]، وعلى الرغم من أنّ الديمقراطية الإسرائيلية فيها كثير من الأعطاب الجوهرية النابعة من تعريفها بصفتها ديمقراطية ويهودية[١٢]، فإنّها تحافظ على حيز كبير من الديمقراطية الإجرائية كتداول السلطة، وحيادية مؤسسات الدولة خلال الانتخابات، وهي في النهاية ديمقراطية حقيقية لمجموعة إثنية قومية، وهي الأغلبية اليهودية. ويجب التأكيد أنّه في سياق الحزب المهيمن في إسرائيل، في الخمسينيات والستينيات، توافرت في حزب "مباي" المعايير الستة كثيرًا، أضف إلى ذلك أنّ مؤسسات الدولة لم تكن محايدة تمامًا، فقد تماهت مع الحزب المُؤسّس وقائدها التاريخيّ، دافيد بن غوريون، وخاصة الأجهزة الأمنية، لتصبح نوعًا من الفساد السياسي الروتيني في الدولة[١٣]، فهي حتى إجرائيًا كانت تتسم بالكثير من الهنات في هذه الفترة.

---

٥ أنطوان شلحت، **بنيامين نتنياهو... عقيدة "اللا حل"** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ٢٠١٥).

٦ مهند مصطفى، "الإستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية (٢٠٠٩-٢٠١٢): نصف تسوية ونصف مصالحة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٣٧ (شتاء ٢٠١٣)، ص ١٤٧-١٦٣.

7 Maurice Duverger, *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State* (London: Methuen, 1964).

8 Yonathan Shapiro, "The End of a Dominant Party System", In Asher Arian (ed.), *The Elections in Israel 1977* (Jerusalem: Jerusalem Academic Press, 1980), pp. 23-38.

9 Adam Przeworski, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America* (New York: Cambridge University Press, 1991), p. 10.

10 Kharis Templeman, "The Origins of Dominant Parties", paper presented at the Dominant Party Systems Conference, University of Michigan, U S A, 9-10/05/2014, p.3.

11 Aris Trantidis, "The Dominant Party System: Clientelism, Pluralism and Limited Contestability", Master Dissertation, The London School of Economics and Political Science, London- UK, 2012.

١٢ عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، الباب الأول (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥).

١٣ دورون نوفوت، **الفساد السياسي في إسرائيل**، الفصل الثالث (بالعبرية) (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٢).

في مقابل هيمنة حزب "مباي" فإنّه من السابق لأوانه الادعاء أنّ الليكود هو حزب مهيمن في النظام السياسي الإسرائيلي، فعلى الرغم من حصول الليكود على أكثرية المقاعد، إلّا أنّه لا يزال حزبًا متوسطًا مقارنة بما كان يحصل عليه أحد الحزبين الكبيرين في السبعينيات والثمانينيات، أو ما كان يحصل عليه "مباي" في الخمسينيات والستينيات، كما أنّ هنالك نخبًا عسكرية، إعلامية، سياسية وأدبية لا تزال تقاوم محاولات الليكود التغلغل في الدولة، وهي تعيق هذه العملية على الرغم من أنها غير قادرة على منعها كليًا. ولذلك فإنّ إطار الحزب المهيمن لا يُسعفنا في فهم المشهد السياسي الإسرائيلي، ومن الصعوبة الادعاء أنّ نتائج الانتخابات الحالية كانت تأسيسًا لحزب مهيمن في إسرائيل.

> على الرغم من حصول الليكود على أكثرية المقاعد، إلّا أنّه لا يزال حزبًا متوسطًا مقارنة بما كان يحصل عليه أحد الحزبين الكبيرين في السبعينيات والثمانينيات

بناء على ذلك، لا بد من استحضار التمييز والتصنيف الذي قام به خاريس تيمبليمان، بين منظومات سياسية ثلاث تتعلق بنوع الحزب، وبنمط النظام السياسي وبمميزات النظام الحزبي. وما يهمنا هو المنظومة الثالثة، أي نوعية النظام الحزبي وليس الحزب، فالحزب المهيمن أو الحزب الواحد هو صفة الحزب في نظام سياسي معيّن، أمّا النظام الحزبي فهو صفة النظام الحزبي بكليته، ومدى تأثيره في جوهر النظام السياسي وبنيته، لذلك فإنّ تيمبليمان يفرّق بين منظومتين حزبيتين؛ منظومة الحزب الواحد (Single Party system) وهي غالبًا ما تتوافر في النظم السلطوية، وتكون فيها المعارضة السياسية غير شرعية أو مهمّشة وغير قادرة على أن تكون بديلًا من الحزب الحاكم، ومنظومة أو نظام الحزب المهيمن (Dominant party System) التي تتوافر في نظم ديمقراطية، وتتمتع فيها المعارضة بشرعية سياسية لا بل تتنافس على الحكم، ولكن غالبًا من دون جدوى لدورات انتخابية عديدة[١٤]. إلى جانب تعريفات النظام الحزبي المهيمن التي تركّز على تأثير الحزب المسيطر في الدولة والمجال العمومي، هنالك تعريفات إجرائية أكثر بساطة، مثل تعريف دوتوت وديجاغير اللذين يكتفيان بتصنيف نظام حزبي بأنّه نظام حزبي مهيمن، إذا فاز الحزب نفسه في أربع دورات انتخابية متتالية على الأقل[١٥].

يُعدّ نظام الحزب المهيمّن، الأقرب لفهم السياق السياسي الإسرائيلي، فالحديث ليس عن حالة حزب مهيمن (Dominant Party) في الأنظمة السلطوية، بل عن نظام حزبي مهيمن آخذ بالتشكّل في السنوات الأخيرة، مع عدم استبعاد أنّ تشكّل النظام الحزبي المهيمن في إسرائيل بدأ من عام ١٩٧٧، علاوة على السياسات التي يتبعها اليمين الجديد في إسرائيل لفرض أجنداته على الدولة والمجال العمومي وسلسلة القوانين التي سنّها ويطمح لتشريعها في المستقبل، واحتكاره تعريفات الوطنية والصهيونية وتغلغل الفكر الصهيوني الديني وفكر اليمين المتطرف في المجتمع اليهودي[١٦]، قد يؤدي في النهاية إلى تحويل إسرائيل من النظام الحزبي المهيمن لمعسكر اليمين إلى مرحلة الحزب المهيمن متمثلًا في الليكود. وبذلك يمكن أن يسجل الليكود مسارًا جديدًا لنشوء الحزب المهيمن، ففي دراسته الإمبريقية صنّف تيمبلمان ثلاثة مسارات لنشوء الحزب المهيمن[١٧]؛ أولًا: صعود الحزب المهيمن ضمن نظام ديمقراطي وعبر عملية انتخابية دون تقليص الحريات السياسية، مثل حرية التعبير، والتضييق واعتقال المعارضة السياسية، وتقييد الصحافة، وضرب القضاء، ثانيًا: ينشأ الحزب المهيمن لدوره المركزي في قيام الدولة وبناء النظام السياسي، وهو المسار الذي ميّز حزب "مباي" برئاسة بن غوريون في إسرائيل لدوره في تأسيس الدولة، والمسار الثالث: هو مسار تشكّل الحزب المهيمن في الدول الأوتوقراطية، والذي يفتح فيه النظام المجال السياسي للتعددية الحزبية وانتخابات دورية ويفوز بها الحزب الحاكم دائمًا، كما كان حال الحزب الوطني في مصر في عهد حسني مبارك، أمّا المسار الرابع والجديد الذي قد يسيّره الليكود، فهو من جهة شبيه بالمسار الأول، ولكنه يختلف عنه لأنه يرافقه تقليص في الحريات وتشقيق النظام الديمقراطي من دون انهياره، وتقييد سلطة القضاء من جهة ثانية، وهي خطوات باشر بها الليكود خلال السنوات الست الأخيرة من حكمه، وذلك بسنّه قوانين؛ أهمها قانون الجنسية، وتقليص حرية التعبير، ونزع مثابر للدور الدستوري للمحكمة العليا، واتخاذ إجراءات لإضعافها وغيرها من الخطوات[١٨].

14 Templeman, pp.10-11.

15 Pierre du Toit & Nicola de Jager, "South Africa's Dominant-Party System in Comparative Perspective," *Taiwan Journal of Democracy*, vol. 10, no. 2, 2014, pp. 93-113.

16 Ami Pedahzur, *The Triumph of Israel's Radical Right* (Oxford: Oxford University Press, 2012).

17 Templeman, pp. 20-22.

١٨ عمير فوكس وآخرون، **تشريعات ضد الديمقراطية في الكنيست الـ ١٨ (٢٠٠٩-٢٠١٣)** (بالعبرية) (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٥).

قراءة سياسية في نتائج الانتخابات

يهدف هذا المبحث إلى تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وتحليل دلالاته الانتخابية السياسية مقارنة بالانتخابات السابقة، مع التشديد على الحراك الانتخابي خلال الحملة الانتخابية. يزعم هذا المبحث، من خلال تحليل النتائج، الإشارة إلى هيمنة التوجهات اليمينية في المجتمع الإسرائيلي من خلال أنماط التصويت، وتعدّ هذه الهيمنة الانتخابية لليمين، بتوجهاته المختلفة، القاعدة السياسية التي يتبلور عليها النظام الحزبي المهيمن في إسرائيل، وتأكيدًا لتعزيز التوجهات اليمينية كما تجلّت في الدورات السابقة.

بقي أن نشير إلى مسألتين تعزّزان تبلور النظام الحزبي المهيمن في إسرائيل، وهو ما سيتضح من هذا المبحث، من خلال تحليل نتائج الانتخابات؛ الأولى، أنّ أحزاب اليمين والمركز - يمين، هي الوحيدة القادرة على تشكيل حكومة "طبيعية" من نفس المعسكر، وهي ما يسميه نتنياهو "الحلفاء الطبيعيين" لليكود في تشكيل الحكومة، من دون إدخال حزب "غير طبيعي" إلى الحكومة من المعسكر المقابل، بينما لا يستطيع اليسار تشكيل حكومة "طبيعية"، من دون إدخال أحزاب من المعسكر الآخر. الثانية، أنّ خيارات تشكيل الحكومة يمينية في إسرائيل بات أكبر من خيار تشكيل حكومة يسار، واقصد بالخيارات تلك التي تتعلق بحجم الحزب، ففي حالة تعادل الليكود والمعسكر الصهيوني، فإنّ آمال الليكود بتشكيل الحكومة هي أكبر، فضلًا عن تفوقه الكبير على المعسكر الصهيوني (العمل) الذي يمثّل الحزب الأكبر في المعسكر المقابل. بينما يبقى خيار المعسكر الصهيوني في تشكيل حكومة متوافرًا فقط بتفوّقه الكبير على الليكود في الانتخابات، ما يُجبر بعض شركائه "الطبيعيين"، بتوصيته أمام رئيس الدولة لتكليفه تشكيل الحكومة.

معسكر اليسار الصهيوني

يتكون معسكر اليسار الصهيوني، من حزبين، الأول ميرتس والثاني المعسكر الصهيوني وهو عبارة عن تحالف بين حزب العمل برئاسة يتسحاق هرتسوغ، وحركة "هتنوعاه" (الحركة بالعربية)، برئاسة تسيفي ليفني التي شغلت منصب وزيرة القضاء في الحكومة الأخيرة، وفصلها نتنياهو بسبب معارضتها طرح قانون القومية اليهودية للتصويت في الكنيست بالصيغة التي أرادها نتنياهو (لم تكن معارضتها مبدئية للقانون، بل للصيغة التي أرادها نتنياهو). حصل حزب العمل في انتخابات ٢٠١٣ على خمسة عشر مقعدًا، بينما حصلت "الحركة" على ستة مقاعد. اختار الشريكان تسمية الحزب "المعسكر الصهيوني"، للتحالف بينهما، وذلك على خلفية اتهامات كالها الليكود لمرشحين في قائمة حزب العمل وصفهم بمعادين للصهيونية أو يحملون توجهات "ما بعد صهيونية". وحمل هذا الرد بتسمية التحالف "المعسكر الصهيوني"، تأكيدًا لصهيونية الحزب أمام محاولات احتكار الليكود واليمين الوطنية وامتلاك الصهيونية وكأنهما المعبران الحقيقيان عنهما.

> ركّز المعسكر الصهيوني خطابه الإعلامي على القضايا الاجتماعية والاقتصادية ولم يطرح برنامجًا سياسيًا بديلًا من خطاب الليكود إلّا في طريقة العمل الدبلوماسية وليس جوهرها

اعتمد طرفا المعسكر الصهيوني مبدأ المناوبة على رئاسة الحكومة بين ليفي وهرتسوغ، إلّا أنّ ليفني تراجعت عن اتفاق المناوبة بسبب الانطباع الذي ساد بأنّ الاتفاق يعيق تقدّم المعسكر الصهيوني في الانتخابات، فمنذ انطلاق الحملة الانتخابية لم يستطع التحالف تجاوز عدد المقاعد الذي توقعت له استطلاعات الرأي الحصول عليه وهو ٢٤ مقعدًا. وهو ما حصل عليه فعليًا في النتائج الحقيقية. ركّز المعسكر الصهيوني خطابه الإعلامي على القضايا الاجتماعية والاقتصادية ولم يطرح برنامجًا سياسيًا بديلًا من خطاب الليكود إلّا في طريقة العمل الدبلوماسية وليس جوهرها، ولكن ظهر شبيهًا لليكود في القضايا السياسية الجوهرية؛ مثل عدم الانسحاب إلى حدود حزيران ١٩٦٧، وإبقاء القدس موحّدة، وتبنّي موقف نتنياهو من موضوع الإرهاب والملف النووي الإيراني وبقي الاختلاف معه في النهج والطريقة فقط[١٩].

حصلت حركة ميرتس، المتموقعة على يسار المعسكر الصهيوني، على خمسة مقاعد، وتراجعت مقعدًا واحدًا مقارنة بانتخابات ٢٠١٣. كما المعسكر الصهيوني، ركّزت الحركة على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وطرحت تصورًا سياسيًا لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولكنه

١٩ انظر موقع المعسكر الصهيوني باللغة الإنكليزية، شوهد في ٢٠١٥/٤/١٢، على الرابط:
http://hamahanehazioni.co.il/zionist/?lang=en

لم يكن محورًا مركزيًا في خطابها الانتخابي. وتدل النتائج أنّ اليسار الصهيوني، حصل على ٢٩ مقعدًا في هذه الانتخابات، أقلّ بمقعد ممّا حصل عليه الليكود وحده.

معسكر اليمين التقليدي

وفقًا التعريفات الإسرائيلية التقليدية والمتداولة لليمين، فقد فازت ثلاث حركات يمينية في هذه الانتخابات؛ الليكود، والبيت اليهودي، وإسرائيل بيتنا. وحصلت مجتمعةً على ٤٤ مقعدًا.

ركّز الليكود حملته الانتخابية على القضايا الأمنية، عارضًا نتنياهو بأنّه الوحيد القادر على الدفاع عن المصالح الأمنية الإسرائيلية، وعرض صعود اليسار كأنّه خطر يهدد أمن إسرائيل ومصالحها الإستراتيجية في ظل التحديات الأمنية والإستراتيجية المحيطة بها، كما همّش الليكود في حملته القضايا الاقتصادية، محاولًا تغييبها عن النقاش الجماهيري، فامتنع عن إصدار برنامج اقتصادي تُبيّن خططه ومشاريعه الاقتصادية للمرحلة القادمة، حتى لا يُخضع أفكاره للنقاش والنقد. ولضرب الصورة الأمنية التي رسمها الليكود عن نتنياهو، أصدرت ٢٠٠ شخصية أمنية وعسكرية إسرائيلية خارج الخدمة، تمثّل التيار المركزي في المؤسسة الأمنية، بيانًا حذرت من الضرر الأمني والإستراتيجي الذي سبّبه نتنياهو لإسرائيل، وقد أطلقت هذه الشخصيات حركة اجتماعية عشية الانتخابات أطلقت على نفسها اسم "قادة من أجل أمن إسرائيل"، وكان هدفها المركزي ضرب الانطباع الذي بلوره نتنياهو عن نفسه أمام الجمهور الإسرائيلي بأنّه رجل الأمن وحاميه في الدولة[٢٠].

إلى جانب محاولة شخصيات أمنية مهمة ضرب شخصية نتنياهو التي عرضها على أنّه رجل أمن، حاولت المعارضة ضرب حكومته وشخصه من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية، مستغلين تقارير نشرها مراقب الدولة في هذا الخصوص. إضافةً إلى ذلك عملت منظمة أهلية تسمّى V15 من أجل إسقاط حكومة نتنياهو، وقد عملت هذه المنظمة على طرق أبواب الناخبين وحثهم على الخروج للتصويت وخاصة في قواعد اليسار النائمة، وقد اتّهم الليكود هذه الحملة بأنها حملة دولية منظمة لإسقاط نتنياهو، وادعاء الليكود يُعدّ جزءًا من عملية حثيثة لربط نتنياهو بالدولة، ففي أحد تصريحاته ضد هذه الحملة قال نتنياهو: "إذا كان لديهم V15، فلدينا الأمر ٨"، و"الأمر ٨" هو الأمر الذي يرسله الجيش الإسرائيلي لجنود الاحتياط لاستدعائهم أوقات الحرب[٢١].

على الرغم من تجند نخب عسكرية، وأمنية، وإعلامية، وأدبية لإسقاط الليكود، وخاصة نتنياهو، ذلك أنّه تمّ التركيز على شخصه أكثر من حزبه، ومحاولة اليسار الصهيوني إبقاء موضوع الانتخابات حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي حاول الليكود التهرب منها، فإنّ الليكود قد استطاع أن يحصل على ٣٠ مقعدًا، وهو أكبر عدد مقاعد أحرزه الحزب منذ عام ١٩٩٢ (ما عدا انتخابات ٢٠٠٣ برئاسة شارون)[٢٢]. استطاع نتنياهو في الأيام الأخيرة من جذب مقاعد جديدة لليكود بعد أن كانت استطلاعات الرأي تتوقع حصوله على ٢٤ مقعدًا على الأكثر، وذلك إثر مقولتين غيرتا المشهد الانتخابي في صفوف اليمين؛ إعلانه عن معارضته إقامة دولة فلسطينية، ما انعكس سلبًا على حزب البيت اليهودي الذي رفع شعارً بأنه الحزب الوحيد الذي يعارض حلّ الدولتين، إذ حصل الليكود على نسبة تأييد داخل المستوطنات، معقل البيت اليهودي، تصل إلى نحو ٢٣٪، بينما تراجع البيت اليهودي إلى ٣٨٪[٢٣]. وتمثّلت مقولته الثانية في تحذيره من تصويت الفلسطينيين في إسرائيل، فقد صرّح أنّ العرب "ينهمرون" إلى الصناديق ويهددون حكم اليمين، وفي لقاء مع القناة السابعة اليمينية قال نتنياهو إنّ جمعيات V15 تنقل الناخبين العرب بالباصات إلى صناديق الاقتراع، وأنّ أعضاء الكنيست العرب سيتوّجون هرتسوغ رئيسًا للحكومة، ما يشكّل نهاية حكم اليمين والليكود[٢٤]. استفزت هذه المقولة [العنصرية والكاذبة] قواعد الليكود الغاضبة أو المتحفظة عليه لأسباب اقتصادية للخروج وإنقاذه، وأدّت إلى عودة قواعد الليكود التقليدية من مدن التطوير والأطراف الفقيرة التي يسكنها بالأساس اليهود الشرقيون، والتي رأت الخطر العربي الذي أنذر به نتنياهو أهم من تهميشها الاقتصادي، فعادت للحزب الأمّ بعد أن تفرقت في الانتخابات السابقة بين حركة شاس الشرقية

٢٠ غيلي كوهن، "ضباط في السابق لنتنياهو: ألغ خطابك المدمر في الكونغرس"، **هآرتس**، ٢٠١٥/٣/١، شوهد في ٢٠١٥/٤/١٣، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2577494

٢١ حزقي عزرا، نتنياهو للقناة السابعة: أمر ٨، انظر لقاءه في **القناة السابعة**، ٢٠١٥/٣/١٧، شوهد في ٢٠١٥/٤/١٣، على الرابط:
http://www.inn.co.il/News/News.aspx/294714

٢٢ حصل الليكود في انتخابات عام ١٩٩٢ على ٣٢ مقعدًا، وفي عام ١٩٩٦ حصل الليكود ضمن تحالف مع قائمة "تسومت" على ٣٢ مقعدًا، منها ٢٢ مقعدًا لليكود، في انتخابات ١٩٩٩ حصل الليكود على ١٩ مقعدًا، في انتخابات ٢٠٠٣ حصل الليكود على ٣٨ مقعدًا، في انتخابات ٢٠٠٦ حصل الليكود على ١٢ مقعدًا، في عام ٢٠٠٩ حصل على ٢٧ مقعدًا، وعام ٢٠١٣ حصل على ٣١ مقعدًا.

٢٣ وردت هذه المعطيات في الموقع الرسمي لمجلس المستوطنات (ييشع)، شوهد في ٢٠١٥/٤/١٣، على الرابط:
http://www.myesha.org.il/?CategoryID=251&ArticleID=6681

٢٤ عزرا، "نتنياهو ..."

والبيت اليهودي، كما حفّزت قواعد ليكودية قررت عدم المشاركة في الانتخابات احتجاجًا على سياسات نتنياهو الاقتصادية بالعودة والمشاركة في التصويت. عادت القواعد الشرقية إلى الليكود أيضًا بسبب عودة سياسات الهوية بقوة في هذه الانتخابات، وخاصة بعد سلسلة من التصريحات من شخصيات يسارية إشكنازية، فُسرت أنها معادية للشرقيين وثقافتهم، تذكّرنا بانتخابات عام ١٩٨١ التي وصلت مثل هذه التصريحات المعادية ذروة جديدة زجت أكثر باليهود الشرقيين إلى أحضان الليكود بصفته حزبًا عائليًا وعضويًا للشرقيين اليهود، وليس مجرد حزب سياسي، عبّروا من خلاله عن احتجاجهم تجاه سياسات حزب العمل في العقود الأولى للدولة[٢٥].

> عادت القواعد الشرقية إلى الليكود أيضًا بسبب عودة سياسات الهوية بقوة في هذه الانتخابات، وخاصة بعد سلسلة من التصريحات من شخصيات يسارية إشكنازية، فُسرت أنها معادية للشرقيين وثقافتهم

في مقابل نجاح الليكود، تراجعت أحزاب اليمين، فالبيت اليهودي - حزب الصهيونية الدينية - تراجع من ١٢ مقعدًا إلى ٨ مقاعد، وذلك بسبب ما ذكرناه سابقًا عن انزياح قواعد انتخابية من البيت اليهودي إلى الليكود، لضمان فوز الليكود وتشكيله الحكومة، بعد حالة الخوف التي زرعها نتنياهو من صعود حكم اليسار والعرب معًا، أمّا حزب إسرائيل بيتنا فقد تراجع إلى ٦ مقاعد، ويعود ذلك إلى قضايا الفساد المالي والسياسي التي تورطت فيها شخصيات من الحزب كشفتها الشرطة ثلاثة أشهر قبل الانتخابات، والانطباع الذي تركه ليبرمان أمام ناخبيه بأنه غير قادر على تنفيذ وعوده الكثيرة التي يطلقها قبل كل انتخابات، مثل إطاحة حكم حماس في قطاع غزة، ونقل مواطنين فلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية، وغيرها من الوعود التي لم ينفذ أيا منها. كما أنّ الصوت الروسي في هذه الانتخابات انتقل قسم كبير منه إلى الليكود الذي يعطي تمثيلًا ملائمًا لليهود الروس على قائمته، وهو ما كشفته نتائج الانتخابات في مناطق ذات طابع روسي.

25 Uri Cohen & Nissim Leon, *The Herut Movement's Central Committee and the Mizrahim, 1965-1977: From Patronizing Partnership to Competitive Partnership* (Hebrew) (Jerusalem: The Israel Democracy Institute, 2011).

الأحزاب الدينية

خاضت ثلاث حركات دينية الانتخابات؛ حركة "يهدوت هتوراه" الأرثوذكسية ذات الطابع الإشكنازي، وحصلت على ستة مقاعد، وتتميز الحركة بثبات قواعدها الاجتماعية الانتخابية، فجمهور مؤيديها يأتي من المدن والأحياء ذات الطابع الأرثوذكسي الإشكنازية، مثل القدس. طرحت الحركة أجندات اجتماعية اقتصادية خلال الانتخابات كما شددت على موضوع الهوية اليهودية، وتعدّ أقل الحركات الدينية صهينة، فجمهورها لا يزال ملتزمًا تأويلات اليهودية الأرثوذكسية حول الصهيونية، وإن مرّت بتحوّلات خلال العقود التي أعقبت تأسيس إسرائيل.

أمّا الحركة الثانية فهي حركة "شاس" الدينية الشرقية، فقد حصلت في هذه الانتخابات على سبعة مقاعد، فقد سجلت تراجعًا كبيرًا مقارنة بالانتخابات السابقة، إذ حصلت على أحد عشر مقعدًا، وذلك بسبب الانشقاق الذي ضرب الحركة، بعد وفاة زعيمها الروحي ومؤسسها عوفاديا يوسيف، إذ انشق عنها رئيس الحركة السابق ايلي يشاي وأسس حركة جديدة. وتتكون قواعد الحركة من اليهود الشرقيين المحافظين وخاصة في مدن التطوير الفقيرة، ومن الشرقيين الأرثوذكسيين. وتظهر النتائج على مستوى الشريحة الأولى أنّ مصوتين من اليهود الشرقيين المحافظين انتقلوا أو عادوا إلى حزب الليكود، حيث ازدادت قوة الأخيرة في هذه المواقع مقابل تراجع حركة شاس. على عكس "يهدوت هتوراه" مرت الحركة بصهينة كبيرة لأسباب كثيرة أهمها مواقف قواعدها الشرقية ذات التوجهات اليمينية التي تصوّت للحركة لأسباب تتعلق بتشديدها على الهوية الثقافية الخاصة للشرقيين، ولتمايزها الديني عن الأرثوذكسية الإشكنازية. حاول رئيس الحركة الحالي اريه درعي جذب هذه القواعد إلى حركته من خلال طرح رؤى سياسية يمينية ودعمه المسبق لنتنياهو رئيسًا للحكومة.

أما الحركة الثالثة التي ظهرت فكانت حركة "ياحد"، ولم تتجاوز نسبة الحسم، وكان يرأسها يشاي الذي انشق عن حركة شاس. عدّت الحركة تمازجًا بين يهود أرثوذكسيين وقادة من الصهيونية الدينية وحركات يمين متطرف. وهي تمثّل ظهور ما يطلق عليه في المشهد الديني القومي "حردليم"، أي الأرثوذكسيين القوميين. وعلى الرغم من عدم تجاوزها نسبة الحسم فإنّ هذه الحركة أضرّت انتخابيًا بالبيت اليهودي من جهة، وبحركة شاس من جهة أخرى. فالكثير من القادة وحاخامات يهود من كلا الحزبين دعموا حركة "ياحد"، إذ حصلت على نحو ١٢٥ ألف صوت.

جدول (١): يبيّن نتائج الأحزاب المشاركة في الدورات الانتخابية الأربع الأخيرة

	٢٠٠٦		٢٠٠٩		٢٠١٣		٢٠١٥	
	%	المقاعد	%	المقاعد	%	المقاعد	%	المقاعد
الليكود	٩	١٢	٢١,٦	٢٧	٢٣,٣	٣١	٢٣,٤	٣٠
كاديما	٢٢	٢٩	٢٢,٥	٢٨	٢	٢		
العمل	١٥,١	١٩	٩,٩	١٣	١١,٣	١٥	١٨,٦	٢٤ ضمن تحالف مع حركة "هتنوعاة" في قائمة "المعسكر الصهيوني"
يش عتيد					١٤,٣	١٩	٨,٨	١١
شاس	٩,٥	١٢	٨,٥	١١	٨,٧	١١	٥,٧	٧
يهدوت هتوراه	٤,٧	٦	٤,٤	٥	٥,١	٧	٤,٩	٦
إسرائيل بيتنا	٩	١١	١١,٧	١٥	تحالف مع الليكود في قائمة "الليكود بيتنا"		٥,١	٦
ميرتس	٣,٨	٥	٣	٣	٤,٥	٦	٣,٩	٥
المفدال-البيت اليهودي	٧,١	٩	٢,٩	٣	٩,١	١٢	٦,٧	٨
الاتحاد الوطني			٣,٣	٤	تحالف في إطار البيت اليهودي			
حزب المتقاعدين	٥,٩	٧						
هتنوعاه (الحركة)					٤,٩	٦	تحالفت مع حزب العمل في قائمة "المعسكر الصهيوني"	
حزب كلنا							٧,٤	١٠
التجمع الوطني الديمقراطي	٢,٣	٣	٢,٥	٣	٢,٥	٣	١٠,٦	١٣ مقعدًا ضمن القائمة المشتركة
الجبهة الديمقراطية	٢,٧	٣	٣,٣	٤	٢,٩	٤		
القائمة العربية الموحدة	٣	٤	٣,٤	٤	٣,٦	٤		

المصدر: من إعداد الكاتب وتصميمه اعتمادًا على تقارير لجان الانتخابات المركزية:

لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ٢٠: www.votes20.gov.il

لجنة انتخابات الكنيست الـ ١٩: http://www.votes-19.gov.il/nationalresults

لجنة انتخابات الكنيست الـ ١٨: www.knesset.gov.il/elections18/heb/results/main_Results.aspx

لجنة انتخابات الكنيست الـ ١٧: http://www.knesset.gov.il/elections17/heb/results/Main_Results.asp

أحزاب المركز[٢٦]

تنافس حزبان تحت مسمّى أحزاب مركز، حزب "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لبيد وحزب "كلنا" برئاسة موشيه كحلون. حصل حزب يوجد مستقبل على ١١ مقعدًا مقابل ١٩ مقعدًا في انتخابات ٢٠١٣، بينما حصل حزب "كلنا" على عشرة مقاعد. خاض موشيه كحلون، وهو أحد قادة الليكود البارزين سابقًا، الانتخابات بشعار اجتماعي مطالبًا لنفسه بوزارة المالية في الحكومة القادمة وهذا الشرط الذي وضعه للانضمام لأي حكومة، لم يوصِ كحلون لأي شخص لتشكيل الحكومة قبل الانتخابات، وكانت هذه خطوة تهدف إلى منع الليكود انتزاع مقاعد منه خلال الحملة الانتخابية، وخاصة بعد إعلان نتنياهو أنه سيضمّ كحلون إلى حكومة يشكّلها في منصب وزير مالية، بصرف النظر عن المقاعد التي سيحصل عليها حزبه، وذلك بهدف طمأنة مؤيديه بالعودة لليكود، لأنّ هدفهم بتعيين كحلون وزيرًا للمالية سيحدث بكل الأحوال، إلّا أنّ كحلون أصرّ على موقفه، ولم يعلن تأييده نتنياهو لتشكيل الحكومة قبل الانتخابات، وبذلك حافظ على قواعده الانتخابية مؤكدًا لهم أنّ نتنياهو يلعب لعبة انتخابية، وخاصة أنّ كحلون له تجربة خاصة مع وعود نتنياهو، إذ وعده عشية انتخابات ٢٠١٣ بمنصب رئيس دائرة أراضي إسرائيل، وأخلف وعده بعد الانتخابات. حظي حزب "كلنا" بتأييد قواعد من مركز الخارطة السياسية ويمينها، فقد حصل على مقاعد من حزب لبيد ومقاعد من الطبقات الاجتماعية الوسطى، وشدّد كحلون بأنه سيكون وزير مالية اجتماعيًا وناجحًا على عكس لبيد الذي فشل في هذا المنصب، ولم يحقق وعوده لناخبيه. لذلك كانت الحملة الدعائية موجّهة ضد حزب لبيد، لأنّ كحلون كان يعرف أنّ قواعد لبيد الانتخابية عام ٢٠١٣ التي أوصلته إلى ١٩ مقعدًا هي قواعده الطبيعية، أي قواعد الطبقة الوسطى ذات التوجّهات اليمينية[٢٧]. ولمخاطبة هذه القواعد من اليمين، أعلن كحلون أنّه لن ينضم إلى حكومة مدعومة من الأحزاب العربية، وهو بذلك اقترب من حكومة نتنياهو على الرغم من أنّه لم يعلن ذلك خلال الحملة الانتخابية.

٢٦ انظر مهند مصطفى، "قراءة في الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الـ ٢٠ (٢٠١٥): انعكاسات بنيوية وسياسية"، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، تقدير موقف، ٢٠١٥/٤/١١، على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/91927

٢٧ انظر الموقع الرسمي لحزب "كلنا" باللغة الإنكليزية، على الرابط:
https://go-kahlon.co.il/kahlon_lang/en/homepage

قراءة سوسيولوجية في نتائج الانتخابات

يهدف هذا المبحث إلى نقاش العلاقة بين المكانة الاجتماعية - الاقتصادية للناخبين، والتصويت في الانتخابات. وتنطلق المقولة المركزية لهذا المبحث من الادعـاء أنّ المكانة الاقتصادية - الاجتماعية للناخبين لا تؤدّي دورًا كبيرًا في خياراتهم الانتخابية في المجتمع اليهودي، من دون إلغائها نهائيًا. كما يحاول هذا المبحث الربط بين مفهوم النظام الحزبي والمهيمن ونتائج الانتخابات على محور المكانة الاجتماعية - الاقتصادية من خلال إثبات بصورة أمبيريقية أنّ الليكود الذي يُمثّل الحزب المركزي في النظام الحزبي المهيمن الآخذ في التبلور هو الحزب الوحيد الذي يوجد في كل الطبقات والقطاعات الاجتماعية في المجتمع اليهودي، على الرغم من سياساته الاقتصادية التي أضرت قسمًا منها، وخاصة الطبقات الوسطى - الدنيا، فإنّ هذه الطبقات قد صوّتت له لأسباب أخرى تتجاوز العامل الطبقي، وتتعلق بالخلفية الإثنية - الطائفية للمصوتين، ومواقفهم الأيديولوجية وسياسات الهُوية[٢٨]. وعلى عكس الليكود، فإنّ أحزاب اليسار ظلت موجودة كما في الماضي في الطبقات الوسطى العليا فقط، على الرغم من سياسته الاقتصادية التي يطرحها وتذهب إلى تعزيز دولة الرفاه.

ركّز معسكرا المركز واليسار حملتهما الانتخابية على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وحاولا مرارًا أن تظلّ هذه القضايا الموضوع المركزي للحملة الانتخابية، وكان الهدف هو إحراج الحزب الحاكم ورئيسه في ضوء الأوضاع الاقتصادية الصعبة لأبناء الطبقات الوسطى المدينية، والطبقات الوسطى - الدنيا في بلدات الأطراف، والتي شكّلت القواعد الاجتماعية لليكود دائمًا[٢٩]. لقد عانت هذه القواعد من غلاء المعيشة، وارتفاع أسعار السكن، وانحسار فرص العمل في بلدات الجنوب وغيرها. واستقوى معسكرا اليسار والمركز بتقارير مراقب الدولة التي أصدرها خلال الحملة الانتخابية، ليس تحالفًا منه مع هذه القوى، بل بسبب مواعيد مسبقة حددت لإصدار هذه

٢٨ حول العوامل التي أدّت إلى فوز نتنياهو انظر: "ماذا تعني عودة نتنياهو للحكم من جديد في إسرائيل؟"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٥/٣/٢٥، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/9b3065c0-d80e-4ad8-94e6-94d3f4337d61

٢٩ آشار اريان، **الجمهورية الإسرائيلية الثانية: السياسة والحكم عشية القرن الـ٢١** (بالعبرية) (حيفا: جامعة حيفا، ١٩٩٧).

التقارير قبل تقديم موعد الانتخابات. وتطرّق التقرير الأول إلى مصروفات بيت رئيس الحكومة، والذي ركّز على إهدار المال العام، وخاصة زوجة نتنياهو، فقد هدفت الحملة الانتخابية المضادة إلى تشويه صورة نتنياهو وبيان قصوره في مجال القضايا الاقتصادية. واستُغل التقرير من أجل تقديم نتنياهو وزوجته عائلة مغتربة عن المعاناة الاقتصادية للشعب، وتعيش حالة من الرفاهية المفرطة في الوقت الذي لا يكفي عائلة الطبقة الوسطى دخلها لتوفير احتياجاتها الأساسية. وأعقب هذا التقرير تقرير ثان لمراقب الدولة عن أزمة السكن في إسرائيل، والذي حمّل حكومة نتنياهو الثانية (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) المسؤولية الأكبر عن أزمة السكن وإغفالها معالجة هذه المشكلة، وغياب رؤية واضحة للحكومة لمواجهة غلاء السكن وعدم توافره في إسرائيل.

> هدفت الحملة الانتخابية المضادة إلى تشويه صورة نتنياهو وبيان قصوره في مجال القضايا الاقتصادية. واستُغل التقرير من أجل تقديم نتنياهو وزوجته عائلة مغتربة عن المعاناة الاقتصادية للشعب، وتعيش حالة من الرفاهية المفرطة

استطاعت أحزاب اليسار والمركز النجاح في الحفاظ على أجندات اجتماعية اقتصادية للحملة الانتخابية، وقد حاول الليكود مرارًا الزج بالقضايا الأمنية والسياسية وخاصة الملف النووي الإيراني، والحالة الاقليمية المتدهورة، وصعود الحركات الجهادية في المشهد الانتخابي من دون نجاح واضح، وجاءت ذروة هذه المحاولة قبل الانتخابات بأسبوعين في الخطاب الذي ألقاه نتنياهو في الكونغرس الأميركي حول الصفقة بين الدول الست وإيران، وقد حظي هذا الخطاب بسجال في الساحة الإسرائيلية كأي قضية عابرة لكنه لم يتحوّل ليكون مركز الحملة الانتخابية لفترة طويلة. نجح المعسكر الصهيوني وحزبا المركز في إدارة حملة انتخابية تركّز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية حتى اللحظة الأخيرة قبل موعد الانتخابات، وفي ظلّ هذا الهجوم الاقتصادي والاجتماعي على الليكود، امتنع الأخير عن نشر برنامج انتخابي، بما في ذلك تصوّر الحزب الاقتصادي والاجتماعي للدورة الموالية، وهو ما يدلّ على أنّه كان يريد تجنّب أي نقاش لرؤيته الاقتصادية، إذا طرحها في برنامج انتخابي.

جدول (٢)
أنماط التصويت في البلدات اليهودية بحسب العنقود الاجتماعي الاقتصادي للبلدات

العنقود	الليكود	المعسكر الصهيوني	"كلنا"	يوجد مستقبل	شاس	البيت اليهودي	الباقي
١	١٣,٦	٠,٠٧	٠,١	٠,٠٥	٢٠,٢	١	*٦٤,٩
٢	٤,٧	١,١	١	٠,٥	٢٧,١	٢,٧	*٦٢,٩
٣	٣١,٦	٤,٢	٤,٩	٢,٨	١٥,٥	٨,١	٣٢,٩
٤	٢٩,٥	٩,٢	٥,٨	٤,٧	١٢,٢	٨,٣	٣٠,٣
٥	٢٢,٥	١٠,٦	٩	٧,٣	٦	٦,٣	٣٨,٣
٦	٣١,٧	١٦,٧	١٠,٥	١٠,٦	٥,٩	٧,٤	١٧,١
٧	٢٤,٧	٢٥,٨	٩,٧	١٣,٧	٢,٦	٥,٤	١٨
٨	٢٠,٤	٣٢,٨	٧,٧	١٣,٦	٣,١	٦,١	١٦,٣
٩	١٧,١	٤٠,٥٨	٧,٣	١٥,٤	١,٤	٤,٥	١٣,٨
١٠	١٩,٢	٤١,٨	٦,٦	١٦,٢	١,١٣	٤,١٨	١١,٨

المصدر: من إعداد الباحث وترتيبه وتحليله بناءً على تقارير وزارة الداخلية الإسرائيلية حول تصنيف البلدات في إسرائيل على العناقيد الاجتماعية والاقتصادية، وتقرير لجنة الانتخابات المركزية الـ ٢٠ حول نتائج الانتخابات على مستوى البلدات، انظر: www.Votes20.gov.il

*حصل حزب "يهدوت هتوراه" الديني الأرثوذكسي على أغلبية الأصوات في العنقودين الأول والثاني، ذلك أنّ أغلبية قواعده الاجتماعية الدينية توجد في هذه العناقيد الفقيرة.

وعلى الرغم من نجاح أحزاب المركز واليسار في إبقاء موضوع الحملة الانتخابية حول الأجندات الاقتصادية والاجتماعية، فإنّ الليكود استطاع أن يحظى بدعم أغلبية القطاعات الاجتماعية في المجتمع اليهودي، حتى تلك القطاعات التي تضررت اقتصاديًا جراء سياسات حكومة نتنياهو في أعوامها الستة. حظي الليكود بتأييد الطبقات الوسطى العليا والوسطى الدنيا، وكما يشير الجدول (٢)، فإنّ الليكود يوجد في كافة القطاعات الاجتماعية في المجتمع اليهودي. ويشير الجدول إلى العلاقة بين الوضع الاقتصادي للبلدة اليهودية والتصويت للأحزاب الإسرائيلية. توزّع وزارة الداخلية الإسرائيلية البلدات في إسرائيل على عشرة عناقيد اجتماعية اقتصادية بناءً على معايير كثيرة، منها الدخل السنوي، ومستوى التعليم، والشغل والبطالة، والخدمات الاجتماعية والتطوير الاقتصادي للبلدة ومعايير أخرى، بحيث يضمّ العنقود الأول البلدات ذات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المتدني، بينما يضمّ العنقود العاشر البلدات ذات المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع، وتتوزّع البلدات بين هذه العناقيد، وبطبيعة

الحال فأغلبية البلدات اليهودية توجد بين العناقيد الرابعة والسابعة، والتي تضمّ الطبقة الوسطى اليهودية المدينية. أمّا العناقيد الدنيا، وخاصة العناقيد الأربعة الأولى، فهي تضمّ بلدات التطوير اليهودية الفقيرة والبلدات الدينية الأرثوذكسية (الحريديم) وكل البلدات العربية، والتي لم نأخذها في الحسبان في بناء هذا الجدول وتحليل النتائج، لأنّه يهمنا أنماط التصويت في البلدات اليهودية من جهة وأنماط تصويتها بناءً على معايير اجتماعية واقتصادية من جهة أخرى، ولأنّ البلدات العربية صوتت بأغلبيتها للقائمة المشتركة، علاوة على أنّ كل البلدات العربية منضوية في العناقيد المتدنية ولا أهمية للفوارق الاجتماعية الاقتصادية بينها ونمط التصويت.

يبيّن الجدول (٢) أنّ الليكود له حضور في كافة العناقيد الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع اليهودي وخاصة في أوساط الطبقات الوسطى، الطبقات التي تضررت جراء سياسات حكومة الليكود، وخرجت في أكثر من مناسبة للاحتجاج ضد السياسات الحكومية. لقد راهن اليسار والمركز على أنّ تعاقب الطبقةُ الوسطى المدينية حزبَ الليكود، إلّا أنّ الليكود استطاع بدءًا من العناقيد الثالثة وحتى السابعة التمكن من صدارة نسب التصويت، بينما تفوّق المعسكر الصهيوني على حزب الليكود في العناقيد الثلاثة العليا، أي الطبقات العليا في المجتمع الإسرائيلي، ولكن يبقى الثقل الانتخابي موجودًا في بلدات العناقيد الوسطى، والتي تفوق فيها الليكود على باقي الأحزاب. وتشير هذه النتائج إلى أنّ القضايا الاجتماعية والاقتصادية لم يكن لها دور مركزي في التأثير في أنماط التصويت في المجتمع اليهودي. هذه الحقيقة التي يبيّنها الجدول تكشف عن تأزم اليسار الإسرائيلي الذي استمر في المراهنة على هذا العامل لإسقاط اليمين، ولم يتعلم درس انتخابات ٢٠١٣، والتي شدّد فيها حزب العمل على هذا العامل بكثافة أكثر من هذه الدورة ولم يحصد سوى خمسة عشر مقعدًا[٣٠].

كما تشير النتائج الواردة في الجدول (٢) إلى أنّ الطبقات الوسطى المدينية تفضّل أحزاب المركز في الدرجة الثانية بعد الليكود، وهذا نابع أيضًا من توجهها اليميني، فعلى الرغم من تشديدها على الخطاب الاجتماعي والاقتصادي، فإنّها تحمل توجهات يمينية في القضايا السياسية، ويمكن تسميتها يمينًا اجتماعيًا نوعًا ما مقابل اليمين الليبرالي الذي يمثّله الليكود، ويمين ليبرالي بالمفهوم الاقتصادي وليس السياسي طبعًا. في انتخابات ٢٠١٣، تنافس حزب "يوجد مستقبل" برئاسة لبيد على بطاقة حزب المركز، وحصل على تسعة عشر مقعدًا، وتضمن برنامجه السياسي مواقف قريبة من توجهات نتنياهو من القضية الفلسطينية. تنافس في هذه الانتخابات حزبان عرّفا نفسيهما على أنّهما من أحزاب المركز، وهما "يوجد مستقبل" وحزب "كلنا" برئاسة كحلون وحصلا معًا على ٢١ مقعدًا، وكحلون هو ليكودي سابق وتضمن برنامجه السياسي بنودًا تتفق وتوجهات نتنياهو من الصراع. حصل الحزبان معًا على المرتبة الثانية في الطبقات الوسطى وجاء المعسكر الصهيوني في المرتبة الثالثة بين هذه الطبقات، بمعنى أنّ أصوات المركز ذات التوجهات اليمينية بقيت داخل المعسكر.

جدول (٣)

نتائج الانتخابات في المدن الكبيرة ذات الأصوات الصحيحة ١٠٠ ألف وما فوق (٪)

	عدد الأصوات الصحيحة	الليكود	المعسكر الصهيوني	يوجد مستقبل	كلنا
القدس	٢٥٥٢٨٦	٢٤,٢	٩,٦	٤,٢	٤,٦
تل أبيب - يافا	٢٦١٣٤٥	١٨,١	٣٤,٢	١١,٥	٦,٨
حيفا	١٤٩٥٦٠	٢٠,٧	٢٥,٢	١١,٢	٨,٤
بئر السبع	٩٧١٥٣	٣٧,٦	١٢,٢	٧,٥	٨,٨
اشدود	١١٣٢٠٣	٣١,٤	٨,٥	٧,٨	٧,٦
ريشون لتسيون	١٣٧٨١٠	٣٠	٢٢,٨	١٤,٤	١١,٤
نتانيا	١٠٥٤٦٨	٣٣,٥	١٣,٨	١٠,٤	١١,١
بيتح تكفا	١٢٤٤١٠	٢٨,١	١٧,٧	١١,٧	٩,٥

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية لانتخابات الكنيست الـ ٢٠، على الرابط:
www.votes20.gov.il.

كما تفوّق الليكود على المعسكر الصهيوني في ست مدن من المدن الكبرى الثماني ذات الأصوات الصحيحة فوق ١٠٠ ألف صوت، ما عدا مدينتي حيفا وتل أبيب - يافا، بينما تفوّق الليكود في باقي المدن، بما في ذلك المدن الجنوبية، مثل بئر السبع وأشدود، وهذا يدل على أن المدن الكبرى تؤيد الليكود ومنها مدن مركزية في المركز مثل بيتح تكفا، ريشون لتسيون ونتانيا فضلًا عن القدس، انظر الجدول (٣).

تدل هذه النتائج الواردة في الجدولين (٢، و٣) أنّ الرهان على القضايا الاقتصادية لدحر اليمين من الحكم كان رهانًا خاسرًا، وعندما استطاع نتنياهو في الأيام الثلاثة الأخيرة طرح الموضوع القومي بتحذيره من

٣٠ مهند مصطفى، "انتخابات الكنيست الإسرائيلية ٢٠١٣: بين الاستمرارية السياسية والتغيير الاجتماعي"، **سياسات عربية**، العدد الثاني، (أيار/ مايو ٢٠١٣).

تصويت المواطنين العرب، والتزامه منع إقامة دولة فلسطينية، وعودة سياسات الهوية، انحاز المجتمع اليهودي لليمين عمومًا والليكود خصوصًا. وهو ما يؤكد وجود قاعدة اجتماعية كبيرة لتشكيل النظام الحزبي المهيمن.

خلاصة ونقاش

انطلاقًا من الإطار النظري حول النظام الحزبي المهيمن الذي طوّره تيمبيلمان، فإنّ المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي يتشكّل نظامًا حزبيًا مهيمنًا، وهو يختلف عن فترة "مباي" الحزب المهيمن في العقدين الأولين من قيام دولة إسرائيل، وذلك لمركزية المعسكرات الحزبية التي أحدثت قطيعة مع منظومتين خبرهما النظام السياسي الإسرائيلي؛ منظومة الحزب المهين حتى عام ١٩٧٣، ومنظومة الحزبين الكبيرين حتى عام ١٩٩٦. انتهت المنظومة الأولى مع صعود حزب الليكود في انتخابات ١٩٧٣ بصفته حزبًا منافسًا لحزب مباي التاريخي، والتي بلغت ذروتها في "الانقلاب" السياسي عام ١٩٧٧، بصعود الليكود برئاسة مناحيم بيغن أول مرة إلى الحكم، بينما انتهت المنظومة الثانية عام ١٩٩٦، عندما تمّ الانتقال مرحليًا إلى الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة حتى انتخابات ٢٠٠١، والتي قوّضت الحزبين الكبيرين. ويتميز نظام الحزب المهيمن الجديد بمركزية المعسكرات الانتخابية على حساب الأحزاب الكبيرة، ولكنها تنذر بتشكيل مرحلة الحزب المهيمن، وذلك رهين بتطورات عديدة في المرحلة القادمة أتينا على ذكرها في المبحث النظري، ولكنها لا تزال بعيدة المنال على المدى القريب.

وتمثّلت مرحلة نظام الحزب المهيمن في عدة تطورات على السياسة الإسرائيلية، أهمها: صعوبة سيولة الأصوات بين المعسكرات وبقاؤها داخل المعسكرات نفسها، وإعلان أحزاب المعسكر عن تأييدها المسبق لمرشح المعسكر السياسيّ لرئاسة الحكومة حتى قبل إعلان النتيجة النهائية للانتخابات، وجزء من هذا السلوك نابع من الحقيقة الأولى المتمثّلة ببقاء الحراك الانتخابي للمصوتين داخل المعسكر نفسه، ولكنه أيضًا نابع من انغلاق المعسكرات على نفسها وصعوبة بناء تحالفات بينها، وإن حدث ذلك فإنّها ستؤثّر في مستوى الحوكمة في السلطة التنفيذية، وتآكل المرحلة البرغماتية السياسية في خيارات الائتلاف الحكومي، المتعلقة بانغلاق المعسكرات على نفسها الآخذة بالتعمق. ولا يعني ذلك أنّ هذا الانغلاق هو محكم وغير قابل للتغيير، ولكنه أشدّ انغلاقًا مقارنة مع الدورات السابقة، فالأحزاب التي تشكّل الحكومة باتت معروفة في كل معسكر قبل إعلان نتائج الانتخابات، فكل حزب صار يحدد مسبقًا الشخص المفضل لرئاسة الحكومة، أو الشخص الذي لا يرغب في مشاركته الحكومة، وغلبة معسكر اليمين على تشكيل حكومة "طبيعية" من معسكره فقط بعكس المعسكر الآخر الذي يحتاج إلى شركاء من المعسكر المقابل لتشكيل الحكومة. ولكن إذا كنّا نعدّ أحزاب المركز أحزاب يمين سياسيًا والأحزاب الدينية أحزابًا ذات توجهات يمينية وخاصة حركة شاس، فإنّ معسكر اليمين هو المعسكر الأكبر في السياسة الإسرائيلية، منذ أكثر من عقد ونصف، فبداية تبلور النظام الحزبي المهيمن بدأت منذ ذلك الحين، ولكنه تعزز بشكل كبير في هذه الانتخابات.

أما التطور الثالث والأهم فهو غياب التنافس الحقيقي على تشكيل الحكومة بين الأحـزاب، فمنذ انتخابات ٢٠١٣، ينفرد الليكود بتشكيل الحكومة من دون منافس، وقبله كان حزب "كاديما" الذي أسسه شارون، وهو أيضًا حزب يميني على الرغم من ادعائه أنّه حزب المركز. وعلى المستوى التاريخي فإنّ اليمين بتشكيله الحكومة الحالية يكون قد حكم إسرائيل سنوات أكثر ممّا حكمها اليسار. أمّا الحقيقة الرابعة فهي أنّ الليكود الحزب الوحيد الذي له حضور في كل الطبقات الاجتماعية في المجتمع اليهودي، على عكس معسكر اليسار الذي ينحصر حضوره في الطبقة الوسطى المدينية العليا فقط، على الرغم من طروحاته الاجتماعية التي تنسجم مع مصالح الطبقات الوسطى والدنيا.

النور حمد*

الانتخابات السودانية

بين التحوّل الديمقراطي وتكريس سلطة الفرد

تناقش هذه الورقة نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة التي جرت في السودان، في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٥. تستعرض الورقة التحولات التي حدثت في الدورة الرئاسية الأخيرة للرئيس البشير (٢٠١٠–٢٠١٥) التي شهدت بدايتها انفصال الجنوب وفقدان السودان ثلثي نصيبه من عائدات النفط، ودخوله في أزمة اقتصادية طاحنة، إضافة إلى اشتعال الحرب في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، مع استمرار الاضطرابات في ولايات دارفور. كما تستعرض الورقة تشظي كيان الإسلاميين في السودان، وتراجع دور الحركة الإسلامية في العملية السياسية، وإقصاء الرئيس البشير قيادات الإسلاميين الذين سبق أن انشقوا عن الشيخ حسن الترابي، وصعود العسكريين وجهاز الأمن إلى مركز السلطة، وسيطرتهم على قيادة الحركة الإسلامية نفسها. تعرض الورقة أيضًا دلالات المقاطعة الواسعة للانتخابات، وفقدان الثقة بالمفوضية القومية للانتخابات، ومغزى ازدياد عدد المرشحين المستقلين. كما تتطرق الورقة للابتعاد السوداني عن إيران، ومحاولة العودة إلى الصف العربي بوصفها ورقة أخيرة في محاولة شراء سنوات اضافية لنظام الحكم.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

في ظهيرة يوم الإثنين ٢٧ نيسان / أبريل ٢٠١٥، أعلنت اللجنة القومية للانتخابات في السودان فوز الرئيس الحالي لجمهورية السودان، عمر حسن أحمد البشير، بدورةٍ رئاسية جديدة مدتها خمس سنوات. وبإكماله هذه الدورة الجديدة التي تنتهي في عام ٢٠٢٠، سوف تبلغ سنوات الرئيس السوداني عمر البشير، في كرسي الحكم في السودان، ما يزيد على الثلاثين عامًا.

> حصل الرئيس البشير، وفقًا لما أعلنته المفوضية القومية للانتخابات، على نسبة أصوات بلغت ٩٤،٥ في المئة من جملة من قاموا بالاقتراع

حصل الرئيس البشير، وفقًا لما أعلنته المفوضية القومية للانتخابات، على نسبة أصوات بلغت ٩٤،٥ في المئة من جملة من قاموا بالاقتراع. وقد بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم في هذه الانتخابات ٦،٠٩١،٤١٢ ناخبًا. وبلغ عدد من كانت أصواتهم صحيحة ٥،٥٨٤،٨٦٣. ولم تذكر اللجنة على موقعها الإلكتروني العدد الكلّي للناخبين الذين سجّلوا لهذه الانتخابات، وإنّما قامت بإثبات نسبة الذين أدلوا بأصواتهم فقط من جملة المسجّلين. وهي نسبة بلغت، بحسب ما أعلنته اللجنة، ٤٦،٤ في المئة[١]. ولقد جرت انتقادات كثيرة للمفوضية القومية للانتخابات، بسبب اعتمادها على تسجيلات عام ٢٠١٠ من غير تنقيح. وهي تسجيلات ورد فيها أنّ عدد من سجّلوا بلغ ثلاثة عشر مليون شخص. ومعلوم أنّ سجلّات انتخابات عام ٢٠١٠ ضمّت أعداد المواطنين الجنوبيين الذين كانوا في الشمال، قبل الانفصال. وهي أعداد كبيرة. ولمّا كانت الانتقادات للمفوضية بخصوص التسجيل دامغة، لم يجد كبار أعضاء الحزب الحاكم مناصًا من المشاركة فيها[٢].

نافس خمسة عشر مرشحًا آخر الرئيس البشير على مقعد الرئاسة. وقد أجمعت كلّ استطلاعات الرأي العام التي أجرتها وسائل الإعلام على أنّهم، في غالبيتهم العظمى، أشخاص مغمورون، لم يسمع بهم السودانيون من قبل. وليس لغالبيتهم أيّ إسهام معروف في الحياة السياسية أو الفكرية أو الثقافية في السودان. والشخصية الوحيدة المعروفة للجمهور، على نطاق واسع، ضمن هؤلاء الخمسة عشر مرشحًا، هي فاطمة عبد المحمود التي كانت وزيرة في فترة حكم الرئيس الأسبق جعفر نميري. يليها في الشهرة، محمد عوض البارودي، الذي عمل وزيرا للإعلام في حكومة ولاية الخرطوم لفترة قصيرة. وبالفعل، دلّلت النتيجة النهائية لهذه الانتخابات لمقعد الرئاسة ولمقاعد البرلمان، على افتقارها الشديد إلى المنافسة[٣]؛ ففي حين حصل الرئيس عمر البشير على أكثر من خمسة ملايين صوت، حصل المرشح الذي أتى بعده مباشرةً، من حيث عدد الأصوات على ٧٠،٧٧٩ صوتًا فقط؛ بنسبة لم تتعدَّ ١،٤٣ في المئة من أصوات الناخبين، مقارنةً بالرئيس البشير الذي حصل على ٩٤،٥ في المئة. فالمرشحون الخمسة عشر المنافسون للرئيس البشير لم يحصلوا جميعهم سوى على ٥ في المئة من جملة الأصوات.

أمّا على مستوى عضوية البرلمان الجديد (المجلس الوطني)، فقد فاز حزب المؤتمر الوطني الحاكم بأغلبية المقاعد البالغ عددها ٤٢٦ مقعدًا؛ إذ حصل على ما مجموعه ٣٢٣ مقعدًا. وأتى بعد حزب المؤتمر الوطني الحاكم مباشرةً، من حيث عدد المقاعد، الحزب الاتحادي الديمقراطي (الأصل)[٤] الذي يقوده محمد عثمان الميرغني؛ إذ حصل على خمسة وعشرين مقعدًا. والحزب الاتحادي الديمقراطي (الأصل)، هو الحزب التقليدي الكبير الوحيد الذي لم يقاطع الانتخابات. وجاء المستقلون في المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد؛ إذ حصلوا على تسعة عشر مقعدًا. أمّا الحزب الاتحادي الديمقراطي، بقيادة جلال يوسف الدقير المنشقّ عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، فقد حصل على خمسة عشر مقعدًا.

تحوّل فرع الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يقوده جلال يوسف الدقير، إلى حزب حليفٍ للمؤتمر الوطني. حتى إنّه ليصعب على الراصد أن يجد في كلّ ما يأتي ويدع هذا الحزب، مسافةً تفصل بينه

١ موقع **المفوضية القومية للانتخابات** في السودان، ٢٠١٥/٤/٢٧، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٩، على الرابط:
http://goo.gl/ceKoWs.

٢ "السجل الانتخابي يعيد التشكيك في انتخابات السودان"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٥/٤/٢٤، شوهد في ٢٠١٥/٥/١، على الرابط:
http://goo.gl/jkzJXE

٣ راجع تقرير: علوية مختار، "السودان: أسبوع ثالث من الحملات الانتخابية بلا منافسة"، **العربي الجديد**، ٢٠١٥/٣/١٣، حيث كتبت: "تدخل الحملات الانتخابية الرئاسية والتشريعية في السودان أسبوعها الثالث، في غياب أيّ منافسة تُذكر للحزب الحاكم. وغابت عن شوارع العاصمة الخرطوم، الملصقات التي تحمل صور المرشحين، كما خفّت الندوات والخطابات، عكس ما جرى في انتخابات العام ٢٠١٠ التي شاركت فيها جميع الأحزاب، بما فيها المعارضة التي انسحبت قبل بدء عملية الاقتراع، لتشكيكها بنزاهة العملية الانتخابية"؛ راجع أيضًا: "منافسة صورية للبشير"، **سي إن إن العربية**، ٢٠١٥/٤/١٣، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٦، على الرابط:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/04/13/sudan-presidential-parliamentary-election

٤ يميز هذا الحزب نفسه بكلمة (الأصل)، لأنّ الحزب قد حدثت فيه انشقاقات، واختار المنشقّون أن يحملوا الاسم نفسه.

وبين حزب المؤتمر الوطني؛ فعلاقته بالمؤتمر الوطني علاقة محاصصة محدودة متفق عليها وفقًا للعبةٍ استمرت لسنوات. أحرز هذا الحزب في الانتخابات الأخيرة، مقاعدَ أقلّ من غريمه (الاتحادي الأصل)، ما دفع بزعيمه جلال يوسف الدقير إلى اتهام حزب المؤتمر الوطني الحاكم بـ "خيانة العهود"، مضيفًا أنّ الحزب ربما يمتنع عن المشاركة في الحكومة المقبلة، و"التحوّل إلى حزب معارض شريف"[٥]. وعبارة "خيانة العهود" التي أفلتت من لسان جلال الدقير، تدلّ على اتفاق المحاصصة؛ بمعنى أن يسمح له الحزب الحاكم والحكومة بإحراز عدد محدّد من المقاعد. ويلقي هذا، بطبيعة الحال، بظلال كثيفة على صدقية الانتخابات؛ فالعبارة تشير من طرفٍ خفيّ إلى أنّ الانتخابات ليست حرة تمامًا، ولا تقوم على منافسة شريفة حقيقية. وتدلّ أيضًا على أنّ الحزب الحاكم يتحكّم في نتائجها مسبقًا، فيمنح الأحزاب أوزانًا، وفقًا لاتفاقات وعهودٍ مسبقة.

المقاطعة وضعف المشاركة

قاطع هذه الانتخابات حزب الأمة، بقيادة السيد الصادق المهدي، وحزب المؤتمر الشعبي، بقيادة الشيخ حسن الترابي، إضافةً إلى الحزب الشيوعي السوداني. وقاطعتها أيضًا الحركة الشعبية قطاع الشمال التي تقاتل في جنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق، إضافةً إلى الحركات المسلّحة التي تقاتل في ولايات دارفور، فضلًا عن أحزاب أخرى أقلّ حجمًا، تدخل ضمن ما يسمّى بقوى الإجماع الوطني. ويرى كثير من المراقبين، ومنهم شهود ممّن عملوا في مراكز الانتخابات، أنّ نسبة المشاركة التي أعلنتها المفوضية القومية للانتخابات ليست صحيحة؛ فالمشاركة في حقيقتها أقلّ من ذلك. وفي تصريحات للصحفيين، قال الرئيس النيجيري الأسبق أولوسيغون أوباسانجو الذي شهد الانتخابات، بوصفه رئيسًا لبعثة الاتحاد الأفريقي المكلّفة بمراقبتها، إنّ ثلث الناخبين المسجلين فقط أدلوا بأصواتهم. وتلك نسبة أقلّ بكثير ممّا أعلنته المفوضية القومية للانتخابات التي زعمت أنّ النسبة ٤٦ في المئة[٦]. وقد أوردت صحيفة التغيير الإلكترونية تصريحًا للدكتور آدم محمد أحمد، عميد كلية العلوم السياسية في جامعة الزعيم الأزهري، أدلى به لوكالة الأناضول، يقول فيه بخلاف ما زعمه مسؤولون في الحزب الحاكم، إنّ عملية الاقتراع تشهد "إقبالًا كبيرًا"؛ إذ قال: "الواقع يؤكد أنّ نسبة الاقتراع لم تتعدَّ الـ ١٥٪، وهذا على الأقلّ ما شاهدته في الخرطوم"[٧]. وأيد هذا التقدير ما أوردته صحيفة الجريدة السودانية من تصريحات أدلى بها بعض مسؤولي مراكز الاقتراع في الخرطوم[٨]. وعمومًا كانت نسبة الاقتراع في الخرطوم هي الأقل بالنسبة إلى بقية ولايات السودان.

وفي حين تنسب قوى المعارضة ضعف الإقبال على التصويت إلى حملة "ارحل" التي جرى تدشينها على المواقع الإلكترونية، قبل الانتخابات بشهور، وانتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ترى وسائل الإعلام وكلّ استطلاعات الرأي التي أجرتها أكبر القنوات الفضائية العالمية والإقليمية، أنّ ضعف الإقبال لم يكن بسبب دعوة قوى المعارضة للمقاطعة؛ إذ نَسَبته إلى الفتور وسط الجمهور وإحساسه أنّ نتيجة الانتخابات بالصورة التي ستجري بها، مسألة محسومة سلفًا. يضاف إلى ذلك حالة الانسداد في الأفق السياسي، وتنامي زهد الجمهور في كلٍّ من الحكومة والمعارضة.

> كان انفصال الجنوب أيضًا، وما ترتّب عليه من نتائج كارثية، نقطة تحوّل في نظرة الجمهور نحو النظام

كان انفصال الجنوب أيضًا، وما ترتّب عليه من نتائج كارثية، نقطة تحوّل في نظرة الجمهور نحو النظام. وعلى الرغم من التطمينات التي أذاعتها الحكومة، بُعيْد الانفصال، لتخفّف من صدمته على المواطنين، بتأكيدها أنّ أحوال السودان الاقتصادية عقب الانفصال، سوف تصبح أفضل ممّا كانت عليه، فالتجربة العملية سرعان ما أوضحت خطأ الحسابات الحكومية؛ بخاصة تعويلها على سدّ الفجوة الناتجة من فقدان ثلثَي البترول المنتج في البلاد لفائدة الجنوب، عن طريق فرض رسوم عبور على النفط الجنوبي المتّجه إلى ميناء التصدير في جمهورية السودان. فقد تعثّرت المحادثات في ذلك الصدد. ووصل الأمر إلى حدّ

٥ "حزب 'الدقير' يتجه لفض الشراكة مع الوطني ويتهمه بخيانة العهود"، صحيفة **المجهر السياسي** السودانية، ٢٠١٤/٤/٢٩.

٦ عثمان ميرغني، "لماذا احتفل السودانيون"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/٤/٣٠.

٧ "خبراء: ضعف التصويت يحرج 'المؤتمر الوطني' ولا جدوى من تمديد أيام الاقتراع"، صحيفة التغيير (سودانية إلكترونية)، ٢٠١٥/٤/١٦، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٣، على الرابط:
http://www.altaghyeer.info/ar/2013/news/7207/

٨ رؤساء مراكز بالخرطوم يقرون بضعف الإقبال على التصويت، صحيفة **الجريدة** السودانية، ٢٠١٥/٤/١٦.

إغلاق الأنابيب في وجه النفط الجنوبي المتّجه إلى ميناء الشمال؛ ما عاد على البلدين بأضرار اقتصادية جسيمة.

نتج من انفصال الجنوب وفقدان ثلثَي عائدات النفط، تراجعٌ حادّ في عائدات العملة الحرة في جمهورية السودان. وتراجع أيضًا سعر الجنيه السوداني؛ ففقد أكثر من نصف قيمته أمام الدولار الأميركي، ما أحدث حالةً من التضخّم والغلاء غير مسبوقة. وارتفعت أسعار السلع الأساسية أيضًا. وتراجعت الخدمات تراجعًا حادًا. ودخلت البلاد في أزمة مالية طاحنة. وقد اضطرت الأزمة الاقتصادية وارتفاع كلفة المعيشة، الحكومة السودانية إلى رفع الدعم عن المحروقات؛ ما أثار سخطًا شعبيًا، وأدّى إلى تظاهرات شعبية كبيرة في عامَي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وقد كانت تظاهرات أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ الأشدّ والأوسع نطاقًا. فواجهتها الحكومة بعنفٍ شديد ذهب ضحيته ما يقارب الثلاث مئة شابّ وشابة. يضاف إلى كلّ ذلك استمرار الحرب في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، وتفاقم حالة الانسداد في الأفق السياسي.

الإشراف الدولي

اتّسمت انتخابات نيسان / أبريل ٢٠١٥، مقارنةً بانتخابات ٢٠١٠، بضعف الإشراف الدولي. وعلى الرغم من أنّ الإشراف الدولي المكثّف على انتخابات ٢٠١٠ وقف وراءه الغرض الغربي في فصل الجنوب، ففصل الجنوب أبان للغربيين من الناحية العملية تعجّلهم؛ فقد انتهى الجنوب بعد فترةٍ قصيرة من الانفصال، إلى حربٍ أهلية شاملة ودولةٍ فاشلة. ويبدو أنّ المجتمع الدولي أصبح أكثر ميلًا في هذه المرة، إلى أن تصل الحكومة السودانية إلى وفاقٍ وطني مع قوى المعارضة المدنية من الأحزاب، ومع المعارضة المسلّحة، وأن تعطي الحوار الوطني الأولوية، وليس إجراء الانتخابات. غير أنّ الحكومة تعلّلت بأنّ إجراء الانتخابات في موعدها، استحقاق دستوري لا يحتمل التأجيل. وقد أثار هذا التعلّل انتقاداتٍ واسعة من جانب الأحزاب والكتّاب والمعلّقين السياسيين الذين قالوا إنّ الحكومة تتعامل مع الاستحقاقات الدستورية بانتقائية عجيبة؛ فهي تكتم أنفاس الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وتقوم بمضايقة الصحف والصحفيين بصورة يومية، وتقول في الوقت نفسه إنّ الانتخابات استحقاق دستوري لا يقبل التأجيل.

لقد عبّرت دول الاتحاد الأوروبي وكندا وأميركا، عن رفضها المسبق نتيجة هذه الانتخابات. ورفضت أيضًا تمويلها ومراقبتها. غير أنّ ممثّلين عن جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، سجّلوا حضورًا بوصفهم مراقبين. وراقبت إلى جانبهم سبعٌ وثلاثون منظمة مجتمع مدني محلية. وذكرت المعارضة أنّها لا ترى هذه الرقابة رقابة جدّية؛ فوجود ممثّلين للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ليس كافيًا. وذكرت المعارضة أنّ منظمات المجتمع المدني المحلية، منظمات أوجدتها الحكومة، وهي تتبعها، لذلك لا يعتدّ بمراقبتها، بخاصة أنّ جهاز الأمن أغلق في السنة الماضية، عددًا كبيرًا من منظمات المجتمع المدني المستقلة [٩]. وقد ذكر الرئيس النيجيري الأسبق أوباسانجو، في محاضرةٍ ألقاها في معهد السلام الأميركي، عقب إنهائه مهمته بوصفه مندوبًا للاتحاد الأفريقي، لمراقبة الانتخابات السودانية، أنّهم بعثوا في شهر آذار / مارس الماضي بعثة استطلاعية إلى السودان، كان ملخّص تقريرها الذي رفعته إلى رئاسة الاتحاد الأفريقي أنّ الأجواء السياسية في السودان غير مواتية لإجراء انتخابات شفافة، ونصح بالتأجيل. غير أنّ الاتحاد الأفريقي قرّر، على الرغم من ذلك، إرسال بعثة مكوّنة من عشرين مراقبًا برئاسة أوباسانجو. وقد جرى إرسال تلك البعثة، قبل خمسة أيام فقط من موعد إجراء الانتخابات. وأضاف أوباسانجو، في محاضرته في معهد السلام الأميركي، أنّه لا يدري شخصيًا، لِم جرى إسناد تلك المهمة إليه[١٠].

المفوضية القومية للانتخابات

ورد في المبادئ والسياسات العامة للمفوضية القومية للانتخابات المثبتة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت، أنّ المفوضية: "جهاز دستوري مستقل، أنشئ وفق المادة ١٤١ من دستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م ... يتمّ اختيار أعضاء المفوضية بواسطة رئيس الجمهورية وموافقة المجلس الوطني، وأجل الأعضاء ستّ سنوات قابلة للتجديد لولاية أخرى". وبطبيعة الحال، لن يفوت على أيّ عقل محايد أن يرى التناقض البيّن بين القول إنّها "جهاز دستوري مستقل"، والقول: "يتمّ اختيار أعضاء المفوضية بواسطة رئيس الجمهورية"؛ فالمفوضية تابعة لرئاسة الجمهورية، وتقول اللافتة المثبتة على مبناها في وسط الخرطوم، يوم جرى إنشاؤها، إنّها تابعة لرئاسة الجمهورية.

---

٩ أحمد يونس، "الانتخابات السودانية: صراع الشعبية المفقودة"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/٤/١٦.

١٠ محاضرة ألقاها الرئيس النيجيري الأسبق أوباسانجو، رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة انتخابات السودان، في معهد السلام الأميركي في واشنطن، في ٢٠١٥/٤/٢٣، عقب إنهاء مهمته في السودان، شوهد في ٢٠١٥/٥/٢، على الرابط:
https://youtu.be/R0BEL4zDZvE.

وما من شكّ في أنّ مثل هذا الوضع لا يسمح للمفوضية بأيّ استقلالية. وأيّ حديث عن استقلالها، وهي بهذه الصورة، لا قيمةَ له. ولكن، مادام رئيس الجمهورية يعيّن أفراد الجهاز القضائي ويعزلهم، فأيّ غرابة في أن يعيّن أعضاء مفوضية الانتخابات؟ ولا بدّ من القول هنا إنّ تعيين السلطة التنفيذية أعضاء الهيئة القضائية، لا يعود إلى سياسات حكومة الرئيس البشير وحدها؛ فقد عانت الدساتير السودانية منذ الاستقلال، كتابتها بصورة تفرغ استقلالية القضاء من معناها[١١].

ولم تقم المفوضية أيضًا بتنقيح السجلّ الانتخابي الموروث من انتخابات ٢٠١٠. ومعلوم أنّ ذلك السجلّ الموروث من انتخابات ٢٠١٠ كان يضمّ أعدادًا كبيرة من الجنوبيين الذين كانوا يعيشون في الشمال، قبل انفصال الجنوب. وقد رأى كثيرون أنّ ذلك الإخفاق، سواء كان مقصودًا من أجل إتاحة فرصة للتزوير، أو أنّه جرى نتيجة لتقصير غير متعمّد من جانب المفوضية، مثّل ثغرة كبيرة تطعن في صدقية نتائج هذه الانتخابات؛ فقد حدثت وفيات، وحدثت تحركات نزوح كثيرة، وعاد جنوبيون بمئات الألوف مرةً أخرى إلى جمهورية السودان، بعد أن اضطربت الأحوال في الجنوب ودخل في حرب أهلية طاحنة[١٢].

> كان المعلن أنّ الانتخابات سوف تجري في أرجاء البلاد كافة في وقتٍ واحد، ولمدة ثلاثة أيام. غير أنّ المفوضية القومية للانتخابات قررت، بعد أن بدأ الاقتراع، أن تمدّد مدة التصويت ليوم كامل إضافي في كلّ الدوائر

كان المعلن أنّ الانتخابات سوف تجري في أرجاء البلاد كافة في وقتٍ واحد، ولمدة ثلاثة أيام. غير أنّ المفوضية القومية للانتخابات قررت، بعد أن بدأ الاقتراع، أن تمدّد مدة التصويت ليوم كامل إضافي في كلّ الدوائر، ولمدة يومين إضافيَّين في ولاية الجزيرة. وقد أجمع الجمهور والمراقبون ووسائل الإعلام على أنّ الضعف الشديد على الإقبال على التصويت، هو الذي حدا بها إلى تمديد الاقتراع في كلّ الدوائر، ليومٍ إضافي[١٣]. أمّا التمديد لمدة يومين في ولاية الجزيرة، فقد برّرته المفوضية بـ "أخطاء إدارية" حدثت وأدّت إلى تأخير البدء في الاقتراع في تلك الولاية. وقد أثارت تلك التمديدات تساؤلاتٍ كثيرة كانت في جملتها تساؤلات مبرّرة. وقد علّق آدم محمد أحمد عميد العلوم السياسية في جامعة الزعيم الأزهري، لوكالة الأناضول للأنباء التي سبق أن اقتبست جزءًا ممّا أدلى به، بقوله: إنّ التدنّي الشديد في الإقبال على الاقتراع أحرج الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني)؛ وذلك هو السبب الرئيس في التمديد[١٤]. وتساءل أيضًا الكاتب والمحلّل السياسي عبد الوهاب الأفندي، عن قانونية مثل ذلك التمديد؛ فالتمديد الذي يجري بعد أن يبدأ الاقتراع يلقي بظلالٍ من الشكّ على صدقية العملية وجدّيتها.

وقد لاحظ الأفندي أيضًا، إخفاقات المفوضية، وإظهارها التحيّز؛ وذلك حين لم تطبّق قرارها بإيقاف الدعاية الانتخابية قبل يومين من الاقتراع على التلفزيون الحكومي. فعلى الرغم من إعلانها، بقي التلفزيون الحكومي يبثّ دعوات متكررة وأغانيَ تحضّ الناس على التصويت. وكان يبثّ أيضًا تغطياتٍ مكثّفة تتغنى بنزاهة الانتخابات والإقبال المزعوم عليها. وبما أنّ المعارضة دعت إلى مقاطعة الانتخابات، فإنّ الدعاية للمشاركة في الانتخابات، من الناحية العملية، دعاية للحزب الحاكم وحلفائه. وكان ينبغي أن يسري عليها الحظر. ولاحظ الأفندي أنّ الأجهزة الإعلامية الرسمية المملوكة للشعب والمموّلة من المال العام، لم تسمح لدعاة المقاطعة، ولا بدقيقة واحدة من وقت التغطية؛ لا قبل الصمت الانتخابي، ولا بعده[١٥].

لم يكن مختار الأصم الذي أُسندت إليه رئاسة المفوضية شخصًا مناسبًا؛ فهو شخصية مثيرة للجدل. وهو ممّن عملوا مع الرئيس الأسبق جعفر نميري في وظيفة وزير دولة للحكم المحلي، وقد عرف في تلك الفترة بتنظيره للنظام الشمولي. كان مختار الأصم عضوًا في المفوضية السابقة التي أشرفت على انتخابات ٢٠١٠. وقد ثارت حوله، حينها، اتهاماتٌ بالفساد المالي؛ فقد فاز مركز تدريب تابع له بعقد للتدريب طرحته المفوضية القومية للانتخابات التي هو عضو فيها. وقد ثار جدل حول هذا الأمر على صفحات الصحف. ودافع الأصم عن حصول مركزه

---

١١ راجع مقالة: لؤي عبد الغفور تاج الختم، "الدساتير السودانية واستقلال القضاء"، صحيفة **الراكوبة** الإلكترونية، نقلًا عن صحيفة **الميدان**، ٢٠١٣/٢/٤، شوهد في ٢٠١٥/٤/٣٠، على الرابط:
http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-92836.htm.

١٢ حسن يحي محمد أحمد، "السجل الانتخابي نقطة ضعف انتخابات ٢٠١٥م"، صحيفة **اليوم التالي**، ٢٠١٥/٤/٢٤.

١٣ راجع، على سبيل المثال: "تمديد الاقتراع في انتخابات السودان يوما إضافيا"، موقع **بي بي سي العربية**، ٢٠١٥/٤/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٥، على الرابط:
http://goo.gl/uOqsm5.
وراجع: "تمديد الاقتراع للانتخابات العامة في السودان"، **سكاي نيوز العربية**، ٢٠١٥/٤/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٤، على الرابط:
http://goo.gl/IiPivG

١٤ "خبراء: ضعف التصويت يحرج 'المؤتمر الوطني'...".

١٥ عبد الوهاب الأفندي، "بلاغات حول الانتخابات السودانية"، **القدس العربي**، ٢٠١٥/٤/١٦.

على العقد، ودافع عن ذلك الإجراء أيضًا رئيس المفوضية، وقتها، أبيل ألير[١٦]. وبغضّ النظر عن صحة دفاع الأصم، ودفاع رئيس المفوضية، أو عدم صحّتهما، عن ذلك الإجراء، فإنّ اختيار الرئيس البشير الأصم رئيسًا للمفوضية، أثار الشكوك حوله منذ الوهلة الأولى؛ فما ثار من شبهاتٍ حول ما جرى من الأصم، حين كان عضوًا في المفوضية السابقة، كان كافيًا جدًا أن يبحث الرئيس البشير عن شخص آخر. ففي السودان المئات إن لم نقل الآلاف من المؤهّلين الذين يصلحون لهذه الوظيفة، ممّن لم تحُم حولهم شبهات. وقد أثار حرص الرئيس البشير على تعيين الأصم رئيسًا للمفوضية، الشكوك حول المفوضية، وحول نزاهة الانتخابات منذ البداية.

ولاية رئاسية مضطربة

اتّسمت الولاية الرئاسية للرئيس البشير (٢٠١٠ - ٢٠١٥) التي سبقت انتخابات نيسان / أبريل ٢٠١٥، بالاضطراب وبالتغيرات السريعة. ويمكن القول إنّ أكبر ما واجه الدورة الرئاسية المنقضية محاولة الانقلاب التي أسمتها الحكومة "المحاولة التخريبية" التي جرى فيها اعتقال الفريق صلاح قوش، رئيس جهاز الأمن، والعميد محمد إبراهيم. وقد أُطلق سراح الرجلين لاحقًا، بعد حبس طويل، بلا محاكمة. واتّسمت دورة الرئيس البشير السابقة أيضًا، بابتعاد عددٍ من رموز الحركة الإسلامية، واختفاء أفرادها ذوي التأثير الكبير في مؤسسات الحكم، إضافةً إلى اضمحلال دور الحركة الإسلامية صاحبة الانقلاب الذي أتى بالرئيس البشير إلى دست الحكم في عام ١٩٨٩. وتغيّرت أيضًا الشخصيات التي مثّلت واجهات الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني). ويمكن أن نلاحظ، وبسهولةٍ شديدة، أنّ الفترة الرئاسية الماضية اتّسمت في جملتها، بتركيز السلطات في يد الرئيس البشير وجهاز الأمن؛ ففي الأسبوع الأول من كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، أعلن الرئيس البشير عن تغييرات داخل الحكومة، وداخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم. وقد عُدّت تلك التغييرات الأوسع من نوعها التي يجريها الرئيس البشير، وسط الشخصيات المركزية في نظام حكمه، منذ وصوله إلى السلطة في حزيران / يونيو ١٩٨٩.

أبعد الرئيس البشير في تلك التعديلات عددًا من الشخصيات التي مثّلت لسنوات طويلة جدًا، مراكز للقوة والنفوذ السياسي والاقتصادي والأمني؛ فقد جرى إعفاء علي عثمان محمد طه من موقعه بوصفه نائبًا أول للرئيس، وحلّ محلّه الفريق أول ركن بكري حسن صالح. وجرى إبعاد نافع علي نافع الذي يعدّ أحد صقور نظام الإنقاذ، من موقعه بوصفه مساعدًا للرئيس، وحلّ محلّه البروفسور إبراهيم غندور. وحلّ غندور أيضًا محلّ نافع علي نافع، في موقعه الحزبي بوصفه نائبًا لرئيس الحزب للشؤون الحزبية. وجرى أيضًا إبعاد وزير النفط عوض الجاز الذي ظلّ يتنقّل من وزارة إلى أخرى، من دون انقطاع منذ عام ١٩٩١. وجرى إعفاء وزير الريّ والسدود، أسامة عبد الله، ووزير المعادن كمال عبد اللطيف. وشمل الإبعاد أيضًا رئيس المجلس الوطني (البرلمان)، أحمد إبراهيم الطاهر الذي ظلّ في منصبه هذا منذ عام ٢٠٠٠.

يلاحظ في ذلك التعديل أنّ العسكريين زحفوا إلى قمة هرم السلطة، كما زحفوا في الوقت نفسه إلى قمة هرم الحركة الإسلامية؛ فقد أصبح البشير رأسًا للحركة الإسلامية، وجرى اختيار الزبير أحمد الحسن أمينًا عامًا للحركة، وأصبح النائب الأول للرئيس، الفريق بكري حسن صالح، نائبًا للأمين العام للحركة الإسلامية. وكانت التكهنات تشير إلى احتمال أن يتولّى غازي صلاح الدين منصب الأمين العام للحركة الإسلامية. وقد كان شباب الإسلاميين ينتظر أن يجري إسناد قيادة الحركة الإسلامية لغازي صلاح الدين. غير أنّ كثرة انتقاداته للسلطة الحاكمة، وتغريده المتزايد خارج سرب نظام الإنقاذ، أبعداه في ما يبدو عن فرصة تولّي ذلك المنصب. وقد جرى لاحقًا فصل غازي صلاح الدين عن المؤتمر الوطني، مع مجموعة من الإسلاميين، بتهمة عدم الانضباط التنظيمي. وكان السبب في فصل غازي ما قام به من إدانة للحكومة، عبر وسائل الإعلام، لسماحها لجهاز الأمن باستخدام القوة المفرطة في قمع التظاهرات السلمية في أيلول / سبتمبر ٢٠١٣، ما أدّى إلى مقتل المئات من الشبان. وعمومًا، بدا جليًا جدًا، أنّ الرئيس البشير اتّجه بصورة واضحة إلى جمع كلّ من سلطة الحركة الإسلامية وسلطة المؤتمر الوطني والسلطة التنفيذية في يده، وفي يد المقرّبين إليه من العسكريين ومن جهاز الأمن.

صراع طه ونافع على خلافة البشير

حين جرت إزاحة علي عثمان محمد طه من موقع نائب رئيس الجمهورية، بادر البشير وأعلن أنّ نائبه آثر الاستقالة من تلقاء نفسه ليفسح المجال لجيلٍ جديد. غير أنّ الشواهد تقول بخلاف ذلك؛ فقد ظلّ السودانيون يرقبون مجريات الصراع الكتيم الدائر بين النائب

١٦ راجع دفاع الأصم وخطاب أبيل ألير: "مختار الأصم: أنا بريئ من التهم شاهد الوثائق"، صحيفة **الراكوبة** الإلكترونية، ٢٠١٤/٩/١، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط:
http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-131749.htm

الأول علي عثمان محمد طه، ومساعد البشير نافع علي نافع القيادي الأجهر صوتًا في الإساءة إلى قوى المعارضة والتقليل المستمر من شأنها. وقد احتدم الصراع بين الرجلين بعد أن ثارت تساؤلات داخل الحزب الحاكم بخصوص مخالفة ترشّح الرئيس لفترة رئاسية جديدة للدستور الذي لا يسمح للرئيس بأكثر من فترتين رئاسيتين[١٧]. في ذلك الجوّ صدرت عن طه تلميحات، بأنّ الرئيس لن يرشّح نفسه لفترة جديدة. وأعلن القيادي في حزب المؤتمر الوطني ربيع عبد العاطي، لوكالة فرانس برس في شباط / فبراير ٢٠١١، أنّه يؤكّد، مئة في المئة، أنّ الرئيس البشير لن يترشّح لولاية جديدة[١٨]. وقد أكد عدم الترشح الرئيس البشير نفسه، في تصريح له في حوار أجرته معه صحيفة الشرق القطرية[١٩]. وقد قلّلت المعارضة السودانية حينها، من قيمة ذلك الإعلان، قائلةً إنّه قُصد به التخدير وتهدئة السودانيين، لتجنّب امتداد الربيع العربي إلى السودان، بخاصة أنّ كلًا من زين العابدين بن علي في تونس، ومبارك في مصر، قد أُطيح بنظاميهما حينها[٢٠].

في السنوات التي أعقبت إعلان أنّ البشير لن يرشّح نفسه لولاية جديدة، أخذ كلٌّ من طه ونافع يظهران التطلّع لخلافة البشير على مقعد الرئاسة. غير أنّ البشير ظل يراقب ما يدور خلف الكواليس عن كثب، وانتظر اللحظة الملائمة، فقام بحسم الصراع بين الرجلين لمصلحته؛ فقد نحّى البشير مساعده نافع علي نافع، بعد فترةٍ وجيزة من إعلانه أنّ طه استقال طواعية من منصبه. وقد استخدم البشير مساعده نافع علي نافع لتحجيم طه، فنجح نافع في تلك المهمة نجاحًا باهرًا[٢١]. تمكّن نافع علي نافع، قبيل إطاحته، من جعل وجود طه في مقعد نائب الرئيس أقرب ما يكون إلى الوجود الديكوري. غير أنّ نافع مثّل، وهو يعمل بدأب لتحجيم طه، مركزَ قوة جديدًا، وأضحت تطلعاته إلى مقعد الرئاسة واضحة. ولذلك، ما إن أنجز نافع علي نافع مهمته في إقصاء طه، أطاحه البشير مباشرةً عقب ذهاب طه في التعديل الموسّع لطاقم الحكم الذي أجراه في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣. ولقد استبعد كثيرون، منذ أن جرى الإعلان عن أنّ البشير لن يترشّح لولاية جديدة، أن يكون ذلك الإعلان إعلانًا صادقًا، بخاصة أنّ أمر القبض من جانب المحكمة الجنائية الدولية، لا يزال معلّقًا على رأس الرئيس البشير. ولربما كان الإعلان عن عدم النية في الترشّح، بالونَ اختبار لمعرفة نوايا نوابه ومساعديه.

يلاحظ أنّ الرئيس البشير في كلّ الخطوات التي خطاها، سواء كانت محسوبةً بعناية، أو أنّ تسلسل الأحداث هو الذي فرضها، أخذ يتخلص من قبضة الإسلاميين، ومن حضورهم وراء المشهد السياسي في السودان، الذي طالما جعله يبدو أمام الجميع أداة في منظومةٍ لا يملك هو خيوطها. فسواء استخدم البشير طه في إطاحة الترابي في نهاية التسعينيات، أو أقنعه طه حينها بإطاحة الترابي، فقد وصل البشير إلى النقطة التي رأى فيها أنّ طه قد استنفد غرضه، وأضحت إطاحته ضرورة، في مسلسل لعبة البقاء في السلطة التي يبدو أنّ البشير قد حذقها وأتقنها. ولذلك، حين جاءت اللحظة الحاسمة، قام البشير بإطاحة طه، من دون أدنى تردد.

المحصلة النهائية أنّ هناك خيطًا ناظمًا واحـدًا، في مسيرة حكم نظام الإنقاذ، منذ بدايته في عام ١٩٨٩، وهو أنّ الضابط الذي أتى به الإسلاميون في السودان، ليقود انقلابهم على النظام الديمقراطي، ولينتزع لهم الحكم نهائيًا من الأحزاب التقليدية الطائفية، ثم يترك لهم مقعد القيادة، قد أفشل مخطّطهم؛ فقد بقي الرئيس البشير في الحكم ربع قرن من الزمان، أصبح قابلًا الآن، بعد فوزه في انتخابات نيسان / أبريل ٢٠١٥، لأن يمتدّ لثلاثين سنة. فالخلاصة البادية للعيان اليوم، بخاصة عقب الفترة الرئاسية الأخيرة، وفوز البشير في هذه الانتخابات، هي أنّ الرئيس البشير والعسكر المحيطين به قد جمعوا السلطات في أيديهم، ونصّبوا أنفسهم مركزًا للحركة الإسلامية، بدل قياداتها المدنية التاريخية، ولكن، بلا فكرة إسلامية، وبلا مشروع.

الحوار الوطني بالونًا للاختبار

أحسّ البشير أنّ إطاحته لكلٍ من طه ونافع والوزراء الذين بقوا عقودًا وزراء، قد لقيت رضى من الجمهور. فلقد انتعشت بالفعل آمال الجماهير، في أنّ البشير ربّما يكون في طريقه إلى قفل صفحة الإسلاميين، مرةً وإلى الأبد، وتهيئة البلاد لمعادلة سياسية جديدة،

---

١٧ يقول الأكاديمي الطيب زين العابدين عن ترشّح البشير لولاية جديدة: "دستوريا لا يفترض أن يترشح، وذلك حسب دستور ١٩٩٨ ودستور ٢٠٠٥ واللذين نصّا بأنّ الرئيس يجب ألا يحكم أكثر من مرتين، علمًا بأنّ هذه الدساتير صاغتها هذه الحكومة. الحركة الإسلامية أيضًا في دستورها أنّ أهل المناصب العليا عليهم ألا يمكثوا في مناصبهم أكثر من مرتين، المؤتمر الوطني أيضًا في نظامه الأساسي سنّ ألّا يمكث العضو في منصبه أكثر من دورتين، ولكن لأنّ الرئيس عسكري والعسكريون يعدّون أمور الديمقراطية شيئًا من الرفاهية، والتي ليس لها داعٍ. فهم يعطون الأوامر لمن تحتهم، لذا فإنّه جمّع السلطات حتى داخل الحزب. فأصبح نواب الرئيس يأتون بالتعيين. لذلك عيّن علي عثمان ثم فصله، وعيّن نافع ثمّ فصله، وأتى بالحاج آدم ثمّ فصله. وبهذه الطريقة لا يكون هناك نواب منتخبون، فالرئيس وحده يستطيع أن يأتي بمعاونيه ويستطيع أن يخلعهم متى ما شاء". راجع صحيفة **الصيحة** السودانية، ٢٠١٥/١/١.

١٨ "البشير لن يترشح لولاية جديدة"، **الدستور** الأردنية، ٢٠١١/٢/٢٢.

١٩ صحيفة **الشرق** القطرية، ١٢ آذار/مارس، ٢٠١١

٢٠ **الدستور** الأردنية.

٢١ أسماء الحسيني، "صراع الجبابرة في السودان البشير يطيح بمراكز القوى ويحكم سيطرته على القرار"، **الأهرام الرقمي**، ٢٠١٣/١٢/١٤، شوهد في ٢٠١٥/٥/١، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1490786&eid=81.

وخلق وفاق وطني، يمهّد لتحوّلٍ ديمقراطي حقيقي. فبعد شهرين من إجراء تلك التعديلات الكبيرة في طاقم الحكم، خرج البشير على السودانيين، في كانون الثاني / يناير ٢٠١٤ بما سُمّي حينها "خطاب الوثبة"، مبشّرًا السودانيين بمبادرة للحوار الوطني. ولكن، بعد أربعة أشهر من خطاب الوثبة والتبشير بحوار وطني جامع، جرى اعتقال الصادق المهدي بعد أن فتحت ضده نيابة أمن الدولة بلاغًا بسبب انتقاده قوات التدخّل السريع التابع لجهاز الأمن، بارتكاب انتهاكات كبيرة خلال قتالها في دارفور وكردفان، مشيرًا إلى أنّ معظم عناصرها منفلتون وقبليون. وردّت الأجهزة الأمنية، بأنّ هذه القوات قوات نظامية تابعة لها، وأنّها لا ترتكب انتهاكات[٢٢].

أُطلق سراح المهدي بعد شهر من اعتقاله دون أن يقدَّم إلى محاكمة، بعد أن وُجّهت إليه تهمٌ تصل عقوبتها إلى الإعدام. وبعد اعتقاله مباشرةً، منعت السلطات الصحف السودانية من تناول قضية اعتقاله[٢٣]. انسحب حزب الأمة من مبادرة الحوار الوطني، بعد أن انخرط فيها بسبب اعتقال زعيمه. وبعد خروجه، غادر الصادق المهدي السودان وانخرط في النشاط المعارض؛ فوقع ما سمّي بإعلان باريس مع الجبهة الثورية المكوَّنة من الحركات المسلحة التي تقاتل الحكومة في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور. ولا يزال المهدي حتى الآن خارج السودان يتجوّل بين العواصم العالمية والعربية. وقد رشحت أنباء من داخل السودان الآن تقول باحتمال عودته إلى البلاد قريبًا.

عمومًا، تعثّر الحوار الوطني، وزهد فيه السودانيون بجميع أطيافهم، بخاصة بعد أن أصرّت الحكومة على إجراء الانتخابات في موعدها المقرَّر في نيسان / أبريل ٢٠١٥. وقد اعترض المجتمع المحلي السوداني والمجتمع الدولي على إجراء هذه الانتخابات. وتكرّرت التنبيهات للحكومة السودانية بأنّ المناخ السائد في السودان لا يشجّع على إجراء انتخابات؛ فالحريات مكبّلة، وأطراف البلاد مشتعلة بالصراعات المسلحة. وجرى التنبيه من مختلف القوى والجهات المحلية والدولية إلى أنّ الوفاق الوطني له أولوية على إجراء هذه الانتخابات. بل إنّ حزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده حسن الترابي الذي يمثّل زعيمه مركز الثقل التاريخي والفكري للحركة الإسلامية السودانية، والذي كان أوّل الداعمين لمبادرة الحوار الوطني، قاطع هذه الانتخابات مع القوى الأخرى المعارضة.

> تعثّر الحوار الوطني، وزهد فيه السودانيون بجميع أطيافهم، بخاصة بعد أن أصرّت الحكومة على إجراء الانتخابات في موعدها المقرَّر في نيسان / أبريل ٢٠١٥

خنق المعارضة والمجتمع المدني

في العامين الأخيرين من دورة الرئيس البشير المنتهية، تواترت الانتقادات، وبشدة، لمسلك الحكومة المتناقض، بخاصة بعد ما سُمي "خطاب الوثبة" ودعوة الرئيس البشير للحوار الوطني. فقد ظلّت حكومة البشير، تعلن من جهة عن نيّتها إجراء حوار وطني جامع. ولكنّها في الوقت نفسه تزيد من تشديد قبضتها الأمنية على أنشطة الأحزاب، ودور الصحف، ومنظمات المجتمع المدني، وخنق كلّ متنفّس ممكن في المجال العام. ويبدو أنّ الحكومة تريد حوارًا وطنيًا، بشروطها هي التي لم تُظهر، في أيّ وقتٍ من الأوقات، أنّها تقبل فيها أيّ أخذ وردّ، وهي أن يبقى الجميع "ديكورًا" في مشهدها.

اتّسم العامان اللذان سبقا هذه الانتخابات، بتشديد القبضة الأمنية على الصحف؛ إذ واصل جهاز الأمن نهجه في الرقابة القبلية، فاستمرت عناصره في مصادرة الصحف بعد صدورها، لتتسبّب لها في خسائرَ مالية. واستمرت في منع المقالات التي لا تودّها من النشر. وأصبح جهاز الأمن يصدر أوامر لصحف بإيقاف صحفيين بعينهم عن العمل، ويهدّد الصحف بالإغلاق إن لم تستجب للتوجيه. وأضحى فتح بلاغات من جهاز الأمن ضد الصحفيين مسلسلًا شبه يومي؛ فلا يمرّ أسبوع أو أسبوعان إلا ويُستدعى صحافي أو صحافية إلى جهاز الأمن للتحقيق معه. ولا يمرّ أسبوع أو أسبوعان حتى تورد الصحف مثول صحافي أمام القضاء. ولقد أوردت شبكة الصحفيين السودانيين، أنّه خلال ستة أشهر بالتقريب، أوقف الأمن السوداني ما يزيد عن ستة عشر صحافيًا عن الكتابة أو ممارسة العمل الصحفي[٢٤]. وقد استنكرت شبكة

٢٢ "اعتقال الصادق المهدي في السودان"، موقع **بي بي سي العربية**، ٢٠١٤/٥/١٧، شوهد في ٢٠١٥/٥/٢، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/05/140517_sudan_mahdi_arrested

٢٣ "إطلاق سراح الزعيم السوداني المعارض الصادق المهدي بعد حبسه شهرا"، موقع **الحرة**، ٢٠١٤/٦/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٥/٢، على الرابط:
http://goo.gl/fXefvw

٢٤ راجع: "التقرير السنوي لصحفيون لحقوق الإنسان (جهر) للعام ٢٠١٤ حول أوضاع حرية الصحافة والتعبير في السودان"، **سودارس**، ٢٠١٤/٥/٥، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٨، على الرابط:
http://www.sudaress.com/sudantoday/14682

الصحفيين السودانيين، في بيان لها، منع بعض الصحفيين والكتّاب من ممارسة عملهم. وعدّت ذلك مخالفة واضحة للقوانين والدستور والأعراف والمواثيق الدولية. وطالبت الشبكة جهاز الأمن، بالاحتكام للقضاء في حالة تضرّره من أيّ مادة تكتب وتُنشر في الصحف، بدل استخدام سلطاته في انتهاك حرية التعبير وتكميم الأفواه. وطالبته أيضًا بإيقاف مسلكه المخالف لوثيقة الحقوق التي تضمّنها الدستور الانتقالي[٢٥]. واستهدف جهاز الأمن أيضًا منظمات المجتمع المدني والمراكز الثقافية بالإغلاق. ونذكر من المراكز والمنظمات التي أُغلقت، على سبيل المثال لا الحصر، مركز الدراسات السودانية، ومركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية، ومركز بيت الفنون، ومركز الأستاذ محمود محمد طه، واتحاد الكتاب السودانيين، ومنظمة أرى، ومنظمة سالمة.

التعديلات الدستورية

في خطوةٍ هدفت إلى تكريس السلطات في يد الرئيس البشير، أقرّ البرلمان السوداني، في ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥؛ أي قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات، تعديلات دستورية تسمح لرئيس الجمهورية بتعيين ولاة الولايات الذين كانوا يأتون عن طريق الانتخابات، وعزلهم. وتحوّل جهاز الأمن والمخابرات، وفقًا لهذه التعديلات، إلى قوة نظامية. وقد كانت سلطاته في الماضي، كما في دستور ٢٠٠٥، مقصورةً على جمع المعلومات وتحليلها. ووصفت كتلة المعارضة التعديلات التي أُجريت بـ "الخطيئة"، وقالت إنّها ستحوّل البلاد إلى "دولة بوليسية". وأجاز البرلمان نهائيًا عبر التصويت، هذه التعديلات التي تتضمّن حق رئيس البلاد في تعيين ولاة الولايات (١٨ ولاية)، وعزلهم.

قاطع جلسة التعديلات الدستورية نواب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الشيخ حسن الترابي. ومع ذلك، لم يواجه البرلمان أيّ صعوبة في إجازتها؛ فحزب المؤتمر الوطني الحاكم يسيطر على ٩٠ في المئة من مقاعده البالغ عددها ٤٥٠ مقعدًا. وأسهمت كلمةٌ ألقاها النائب الأول السابق للرئيس، علي عثمان محمد طه، دفاعًا عن التعديلات، في حشد النواب ورفع حماستهم، لإجازتها دون أيّ مداولات. اكتفى النواب بالتهليل والتكبير، ليجري تمرير التعديلات بالأغلبية الساحقة. وكان الرئيس البشير قد حذّر نواب حزبه الذين يمثّلون أكثر من ٩٥ في المئة من جملة عدد النواب، طالبًا منهم إجازة هذه التعديلات "دون شوشرة"، على حدّ تعبيره[٢٦].

منحت تلك التعديلات جهاز الأمن صلاحيات تتجاوز اختصاصاته المنحصرة في جمع المعلومات، وتعدّتها إلى تخويله حقّ الاعتقال والتعذيب والمصادرة، وقمع الاحتجاجات السلمية. وجاء في الانتقادات التي وجّهتها قوى المعارضة، أنّ جهاز الأمن أصبح قوة ضاربة، وأضحى يمتلك قوات وعتادًا يضاهي ما تملكه القوات المسلحة. وأصبح يتصدى بالعنف لكلّ عمل جماهيري، ويمنع أيّ نشاط حتى لو كان داخل دور الأحزاب. وبالفعل، فقد قام جهاز الأمن بخنق أنشطة الأحزاب؛ فبعد أن منعها في السابق من الحديث في الميادين والساحات العامة، أصبح يفضّ أنشطتها داخل دور أحزابها. ويبدو أنّ الرئيس البشير عرف من التجربة، أنّ مناصب ولاة الولايات ذات تأثير قويّ في إنفاذ ما يراه، أو تعويقه. ولذلك حرص على تعديل الدستور، ليمنح نفسه حق تعيين الولاة، بما يخدم هدفه الرئيس في تسيير الأمور، وفقًا لما يحبّ.

> ركّز الرئيس البشير كلّ السلطات في يده. وأطلق يد جهاز الأمن الذي أضحت له صلاحيات لا حدّ لها

بهذه الإجراءات المتتابعة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بثلاثة أشهر، ركّز الرئيس البشير كلّ السلطات في يده. وأطلق يد جهاز الأمن الذي أضحت له صلاحيات لا حدّ لها. وبالفعل، أصبح جهاز الأمن قوةً لا ضابطَ لها، إلّا من داخلها. وقد أكّد هذا الاتجاه في ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠١٥، عقب إعلان نتائج الانتخابات بثلاثة أيام، رئيس البرلمان الفاتح عز الدين الذي قال، وهو يخاطب احتفالًا، لجهاز الأمن في الخرطوم، إنّ البرلمان سوف يسنّ عددًا من القوانين في مقبل الأيام، لدعم جهاز الأمن. وقال: "سنعمل على تعديل الدستور لتحقيق مظلة قانونية لقوات الأمن حتى تمكّنهم من الانطلاق، وهم مرفوعو الرأس، للدفاع عن بلدهم". وأردف قائلًا: "أقول لقوات الأمن لا تلتفتوا إلى كلام المرجفين داخل الصفّ، أو خارجه، بأنّ الأمن قد تغوّل على بعض السلطات، وأنّه تمدّد في بعض الفضاءات... أنا أقول لهم تمددوا كيفما

٢٥ "بيان شبكة الصحفيين السودانيين حول منع بعض الكتاب من ممارسة الكتابة"، **سودارس**، ٢٠١٢/٣/٢٩، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٩، على الرابط:
http://www.sudaress.com/sudaneseonline/14917

٢٦ "البرلمان يقر تعديلات دستورية تسمح للرئيس بتعيين الولاة وتحول 'الأمن' لقوة نظامية"، **سودان تريبون**، ٢٠١٥/١/٤، شوهد في ٢٠١٥/٥/١، على الرابط:
http://goo.gl/ySvm37

شئتم، وتمددوا حيثما وجدتم قعوسًا أو تراخيًا أو ضعفًا، من أيّ جهة... سدّوا الثغرة دون أن تلتفتوا إلى أي جهة"[٢٧].

> في مفاجأة أدهشت كثيرين، قام الرئيس البشير، في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، بإغلاق المراكز الثقافية الإيرانية في السودان، وطرد موظفيها. وقد قُرئت تلك الخطوة منذ البداية على أنّها عربون للتقارب مع كلٍ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

المناورة الكبرى قبل الانتخابات

في مفاجأة أدهشت كثيرين، قام الرئيس البشير، في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، بإغلاق المراكز الثقافية الإيرانية في السودان، وطرد موظفيها. وقد قُرئت تلك الخطوة منذ البداية على أنّها عربون للتقارب مع كلٍ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛ فالسنوات القليلة الماضية شهدت تغلغلًا كبيرًا للنفوذ الإيراني في السودان، وأصبحت زيارات البوارج الحربية التابعة للبحرية الإيرانية ميناء بورتسودان على البحر الأحمر، أمرًا روتينيًا. ولم يفق الناس من مفاجأة إغلاق المراكز الثقافية الإيرانية في السودان، حتى قام الرئيس البشير بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة، في شباط / فبراير ٢٠١٤. وكان أكثر ما أثار الدهشة في زيارته ما ورد في الحوار الصحفي الذي أجرته معه صحيفة **الاتحاد** الإماراتية، والذي جاء فيه أنّ السودان ليس مع الطابع الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، وما يعرف "بالتنظيم الدولي". وذكر البشير أنّ من حق الدول اتّخاذ ما تراه ملائمًا لخدمة أمنها واستقرارها، بخاصة بعد تنامي تأثير التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وتدخّله في شؤون عدد من الدول العربية، على حدّ وصفه. ونوّه البشير أنّ بلاده تتفهم كلّ الظروف التي دفعت بعض الدول الخليجية إلى إدراج جماعة الإخوان المسلمين ضمن الجماعات الإرهابية المحظورة، مُردفًا أنّه لا يمكن لأيّ دولة أن تقبل تقسيم ولاءات أبنائها بين الداخل والخارج[٢٨].

جاءت زيارة الرئيس البشير الإمارات، بعد تغييرٍ واضح في الموقف السياسي للسودان من النظام المصري، وتحوّل النظرة الرسمية السودانية من عدّه انقلابًا عسكريًا، إلى عدّه نظامًا منتخبًا. وتحوّلت الخرطوم من ملاذٍ للهاربين من جماعة الإخوان المسلمين من المطاردين من السلطات المصرية، إلى التعاون الأمني والسياسي مع القاهرة. ويبدو أنّ دول الخليج الداعمة نظام السيسي قد عملت ونجحت في تغيير الموقف السياسي للخرطوم، بخاصة في ما يتعلق بالملف الليبي؛ فقد أكّد علي كرتي، وزير الخارجية السوداني، أنّ الملف الليبي لم يُطرح خلال المباحثات التي جرت أثناء زيارة البشير دولة الإمارات. فهو، بحسب قوله، كان واحدًا من الملفات التي كانت في حاجة إلى المعالجة قبل الزيارة[٢٩]. وقال إنّ معالجة الملف قبل الزيارة، كانت أحد الأسباب التي ساعدت على إنجاحها. ويبدو أنّ إعلان الخرطوم تأييدها نظام السيسي، ودفعها إلى الحياد تجاه الصراع في ليبيا، قد جاءا في مقابل الدعم الاقتصادي وتطبيع العلاقات بين الخرطوم والرياض والكويت وأبو ظبي.

خاتمة

أجمع المحللون السياسيون ووسائل الإعلام على أنّ الانتخابات السودانية الأخيرة لم تكن أكثر من تحصيل حاصل، فالنظام لم يكن في حاجة إليها، لأن القوى السياسية موافقة أصلًا على أن يستمر البشير في الحكم، على أن يواصل في مسار الحوار الوطني الذي يوقف حروب الأطراف، ويخلق حالة من الاستقرار، ومناخًا سياسيًا أفضل يسمح بالتعبير والتنظيم والتخطيط لانتخابات حرة لا تشرف عليها الحكومة، ولا تتحكم فيها، وليمثّل كلّ ذلك خطوة أولى في طريق التحوّل الديمقراطي. وقد كانت الدعوة للرئيس البشير من أحزاب المعارضة ومن القوى الدولية أن يؤجّل الانتخابات ويسير في وجهة الحوار الوطني، لأنّ الواقع القائم واقع مأزوم، لن تغيّر الانتخابات فيه شيئًا، بل ربّما تزيد في تعقيده واحتقانه. كتب محجوب محمد صالح في **صحيفة العرب** الدولية واصفًا الانتخابات التي جرت مؤخرًا في السودان بما نصّه: "درجت أنظمة شمولية في شتى أنحاء العالم على ممارسة مثل هذا التمرين العبثي في محاولة لإضفاء نوع من الشرعية الصورية على أنظمة لتتوفر لها أدنى مقومات الديمقراطية

---

٢٧ "رئيس البرلمان السوداني يعد بتعديل الدستور وسن قوانين لتمكين جهاز الأمن"، **سودان تريبون**، ٢٠١٥/٤/٣٠، شوهد في ٢٠١٥/٥/١، على الرابط:
http://goo.gl/fnd7cg

٢٨ "الرئيس السوداني عمر البشير لـ 'الاتحاد': علاقاتنا مع الإمارات متينة ومتواصلة منذ عهد زايد"، صحيفة **الاتحاد** الإماراتية (النسخة الإلكترونية)، ٢٠١٥/٢/٢٣، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=19033&y=2015

٢٩ "البشير ينهي زيارته لأبوظبي وكرتي يؤكد عدم إجراء الوزراء مباحثات مع نظرائهم الإماراتيين"، **سودان تريبون**، ٢٠١٥/٢/٢٥، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط:
http://www.sudantribune.net/spip.php?iframe&page=imprimable&id_article=10414

والحرية والمساواة في الفرص، وهي لا تعدو أن تكون، في الأمر الواقع، سوى محاولة لتجميل الوجه، وخداع الذات، وخديعة الآخرين لأنها لا تحقق سوى إعادة إنتاج نفس الواقع المأزوم[٣٠]". ولكن يبدو أن ليس لدى الرئيس البشير أيّ رغبة في إجراء تحوّل ديمقراطي. فالتحوّل الديمقراطي ربّما عَنى لدى التحليل النهائي، أن يفقد وضعه بوصفه رأس دولة، ما يرفع عنه الحماية بوصفه شخصًا مطلوبًا للعدالة الدولية. ولا يفسّر إصرار الرئيس البشير، على الرغم من عدم الحاجة إليه، سوى أنّه له خطة جديدة لإعادة إنتاج نفسه، وشراء سنوات إضافية في كرسيّ الحكم، بغضّ النظر عن أيّ عامل آخر.

> الانتخابات السودانية الأخيرة لم تكن أكثر من تحصيل حاصل، فالنظام لم يكن في حاجة إليها، لأن القوى السياسية موافقة أصلًا على أن يستمر البشير في الحكم، على أن يواصل في مسار الحوار الوطني

كما لاحظنا في العرض السابق، تخلّص الرئيس البشير من الجميع؛ فبدأ بمعاونيه من الإسلاميين الذين أسهموا معه في إبعاد الشيخ حسن الترابي ورافقوه منذ عام ١٩٩٩. وقام بتهميش الإصلاحيين من الإسلاميين، وإقصائهم. ووضع الحركة الإسلامية تحت قبضته، فأصبح هو رئيسها، وأصبح نائبه الأول، الفريق بكري حسن صالح، نائبًا لأمينها العام. أمّا أمينها العام الزبير أحمد الحسن الذي يجلس بينه وبين نائبه الأول، وكلاهما من المؤسسة العسكرية، فلم تُعرف عنه أيّ قدرات فكرية. فهو رجل لا تنظير له، بل ولا كتابات له، من أيّ نوع كان. فقد شغل منصب وزير المالية في السابق، وقد وصل إليه عبر عمله السابق في القطاع المصرفي. ولذلك، حرص البشير على إجراء هذه الانتخابات، على الرغم من اعتراض السودانيين عليها، ما تجلّى عمليًا في ضعف الإقبال على الاقتراع فيها، وعلى الرغم من اعتراض المجتمع الدولي. وقد حرص قبل إجرائها على إغلاق الأبواب واحدًا تلو الآخر أمام أيّ معارضة، وأيّ تعبير عن الرأي، وأيّ منافسة. نصّب البشير نفسه بهذه الانتخابات حاكمًا مفردًا مطلقًا للسودان للسنوات الخمس المقبلة، بدعمٍ من جهاز الأمن وميليشياته التي أصبحت قوة موازية للقوات المسلحة، بل وأقوى منها. ويبدو أنّ البشير ومستشاريه من رجال الأمن قد رأوا أنّ هذا الوضع الذي اختاروه وضعٌ قادر على الصمود، ولكنّه يحتاج إلى سندٍ خارجي قويّ، وهكذا كان الانعطاف مئة وثمانين درجة تجاه كلٍ من إيران ودول الخليج. وهكذا كان التقارب مع نظام السيسي والإعلان، على الأقل، عن دورٍ محايد في الصراع الليبي.

ما من شكّ في أنّ ضعف المعارضة وتشرذمها وانعدام وقوفها موقفًا حازمًا تجاه حكم الرئيس البشير، قد قاد البشير والمحيطين به إلى التعوّد على ألّا يأبهوا بها. فأكبر قوى المعارضة، كالصادق المهدي وحزبه، ومحمد عثمان الميرغني وحزبه المتصالح مع النظام، أيأسوا الشعب من وجود معارضة مقتدرة يمكن أن يعلّق عليها آمالًا في المستقبل؛ فالمهدي والميرغني زعيمان ظلّا في زعامة حزبيهما نحو نصف قرن. وهو أمر يشير في حدّ ذاته، إلى انعدام الديمقراطية داخل أجهزة حزبيهما. وارتبط إسماهما عبر أكثر من خمسة عقود، بمسلسل فشل بناء الدولة عبر فترة ما بعد الاستقلال. أمّا الشيخ حسن الترابي، فقد خفتت معارضته أخيرًا للبشير، وأصبح أكثر ميلًا للتحاور معه، على الرغم من إصرار البشير الواضح على ألّا يحاور قوى المعارضة، إلّا بشروطه هو. ويبدو أنّ الترابي أصبح حبيسًا لخشيته المتزايدة من أن يكون انهيار نظام البشير انهيارًا نهائيًا للحركة الإسلامية التي استثمر كلّ عمره في مكتسباتها.

أمّا الحركات الجهوية المسلحة التي تقاتل في دارفور وكردفان والنيل الأزرق، فقد نجحت الآلة الإعلامية لنظام البشير في شيطنتها، وإثارة المخاوف وسط سكان الوسط والشمال النيلي منها. وكلّ تلك الأمور أغرت البشير والقلّة المحيطة به الآن، بأن يستمرّوا في المسلك القديم نفسه. فالشعب، في تقديرهم معزول عن هذه القوى المعارضة. وتقديرهم هذا، في نظري، تقدير صحيح. ولذلك، فلربّما قام في خلدهم، وهذا راجح جدًا، أنّ الابتعاد عن الإيرانيين، وعن دعم الإسلاميين في ليبيا، والعودة إلى الحضن الخليجي، في جانبه السعودي الإماراتي، سوف يخلق انفراجًا اقتصاديًا في السودان الذي تطحنه الأزمة الاقتصادية والعزلة. وقد بدا هذا التحوّل الجذري في السياسة الخارجية السودانية، جليًا جدًا في انخراط النظام السوداني، بحماسة كبيرة جدًا، في "عاصفة الحزم"، ما أثار دهشة الإيرانيين وغضبهم.

يبدو أنّ البشير ومَن حوله قد وصلوا إلى قناعة مفادها أنّ الانفراج الاقتصادي هو المطلوب، لكي يستمرّ نظامهم في السلطة. أما التحوّل الديمقراطي فيحمل في طياته مخاطرَ جمّة، لا يستطيعون معها سلوك درب المقامرة. وتقول كلّ المؤشرات، إنّهم قد ألقوا بثقلهم في تشديد

٣٠ محجوب محمد صالح، "السودان: انتهت الانتخابات فما الجديد؟"، صحيفة **العرب**، (النسخة الإلكترونية)، ٢٠١٥/٥/١، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط:
http://goo.gl/ULdU9v

القبضة الأمنية، وفي محاولة حلّ المشكل الاقتصادي، بالارتماء في الحضن السعودي والإماراتي، مع إهمالٍ تامٍ للمشكل السياسي. ولا يبدو أنّ نظام البشير، في غمرة اندفاعه هذا، مستحضر حالتَي الحذر والشكّ اللتين يمكن أن تقابل بهما كلٌّ من السعودية والإمارات عودته المندفعة هذه. ولكن، يبدو أنّ نظام الرئيس البشير قد انحصر في الاعتقاد أنّ الانفراج الاقتصادي، وتراجع ضغط المعيشة على الشعب، سوف يسلبان المعارضة كلّ ذريعة لتحريك الشارع، ما يتيح له فرصة البقاء أطول. وبالفعل، فشلت المعارضة السودانية، عبر مناجزتها نظام البشير، في أن تخلق في الشارع السوداني حراكًا جديًا يهدّد هذا النظام؛ فالإسلاميون عملوا عملًا ممنهجًا على تكسير آليات العمل المعارض في البنية السياسية السودانية، حتى أصبحت البنية التاريخية للعمل المدني السوداني في المعارضة قوقعة فارغة. ولكن، مع كلّ ذلك، يمكن القول إنّ هذه الوجهة التي يبدو أنّ نظام البشير قد ركن إليها، وجهة خطرة. فهي تبدو، في هذا المنعطف، أقرب ما تكون إلى لعب الورقة الأخيرة؛ فحدوث انفراج اقتصادي يسكت الشارع، لن يتحقّق بالهبات التي تأتي إلى خزينة الدولة من الدول الخليجية، من حين إلى آخر. وقد ظلت تواجه الاستثمار الخليجي في السودان، على الرغم من أرقامه العالية، دوّامة الفساد التي ما فتئت تلتهم مردوده، وتجعله بلا انعكاس يُذكر على أوضاع المواطنين المعيشية. فالسودان ظلّ يتطور في السنوات الأخيرة، وبمعدلات مخيفة، لكي يصبح البلد الأكثر طردًا للمؤهلين وغير المؤهلين من أبنائه وبناته[٣١].

وختامًا، فإنّ عناصر اللعبة السياسية في السودان، لم تعد رهينة بما تقوم به القوى الإقليمية العربية وحدها. فمع انتشار السلاح، واتّساع دائرة النزاعات المسلحة، وتفاقم حالة التمزق في النسيج الوطني غير المسبوقة، وازدياد النزعات الجهوية، تصبح أمور السودان منفتحة على فضاء شاسع جدًا، تعمل فيه عوامل كثيرة، شديدة الاختلاف. ولذلك فإنّ هذه الحسابات التي تعتمد على زاوية نظر أحادية، كما يحسبها نظام البشير وجهاز أمنه المسيطر، تقول كلّ مجريات الواقع وديناميات الحراك الدولي والإقليمي، إنّها حسابات خاطئة. وخلاصة القول فإن كان الهدف من الانتخابات هو ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتأكيد مبدأ التداول السلمي للسلطة عن طريق صندوق الاقتراع، فإن انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٥، تقول من خلال كل ملابساتها إنها كانت مجرد غطاءً شكليًا، لإجراءات دؤوبة كان هدفها الرئيس هو ترسيخ السلطة المطلقة للحاكم الفرد.

دلّت الانتخابات الأخيرة هذه على أن شعبية الحزب الحاكم قد شهدت عبر الفترة الرئاسية الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٥) تراجعًا كبيرًا. فقد أثبتت المقاطعة الواسعة التي جرت بتلقائية، أن شعبية النظام في أحرج حالاتها. كما دلّ تحول بعض مرشحي المؤتمر الوطني إلى مرشحين مستقلين، وبلوغ عدد من فازوا كمستقلين تسعة عشر نائبًا، على فقدان الحزب الحاكم أراضيه. أما المعارضة والحركات المسلحة فهي الأخرى في أضعف حالاتها. ولذلك، فإن هذا المشهد المتداعي من جميع أركانه، يقول، بأعلى صوت، إنّه لا مناص من إجراء حوار حقيقي شامل يفتح الباب لشراكة كل القوى في العملية السياسية، بعد أن يجري رفع قبضة جهاز الأمن عن الحريات العامة. فكل المؤشرات تقول، إن أي مناورة محتملة يمكن أن تستخدمها الحكومة في إقصاء الآخرين، وإطالة بقائها، قد استنفدت طاقتها.

---

٣١ أورد موقع الجزيرة نت تقريرًا يقول: "بلغ عدد من هاجر من السودانيين بصورة شرعية خلال الفترة الأخيرة بحسب إحصاءات جهاز شؤون السودانيين العاملين بالخارج أكثر من أربعة ملايين مواطن، من بينهم عدة آلاف هاجروا إلى إسرائيل، فيما قدّر مراقبون عدد من هاجروا بصورة غير شرعية بضعف ما هو معلن من أرقام". راجع: "الهجرة الشبابية خطر يتهدد مستقبل السودان"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/١٢/١١، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط:
http://goo.gl/JM154E

أورد موقع بي بي سي العربية أيضًا، تصريحًا لمسؤول حكومي يقول فيه: "تجاوز عدد المثقفين ثقافة عالية ومتخصصة، الذين هاجروا البلاد منذ مطلع عام ٢٠١٤، حوالى ٥٠ ألف معظمهم من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات والإعلاميين. راجع: "هل يستطيع السودان وقف هجرة كفاءاته العليا والمتخصصة؟"، **بي بي سي** العربية، ٢٠١٤/٩/٩، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2014/09/140909_comments_sudan_migration

وأوردت وكالة رويترز في تقريرٍ لها من الخرطوم أنّ أكثر من ٦٠٠٠ من الأطباء السودانيين غادروا السودان إلى المملكة العربية السعودية وحدها بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، وفقًا لدراسة حكومية لتقييم أسباب الهجرة. وقد غادر ١٠٠٠ طبيب إلى ليبيا منذ إطاحة حكم معمر القذافي في عام ٢٠١١، راجع:
"FEATURE-Tired of economic crisis: Sudanese pack up to try their luck abroad", *Reuters*, 15/5/2013, viewed 3/5/2015, at:
http://goo.gl/QM1vy7

حكمات العبد الرحمن*

الصعود السلمي للصين

تناقش هذه الدراسة ظاهرة صعود الصين كقوَّةً عالميةً جديدةً. ليست غربيةً، ولا تمتلك تاريخًا إمبرياليًا أو استعماريًا، وتدرس تأثيراتها الإقليمية والعالمية. كما تتبع الدراسة السياق التاريخي لتطور الصين ونموها، خلال فترة زمنية قياسية، جعلها قوةً اقتصاديةً وعسكريةً حجزت لنفسها مكانًا بين القوى الكبرى في العالم. وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسألة صعود القوة الصينية الآسيوية ومواكبة الجدل الذي ارتبط بها في الأبحاث والدراسات، وتحاول تقديم صورة واضحة تساعد على فهم أفضل وأعمق لمسألة صعود الصين. وشرح الأسباب التي ساهمت في تحقيق هذا الصعود خلال فترة زمنية قصيرة، مقارنةً بدول أخرى تمتلك إمكانات النمو والتطور ووسائلهما. كما توضح الدراسة العقبات التي يمكن أن تقف حائلًا دون استمرار النمو والصعود الصينيين الحاليين. وتشرح الدراسة تأثيرات صعود الصين في العالم، وتناقش الموقفين الإقليمي والدولي من ذلك الصعود.

* أكاديمي سوري متخصص بتاريخ الشرق الأقصى الحديث ومهتمّ بالدراسات الآسيوية والعلاقات العربية - الآسيوية.

مقدمة

شكّلت مسألة النمو الصيني، بصرف النظر عن الوصف الذي تعلّق بها، مجالًا واسعًا للتوصيفات والدراسات والأبحاث، ولقيت اهتمامًا بالغًا في المستويات السياسية والأكاديمية البحثية والشعبية. فمدار الحديث هو نهوض المارد الصيني أو التنين الصيني الذي سيهتز له العالم، أو القرن الحادي والعشرين بوصفه قرنَ الصين، وإمكان إزاحة الصين الولايات المتحدةَ الأميركيةَ من قمة النظام العالمي مع نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. ومن ثمّة، فإنّ الإشكالية الأساسية لهذا البحث هي دراسة الصعود السلمي للقوة الصينية، ومحاولة الإجابة في أثناء ذلك عن الأسئلة التالية:

ما هي حقيقة صعود الصين؟ وما هي أبعاد هذا الصعود وتداعياته على المستويين الإقليمي والدولي؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تُشكّل عائقًا تحول دون استمرار النمو الصيني خلال الأعوام المقبلة؟ كما يحاول البحث طرح عدّة فرضيات وآراء في ما يتعلق بنجاح النموذج الصيني في التنمية وتوصيف الصعود الصيني بالسلميّة أو بعكسها.

على الرغم من أنّ مفهوم الصعود السلمي للصين لم يظهر إلا عام ٢٠٠٣، فإنّ الضرورة التاريخية اقتضت أن تكون نقطة بداية البحث متمثّلةً بالإصلاح الـذي انتهجته صين دينغ سياو بينغ عام ١٩٧٨، والذي استمر إلى الوقت الحاضر تقريبًا، علمًا أنّ الضرورة البحثية اقتضت مراجعات تاريخيةً، لا غنى عنها، تعود إلى فترات من القرن التاسع عشر، وأنّه لا يمكن أن نُقيِّد البحث بمكان بعينه؛ إذ لا يمكن إغفال المجالين الإقليمي والدولي، على الرغم من أنّ البحث يستهدف الصين في المقام الأول. أمّا المنهج المُتّبع في قراءة حوادث هذا البحث، فهو وصفيّ تحليليّ. وأمّا موضوعه، تحديدًا، فهو معالجة قضية الصعود السلمي للصين في خمسة محاور أساسية.

فالمحور الأول، يحاول أن يُسلط الضوء على إشكالية مفهوم الصعود السلمي ومدلولاته اللغوية والاقتصادية والجيوسياسية. أمّا المحور الثاني، فهو يعمل على توظيف التاريخ لتعرّف الأصل التاريخي لصعود الصين وقوّتها الاقتصادية منذ العهد الإمبراطوري. وأمّا المحور الثالث، فيُركز على الإستراتيجية التي اتبعتها الصين في سياستها الاقتصادية والتحولات العميقة التي شهدتها، إضافةً إلى الآثار والنتائج التي تركها صعود الصين الاقتصادي في المستوى الداخلي. وأمّا المحور الرابع، فهو يعالج حقيقة الموقفين الإقليمي والدولي من مسألة الصعود السلمي للصين، ومدى قبولهما له، ويناقش هذا المحور تأثير المواقف الخارجية في صعود الصين سلبيًا أو إيجابيًا، مع إدراك عميق في الصين نفسها، وفي أعلى المستويات، حقيقة الترابط الوثيق بين نوعية علاقاتها وطبيعتها، سواء كانت إقليميةً أو دوليةً؛ بسبب صعودها الكبير واستمرار هذا الصعود. ويعالج المحور الخامس والأخير العقبات التي تقف، أو يمكن أن تقف، حائلًا دون استمرار صعود الصين الاقتصادي والعسكري؛ كالفساد، وطبيعة النظام السياسي، والشيخوخة الديموغرافية.. إلخ.

> قال رئيس وزراء الصين وين جياباو Wen Jiabao خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة: "الصعود الصيني هو صعود سلمي؛ لأنّ الصين تتطور بالاعتماد على قواها الخاصة"

أولًا: إشكالية المفهوم

في تشرين الأول ٢٠٠٣، قدّم زهنغ بيجيان Zheng Bijian في خطابه "الطريق الجديدة لصعود الصين السلمي ومستقبل آسيا" مفهوم صعود الصين السلمي. وفي ما بعد، بدأ هذا المفهوم يظهر مرةً أخرى في خطابات الزعماء الصينيين من الجيل الرابع. ففي التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، قال رئيس وزراء الصين وين جياباو Wen Jiabao خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة: "الصعود الصيني هو صعود سلمي؛ لأنّ الصين تتطور بالاعتماد على قواها الخاصة. في مستوى العلاقات الخارجية، أيّدنا دائمًا تطوير علاقات التعاون والصداقة بين الدول المختلفة التي نعدُّها دائمًا مثل إخوتنا وأخواتنا"[1]. وفي ٢٩ كانون كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، أعلن هو جينتاو Hu Jintao السكرتير العامّ للجنة المركزية للحزب الشيوعي، مصطلح الصعود السلمي للصين بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد ماوتسي تونغ الـ ١١٠. وقد أشار الرئيس الصيني إلى استمرار التمسك بطريق الاشتراكية ذات الخصوصية الصينية. مع استعارة حازمة لطريق التطور السلمي[2].

وكانت المرة الأخيرة التي تحدّث فيها الرئيس الصيني هو جينتاو علنًا عن مفهوم الصعود الصيني في منتدى آسيا السنوي الثالث في

---

١ عنوان الخطاب: "تأسيس لعلاقات جديدة صينية - أميركية".

2 Cabestan Jean - Pierre, *La Politique internationale de la Chine entre intégration et volonté de puissance* (Paris: Presse de la Fondation nationale des Science Politique, 2010), p. 88.

هاينان. وقد شدَّد على الطابع الذي يميّز الظهور السلمي للصين، والذي يُساعد على استقرار آسيا والعالم. فمنذ ذلك الوقت، استعمل كلّ من جينتاو وجياباو مصطلح التطور السلمي بدلًا من الصعود السلمي؛ لأنّ هذا المصطلح فُسِّر تفسيرًا سيِّئًا في العالم الذي نظر إليه على أنه تطورٌ سريع ومهدّد[٣].

ويناقش البروفيسور غونغ شاو بينغ، الأستاذ في المعهد الدبلوماسي في بيجين مصطلح الصعود "Emergence" ومدلولاته في اللغات الثلاث: الإنكليزية، والفرنسية، والصينية؛ بهدف تحديد الصيغة الدلالية لهذا المفهوم بدقة. ففي النسخة الإنكليزية للمقالات الذي كتبها شاو بينغ، كان التعبير الذي استخدمه هو "Rising"؛ بمعنى ارتفاع أو نهوض، أو "Emergence"؛ بمعنى ظهور. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ كثيرين يعتقدون أنّ معنى كلّ من هاتين الكلمتين في اللغة الإنكليزية يختلف اختلافًا كبيرًا عن معناهما في اللغة الصينية[٤].

ولقد قدّم كاتب من تايوان مثالًا متعلّقًا بذلك؛ فكلمة ظهور "Emergence" تعني من ناحية الجغرافية – السياسية، ظهورًا مفاجئًا لجبل شاهق على أرض مستوية. وفي حال استعارة هذا المعنى في الدراسات التاريخية، فإنه ينطبق على وصف مجموعة عِرقية غير معروفة ظهرت، وكبرت، وتطورت، على نحوٍ سريع جدًا؛ إذ تُسمّى هذه الظاهرة أيضًا "ظهورًا". وقد عبّر دبلوماسي صيني عن معارضته للشرح الذي قدمه زهنغ بيجيان، فقال إنّ ذلك الاستعمال اللغوي لكلمة "Emergence" يمكن أن يُعبِّر عن النمو السريع لقوة ما خلال فترة قصيرة، مُشيرًا على نحوٍ خاص إلى أنّ القفزة الكبرى إلى الأمام في نهاية الخمسينيات يمكن أن نُطلق عليها كلمة "ظهور"؛ لأنّ الصين قد عانت إخفاقًا ذريعًا، بدلًا من تحقيق النمو الذي كانت تأمله[٥]. وفي المستوى اللغوي، فإنّ المصطلح الفرنسي "Emergence" يعني ظهورًا مفاجئًا لفكرة أو ظاهرة ما؛ اقتصاديةً كانت أو اجتماعيةً، أو سياسيةً. وتُؤدّي اللغة الإنكليزية المعنى نفسه؛ وهو ظهور واقع جديد.

من جهة أخرى، يُعدّ تعبير "الصعود" الأكثر استعمالًا بين أغلب العلماء والمؤرخين الفرنسيين المهتمين بالتاريخ والدراسات الصينية. ويمكن أن نذكر في هذا المجال، على سبيل المثال لا الحصر، كلًّا من عالم الصينيات الفرنسي آلان رو الذي استعمل تعبير "الصعود السلمي للصين" La montée pacifique de la Chine، والمتخصص بالاقتصاد الصيني فرانسوا غيبولو الذي استعمل كلمة "صعود" مرادفًا للتجارة والاقتصاد الصينيين، على أنّ زهنغ بيجيان أشار إلى أنّ التعبير المستخدم مرادف لمعنى "التطور السلمي" أو "طريق التطور الذي يؤدّي إلى الصعود السلمي". وهكذا، بقيَ مفهوم "الصعود السلمي" مُثيرًا للجدل.

أيًّا كان التعبير المستخدم لتوصيف قوّة الصين الحالية، ظهورًا، أو صعودًا، أو نموًا، أو تطورًا، فالنتيجة واحدة: قوّة عالمية جديدة حقّقت نموًّا اقتصاديًا كبيرًا جعلها تبحث، على غرار اليابان، عن مكان لها على المسرح العالمي يوازي ما حقّقته، أو بمعنى أدقّ يوازي مكانتها ودورها الاقتصادي العالميين. وهذا ما يُفكر فيه الخبراء الأميركيون. فعلى الرغم من حرصهم على التعبير الدقيق الذي يوصِّف حقيقة التطور الذي حقّقته الصين، فإنّهم كانوا أكثر اهتمامًا بحقيقة ما يجري داخل الصين، وهو ما يُمكن أن يُؤثّر بطريقة حاسمة في ما يجري على المسرح العالمي. فأولئك الخبراء يقرُّون بوجود قوّة صينية حقيقية حقّقت نموًا وقوّة، بصرف النظر عن الوسائل التي تستعملها، وبوجوب اتخاذ كلّ التدابير في مختلف المستويات لاحتوائها قبل أن تصل إلى المستوى الذي يُمكّنها من مزاحمة القوة الأميركية الوحيدة المهيمنة في العالم أو إزاحتها. ولكن، يبقى التساؤل عن سبب الاختلاف الكبير في فهم المصطلح نفسه، ولا يعود سبب ذلك إلى المعنى الحرفي للمفهوم، بل إلى أنّ للأمر أصلًا تاريخيًا تترتّب عليه نتائج سياسية – اقتصادية، وجيوسياسية.

ثانيًا: الأصل التاريخي

إذا ما جرى تعريف كلمة "ظهور"، فهي تعني وجود خصائص جديدة إلى درجة معينة من التعقيد، وفي سياق بحثنا هذا، يُشير الظهور المعقد على نحوٍ دقيق إلى عالم ما بعد الحرب الباردة، من دون أن نُهمل الخلفية التاريخية الحاسمة؛ ذلك أنّ الخصائص الجديدة ترتبط على نحوٍ مباشر بالكيفية المتوقَّعة التي يُمكن أن توظِّف فيها الصين الأدوات التي تخدم مصلحتها دوليًا. فالصين بوصفها قوةً عالميةً، حقيقة موجودة خلال فترات سابقة من التاريخ، إلا أنّ المفهوم الذي يُمكن أن يعبّر عن هذه الحقيقة لم يكن موجودًا. فقبل حروب الأفيون، كانت الصين تحظى بوضع اقتصادي قويٍّ دفع كثيرًا من

3 Frédéric Puppatti, "Perceptions et interprétations de l'émergence chinoise depuis la guerre froide: vers une approche chinoise des relations internationales," *Perspectives Internationales*, no. 2 (avril-septembre 2012), pp. 55 - 69.

4 Gong Shaopeng, "La Chine dans le monde," *Revue Générale de Stratégie*, no. 26 - 27 (Mai 2006), pp. 1- 8.

5 Ibid.

الدول الأوروبية إلى إرسال الوفود إلى بلاطها الإمبراطوري؛ طلبًا لفتح أبوابها أمام دولها وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية معها.

وعندما حاول الأوروبيون، الإنكليز على نحوٍ خاص، إنشاء قنوات اتصال تجارية مع الصين، اصطدمت محاولاتهم بمقاومة صينية كبيرة. وكان سبب ذلك أنّ الصين لم تكن في ذلك الوقت في حاجة إلى التجارة أو إلى العلاقات الخارجية. فالصينيون كانوا يملكون أفضل أنواع المنسوجات والملابس (الحرير)، وأجود المواد الغذائية (الأرز)، فضلًا عن الشاي الصيني الذي يُعدّ من أفضل المشروبات[٦].

وكان السفير الإنكليزي اللورد مكارتني قد طلب، خلال رحلته إلى الصين في الفترة ١٧٩٢ - ١٧٩٤، السماح بالتجارة في عدد من المدن الصينية والإقامة في العاصمة بيجين. إلا أنّ جواب الإمبراطور تشيان لونغ (١٧٣٦ - ١٧٩٥) الذي جاء مُعبرًا عن وجهة النظر المشتركة للصينيين في تلك الفترة، كان متمثّلًا بالرفض، وقد اعتمد حينئذٍ على القوة الاقتصادية التي تملكها بلاده في ذلك العصر؛ وذلك من خلال قوله: "إنّ منتوجات السلالة السماوية كانت وفيرةً، وهي تملك كلّ شيء، ولا تعوِّل على البضائع المقبلة من برابرة الخارج بهدف تعميم الثروة. إنّ الممالك الغربية وبلدانها في حاجة إلى ما تُنتجه الصين من الشاي، والبورسلان، والحرير"[٧].

> يُعدُّ عصر سياو بينغ حدًا فاصلًا بين صينين: صينٍ متخلّفةٍ تُعاني البؤس والفقر والمشكلات التي أحدثتها الاشتراكية، وصينِ الإصلاح الذي أظهرها قوةً صاعدةً على رقعة الشطرنج العالمية

وقد أكّد الإمبراطور جيان تشينغ (١٧٩٦ - ١٨٢٠)، خليفة الإمبراطور تشيان لونغ هذه القناعة بقوله: "السلالة السماوية غنية بثلاثة بحار، فهل هي في حاجة إلى القليل من بضائع بلادكم الصغيرة؟"[٨]. وعبرّ أحد أباطرة الصين من سلالة تشينغ عن تلك القوة للسفير البريطاني اللورد مكارتني، عندما طلب منه توقيع اتفاقية تجارية بين بريطانيا والصين، بقوله إنّ الصين تمتلك كلّ ما تحتاج إليه من منتوجات، ولسنا في حاجة إلى أيّ شيء من بلادكم.

ويُعدُّ عصر سياو بينغ حدًّا فاصلًا بين صينيْن: صينٍ متخلِّفةٍ تُعاني البؤس والفقر والمشكلات التي أحدثتها الاشتراكية، وصينِ الإصلاح الذي أظهرها قوةً صاعدةً على رقعة الشطرنج العالمية. وقد عاشت الصين منذ وصول سياو بينغ إلى السُلطة ثورةً صناعيةً؛ إذ كانت عام ١٨٢٠ القوة الاقتصادية الأولى في العالم[٩]. إلا أنّ الأعوام التي أعقبتها (١٦٠ عامًا)، كانت فترة سبات طوال نحو قرن ونصف القرن من حروب الأفيون، وفترة إذلال أوروبي، ومن ثمّة الاشتراكية القاسية، الأمر الذي سمح لإنكلترا ودول أوروبية أخرى بتحقيق كثير من التقدم. أمّا الصين في الوقت الحاليّ، فهي تنهمك في نقل مجتمعها من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري، ومن مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، ثمّ خدمي. وقد كُرِّس ذلك في بروز ظاهرة الاستهلاك، ولو على نحوٍ بطيء، بعد خروج ملايين الصينيين من حالة الفقر والبؤس التي عانوها خلال الفترة المتقدِّمة على فترة الإصلاح الحديثة[١٠].

فحرب الأفيون هي التي فتحت للدول الأوروبية طريقًا للسيطرة على الصين، وأجبرت هذا البلد على فتْح أبوابه لتلك الدول بالقوة العسكرية، وفرضت عليه فتْح موانئه أمام تجارتها، وتوقيع المعاهدات التي أصبحت تُسمى "المعاهدات غير المتكافئة". وأظهرت تلك الحروب ضُعف الصين وهوانها تجاه الدول الأوروبية. ثمّ جاءت الحرب الصينية – اليابانية في الفترة ١٨٩٤ - ١٨٩٥ التي لم تُكرّس هذا العجز والضعف تجاه الدول الأوروبية البعيدة جغرافيًا والأكثر تقدُّمًا، بل تجاه جيرانها الإقليميين. فالحرب الأخيرة، إذن، قد أدّت إلى تغيير موازين القوى في القارة، مُفسحةً المجال لصعود قوّة إقليمية جديدة.

وحروب الأفيون والهزيمة المُذلّة للصين من اليابان أكّدتا اعتقادًا لدى المثقفين الصينيين في ذلك الوقت مفاده ضرورة الاستمرار على طريق "إثراء البلد وتقوية الجيش". إلا أنّ نتائج هذا الشعار، ابتداءً من عام ١٩٤٩، جاءت قاسيةً على الشعب. فالجزء الأول من الشعار لم يتحقّق وتمّت التضحية به من أجل تحقيق الجزء الثاني منه؛ أي تقوية الجيش وتطوير قدراته العسكرية بهدف مواجهة تهديد القوى العظمى الأخرى. وأصبح هذا الشعار المعيار الأساسي في عيون الشعب

6 Alabdulrahman Hikmat, *Les récits européens sur la Cour impériale des Qing 1696-1865* (France/ Germany: universitaires européennes, 2011), p. 66.

7 Li Shenwen, *Stratégies missionnaires des jésuites français en Nouvelle France et en Chine au XVIIe siècle* (Paris: L'Harmattan, 2001), p. 171.

8 Ibid., p. 171.

9 André Chieng et al., "L'émergence de la Chine, danger ou opportunité pour le monde?," at: http://s164181625.onlinehome.fr/resources/Compte+Rendu+Conf$C3$A9rence+Chine.pdf

10 Ibid.

الصيني للحكم في كفاءة عمل الحزب الشيوعي في الحكومة وإدارة البلد. فالصين الشيوعية الجديدة استطاعت أن تمتلك القوة النووية التي حقّقت لها الأمن القومي ولا سيما خلال مرحلة الحرب الباردة التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الصين، حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، أحد المعسكرات المتنافسة على اقتسام الزعامة العالمية[١١].

> حروب الأفيون والهزيمة المُذلّة للصين من اليابان أكّدتا اعتقادًا لدى المثقفين الصينيين في ذلك الوقت مفاده ضرورة الاستمرار على طريق "إثراء البلد وتقوية الجيش"

وفي الواقع، نظر المثقفون الصينيون المعاصرون لتلك المرحلة إلى نموذج التطور المستوحى من النموذج الياباني الذي أرادت الصين احتذاءه، على أنه ليس إلا وسيلةً للعدوان وامتلاكًا للقوة من أجل تحقيق الصعود الذي تهدف إليه سائر الدول الإمبريالية الأخرى. فذلك الأنموذج في نظرهم، وسيلة غير أخلاقية لا يمكن لبلد مثل الصين، ليس له تجربة البلدان الإمبريالية أو الاستعمارية، اعتماده أو متابعته. وهو في الوقت نفسه نموذج غير عمليٍّ إنْ جرى تطبيقه في أماكن أخرى تواجه موجةً لا هوادة فيها من استقلال الدول بعد الحرب العالمية الثانية. فلإقامة بلد متطور ومزدهر حقًا، يحتاج الحزب الشيوعي الصيني إلى إيجاد مفهوم جديد للتطور يكون ملائمًا لواقع البلاد. وإنّ التصور الجدِّي لمفهوم التطور كان قد قدَّمه مهندس الإصلاح والانفتاح الصيني دينغ سياو بينغ؛ ذلك أنّه أعلن، بمناسبة لقائه رئيس وزراء اليابان هاشيموتو، في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، أنّ عملية التحديث الصينية هي عبارة عن عملية مُتدرّجة.

ويهدف الإصلاح الذي طرحه سياو بينغ إلى الوصول بدخل الفرد الصيني إلى ١٠٠٠ دولار في نهاية القرن العشرين، وهو المبلغ الذي يكفل للفرد الصين الكفاية والحصول على حاجاته الضرورية. فالمبدأ الذي طرحه سياو بينغ يُعيدنا إلى شعار "شعب غني وبلد قوي".

ولكن على الصين أن تتخلص أوّلًا من الفقر والبؤس الذي تعانيه شريحة واسعة من شعبها، إنْ لم يكن أغلب الشعب الصيني؛ لكي تُصبح بلدًا مُزدهرًا. وبحسب مخططه، تحتاج الصين إلى عشرين عامًا للوصول إلى عتبة ذلك المبلغ[١٢]، وهو ما يعكس، فعلًا، مقولة سياو بينغ المتمثّلة بأنّ عملية التحديث والإصلاح التي اعتمدتها الصين تجرى على نحوٍ متدرّج، وأنّ الإصلاح الاقتصادي لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها. فتصور النمو الذي طرحة خلفاء سياو بينغ واعتمدوه، يهدف إلى الوصول إلى دخل فردي مقداره ٣٠٠٠ دولار للشخص الواحد، وهذا الأمر يعني دخول الصين في تصنيف المجتمعات التي تعيش في راحة ورخاء من الناحية الاقتصادية.

وينظر الزعماء الصينيون إلى القرن التاسع عشر على أنه قرن الإذلال الذي عاشته الصين بسبب خضوعها للسيطرة الغربية، وإلى أنّ القرن العشرين هو القرن الذي انتعشت فيه الاضطرابات والفوضى. في حين أنّ القرن الحادي والعشرين هو القرن الذي تؤكِّد فيه الصين فعاليتها وقوّتها على المسرح الدولي، بل هو عصر الهيمنة الصينية، وباختصار يمكن أن يُسمّى "قرن الصين"[١٣].

ثالثًا: الإستراتيجية الكبرى للصين ومرتكزاتها الأساسية

شهدت الصين بعد الحرب العالمية الثانية عديد الاضطرابات والقلاقل والحروب الأهلية، وعاشت حالة فقر وبؤس شديدة. وفي منتصف القرن التاسع عشر، أصبحت هي المجال الذي تزاحمت فيه الأطماع الأجنبية التي استقرت، على نحوٍ أساسي، في الموانئ الصينية؛ لأنّ الصين أُجبرت على فتحها أمام الغربيين بموجب معاهدات غير متكافئة. وعلى الرغم من ذلك، شهدت الصين في الفترة ١٩٢٧ - ١٩٣٧ إعادة تأسيس سمحت ببلوغها مستوًى من النمو وصل إلى نحو ٧٪. إلا أنّ الحرب ستقلب كلّ شيء. فالغزو الياباني، والمواجهة بين الوطنيين والشيوعيين من الأسباب التي ستُدخل الصين، ابتداءً من عام ١٩٤٦، مرحلةً جديدةً من الخراب والتدمير.

وبعد الحرب العالمية الثانية، هُزمت اليابان في الحرب، وأُعيد بناء البلد وما خرَّبته الحرب بفضل دعم الولايات المتحدة في سياق الحرب

١١ للاستزادة بشأن العلاقات الصينية - السوفيتية، ولا سيما في مرحلة الخلافات بعد عام ١٩٥٧، انظر:
John King Fairbank & Merle Goldman , *Histoire de la Chine des origines à nos jours* (Paris: Tallandier, 2010), pp. 539 - 541.

12 Shaopeng, pp. 1 - 8.

13 Pascal Lorot, *Le siècle de la Chine Essai sur la nouvelle puissance chinoise* (Paris: Choiseul, 2007), p. 258.

الباردة. أمّا الصين التي اعتمدت النظام الشيوعي جذريًّا طوال ثلاثين عامًا، فقد دخلت في مسار من الفوضى. ومع الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في أواخر السبعينيات، شهدت الصين في أقل من ثلاثين عامًا توسعًا واستدراكًا اقتصاديًا غير مسبوق في تاريخ العالم، لتتمركز حاليًّا في المرتبة الثانية عالميًّا، متقدمةً بذلك على اليابان جارِها ومنافسِها الآسيوي[١٤].

شكّل وصول ماوتسي تونغ إلى السُلطة عام ١٩٤٩ بداية مرحلة جديدة في التاريخ الصيني. فبدايةً من هذا التاريخ، ستصبح الصين بلدًا شيوعيًا بامتياز، وهو ما أدخلها في مرحلة من القطيعة مع كثير من دول الإقليم الآسيوي التي تعتمد النهج الغربي على غرار اليابان مثلًا. ودخلت الصين في تحدٍّ واضح وكبير يتمحور حول إعادة تأسيس البلد وإعماره. وكان البدءُ بتطبيق المبادئ الاشتراكية، وتوزيع الأراضي، واستئناف عمليات الإنتاج. وبدا أنّ مسيرة النمو بدأت خاصةً مع استنساخ النموذج السوفياتي، مع الاعتماد أكثر فأكثر على الصناعات الثقيلة. وأقامت الصين علاقات تجاريةً مع الدول الاشتراكية التي قدّمت دعمًا لها. ودخلت في خلاف مع الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٦٠، واعتمدت القفزة الكبرى إلى الأمام في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي عام ١٩٥٨، غير أنّها عاشت أزمةً اقتصاديةً خطِرةً ولّدت مجاعةً كبيرةً (١٩٥٩ - ١٩٦٢) كان ضحيتها ملايين الأشخاص. وحاول ماوتسي تونغ، خلال أعوام الثورة الثقافية (١٩٦٦ - ١٩٧٦)، القيام بعملية تخليص واسعة؛ قُصد منها التخلص من البرجوازية الصينية والمثقفين، وما يمكن أن يشكّل معارضةً له، وإقامة نظام دكتاتوري يعتمد على الطبقة العاملة. وعلى الرغم من ذلك كلّه، حقّقت الصين نموًّا ملحوظًا بلغ نحو ٥,٥٪ في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٧٨.

وبعد وفاة ماوتسي تونغ، شهدت الصين تحوّلات عميقةً شملت جميع المستويات: التحديث الاشتراكي، وانتقاد السياسات المُتّبعة منذ أكثر من ثلاثين عامًا، والثورة الثقافية التي ولّدت نتائج كارثية في البلاد وأسست فكرة عبادة الشخصية التي انتقدها سياو بينغ عام ١٩٧٧. فالصين عام ١٩٧٩ كانت تعيش حالةً تشبه الفوضى، وكان الاقتصاد الريفي في ذلك الوقت متخلفًا[١٥]. والأمر السائد هو البؤس، والاكتظاظ السكاني، وهاجس الاكتفاء الذاتي. وقد فرض كلّ ذلك على قادة بيجين الجدُد البدء بالإصلاح، عام ١٩٧٨، انطلاقًا من المناطق الريفية. وهكذا، أصبح الفلاحون قادرين على استغلال الأراضي بحرية، حتى

14 Patrick Artus et al., *L'émergence de la Chine: impact économique et implications de politique économique* (Paris: La documentation française, 2011), p. 46.

١٥ كانت الصين، فترةً طويلةً، دولةً زراعيةً يُمثّل سكان الريف فيها أكثر من ثلثي مجموع السكان الإجمالي، وكانت الفجوة المعيشية كبيرةً بين سكان الريف وسكان المناطق الحضرية.

إنْ كانت ملكيتها تعود إلى الدولة. وفي الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٤، ارتفع الإنتاج بمعدل ٧٪ سنويًّا[١٦]، وساهمت عملية التنمية التي حقّقتها الصين في الإسراع في عملية دخولها التجارة العالمية.

ففي شهر آذار/ مـارس ١٩٧٨، طالب سياو بينغ الشعب الصيني، في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر العلم القومي، بأن ينهض في أربعة مجالات رئيسة، هي: الزراعة، والصناعة، والدفاع الوطني، والعلم، والتكنولوجيا؛ وهي مجالات تسمح للصين بالوصول إلى مصافّ الدول المتقدمة مع حلول عام ٢٠٠٠، من خلال مضاعفة الإنتاج القومي إلى مستوى أربع مرّات في الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠[١٧].

ومنذ البدء بإدخال الإصلاحات الاقتصادية، نَمَا اقتصاد الصين بطريقة أسرع كثيرًا ممّا كان عليه خلال فترة ما قبل الإصلاح. ووفقًا للحكومة الصينية، قُدِّر نموّ الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي السنوي بنحو ٧,٦٪ في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٨، على الرغم من أنّ عديد المحللين يُشكّكون في صحة البيانات الاقتصادية الصينية خلال هذه الفترة. فالمسؤولون الحكوميون الصينيون، بسبب ضغط أسباب سياسية متنوعة، كانوا في كثير من الأحيان يعملون على تقديم مستويات من الإنتاج مبالغٍ فيها، وقد عدَّ الاقتصاديُّ أجنس ماديسون أنّ مستوى النمو الحقيقي أقلّ ممّا هو مُصرَّح به. فمتوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي للصين خلال تلك الفترة يبلغ في نظره نحو ٤,٤٪[١٨].

ويمكن أن نرى بعض الآثار التي تولّدت من الصعود الاقتصادي للصين، وتطور الصناعة والتصدير في جنوبها. فالنجاحات الأولى ترتبط بالمناطق الصناعية الخاصة مثل شنزهن؛ إذ تحولت شيوعية الموت إلى "اقتصاد السوق الاشتراكية". وبعد ثلاثين عامًا من البدايات الصناعية الأولى، أصبحت المحافظة بأكملها منطقةً صناعيةً ضخمةً متنوعةً[١٩].

فحتى خريف عام ١٩٩٠، كانت السياسة الصينية مترددةً بين المواقف المحافظة المتطرفة والبحث عن صيغة ملائمة يُمكن من خلالها المزاوجة بين الاشتراكية والرأسمالية، ليقرر سياو بينغ إعادة إنعاش الإصلاح. وبينما كان يقوم برحلة في جنوب الصين في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، دعا إلى إنشاء اقتصاد السوق الاشتراكية. وهذا التعبير الذي جرت

16 Jean - Pierre Paulet, *L'Asie: nouveau centre du monde*? (Paris: Ellipses Marketing, 2005), pp. 12 - 13.

١٧ فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني أثر الصعود الصيني على حياتنا اليومية**، محمد رمضان حسين (مترجم)، (الرياض: المجلة العربية، ٢٠١١)، ص ٣١.

18 Angus Maddison, "Chinese Economic Performance in the Long Run, 960-2030", Development Centre Studies, September 2007, at: http://browse.oecdbookshop.org/oecd/pdfs/product/4107091e.pdf

19 Artus, p. 9.

مصادقته في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢، تمَّ إدراجه في ديباجة الدستور في أيار/ مايو ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين، قدَّمت الصين صورةً مدهشةً للرأسمالية الاشتراكية، مُحقّقةً نموًا استثنائيًا في مستوى العالم، وأصبحت قوَّةً اقتصاديةً من الدرجة الأولى، وهي في طريق قد تُفضي بها إلى أن تكون قوَّةً عالميةً عظمى[٢٠].

الجدول (١)

نموّ الناتج المحلي الإجمالي الصيني في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٤

العام	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
نسبة النمو	١٤,٢٪	٩,٦٪	٩,٢٪	١٠,٤٪	٩,٢٪	٧,٧٪	٧,٧٪	٤,٧٪

المصدر:

Morrison Wayne M., "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States," Congressional Research Service, the Library of congress, 5/ 9/ 2013, at:

http://digital.library.unt.edu/ark:/67531/metadc228036/m1/1/high_res_d/RL33534_2013Sep05.pdf

يعكس هذا الجدول اختلافًا في نِسب نموّ الناتج المحلي الإجمالي في الصين في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٤. فقد أثَّر التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدأ عام ٢٠٠٨ في الاقتصاد الصيني (قطاع التصدير على نحوٍ خاص)؛ ما أدَّى إلى انخفاض نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين إلى ٩,٦٪ عام ٢٠٠٨، بعد أن كان ١٤,٢٪ عام ٢٠٠٧. في حين شهد عام ٢٠٠٩ تدنٍّي نسبة نموّ الناتج المحلي الصيني.

وردًّا على ذلك نفَّذت الحكومة الصينية حزمةً كبيرةً من الحَفْز الاقتصادي، واتبعت سياسةً نقديةً توسعيةً. وعُـزّزت هذه التدابير بالاستثمار المحلي والاستهلاك؛ فساعد ذلك على اجتناب تباطؤ اقتصادي حادٍّ في الصين. وعام ٢٠١٠، نَمَا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين بنسبة ١٠,٤٪، وبلغت نسبة هذا الناتج ٩,٢٪ عام ٢٠١١. وقد استطاعت الصين الحفاظ على معدلات من النمو الاقتصادي السليم، ولا سيما إذا ما جرت مقارنتها بمعدلات الاقتصادات العالمية الرئيسة الأخرى. أمّا عام ٢٠١٢، فقد شهد تباطؤًا في نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين؛ إذ بلغ ٧,٧٪. وكانت تقديرات صندوق النقد الدولي IMF في تموز/ يوليو ٢٠١٣، تتوقّع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين نحو ٧,٧٪ عام ٢٠١٣، ونحو ٧,٤٪ عام ٢٠١٤[٢١].

لقد أصبحت الصين بعد البدء بعملية الإصلاحات الاقتصادية أحد أسرع الاقتصادات العالمية نموًا؛ ذلك أنّ نمو الناتج الداخلي الصيني قد بلغ في الأعوام الأخيرة نحو ١٠٪، على أنّ التجارة هي التي تضطلع بالدور الأكثر أهميةً في ازدهار الاقتصاد الصيني؛ فنسبة صادرات الصين قد بلغت نحو ٢٨٪ عام ٢٠٠٥، في حين بلغت نسبة الواردات نحو ٦,١٧٪ في العام نفسه. وتُعَدُّ الصين حاليًّا ثالث أكبر اقتصاد تجاري عالمي. ويُبين الجدول التالي فارقًا في نسبة النمو بين الفترة التي سبقت الإصلاح والفترة التي تلته؛ إذ تبلغ هذه النسبة نحو ٥,٣٪ في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٨، وتراوح بين ٩,٣٪ و١٠٪ في الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٦، ثمّ تراوح بين ١١,١٪ و١٠,٣٪ في الفترة ٢٠٠٦ -٢٠١٠.

الجدول (٢)

فارق نسب النمو في الفترة ١٩٦٠ - ٢٠١٠

الفترة	١٩٦٠-١٩٧٨	١٩٩١-١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٢-١٩٩٦	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٦-٢٠١٠
نسبة النمو	٥,٣٪	٩,٣٪	٦,٧٪	٨,٤٪	١٠٪	١٠٪	١١,١٪ - ١٠,٣٪

المصدر:

Morrison Wayne M., "China's economic conditions," The Homeland Security Digital Library, 24/ 6/ 2011, at:

http://www.hsdl.org/?abstract&did=489532

بوجه عامّ، يعزو الاقتصاديون النمو الاقتصادي السريع للصين إلى عاملين أساسيين.

فالعامل الأوّل متعلّق باستثمار رأس المال على نطاق واسع يعتمد على التمويل من المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية الكبيرة؛ إذ أصبحت الصين من أفضل الوجهات الاستثمارية الأجنبية المباشرة[٢٢].

---

20 Michel Mourre, *Dictionnaire encyclopédique de l'histoire du monde* (Paris: France Loisirs, 2009), p. 87.

21 Wayne M.

٢٢ بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين ٦٠,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤. وبين نهاية الثمانينيات وبداية عام ٢٠٠٤، أُسّست في الصين ٥١٤٣٨٥ مؤسسةً وشركةً برأس مال أجنبي، وهو ما مثّل استثمارًا قُدِّر بنحو ٥٧٠ مليار دولار. وقد ساهمت عدة عوامل في نموّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين نموًّا كبيرًا؛ ومن هذه الاستثمارات: الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الصيني، وإعادة افتتاح قطاعات كانت مُغلقةً قبل انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية وتحسين القوانين، انظر:

François Gipouloux, *La Chine du 21e siècle une nouvelle superpuissance?* (Paris: Armand Colin, 2005), p. 176.

وهذه الاستثمارات تعتمد على جناحين رئيسين. فالجناح الأول يتعلّق، على نحوٍ أساسي، بانخفاض الأجور، والجناح الثاني يتعلّق بالخدمات التي تُقدّمها الشركات. وهذه الشركات تبحث، بخاصة في البلدان النامية، عن لا مركزية الخدمات؛ بهدف خفْض تكاليف المعالجات البسيطة للمعلومات ورفْع مستوى التنافسية[٢٣].

ويشير باتريك أرتوز في كتابه صعود الصين إلى أنّ سياسة الانفتاح عن الاستثمار الأجنبي في الصين تبقى غامضةً. فهي في نظره سياسة استثمارية محدودة ومقيدة من جهة السلطات الصينية؛ ولا سيما من خلال فرْض "المشاريع المشتركة"، كما أنّ هذه السياسة لا تزال تقوم أيضًا على "المناطق الاقتصادية الخاصة" الخاضعة لسيطرة الخارج وتوجيه إعادة التصدير[٢٤].

> كان الانفتاح عن التجارة الدولية والاستثمارات ركيزةً أساسيةً في عملية التحديث الاقتصادي التي اختارتها الصين

لقد بدأت بيجين عام ١٩٧٩ عملية الإصلاح والانفتاح عن العالم الخارجي؛ بهدف جعْل الصين قوّةً اقتصاديةً عالميةً ملائمة لوزنها الجيوسياسي. وكان الانفتاح عن التجارة الدولية والاستثمارات ركيزةً أساسيةً في عملية التحديث الاقتصادي التي اختارتها الصين. فأداء الصين على مدى الأعوام الثلاثين الماضية شاهد لنجاح هذه الإستراتيجية، وقد كانت الثمانينيات فترةً من التجريب مع الإصلاحات والانفتاح؛ إذ جرى افتتاح عملية الإصلاح والاستثمارات على نحوٍ خاص، من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مصمّمة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية[٢٥].

أمّا العامل الثاني المتعلّق بنمو الاقتصاد الصيني نموًّا سريعًا، فهو يرتبط بنمو الإنتاجية السريعة نفسها. وقد أدّت الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الإدارة الصينية إلى زيادة في الكفاءة الاقتصادية، وهو ما عزّز الإنتاج، وأدّى إلى زيادة الموارد المخصصة للاستثمارات الإضافية. وقد حافظت الصين تاريخيًا على نسبة عالية من الادخار. ففي بداية الإصلاحات عام ١٩٧٩، بلغ الادخار المحلي بوصفه نسبةً مئويةً من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٢٪. وقد تحقّقت الوفرات بالنسبة إلى جلّ الصينيين خلال هذه الفترة من أرباح الشركات التي تعود ملكيتها إلى الدولة، والتي كانت تستخدمها الحكومة المركزية للاستثمار المحلي. وأدّت الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنت اللامركزية في الإنتاج الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في مدخرات الأُسر الصينية ومدخرات الشركات أيضًا.

الجدول (٣)
نسب الادخار الأسري في كلّ من الولايات المتحدة والصين

العام	الصين	الولايات المتحدة
٢٠٠٨	٥٣٪	٩,٠٪
٢٠١٢	٤٩,٣٪	١٠,٠٪

المصدر: Economist Intelligence Unit Database

يتّضح من هذا الجدول ارتفاع النسبة الإجمالية للمدخرات الصينية ارتفاعًا مطّردًا، لتصل إلى ٥٣٪ عام ٢٠٠٨، مقارنةً بنسبة الادخار الأسري في الولايات المتحدة التي بلغت فيها تلك النسبة ٩,٠٪ في العام نفسه. وإذا كان معدل الادخار قد بلغ ذروته في الصين عام ٢٠٠٨، فإنّ هذه النسبة تراجعت في الأعوام الأخيرة إلى ٤٩,٣٪ عام ٢٠١٢، في وقتٍ ارتفعت فيه في الولايات المتحدة لتصل إلى ١٠,٠٪.

وفي تسعينيات القرن العشرين، تحوّلت الصين - بفضل العولمة - إلى دولة محورية في عملية التكامل الصناعي العالمي. وقد توّج هذا التطور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في العاصمة القطرية عام ٢٠٠١، إضافةً إلى زيادة معدل نموّ تبادل التجارة الخارجية الصينية[٢٦]. فعام ٢٠٠٩؛ أي بعد ثلاثين عامًا من إطلاق الصين سياستها الانفتاحيه، أصبح هذا البلد أكبر مصدِّر في العالم، وثاني دولة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وقد مثّلت الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ بالنسبة إليه فرصةً لبدء مرحلة جديدة من التنمية وتعويض تأخُّرها[٢٧].

23 Ibid., pp. 176 - 177.

24 Artus, p. 49.

25 Ibid., p. 199.

ونشير إلى أنّ أول عشر دول مُستثمِرة في الصين عام ٢٠٠٣، هي على الترتيب: هونغ كونغ (١٩,٥)، واليابان (٥,٩٣)، والجزر العذراء (٥,٧٧)، وكوريا الجنوبية (٤,٤٨)، والولايات المتحدة (٤,٣٦)، وسنغافورة (٢,٠٥)، وألمانيا (٠,٨٧)، وفرنسا (٠,٦٠)، والمملكة المتحدة (٠,٧٤)، وهولندا (٠,٧٢)، انظر:

Gipouloux, p. 179.

٢٦ يُقدّم فرانسوا غيبولو دراسةً مهمةً مُدعمةً بالمخططات والجداول البيانية بشأن صعود التجارة والتبادلات التجارية الخارجية للصين وتطورها، خلال ثلاثة قرون تقريبًا (من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٤)، انظر كتابه المذكور ص ١٧١ – ١٩٧.

27 Artus, p. 199.

الشكل البياني

معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع في كلّ من الولايات المتحدة والصين: معدلات نموّ سنوية في الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٣٠

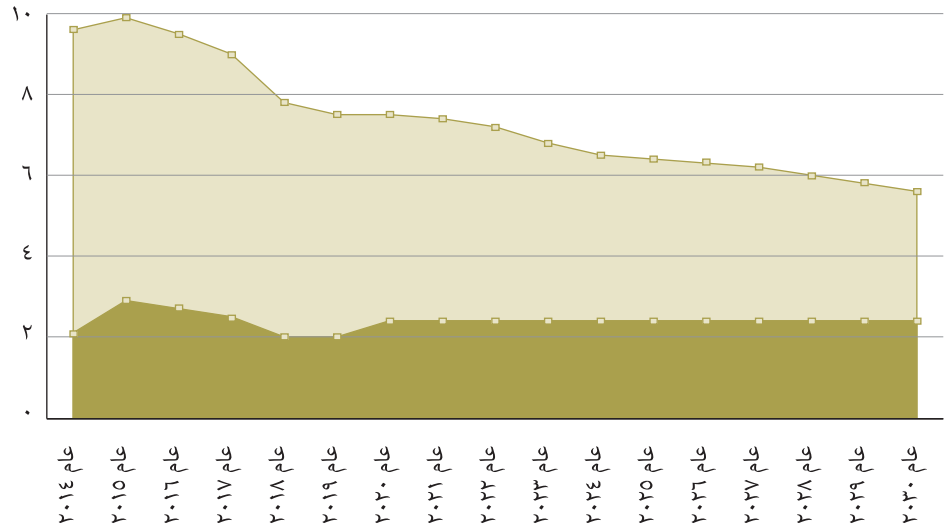

المصدر:

Morrison Wayne M., "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States," Congressional Research Service, the Library of congress, 9/ 10/ 2014, at:

https://fas.org/sgp/crs/row/RL33534.pdf

شكّلت أفريقيا أحد أهمّ ركائز إستراتيجية الصين في بناء اقتصاد متين وضمان نموّ اقتصادي ثابت ودائم. فقد عملت الصين على أن تكون موجودةً في أهمّ المناطق التي تمتلك سوقًا لمنتوجاتها ومصدرًا للمواد الأولية التي تحتاج إليها، ولا سيما موارد الطاقة؛ وخصوصًا أنّ القارة السوداء تمثّل مصدرًا مهمًا لهذه الموارد. فالتوجه الأساسي الذي بُنيت عليه إستراتيجية السياسة الصينية يعتمد على "فلسفة الانفتاح الخارجي أو اشتراكية السوق، إلى جانب نظرية العوالم الثلاثة كما عبر عنها العالم الجيوسياسي الفرنسي يفيس لاكوست بـ "الرأسمالية الفريدة"؛ أي اقتصاد رأسمالي بقيادة شيوعية[٢٨]".

لقد خلص عدّة خبراء اقتصاديين إلى أنّ مكاسب الإنتاجية، بخاصة المتعلّقة بالزيادات في الكفاءة الإنتاجية، كانت عاملًا رئيسًا في النمو الاقتصادي السريع للصين. وقد ساهمت التحسينات في الإنتاجية إلى حدّ كبير في إعادة تخصيص الموارد لاستخدامات أكثر إنتاجيةً، وخصوصًا في القطاعات التي كانت سابقًا تخضع لرقابة مشدّدة من الحكومة المركزية؛ مثل الزراعة، والتجارة، والخدمات. وفضلاً عن ذلك، عُزِّزت الإصلاحات التي شملت مجالات الإنتاج الزراعي، وتحرير العمال من أجل العمل في قطاع الصناعات التحويلية الأكثر إنتاجيةً. وأدّت اللامركزية في الصين إلى ظهور مؤسسات غير حكومية أكثر كفاءةً من مثيلاتها الحكومية؛ مثل الشركات الخاصة التي تُعنى بالتوجه إلى سوق تتّسم بالسعي الدائم لمتابعة نشاط أكثر إنتاجيةً من الشركات المملوكة للدولة. يُضاف إلى ذلك ظهور عامل المنافسة الاقتصادية، ولا سيما في قطاع التصدير؛ ما أفسح مجالًا للحكومات المحلية والإقليمية لإنشاء المؤسسات المختلفة التي تعتمد على مبادئ السوق وتشغيلها، من دون تدخلٍ من الحكومة المركزية. وعلاوةً على ذلك، أتاح الاستثمار الأجنبي المباشر للصين جلْب تكنولوجيا حديثة وتقنيات متطورة جديدة وضرورية عزّزت الكفاءة الإنتاجية والإدارية وساهمت في رفعها[٢٩].

وعلى الرغم من نسب النمو العالية في مستوى الناتج المحلي، أو في مستوى التجارة الصينية، أو في مستوى الاستثمارات الأجنبية[٣٠]،

٢٨ عبد الصادق توفيق، "مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا"، سياسات عربية، العدد ٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣)، ص ١٠٥ - ١١٤.

29 Wayne M., "China's Economic Rise..,".

30 Richard Rosecrance, "Power an international Relations: The Rise of China and Its Effects," *International Studies Perspectives*, no. 7 (2006), pp. 31 - 35.

فإنّ مسألة استمرار هذا النمو الاقتصادي بوتيرة عالية ومستقرَّة تبقى محلّ جدال وخلاف بين كثير من المهتمين والاقتصاديين. فجُلُّ الاقتصاديين يؤكِّدون أنّ استمرار وتيرة النمو على هذا المستوى في الأعوام المقبلة يتوقف على جملة من العوامل المتركّزة، على نحوٍ أساسي، في ضرورة تنفيذ إصلاحات اقتصادية جوهرية وعميقة في البنية الاقتصادية والسياسية للدولة الصينية. وينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات، في المقام الأول، المؤسسات التابعة للدولة التي تُشكّل الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الصيني، والنظام البنكي المُرتَهن أساسًا برقابة الحكومة المركزية. وينبغي أن تشمل الإصلاحات أيضًا التلوث، والفساد الحكومي، وضرورة معالجة الفوارق الاجتماعية التي تعصف بالمجتمع الصيني.

يُشير الشكل البياني إلى أنّ نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين سوف يتباطأ كثيرًا خلال الأعوام المقبلة؛ إذ سيكون متوسط معدل النمو ٦,٣٪ في الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٠، و٤,١٪ في الفترة ٢٠٢١ – ٢٠٣٠، في وقتٍ سيستقر فيه هذا المعدل بالنسبة إلى الولايات المتحدة بعد عام ٢٠٢٠ في حدود ٢,٣٪.

وقد أبدت الصين رغبتها المتزايدة في الابتعاد عن نموذجها الاقتصادي المُتَّبع المتمثّل بالنمو الاقتصادي السريع، والتوجه نحو اعتماد نموذج نموٍّ ذكيٍّ يُقلِّل الاعتماد على الصناعات التي تتطلّب استهلاكًا كثيفًا من الطاقة المتسببة بنسب عالية من التلوث، وهو ما يُمثِّل مخاطر صحيةً بالنسبة إلى السكان، ويدفع الحكومة الصينية إلى تجاهل القوانين البيئية الخاصة بها؛ بهدف تعزيز النمو الاقتصادي السريع[٣١]. أمّا البدائل من ذلك، فيمكن أن تتمثَّل بزيادة الاعتماد على التكنولوجيا العالية، والطاقة الخضراء، والخدمات الاجتماعية؛ ومن ثمة الحصول على نموّ اقتصادي أكثر توازنًا[٣٢].

رابعًا: صعود الصين السلمي والموقفان الإقليمي والدولي

ما لا يمكن إخفاءه أو نكرانه أنّ صعود أيّ دولة أو قوّة، كثيرًا ما يُثير في الدول الأخرى مخاوف، وهواجس، وقلقًا؛ وتلك هي حال الصين التي استطاعت أن تُحقّق معدلات نموّ هي الأعلى في التاريخ الإنساني، وأن تزيد قدراتها العسكرية زيادةً كبيرةً. وقد أثار صعودها السريع المذهل مخاوف الدول الغربية وقلقها، ولا سيما الولايات المتحدة التي لم تنظر يومًا إلى صعود هذا البلد على أنه صعودٌ سِلميٌّ، بل كانت تميل دائمًا إلى عَدِّه مصدرًا يهدّد مكانتها ومصلحتها القومية، وعاملًا سلبيًا يهدّد الاستقرار العالمي والإقليمي. ومما لا شك فيه أنّ نموّ الصين الاقتصادي قد ارتبط بصعود سياسي وعسكري أثار مخاوف إقليمية وأميركية. أمّا الصين، فقد رفعت شعار "النمو السلمي"؛ بهدف عدم إثارة مثل هذه المخاوف، وأصبح هذا الشعار هو المبدأ الأساسي لسياستها الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ومبدأ العمل الأساسي للجيل الرابع من القادة الصينيين[٣٣].

إنّ التنمية الاقتصادية في الصين هي حالة مذهلة ومثيرة للاهتمام. وبروزها قوةً اقتصاديةً يحمل عواقب مهمةً بالنسبة إلى سائر دول العالم. وهذه العواقب والنتائج تُناقش منذ أعوام في الولايات المتحدة، في حين يُعدُّ مثل هذا الوعي أكثر حداثةً في أوروبا. ولعلّ الأمر الوحيد المؤكد في هذا السياق، هو أنّ الوضع مازال في بدايته. لكنّ الأهمّ هو أنّ الإستراتيجية الصينية غير ثابتة، ومازالت في طور التغيير، وهو ما يُشكِّل موضوعًا للدراسة والتحليل في الولايات المتحدة، ثمّ في دول أوروبا البعيدة والدول الآسيوية القريبة من الصين[٣٤].

إنّ بلدان آسيا هي المجال الأساسي الأول المُستهدف من شعار نموّ الصين السلمي. وبهدف إزالة مخاوف جيران الصين الإقليميين، وتجنب مواجهة الولايات المتحدة، حرصت الصين على أن تبعث برسائل إلى هذه الدول مفادها أنّ نموّ الصين الاقتصادي والعسكري لا يمثّل تهديدًا للسلم والاستقرار في المنطقة، وأنّه ستكون له انعكاسات إيجابية على العالم.

وإنّ الصين كانت تعي، على نحوٍ واقعي وبراغماتي، أهمية المنطقة الآسيوية وأهمية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة بالنسبة إلى اقتصادها، وقد أصبحت عام ٢٠١٠ القوة الاقتصادية الأولى في آسيا قبل اليابان، وكلّ منهما يمتلك ثلث الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي تقريبًا. ويُشير انتشار اتفاقيات التجارة الحرّة والمبادرات الهادفة إلى تحقيق التكامل الإقليمي إلى سعي آسيا للاستفادة من القوة الصينية المتنامية[٣٥].

---

٣١ بشأن التقارير والحوادث التي توضح التحديات البيئية في الصين، انظر:
Wayne M., "China's Economic Rise..," p. 32 – 34.

32 Ibid., p. 6.

33 Bates Gill & Yanzhong Huang, "Sources and limits of China's Soft power," *Survival*, vol. 48, no. 25 (Summer 2006), p. 3.

34 Artus, p. 51.

35 Ibid., p. 217.

عندما تسلَّم جورج دبليو بوش الرئاسة في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ وصَف الصين بأنها منافس إستراتيجي لبلاده، وبأنّها تُشكل بالنسبة إليها الشاغل الأساسي والأهم في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. إلا أنّ الأوضـاع الدولية التي أعقبت هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، دفعت إلى التعاون بين البلدين ضدّ التهديدات المشتركة، وجعلت الصين حليفًا للولايات المتحدة في حربها، ابتداءً من حربها على الإرهاب، مرورًا بمواجهة المشكلات التي نجمت عن العولمة، ومواجهة الانتشار السريع لبعض الأوبئة السارية والأمراض المعدية؛ مثل مرض السارس، ومرض الإيدز[٣٦].

وقد استطاعت الصين بمهارة سياسية أن تستغل الموقف الأميركي والحالة العامة التي سادت العالم في تلك المرحلة لتُعلن حربها على "الإرهاب" داخل أراضيها في إقليم سنجيانغ الواقع في شمال غرب الصين، ضدّ المجموعات الإسلامية، ولا سيما الإيغور الذين يطمحون إلى تأسيس دول إسلامية مستقلة في تركستان الغربية. وبفضل الحرب على الإرهاب، تحولت الصين بالنسبة إلى الولايات المتحدة، من منافس إلى شريك وحليف إستراتيجي[٣٧].

ولكنّ ذلك لم يُلغ إطلاقًا مخاوف الولايات المتحدة ممّا يحدث في الصين، وممّا تقوم به. والنظرة الأميركية للصين لم تكن سوى نظرة موقَّتة تطلبتها الأوضاع الدولية التي سادت في تلك الفترة، إضافةً إلى المصالح الأميركية. فـالإدارة الأميركية بدأت تنظر، في منتصف عـام ٢٠٠٥، إلى التطور الذي تُحقّقه الصين، وقدراتها المتعلّقة بالصواريخ المحمولة البعيدة المدى، وحاملات الطائرات، وقاذفة "شبح" الجديدة، والصواريخ البالستية الجديدة القادرة على تهديد القطع البحرية الأميركية، وإنجازات الصين في مجالي الفضاء والحرب الإلكترونية، بوصفه تهديدًا حقيقيًّا. ويضاف إلى ذلك أنّ زيادة ميزانية الصين العسكرية إلى مُعدل سنوي (١٠٪ من ميزانيتها) يُشكّل تهديدًا جديًّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ثمّ إنّ ما ضاعف مخاوف الولايات المتحدة استمرار تزايد الإنفاق العسكري الصيني بمعدلات كبيرة، قابَله وضع قيود جديدة على الإنفاق العسكري الأميركي بسبب الأزمة الاقتصادية الأميركية[٣٨].

يمكن القول إنّ أهمّ أهداف إستراتيجية الصين العسكرية متمثّلة بزيادة ميزانية الإنفاق العسكري وتحديث الترسانة الحربية، وإنّ تطوير القدرات العسكرية هي أهداف إقليمية وعالمية على حدّ سواء. فالهدف الإقليمي الأول هو تايوان القسمُ الآخر من الصين الذي يُعدُّ أحد أهمّ القضايا المحورية في العلاقات الأميركية – الصينية؛ لأنّ الصين تهدف إلى منع أيِّ رغبة تايوانية في إعلان استقلالها[٣٩]. أمّا الهدف الإقليمي الثاني فهو المشكلات الحدودية المستمرة، ولا سيما مع الهند. وتعمل الصين من أجل هدف ثالث متمثّل باستعمال قوّة الردع العسكرية تجاه اليابان عدوِّها التاريخي، إضافةً إلى محاولة الحدّ من الأهميّة الاقتصادية لهذا البلد. أمّا في المستوى العالمي، فإنّ الصين تعمل على خلْق توازن إستراتيجي تجاه القوة الأميركية في آسيا. فالتهديد الذي تمثّله الصين بالنسبة إلى الولايات المتحدة، في منطقة آسيا والمحيط الهادي، لا يتعلق بالتوازن الهش بين الصين وتايوان فحسب، بل يتعلق كذلك – من خلال منظور أميركي - بتهديد الصين لتفوقها في منطقة آسيا والمحيط الهادي تهديدًا إستراتيجيًّا شاملًا[٤٠].

وشكّلت محاولة احتواء الصعود الصيني وكبح جماح طموحاته السياسية والاقتصادية تجاه المنطقة والعالم، من خلال قطع خطوط إمدادات الصين بموارد الطاقة، أحد أهمّ أهداف إستراتيجية أوباما في منطقة آسيا من المحيط الهادي، وهي الأولوية التي وجَّهها إلى وزارة الدفاع الأميركية، في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، بعنوان "الحفاظ على القيادة العالمية، أولوية الدفاع للقرن الحادي والعشرين". فصعود قوّة آسيوية جديدة في آسيا يمثّل تهديدًا عالميًّا للمصالح الأميركية وزعامتها.

وتسعى الولايات المتحدة، من خلال اعتمادها مثل هذه الإستراتيجية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، إلى الانتقال إلى سياسة الاحتواء المُتعدّد الأطراف (أميركا والدول الآسيوية) التي تنتهجها في ظلّ تسارع صعود الصين الذي أصبح يُمثّل خطرًا على أمن الولايات المتحدة ومصالحها. غير أنّ ما حقّقته الصين اقتصاديًا، وثقلها الإقليمي الكبير والمهمّ، إضافةً إلى أهمية العلاقات التي تربطها بدول المنطقة، من العوامل التي يمكن أن تُقلّل فرص نجاح هذه الإستراتيجية. فعلى الرغم من تصاعد التوترات والمشكلات الإقليمية الناتجة من تزايد النفوذ الصيني، فإنّ العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول إقليم

36 Lorot, p. 239.

37 Fairbank & Goldman, p. 653

٣٨ محمود حمد وديفيد سكيدمور، "العلاقات الأميركية - الصينية وجولات الحوار الإستراتيجي"، مركز الجزيرة للدراسات، ٦/ ٨/ ٢٠١٢، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/20128585721917803.htm
ونُشير إلى أنّ ميزانية الصين العسكرية، في حال مُقارنتها بميزانية البنتاغون، لا تمثّل إلّا قسمًا صغيرًا.

٣٩ "البنتاغون حريص على تجنب التصعيد مع بكين، الجيش الأميركي يعد ترسانةً جديدةً لمواجهة الصين"، **صحيفة الرياض**، ٥/ ٢/ ٢٠٠٦، على الرابط:
http://www.alriyadh.com/12836

40 Fairbank & Goldman, p. 653.

جنوب شرق آسيا تطورت على نحوٍ مستمر وسريع، ولا سيما أنّ الصين يُنظر إليها بوصفها قاطرة النمو الاقتصادي في القارة الآسيوية التي تُمثّل مستقبل العالم[٤١].

وفي الثمانينيات من القرن العشرين، دخلت الصين في تحالف ضمني مع الولايات المتحدة ضدّ الاتحاد السوفياتي. ولكنّ هذا التحالف، بعد انتهاء الحرب الباردة، لم يعُدْ قائمًا. وتحسنت العلاقات الروسية - الصينية مع نهاية القرن العشرين؛ بهدف مواجهة التفوق العسكري والسياسي العالمي للولايات المتحدة[٤٢]. وعلى نحوٍ موازٍ، عملت كلّ من الصين والولايات المتحدة على تهدئة الخلافات بينهما لئلّا تتفاقم الخلافات. بهذا المعنى، شكّلت تايوان بُؤرة الخلاف الأساسية في العلاقات بين البلدين. فعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة تُدرك أنّ تايوان جزءٌ من الأراضي الصينية، إذ أعلنت مرارًا أنها تُعارض استقلال تايوان، فإنّها ترفض مبدأ ضمّ تايوان إلى الصين بالقوة، أو باستعمال الوسائل العسكرية، وتُفضِّل اتباع الوسائل السلمية[٤٣].

وإذا كانت تايوان تمثّل الموضوع الأكثر حساسيةً، وحجر الزاوية، في ما يتعلق بعلاقات الصين بالولايات المتحدة، فإنّه توجد عدّة مصادر احتكاك أخرى مُؤثِّرة في هذه العلاقة. فالولايات المتحدة هي البلد الأكثر انتقادًا للصين في مجال حقوق الإنسان، وهي توظف الاجتماع السنوي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في توجيه انتقادات إلى الصين. إلا أنّ هذا البلد يرفض كلّ هذه الانتقادات ويعدُّها تدخلًا في شؤونه الداخلية. يُضاف إلى ذلك أنّ العجز التجاري بين البلدين (من ٤٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٦٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٢) مثّل مصدرًا آخر مهمًّا للاحتكاك بين البلدين، علاوةً على الخلافات بينهما في ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية[٤٤].

اضطلعت الولايات المتحدة بدور مهمٍّ في استمرار العلاقات الباردة بين الصين والاتحاد الأوروبي. فعندما حاول هذا الاتحاد، عام ٢٠٠٥، رفع الحظر عن السلاح المفروض على الصين منذ حوادث الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٨٩، أدّت المعارضة الأميركية، إضافةً إلى إصدار الصين قانون مناهضة الانفصال الموجه ضدّ تايوان، و"الانتهاكات المستمرة" لحقوق الإنسان على أراضيها، إلى تأجيل هذا الأمر[٤٥].

وفي الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، حاولت الشركات الصينية شراء شركات أميركية. وإذا كان استحواذ شركة لينوفو Lenovo على الفرع الرئيس للكمبيوتر المحمول IBM قد أثار بعض الاستياء في الولايات المتحدة، فإنّ الجهد المبذول من شركة النفط الوطنية الصينية في الخارج La compagnie d'état China National Offshore Oil؛ من أجل شراء الشركة الأميركية ينوكول UNOCAL قد أثار القلق فعلًا؛ ذلك أنّ الكونغرس الأميركي أعلن أنّ عملية بيع هذه الشركة يمكن أن تهدّد المصالح الإستراتيجية الأميركية. وفي عُقب ذلك، سحبت شركة النفط الصينية عرضها[٤٦].

وعرفت الصين صراعات متفرقةً، وعانت نقصًا من مصادر الطاقة في بداية القرن الحادي والعشرين ودخولها عصر صناعة السيارات؛ إذ أدّت أزمة الطاقة إلى دخول الصين في خلافات مع دول متقدمة ومتخلفة على حدّ سواء، بهدف تأمين دخولها إلى مصادر الطاقة العالمية[٤٧].

وعلى الرغم من اقتناع صموئيل هنتنغتون، صاحب كتاب صراع الحضارات، بأنّ الصين ستكون القوة الإقليمية الأولى في منطقة شرق آسيا، فإنّ هذا البلد يعمل دائمًا على تهدئة الأجواء وتقوية الجوانب الإيجابية في علاقاته بدول المنطقة، وعلى التركيز في عوامل التعاون البينية. فرسالة الصين الأساسية إلى جيرانها الإقليميين هي أنّ صعودها سِلميٌّ، وأنّه لا يمكن أن يُشكِّل تهديدًا توسعيًا لأيّ بلد إقليمي، بل إنّ لدول آسيا أن تُفيد من تطور الصين الاقتصادي. ومن أجل طمأنة الدول الآسيوية، عقدت الصين عدّة اتفاقيات للتجارة الحرّة مع دول جنوب شرق آسيا آسيان ASEAN؛ بهدف تكوين تجمُّع شرق آسيوي East Asian Community يماثل الاتحاد الأوروبي[٤٨].

---

٤١ محمد عبد الله يونس، "تحول جيو استراتيجي: الإستراتيجية الأمريكية في 'الباسيفيكي'"، **الأهرام الرقمي**، نقلًا عن **السياسة الدولية**، العدد ١٨٨ (نيسان/ أبريل ٢٠١٢)، على الرابط:
http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=887205&eid=7885

٤٢ تعمل الصين على تحديث جيشها، وتُعد روسيا أوّل مزوِّديها بالسلاح. ومن المشكلات التي تمّ حلُّها؛ بهدف تمتين العلاقات بينهما وتشكيل تحالف قويّ لمواجهة تفوُّق أميركا، المشكلات الحدودية. وتبلغ الحدود بين البلدين نحو ٤٣٠٠ كم، وقد كانت تُثير خلال فترة ماو مشكلات وخلافات عديدةً. إضافةً إلى ذلك، أقام البلدان مناورات عسكريةً مشتركةً في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، ثمّ امتد التعاون بين البلدين ليشمل مجالات الطاقة.

43 Fairbank & Goldman, pp. 653 - 654.

44 Ibid., pp. 654 - 655.

45 Ibid., pp. 655.

46 Ibid., p. 655.

أثارت اليابان مثل هذه المخاوف المشابهة لدى الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين عندما عملت الشركات اليابانية على شراء بعض الشركات الأميركية. إلا أنّ اليابان لم تكن تُشكل تهديدًا عسكريًا للولايات المتحدة. أمّا الصين فقد كانت تتجه، في ذلك الوقت، إلى أن تُصبح قوةً عسكريةً في بداية القرن الحادي والعشرين.

Ibid., p. 655.

٤٧ تتمركز مصادر الطاقة على نحوٍ أساسي في أفريقيا، وأميركا اللاتينية، والشرق الأدنى. أمّا الخلافات، فكانت مع الولايات المتحدة الأميركية، واليابان، والهند.

٤٨ هيرن، ص ٢٤٢.

وقد ترجمت الصين رغبتها في أن تضطلع بدور أكثر فعاليةً في المسائل والقضايا الإقليمية والعالمية، من خلال زيادة انخراطها في إيجاد حلول للقضايا العالمية الرئيسة، ومشاركتها في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية. فاقترحت منطقةً للتبادل التجاري الحر، وانضمت إلى معاهدة الصداقة والتعاون في منطقة جنوب شرق آسيا عام ٢٠٠٣، وأصبحت عضوًا في الحوار الأمني الإقليمي. ومارست مع نهاية تسعينيات القرن العشرين نشاطًا أكثر فعاليةً في مهمات حفظ السلام العالمية، وأدّت دورًا مهمًّا في منظمة شنغهاي[٤٩]. غير أنّ الرأي الآخر مخالف تمامًا للواقع، ولم يعمل الزعماء الصينيون على الترويج له. فالسماح للصين بأن تُصبح عملاقًا اقتصاديًا، سيؤدّي، على الأرجح، إلى بناء آلتها وقدراتها الاقتصادية الضخمة؛ ومن ثمّة إلى فرض هيمنتها الإقليمية كما فعلت الولايات المتحدة في المنطقة طوال قرنين من الزمن تقريبًا. فصينٌ تمتلك قوّةً اقتصاديةً عظيمةً هي صينٌ تسعى آجلًا أو عاجلًا للسيطرة على اليابان، وكوريا الجنوبية، وعلى الفاعلين الإقليميين أيضًا[٥٠].

> رسالة الصين الأساسية إلى جيرانها الإقليميين هي أنّ صعودها سِلميٌّ، وأنّه لا يمكن أن يُشكّل تهديدًا توسعيًا لأيّ بلد إقليمي، بل إنّ لدول آسيا أن تُفيد من تطور الصين الاقتصادي

وقد انعكست التطمينات التي دأبت الصين في بثّها وزرعها في نفوس الجيران الآسيويين انعكاسًا إيجابيًّا؛ إذ يُنظر إليها الآن بوصفها جارًا إيجابيًّا جيّدًا وشريكًا بنّاءً في المنطقة، ثمّ إنّها بدأت تمتلك شعبيةً مُتزايدةً بين شعوب شرق آسيا. وقد عكست سياستها تلك في قمة آسيان في جزيرة بالي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣؛ ذلك أنّها وقّعت مع دول الآسيان اتفاقًا متعلّقًا بالشراكة الإستراتيجية، والتجارة الحرّة، وإلغاء الحواجز الجمركية إلغاءً نهائيًّا، عام ٢٠١١[٥١]. واتفق الطرفان عام ٢٠١٤ على ضرورة تحديث اتفاقية التجارة الحرّة بينهما؛ لأنّها لم تعُدْ ملائمةً، وصارت غير قادرة على مجاراة التطورات الكبيرة التي تشهدها العلاقات الاقتصادية والتجارية والإمكانات التنموية بين الطرفين. وقد أشار هو تشنغ، وزير التجارة الصيني، إلى أنّ الاتفاقية تستهدف "تحسين الوصول إلى السوق من خلال تمكين الطرفين من التكيُّف بطريقة أفضل مع التحديات الإقليمية والدولية، ودعم تطبيق إستراتيجية طريق الحرير البحري، وتحقيق هدف التجارة بين الصين والآسيان بقيمة تريليون دولار عام ٢٠٢٠ بحسب تحديد زعماء الطرفين[٥٢]".

وتنطلق الصين في سياستها تلك من قناعتها المُطلقة بأنّ بناء علاقات سليمة مع دول الجوار الإقليمي والعالم المتقدّم هو الذي يُمكِن أن يضمن لها استمرار صعودها وعجلتها التنموية.

الجدول (٤)

تصورات متعلّقة بالنمو الصيني بحسب خصائصه

	نمو القوة العسكرية		نمو القوة الاقتصادية	
	مؤيّد	غير مؤيّد	مؤيّد	غير مؤيّد
كندا	١٦	٦٦	٥٠	٤١
الولايات المتحدة	١٥	٦٨	٤١	٤٥
إسبانيا	١٥	٥٨	٣٥	٤٤
فرنسا	١٥	٨٤	٣٥	٦٤
المملكة المتحدة	١٢	٦٦	٤٥	٤١
ألمانيا	١٠	٧٧	٣٩	٥٥
السويد	٩	٦١	٦٢	١٨
بولندا	٨	٧٢	٣٣	٤٤
إيطاليا	٧	٧٠	١٩	٦٥
كوريا الجنوبية	٨	٨٩	٣٦	٦٠
اليابان	٦	٨٠	٥٧	٢٧

المصدر:

Barthélémy Courmont, *Chine, La grande séduction. Essai sur le soft power chinois* (Paris, Choiseul, 2009), p. 180.

49 Gill & Huang, p. 19 - 20.

50 Lorot, p. 243.

٥١ هيرن، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

٥٢ "دول الآسيان ترحب بإنشاء طريق 'الحرير البحري' لتنمية العلاقات التجارية مع الصين"، صحيفة **الاتحاد** الإماراتية، ٢٩/ ٨/ ٢٠١٤، على الرابط:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=75200&y=2014&article=full

يؤكّد هذا الجدول أنّ الموقف الشعبي من صعود الصين ونموها الاقتصادي والعسكري لا يختلف كثيرًا عن الموقف الرسمي، وهو أمرٌ عرضه بارثيليمي كورمونت مُبيِّنًا هذا الموقف في عدد من الدول الغربية والآسيوية. ويظهر من خلال هذا الجدول أنّ الرأي الغربي يبقى أقلّ سلبيةً من الموقف الآسيوي عندما يتعلّق الأمر بالتطور والتفوق العسكريين، ولا سيما في اليابان وكوريا الجنوبية، ويتضح أنّ تأييد التطور الاقتصادي الصيني جاء أكثر إيجابيةً أيضًا. ونلاحظ، إضافةً إلى ذلك، أنّ الفارق بين المؤيّدين لنمو الصين الاقتصادي وصعودها والمعارضين له ليس كبيرًا[٥٣]، في حين نجد أنّ هذا الفارق يزداد كثيرًا عند الحديث عن النمو العسكري.

وعلى الرغم من إعلانات الزعماء الصينيين المتكررة التي تُؤكّد أنّ صعود الصين هو صعود سلمي، ومن كلّ محاولات الاحتواء السلمي للمشكلات مع الدول الآسيوية، فإنّ مصادر الصراع الثلاثة في آسيا تبقى مرجحةً للتصعيد. وتتعلّق أوّل بُؤر التوتر بمسألة تايوان العصيَّة الحلّ؛ فمن المنظور الصينيّ يُرفض التفاوض في هذه المسألة إلّا على قاعدة إعادة ضمّ تايوان إلى الصين بوصفها جزءًا من أراضيها. أمّا مصدر التوتر الثاني، فهو الصراع على جزر سبارتلي في بحر الصين الجنوبي. وأمّا مصدر التوتر الثالث، فيتمثّل بالعلاقة بين الصين واليابان؛ ذلك أنّ العلاقات ذات الخلفية التاريخية بينهما تنعكس على العلاقات بينهما في الوقت الحاضر، إضافةً إلى تعرُّضها للتأزُّم بين فترة وأخرى.

خامسًا: عقبات استمرار صعود الصين السلمي

شهدت الصين خلال الثلاثين عامًا الماضية تحوّلات وتغيرات فاقت تلك التي شهدتها خلال مرحلة السيطرة الشيوعية وأكثر تأثيرًا فيها. وبالنظر إلى تأثير ثلاثة أبعاد؛ من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، ومن الاقتصاد الريفي إلى الاقتصاد الحضري الصناعي، ومن الاكتفاء الذاتي إلى سياسة الانفتاح عن الخارج الذي حمل معه زيادة اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، ولا سيما مع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فإنّها لن تكون مركزًا للتصنيع فحسب، بل ستصبح شيئًا فشيئًا مركزًا للبحوث والتطوير.

إنّ صعود الصين السلمي في المستوى العالمي لم يأتِ من واقع خالٍ من المشكلات، ولن يستمر أو يتابع مسيرته من دون وجود عقبات ومصاعب يمكن أن تواجهها. فعندما أعلن دينغ سياو بينغ "أبو الصين الحديثة" في نهاية السبعينيات من القرن العشرين برنامجه الإصلاحي، كان الإرث الذي تركته مرحلة الشيوعية الماوية ثقيلًا جدًّا، وكانت العقبات الأخرى الحائلة دون استدامة النمو الصيني، على الوتيرة نفسها، كثيرةً ومتنوعةً.

ومما لا شكَّ فيه أنّ استمرار الصعود الصيني على هذا النحو يُمكن أن يواجه مشكلتين رئيستين. فالمشكلة الأولى تتمثّل بالتفاوت الكبير في المستويات الإنمائية والمعيشية بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية. وبناءً على إدراك الزعماء الصينيين أنّ المناطق الساحلية هي دائمًا الأقرب لتقبُّل التغيير والانفتاح، فقد اختارت الصين الساحل الجنوبي لإنشاء مناطق اقتصادية تضمّ الاستثمارات الأجنبية والشركات المختلطة (الصينية - الأجنبية). وانعكس هذا الأمر على تباين مستوى دخْل الأفراد؛ إذ صار دخلهم في المناطق الساحلية أفضل كثيرًا من المناطق الداخلية الواقعة في الغرب والوسط. ففي شنغهاي على سبيل المثال، بلغ مستوى الدخل خمسة أضعاف مستوى الدخل في مقاطعة سيشوان. وبوجه عامّ، يمكن الإشارة إلى البيانات التي تتحدث عن حظوة أكثر من ٢٠٠ مليون صيني بدخل فردي يبلغ نحو الألف دولار سنويًّا، في وقتٍ لا يصل فيه دخل أكثر من ٩٠٠ مليون صيني إلى ١٣٧ دولارًا سنويًّا أيضًا[٥٤].

ويمكن أن تُشكِّل شيخوخة سكان الصين أيضًا عقبةً رئيسةً حائلةً دون نموّ الاقتصاد الصيني الذي لا يزال يحتاج إلى أن ينمو بخطًى ثابتة لزيادة دخل الفرد. وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن يظلّ الاقتصاد الصيني يسجّل معدل نموّ مرتفع نسبيًّا. لهذا، ينبغي الاستفادة من عملية التصنيع والتحضر، والاستفادة القصوى من العائد الديموغرافي. وينبغي أيضًا تحسين نوعية النمو الاقتصادي من خلال تنمية رأس المال البشري ودعم الابتكار. فبعض هذه التطورات أو الإجراءات الأخيرة التي اتُّخذت بالفعل صبَّت في الاتجاه الصحيح، ولكن ظلّ الجهد المبذول في بعض المناطق غير كافٍ.

ويُشير تشي فو لين، مدير المعهد الصيني للإصلاح والتنمية في هاينان، إلى أنّ المشكلات التي ستواجهها الصين مع الإصلاح والتنمية هي

٥٣ على سبيل المثال، يوجد في اليابان تأييد كبير للتطور الاقتصادي الصيني.

٥٤ ميتيكس هدى، "الصعود الصيني: التجليات و المحاذير"، **الأهرام الرقمي**، نقلًا عن **السياسة الدولية**، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221809&eid=3392

مشكلات اجتماعية وأيديولوجية. ويعني بذلك التعارض المبدئي بين حُكم الفرد وحُكم القانون، وما تحكمه توجهات الحكومة وما تفرضه توجهات السوق. فهذه كلُّها مشكلات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالثقافة الإقطاعية القديمة. لذلك، على الصين أن تعتمد ثقافةً متطورةً تتَّسم بالتعامل مع تلك المشكلات على نحوٍ صحيح وأن تقدّم حلولًا ملائمةً لها[٥٥].

ومن المشكلات الأخرى ما يتعلّق بطبيعة النظام الإداري؛ إذ يتطلب هذا النظام إدخال تعديلات جديدة عليه تلائم سياسة الإصلاح، وتستجيب للتنمية الاجتماعية، وتتوافق مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة. ولعل أهمّ المشكلات التي تواجهها الصين، في إطار استمرار النمو الذي تعيشه، دور الحكومة وطبيعة النظام السياسي للبلاد؛ إذ ينبغي للصين أن تقوم بإجراء إصلاحات سياسية فاعلة ومستديمة ملائمة للمرحلة التي تعيشها، من خلال تعديل دور الحكومة في ما يتعلق بمسائل الديمقراطية والقانون، ومنع استخدام بعض الأفراد السُلطةَ؛ بهدف تحقيق مصالح خاصة بهم، إضافةً إلى سَنِّ قوانين واعتماد إجراءات تضمن عدم تدخل الحكومة في حقل الأنشطة التجارية[٥٦].

إنّ التاريخ مازال قريبًا لاستخلاص العبر، أو بمعنى أدق ليتذكر القادة الصينيون نتائج تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد. فالتاريخ الصيني الحديث يُقدِّم محاولات كثيرةً في هذا الشأن، منها: خضوع التجارة لرقابة الماندارين في الفترة الأخيرة لحكم سلالة تشينغ المنشورية، والتحالف التاريخي بين الماندارين والكومبرادور، إضافةً إلى محاولات تخطيط الاقتصاد التي قام به الحزب الوطني خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين على النسق نفسه الذي كان معمولًا به في الاتحاد السوفياتي آنذاك. وقد أخفقت جميع هذه المحاولات في النمو بسبب أوضاع معيّنة، ونقص الدينامية الاقتصادية، وسوء سير جهاز الدولة، وهي أسباب يراها آلان رو قائمةً، وإن كانت بأشكال، ونماذج، وأنماط جديدة ومختلفة[٥٧].

٥٥ تشي فو لين، "الإصلاح الاقتصادي يستلزم إصلاحًا سياسيًا"، مجلة **الصين اليوم**، العدد الأول (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص ٦ - ٧.

٥٦ بشأن الإصلاحات السياسية وانعكاساتها على مسيرة الإصلاحات الاقتصادية في الصين، انظر:

François Schichan, "Réformes politiques et développement économique: l'émergence d'un modèle chinois?," *China Analysis les nouvelles de Chine*, no. 28 (Mars - Avril 2010), pp. 32 - 35.

57 Alain Roux, *La Chine au XXe siècle*, 4th edn (Paris: Armand Colin, 2006), p. 180.

وتعاني الصين، بعد الخروج من عصر المأوية، عدم المساواة - ولا سيما المالية منها - على الرغم من التحسُّن العامّ في مستوى حياة الصينيين. ومن التحديات التي تواجهها الصين، والتي تؤثِّر سلبيًّا في استمرار صعودها ونموها الاقتصادي، مشكلةُ الفساد. وللفساد في الصين ثلاثة مصادر. فمصدره الأول يأتي من محاولة استعمال السُلطة الإدارية؛ بهدف التدخل في السوق وتحقيق المكاسب. ومصدره الثاني ناجم عن محاولة الحصول على معلومات، قبل الآخرين، تتعلق بالمشاريع والمؤسسات التي يشملها الإصلاح الحكومي. أمّا مصدره الثالث، فهو ناتج من عيوب السوق نفسها. إلا أنّ السبب الرئيس للفساد هو تدخل الدولة في الاقتصاد من دون خوف من الرقابة. ومن أجل تحقيق مكافحة فعالة ضدّ الفساد يجب تحقيق شرطيْن؛ أحدهما يتمثّل بضرورة فكّ ارتباط الاقتصاد بالدولة من جهة، والآخر يتمثّل بإنشاء لجنة مستقلة من النوع الموجود في هونغ كونغ مهمتها الأساسية مكافحة الفساد من جهة أخرى[٥٨].

> "من التحديات التي تواجهها الصين، والتي تؤثّر سلبيًا في استمرار صعودها ونموها الاقتصادي، مشكلةُ الفساد"

إضافةً إلى تلك الصعوبات التي تُحصر في واقع الداخل الصيني وترتبط به، توجد عوامل خارجية - منها الإقليمية والدولية - مؤثّرة في حاضر الصين ومستقبلها. وفي هذا السياق، نذكر الصراعات والخلافات الحدودية، ولا سيما أنّ للصين حدودًا مُشتركةً مع ٢٢ دولةً، وملفّ تايوان موضوع الصراع الصيني -الأميركي، وكذلك العلاقات الثلاثية الأطراف، ونعني بها الصين، واليابان، والولايات المتحدة. فالخلاف الصيني - الياباني يحمل إرثًا تاريخيًا ثقيلًا مازال ينعكس، بطريقة أو بأخرى، على طبيعة العلاقات بين البلدين. أمّا علاقات الصين بالولايات المتحدة، فستبقى مرتهنةً بملفات عديدة متشابكة؛ منها ما يرتبط بعلاقات البلدين ببعضهما، ومنها ما يرتبط بملفات أخرى تفرض نفسها على تلك العلاقات (العلاقات التجارية، وسعر صرف اليوان مقابل الدولار)، على أنّ الصين تعمل دائمًا على إظهار أنّها تجنح دائمًا للحوار في علاقاتها الخارجية؛ وذلك من خلال اتباعها طرقًا ملتويةً في

58 Gipouloux, p. 224.

إطار ما يُسمى "فنّ المناورة" لتحقيق أهدافها[٥٩]. و"الصعوبة في هذا الصدد تتمثّل بجعْل الطريق الملتوية أكثر الطرق مباشرةً واستبدال الضرر بمنفعة"[٦٠]، وهو ما لا يختلف كثيرًا عن مقولة دينغ سياو بينغ مهندس الإصلاح في الصين؛ إذ لا يهمّ أن يكون لون القطة أبيض أو أسود. فالمهمّ أنها تصطاد الفئران.

خاتمة

استطاع سياو بينغ والجيل الرابع من الزعماء الصينيين الذي جاؤوا بعده، أن يُحقّقوا حُلم الصين القديم الممتدّ إلى مئة عامٍ؛ وهو مُتمثّل بتحويل الصين إلى أمّة عظيمة. وها أنّها قد أصبحت، بالفعل، قوّةً عالميةً عظيمةً في المستوى الاقتصادي وفي المستوى الجيوسياسي أيضًا. وهي مختلفة عن بعض قوى المسرح العالمي المرتبطة بمحاولات توسع إقليمي أو بشنّ الحروب كما هو الشأن بالنسبة إلى كلّ من اليابان وألمانيا في القرن العشرين، بل إنّها تظهر بعكس ذلك. فقد بادر الزعماء الصينيون إلى طمأنة العالم من خلال تأكيدهم أنّ صعودهم الاقتصادي ليس إلا صعودًا سلميًّا، مُشيرين في الوقت نفسه إلى أنّ طموح الصين إلى تُصبح قوّةً عالميةً لن يؤدّي إلى إحداث اضطرابات، أو إلى مساهمة في زعزعة الاستقرار العالمي.

ويعلم الزعماء الصينيون أنّ نموّ التجارة الخارجية للصين، وازدياد حضورها على المسرح العالمي لا يمكن أن يتِمًّا بإثارة الخلافات مع الدول المتقدمة، أو بالعودة إلى سياسة العزلة، أو افتعال حوادث يمكن أن تُثير الحروب أو الصراعات مع دول عالمية فاعلة. فانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عـام ٢٠٠١، ساهم في تفعيل احترام الصين للقوانين الدولية والحوار مع الدول بهدف إيجاد حلول للخلافات الخطِرة، ولا سيما مع الولايات المتحدة، الفاعل الأساسي العالمي، ومع جيرانها الإقليميين وخصوصًا منهم اليابان.

وتمتلك الصين فُرصًا وخيارات كثيرةً تمكّنها من أن تكون من بين القوى العالمية، ومن أن تظلّ كذلك. فهي في طور اكتشاف وتطوير للوسائل التي تُمكّنها من تقليص الفجوة التي تفصلها عن التفوق الذي تحظى به الولايات المتحدة، بخاصة في مجال التكنولوجيا المتطورة المرتبطة بالفضاء والاتصالات والإنترنت. والأكثر أهميةً من ذلك أنّ الصين ستعمل على توظيف قوّتها العسكرية ووسائلها السياسية لتحقيق أهدافها، من دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية.

> لا شـكّ في أنّ الصيـن أصبحت قـوّةً اقتصاديةً كبـرى وأنّ هـذا الأمر صـار واقعًا لا جـدال فيه، ولكنّها في الوقت نفسه تُثير كثيرًا من الإعجاب، والانتقاد، والقلق

لا شكّ في أنّ الصين أصبحت قوّةً اقتصاديةً كبرى وأنّ هذا الأمر صار واقعًا لا جدال فيه، ولكنّها في الوقت نفسه تُثير كثيرًا من الإعجاب، والانتقاد، والقلق. وربما لاحظنا خلال هذا البحث أنّ الاقتصاد الصيني وقدرته اعتمدا على نحوٍ أساسي على نموها الاستثنائي. وبقيَ أن تحافظ الصين على المكانة العالمية التي وصلت إليها، وأن تُلغي القلق والخوف لدى القوى الكبرى، وأن تكون دولةً مقبولةً عند سائر الدول. إلا أنّ التحدي الأكبر الذي تواجهه هو أن تكون مستعدةً لقبول الانتقاد الموجه إليها من الداخل والخارج على حدّ سواء.

ويرى دارسون كثيرون أنّ الصين تتّبع سياسةً ثنائيةً في الترويج للنمو والصعود الذي حقّقته، وهو الأمر الذي أدّى إلى التمييز بين صينيْن. فبعضهم يقول إنّ الصين تتّبع سياسةً هجوميةً في ما يتعلق بالملفات الإقليمية وسياستها مع جيرانها المباشرين ضمن حدود محيطها الإقليمي، وبعضهم يقول إنّ الصين هي الصين الدفاعية، أو الصين المتعاونة المتعدّدة التوجهات في المستوى العالمي.

بعد التطور الاقتصادي الكبير الذي حقّقته بعض الدول في آسيا، بدأ بعضها، وبخاصة الصين، في نشر نفوذه الاقتصادي، والثقافي، والسياسي، في مناطق خارج حدود المنطقة الإقليمية إلى مناطق أبعد؛ في أفريقيا، وأميركا اللاتينية، وآسيا الوسطى. ومع النفوذ الكبير الذي حقّقته الصين، بدأ الحديث منذ فترة قصيرة، ولا سيما في الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية على نحوٍ أقلّ، عن القوة الناعمة الصينية بدلًا من الصعود السلمي بحسب التعبير الصيني. لذا، فعلى صين المستقبل، مع كلّ التقدم الذي يمكن أن تحقّقه، أن تتعامل مع الدول الأخرى على قَدم المساواة، وأن تُساهم على نحوٍ فعّال في الاستقرار والازدهار العالميْن.

---

٥٩ للاستزادة بشأن الصعوبات والعقبات التي تواجه صعود الصيني السلمي، انظر:
Roux, pp. 182 - 186.

60 Ibid., p. 182.

صـدر حديـثًا

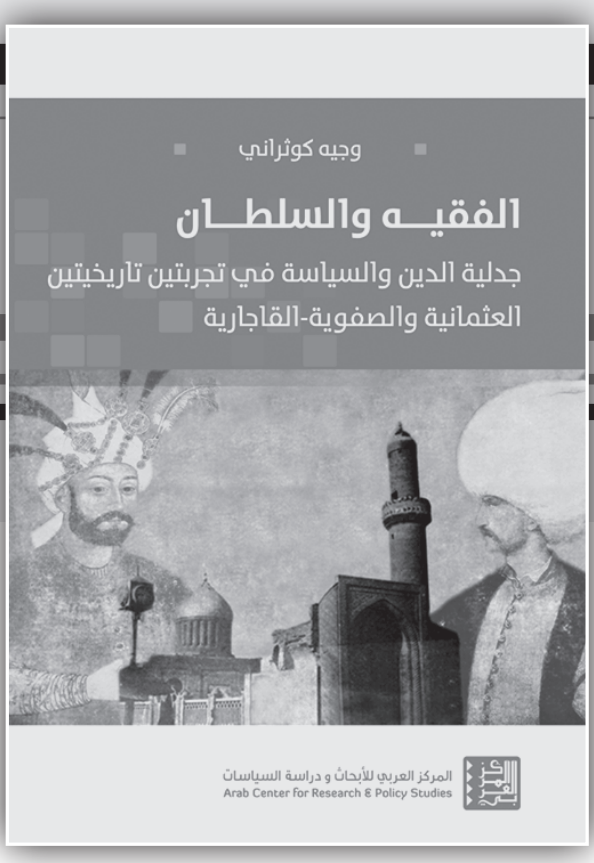

وجيه كوثراني

الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية – القاجارية

في عهد الانتداب الفرنسي في بلاد الشام، خاطب السيد محسن الأمين المسلمين سنّة وشيعة (وهو المرجع الكبير الذي لم يدع إلى خلافة أو ولاية عامة): "لقد بقينا نختلف على من هو خليفتنا حتى أضحى المندوب السامي الفرنسي خليفتنا". والحقيقة أن تاريخ المسلمين الفعلي، إذا استثنينا طوبى الخلافة الراشدة عند أهل السنة، وطوبى "الإمامة المعصومة" عند الشيعة، لم يشهد إلّا "دولًا سلطانية" عند هؤلاء أو عند أولئك، استضاف بعض سلاطينها "خلفاء" يكاد لا يعرف التاريخ أسماءهم، أو اخترع بعضهم مؤسسات نصّب عليها فقهاء لكسب "شرعية دينية" أو ادعى لقبًا من ذاكرة "خلافة" كادت تنساها تواريخ أخبار الخلفاء وسيرهم بعد أن تمكن "أمراء الاستيلاء" من تشييد "سلطاناتهم" الكبرى أو الصغرى في مختلف أصقاع العالم الإسلامي. هذا الكتاب يعالج إشكالية العلاقة بين الفقيه والسلطان في تجربتين سلطانيتين كبريين شغلتا قرونًا من الزمن التاريخي العربي والإسلامي ما قبل تكوّن الدول الوطنية في العوالم الإيرانية والعربية والتركية: التجربة الصفوية– القاجارية والتجربة العثمانية.

موسى علاية*

المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية، والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة

تناقش هذه الورقة قضية المساعدات الخارجية والأهداف الإستراتيجية التي تقف وراءها. وترى الورقة أنه مع اتساع خارطة الجهات المانحة وزيادة أنشطتها المختلفة، يصبح من البداهة وضع التساؤلات التالية: لماذا تُقدّم الجهات المانحة مساعدات للدول الفقيرة؟ وما هي أهم أهداف هذه الجهات المانحة؟ بمعنى آخر، هل الدوافع الإنسانية هي المتحكمة في سلوكيات الدول المانحة؟ هل من دوافع وأهداف أخرى كبرى من وراء تقديم مساعدات للدول الفقيرة؟ ففي العديد من الدراسات الأدبية والتجريبية، تمّ بحث – وبعمق – هذه التساؤلات من خلفيات نظرية متعددة، وتمّ تقديم العديد من دراسات هذه الحالة في أماكن متفرقة من العالم، ولكن لا يوجد اتفاق حول أهم الدوافع والأهداف التي تحكم سلوكيات الدول المانحة في تقديم مساعدات خارجية للدول الفقيرة. تستمدّ هذه الورقة أهميتها من كونها محاولة للإجابة عن الأسئلة المثارة أعلاه من خلال وصف أهم الدراسات في حقلي التنمية الدولية والعلاقات الدولية ذات الصلة، وتحليلها وقولبتها، ومن ثمّ، سيتم إبراز أهم ملامح الجدل العالمي حول هذا الموضوع للقارئ والباحث العربي.

* مدرّس في قسم العلوم السياسية في جامعة صنعاء، وباحث في مركز الدراسات التنموية في جامعة رادبود – نيميخن/ هولندا.

المقدمة

تبدو الخارطة العامة للجهات (المنظمات والبلدان) المانحة، متسعةً جدًا. فعشرات المنظمات الدولية المتعددة الأطراف تعمل في أطار المساعدات الدولية، منها: البنك الدولي، وبنوك تنمية دول آسيا وأفريقيا، والبنوك الإسلامية، وبنوك الدول الأميركية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والاتحاد الأوروبي...إلـخ. هذا إضافة إلى نحو ثلاثين دولة لديها برامج مساعدات خارجية كبيرة جدًا ذات الصفة الثنائية، وتنقسم إلى ثلاثة أصناف أولها الدول المانحة التقليدية، والمتمثلة بالدول الغنية في شمال أميركا وأوروبا الغربية، واليابان، وثانيها الدول المانحة الجديدة، مثل الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، والبلدان النامية "المتوسطة الدخل" مثل كوريا، وتايلاند، وتركيا، والبرازيل، ودول الكتلة الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، وأخيرًا الصنف الثالث متمثّلًا بالبلدان الأكثر نشاطًا ملموسًا في مجال المساعدات الدولية في الآونة الأخيرة والفقيرة نسبيًا وهي الهند والصين.

> لمـاذا تُقـدّم الجهـات المانحة مسـاعداتٍ للدول الفقيرة؟ وما هي أهم أهداف هذه الجهات المانحة؟

ومع اتساع خارطة الجهات المانحة وزيـادة أنشطتها المختلفة، يبدو لنا من البداهة وضـع التساؤلات التالية: لمـاذا تُقدّم الجهات المانحة مساعداتٍ للدول الفقيرة؟ وما هي أهم أهداف هـذه الجهات المانحة؟ بمعنى آخـر، هل الـدوافـع الإنسانية هي المتحكمة في سلوكيات الـدول المانحة؟ هل من دوافـع وأهداف أخرى كبرى من وراء تقديم مساعدات للدول الفقيرة؟ في العديد مـن الـدراسـات الأدبـيـة والتجريبية، تـمّ بحث - وبعمق - هذه التساؤلات من خلفيات نظرية متعددة، وتمّ تقديم العديد من دراسات هذه الحالة في أماكن متفرقة من العالم، ولكن لا يوجد اتفاق حول أهم الدوافع والأهـداف التي تحكم سلوكيات الدول المانحة في تقديم مساعدات خارجية للدول الفقيرة. وتستمدّ هذه الورقة أهميتها من كونها محاولة للإجابة عن الأسئلة المثارة أعلاه من خلال وصف أهم الدراسات في حقلي التنمية الدولية والعلاقات الدولية ذات الصلة، وتحليلها وقولبتها، ومن ثمّ، سيتم إبراز أهم ملامح الجدل العالمي حول هذا الموضوع للقارئ والباحث العربي.

في هذا البحث النوعي، سيتمّ الاعتماد على أسلوب تقديم الحالات حسب النقاش المثار، وتدعيم ذلك ببعض الأمثلة الإحصائية من الدراسات السابقة، لتأصيل التحليل والوصف. وعليه، لن نستخدم منهج دراسة الحالة، ومن ثمّ تقديم دراسة حالة منفصلة. في حدود ما أعلم، إنّ موضوع هذا البحث لم ينل الاهتمام الكافي من المؤسسات البحثية العربية، على الرغم من أنّ معظم الدول العربية مُستقبلة للمساعدات الخارجية، وهناك دول عربية مانحة مثل دول الخليج المصدرة للنفط. وعليه، قد نكون وضـعنا لبنـةً علـى طريـق بحثي، يفتح آفاقًا كثيرةً لمـن يـأتي بعـدنا لإكمـال المهمـة، وخصوصًا أنّ هذه الورقة ستطرح العديد من المفاتيح البحثية، ليتسنّى للباحث وللعديد من الباحثين العرب تقديم الدراسات التطبيقية المستقبلية[1].

سنركّز في هذه الورقة، على أهداف المساعدات الخارجية ذات الصفة الثنائية وسياساتها، والتي تُقدّم من دولة إلى أخرى، على أساس أنّ أهداف المساعدات التي تقدّمها المنظمات الدولية وسياساتها ذات الصفة المتعددة الأطراف، عادةً ما يتمّ تصميمها وتوجيهها وفق توجّهات الدول والحكومات المانحة، والتي هي في الأصل من أسّس هذه المنظمات وأوجدها، كالاتحاد الأوروبي، وبنوك تنمية دول آسيا وأفريقيا، وغيرها من المنظمات المذكورة سابقًا.

بدأ هذا المقال بتحديد مفهوم المساعدات الخارجية وبإيجاز، ثمّ قدّم وجهتي نظر مفاهيميتين متنافستين ومتُناقضتين في تبرير أهداف الجهات المانحة من تقديم المساعدات الخارجية للدول الفقيرة في إطارها الإستراتيجي، لأنّ الدول المانحة هي جزء من النظام الدولي الذي يخلق الحوافز والدوافع القوية الخاصة بالسياسة والسلوك الخارجي. وهذان المنظوران اللذان يحاولان وبشكلٍ خاص، شرح عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، هما الواقعية السياسية، والنظرية البنائية. وتمّ في الجزء الثالث، تحليل أهم الفواعل والعوامل الرسمية وغير الرسمية داخل البلد المانح، وتعرّفنا إلى مدى تأثيرها في رسم سياسات حكومات الدول المانحة وتوجهاتها الخارجية، ومن ثمّ انعكاس هذا على مستوى فاعلية برامج المساعدات الخارجية في الدول المُستقبلة، وفي هذا الجزء، تمّ وضع نموذج مبسط، يظهر واقع التفاعل بين

١ من الدراسات التطبيقية حول اليمن انظر:
Elayah M, *Donors-Promoted Public Sector Reforms in Developing Countries and the Local Knowledge Syndrome: the Dutch-Yemen NPT Program for Developing the Higher Education Sector in Yemen* (Leiden: Leiden University & Smart Print, 2014).

الفواعل والمؤثرات الداخلية والدولية، وأخيرًا، اختتم المقال بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

مفهوم المساعدات الخارجية

المساعدة الإنمائية الخارجية، كما هو معروف في عالم اليوم بالمساعدات الخارجية، قد تم وضع اللبنة الأولى لها في حفل تنصيب الرئيس الأميركي ترومان في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩. لقد اقترح الرئيس الأميركي الراحل برنامج مساعدات خارجية في النقطة الرابعة في خطاب التنصيب، مشيدًا بأهمية إتاحة الفرصة للدول النامية للاستفادة من التقدّم الحضاري والصناعي الذي تشهده بلاده. وجاء خطاب ترومان مركّزًا على خطة مارشال التي أدارتها الحكومة الأميركية من عام ١٩٤٧، والتي هدفت إلى إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أنشأ المجتمع الدولي، وخصوصًا الولايات المتحدة، مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في عام ١٩٤٥، للرد على طلبات المساعدة، ولسد الفجوة المالية في البلدان التي عانت من عجوزات مالية، والتي مزقتها الحروب في أوروبا وآسيا. وبعد الانتهاء من مساعدة الدول الأوروبية المتضررة من الحروب، كان التركيز وما يزال، على توسيع أنشطة مؤسسات التمويل الدولية، لتشمل الدول الفقيرة والنامية على مستوى المعمورة. ولم يستمر الأمر طويلًا بعد إعادة الإعمار، حتى بدأت دول أوروبية غربية عديدة في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، إضافة إلى الولايات المتحدة، بفتح برامج تنموية ثنائية ومباشرة مع الدول الفقيرة لمساعدتها، حتى وصل الرقم إلى نحو ثلاثين دولة، لديها برامج مساعدات خارجية كبيرة جدًا ذات الصفة الثنائية[٢].

وبناءً على ما سبق، تُعرّف المساعدات الخارجية بأنّها جميع التدفّقات المالية الرأسمالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تُقدّمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى الجهات المستقبلة أو المُتلقية في البلدان الأقل نموًا في العالم الثالث. وتتّسم التدفقات المالية والخدمات الخارجية بالتنوع، وتنقسم إلى التدفقات الرأسمالية الرسمية الثنائية، والمتعددة الأطراف. والتدفقات الثنائية الرسمية، هي التي تقدّمها الجهات الحكومية في الدول المانحة إلى الجهات المُتلقية في حكومات البلدان المُستهدفة، أمّا تدفقات رؤوس الأموال المتعددة الأطراف، فهي التي تقدّمها المنظّمات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، إلى الجهات المستقبلة في البلدان المُستهدفة، وكلا النوعين من التدفقات الرأسمالية الرسمية، يمكن أن يتخذ صورًا متعددة منها المنح، والقروض أو العطاءات التي تشبه المنحة[٣].

وهناك من يعرّف المساعدات الخارجية من خلال أشكالها المختلفة، فهناك المساعدات الاقتصادية وتمويل التجارة، والمساعدات الخيرية، والمساعدات العسكرية والأمنية، والمساعدات السياسية. وتُعرف المساعدات الخيرية، بأنها جهود الجهات المانحة في محاربة الجوع والبؤس واليأس في الدول الفقيرة. وتُعرف المساعدات الاقتصادية، من حيث جهود الجهات المانحة في دعم سكان البلدان (المُتخلفة) اقتصاديًا لتطوير مواردها، وتهيئة الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام لكي تكون مكتفية ذاتيًا. ويُنظر إلى المساعدات السياسية والأمنية والعسكرية من حيث برامج المعونات المُقدّمة من الجهات المانحة، والجهود المبذولة، لتحقيق الاستقرار السياسي في البلد المُتلقي، ما يقلل احتمالات نشوب صراعات وحروب، ودعم السلام وتعزيز الديمقراطية، والحفاظ على الاستقلال السياسي للمستعمرات السابقة للدول المانحة، وخلق مناطق النفوذ الجديدة للدول الغربية المانحة[٤]. بعد حوادث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت الحرب ضد الإرهاب جزءًا من برامج المساعدات في بعض الدول الفقيرة، نتيجة إدراك الدول الصناعية المتقدمة (المانحة) ضرورة التعاون الوثيق مع حكومات هذه الدول لضمان الأمن العالمي، وخصوصًا، بعد تفهّم الجهات المانحة للمعادلة التي تربط بين انتشار الفقر وتفشي ظاهرة الإرهاب. وعليه، فإنّ استمرار الفقر يجعل البلدان الضعيفة تهديدًا للأمن العالمي بصورة متنامية. ولذلك، تمّ توجيه معظم برامج المساعدات وبصورة متزايدة نحو مواجهة تحديات التنمية، ومحاربة الفقر، ومن خلال تحقيق التنمية البشرية المطلوبة بواسطة برامج بناء قدرات المؤسسات الحكومية ورفعها، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة في الدول المعنية[٥].

ليس من السهولة إيجاد تعريف محدد لمفهوم المساعدات الخارجية. لقد تمّ تناوله من زوايا متعددة وخلفيات نظرية ومهنية مختلفة

2 Ibid.

3 Ömer Eroğlu &Ali Yavuz, "The Role Of Foreign Aid In Economic Development Of Developing Countries", Suleyman Demirel University, Turkey (2009), at: http://epoka.edu.al/new/icme/a14.pdf

4 Jan P. Pronk, "Aid as a Catalyst", in Jan P. Pronk et al. (eds.), *Catalyzing Development: A Debate on Aid* (Malden /Oxford: Blackwell Publishing, 2004), p. 3.

5 Elayah.

ومتناقضة، وتمّ تقديم أشكال مختلفة للمساعدات الخارجية، وهذا بدوره يعكس الطبيعة المعقدة لأهداف الدول والجهات المانحة وتوجّهاتها، والتي تختلف وفقًا لاختلاف المحددات الداخلية والخارجية والدوافع التي تساهم في رسم سياسات الدول والجهات المانحة وبلورتها تجاه الدول والجهات المستقبلة للمساعدات والمعونات الخارجية.

الأهداف الإستراتيجية للجهات المانحة من منظوري الواقعية السياسية والنظرية البنائية

في الواقع، إنّ موضوع المساعدات الخارجية معقد للغاية، ويقع في تقاطع العديد من فروع العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وبذلك يصعب على أي مهتم أو باحث في مجال المساعدات الخارجية، استخدام مدخل نظري محدّد لفهم كل الإشكاليات التي تتعلق أو ترتبط بتوجهات الدول المانحة وأهدافها في أطار المساعدات الخارجية. ولكن الهدف الرئيس من هذه الورقة، هو تقديم إجابة عن سؤال البحث: لماذا تُقدّم الدول المانحة المساعدات للدول المستقبلة؟ وكذا نُفسّر أهم أهداف الجهات المانحة ودوافعها ومصالحها الكامنة وراء تقديم مساعدات للدول الفقيرة أو المستقبلة، وهذا يقتضي اللجوء إلى بعض نظريات العلاقات الدولية التي تحاول وبشكل خاص، شرح دوافع الدول وتصرفاتها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية[٦]. إذا ما نظرنا إلى متن الأدبيات في العلاقات الدولية والمتعلقة بالمساعدات الخارجية، فإنّ هناك نوعين من الرؤى النظرية الأساسية ضمن العديد من الرؤى النظرية التي تحاول تفسير عمليات وضع محددات السياسة الخارجية للدول وتوجهاتها، هما الواقعية السياسية والنظرية البنائية. وهذان المنظوران، قد يوفران لنا بعض الاتجاهات النظرية لفهم بعض الديناميات التي تُحيط بقضية بلورة عمليات صنع سياسات المساعدات الخارجية وأهدافها وفاعليتها.

ينظر هانز مورغنثاو وكينيث وولتز، من منظور الواقعية السياسية إلى الدول القومية أو حكوماتها، بصفتها جهات فاعلة وموحدة، وجزءًا من بنية النظام الدولي الذي يخلق حوافز قوية للتوجهات السياسية والسلوك الخارجي. وهذه الجهات تتصرف بعقلانية ردًّا على التحديات والفرص الناشئة في هذا النظام البنيوي. وعليه، يتمّ تحديد الخيارات السياسية أو الإجراءات لتحقيق أقصى قدر من الأهداف والغايات الإستراتيجية. ويفترض كينيث وولتز، أنّ أهداف الحكومات الإستراتيجية وغاياتها تبلور حجة مساعدة الذات في ظل نظام دولي يفرض التحديات، ومن ثمّ تحقيق المصالح الوطنية[٧]. ينظر في المفهوم الكلاسيكي إلى المصلحة الوطنية على أنّ جميع الدول تسعى من أجل تعظيم قوتها بالمفهوم الواسع[٨]، أو من أجل حفظ أمنها القومي وصيانته[٩]. في الوقت الراهن، تمّ توسيع مفهوم المصلحة الوطنية ليشمل التوجهات الخارجية التي تعتمدها الدول، والتي تتعلق مباشرة بالأهمية الإستراتيجية[١٠]، على الرغم من نسبية مفهوم الأهمية الإستراتيجية[١١]. يبدو أنّ هناك توافقًا عامًا في الآراء بين أنصار هذه المدرسة الفكرية في أنّ المخاوف الاقتصادية والأمنية والعسكرية، تُمثّل السمة المميزة لإدراك ما يسمّى المصالح الوطنية[١٢].

ويصف الكثير من الكُتاب ثلاثة افتراضات أساسية، يرتكز عليها منظور الواقعية السياسية، منهجًا لدراسة الدول الخارجية وممارستها، ووفقًا لتنظيرات هانز مورغنثاو وكينيث وولتز وغيرهم، وخصوصًا في ما يتعلق بالسياسات الدولية. الافتراض الأول، يرى الدول شخصيات اعتبارية، ومن ثمّ فهي في الأصل تتصرف كالأفراد. أمّا الافتراض

6 Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, (Readings/Mass: Addison- Wesley, 1979).

7 Neacsu Mihaela, *Hans J. Morgenthau's Theory of International Relations: Disenchantment and Re-Enchantment* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2009); Jean-Claude Berthélemy, "Bilateral donors' interest vs. recipients' development motives in aid allocation: do all donors behave the same?," *Review of Development Economics*, vol. 10, issue.2 (2006), pp. 179–194; Waltz.

8 Waltz; Robert Jackson & George Sørensen, *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (Oxford: Oxford University Press, 2013).

9 Robert Jervis, "Realism in the Study of World Politics," *International Organisation*, vol. 52, no. 4 (Autumn 1998).

10 James E. Dougherty & Robert L. & Pfaltzgraff Jr, *Contending Contemporary Theories of International Relations: A Comprehensive Survey* (New York: Harper Collins Publishers, 1990); Peter Schraeder & Steven Hook & Bruce Taylor, "Clarifying The Foreign Aid Puzzle: A Comparison of American, Japanese, French, and Swedish Aid Flows," *World Politics*, vol. 50, no. 1 (January1998), pp. 294-323.

11 Alberto Alesina & David Dollar, "Who Gives Foreign Aid to Whom and Why?," *Journal of Economic Growth*., vol. 5, issue. 1 (March 2000), pp. 33-63.

١٢ في ورقتنا هذه قدمنا مفاتيح نظرية مختصرة، أولًا لخلق إدراك لأهم الأهداف المتعلقة بالمساعدات الخارجية، وخلق انطباع لدى القارئ العربي للكيفية التي يتم بها صنع توجهات المانحين وأهدافهم المختلفة، وثانيًا أنّ الجدل الواسع حول منظور الواقعية السياسية الكلاسيكية والواقعية الجديدة وغيرها من النظريات يمكن الحصول عليه بشكل مفصل في العديد من الكتابات مثل: Jackson and Sörensen; Colin S. Gray, *War, peace and international relations: An Introduction to Strategic History* (Abingdon: Routledge, 2007); Steans Jill et al. (eds.) *An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes* (Harlow: Longman, 2010).

الثاني، يجادل بأنّ الدول تتسم بالعقلانية، وعليه، فهي تتصرف وفقًا لمصالحها الإستراتيجية، لذا، من البديهي أن تختار هذه الدول الخيار الأمثل بين الخيارات السياسية أو الإجراءات التي تحقق أقصى قدر من الأهداف والغايات الإستراتيجية. والافتراض الثالث، كما ذكرت سابقًا، فيؤكد أنّ هذه الأهداف والغايات الإستراتيجية، تُشكّل مفهوم المصلحة الوطنية العليا لأي دولة، وهذا المفهوم يفتح بابًا كبيرًا أمام فهم السياسات الدولية والحقائق التي ينبغي أن تُفهم، ولتعظيم شراكات الدول الإستراتيجية والتشغيلية والأهداف والغايات مع الدول الأخرى التي تُشكّل النظام الدولي. يمكن أن نستخلص أنّ تبرير مثل هذا الموقف على أنّ الدول جزء من النظام الدولي الذي يخلق الحوافز القوية الخاصة للسياسة والسلوك الخارجي، والعمل في المقام الأول على الاستجابة للتحديات والفرص الناشئة عن هذا النظام، في الطريقة التي يمكن أن تدرك في معظم الحالات المصالح الوطنية والذاتية العليا[١٣].

ومن الانتقادات التي توجّه إلى منظور الواقعية السياسية، صعوبة فهم المصالح الكامنة وراء عملية تحديد توجهات الدولة [أ] تجاه الدولة [ب]، وخصوصًا أنّ تلك المصالح غير معلنة في معظم الأوقات، وعليه، يصعب تلمسها في المعاهدات والتصريحات العلنية ومسؤولي السياسات الخارجية للدول وصانعيها. ومن ناحية أخرى، فغالبًا ما تكون هذه المصالح بين دول ذات شخصيات اعتبارية، وهذه المصالح ليست حصرية بصورة متبادلة بين طرفي المعادلة، ما يجعل من الصعب على أي باحث تحديد أي المصالح قد تكون أكثر تأثيرًا من غيرها في إطار العلاقات بين الدول[١٤].

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى منظور الواقعية السياسية، فإنّه يمكن القول: إنّ سياسات المساعدات الخارجية جزء لا يتجزأ من التوجهات الخارجية للدول المانحة في السياسات الدولية. ومنظور الواقعية السياسية يرى أنّنا لا نستطيع أن نفهم سياسات المساعدات الخارجية والإستراتيجيات والأولويات ذات الصلة، إلّا إذا أخذنا في الحسبان مصالح الجهات المانحة الوطنية. بعبارة أخرى، يتمّ تقديم المساعدات الخارجية على افتراض أنها تؤدي إلى عمليات تحقيق مصالح وطنية أخرى للدول المانحة أو تُسهلها[١٥]. في المفهوم الكلاسيكي، قد تعكس المصلحة الوطنية الحفاظ على قوة الدولة وأمنها القومي. ومن ثمّ، يتمّ دعم الدول المُتلقية للمساعدات، والتي تُمثّل أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى الدول المانحة. وكما ذكرت سابقًا، فمفهوم الأهمية الإستراتيجية نسبي، والمصالح الاقتصادية والمخاوف الأمنية والعسكرية تُشكّل السمة المميزة لحساب درجة الأهمية الإستراتيجية للدول المُستقبلة أو المتُلقية للمعونات والمساعدات[١٦].

ولذلك قد تكون أهداف الدول الإستراتيجية من إعطاء المساعدات الخارجية متمثلة في الآتي: المصالح الدبلوماسية ذات الصفة الأمنية والعسكرية، على سبيل المثال، إنشاء القواعد العسكرية في أراضي الدولة المُستقبلة للمساعدات، وقيام التحالف الأمني بين الدولة المانحة والمُتلقية الذي يتجلّى في اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك، والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب، وتأمين الأصوات في الأمم المتحدة، ودعم النظام المفضل، وخصوصًا الأنظمة المُتبنية لعمليات التحول الديمقراطي. في الجانب الأمني والعسكري، تراعي الدول المانحة معايير عديدة، وذلك لحساب درجة تحقيق مصالحها القومية من تقديم مساعدات خارجية. ومن هذه المعايير، وجود تهديدات إرهابية وجماعات قد تخلّ بالأمن العالمي في الدولة المعنية، ومستوى القدرة والقوة العسكرية، وعدد أفراد الجيش مقابل نسبة المواطنين القابلين للالتحاق بالسلك العسكري في حالة التعبئة العامة الذين يسمّون قوات الاحتياط العام، ومعدل الإنفاق العسكري من إجمالي الدخل القومي الإجمالي في الدولة المعنية. كل هذه المعايير تحدد ما إذا كان البلد المُتلقي سيعدّ حليفًا إستراتيجيًا رئيسًا محتملًا للدولة المانحة من حيث المصالح الأمنية والعسكرية[١٧].

من وجهة نظر الجهات المانحة، تأخذ المصالح الاقتصادية والتجارية في الحسبان القدرات والفرص المتاحة في البلد المُتلقي

13 Waltz; Stephen G. Brooks, "Dueling Realism (Realism in International Relations)," *International Organisation*, vol. 51, no. 3 (1997), pp. 445-477.

14 Olsen Gorm Rye, "Europe and the Promotion of Democracy in Post Cold War Africa: How Serious is Europe and for What Reason?," *African Affairs*, vol. 97, no. 388 (1998), pp. 343-367.

15 Baumann & Rittberger & Wagner, "Neorelist Foreign Policy Theory," in Volker Rittberger, *German Foreign Policy Since Unification: Theories and Case Studies* (Manchester and New York: Manchester University Press, 2001), pp. 37-67.

16 Neacsu; Waltz; Brooks; Alesina & Dollar.

17 Jan Olsson & Lennart Wohlgemuth, "Dialogue in Pursuit of Development." Stockholm, Almqvist & Wiksell International, 2003, p. 11; Carol Lancaster, *Foreign Aid: Diplomacy, Development, Domestic Politics* (Chicago: University of Chicago Press, 2007); Lael Brainard & Derek Chollet, *Too Poor for Peace? Global Poverty, Conflict and Security in the 21st Century*, (Washington, D.C: Brookings Institution Press, 2007).

للمساعدات، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون الدولة المتلقية غنية بالمواد الخام المختلفة أو تُمثّل سوقًا كبيرًا لمنتجات شركات الدول المانحة وسلعها، مع التركيز على الصادرات ذات المردود من النقد الأجنبي العالي. وهكذا، من الناحية العملية يمكن أن تُحدد المصالح الاقتصادية أيضًا وفقًا لحسابات مختلفة، منها نسبة الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتلقية، ومستوى التبادل التجاري بين الدولتين المانحة والمُتلقية. ولذا، تُقاس كمية الـواردات في صيغة نسبة مئوية من إجمالي صادرات البلد المانح إلى البلد المُستقبل[١٨]. وفي كثير من الدراسات، تظل المصالح التجارية والاقتصادية المحرك الرئيس لتوجهات المانحين في إعطاء المساعدات للدول المُستهدفة. ففي دراسة عملية، باستخدام بيانات إحصائية، للباحثين روبرت وكريستوفر كيلبي، تمّ بحث سياسة الولايات المتحدة في تخصيص المساعدات الخارجية لـ ١١٩ بلدًا من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٧. وقد تمثّلت النتيجة الرئيسة لهذا البحث في أنّ الأهمية الإستراتيجية الأمنية، والأهمية التجارية، ودرجة التحول الديمقراطي، لها تأثير كبير في تخصيص المساعدات الخارجية للولايات المتحدة، على الرغم من وجود أدلة أقوى، تشير إلى أنّ الأهمية التجارية لها تأثير أكبر من عاملي الأهمية الإستراتيجية الأمنية ودرجة الديموقراطية[١٩].

وفي العلاقات التنموية بين هولندا واليمن مثال آخر، فالحكومة الهولندية لديها مصالح تجارية كبيرة في اليمن. والسوق اليمنية فتحت وتفتح أبوابها على مصراعيها لاستيراد السلع والخدمات من الأسواق الهولندية. وفي الآونة الأخيرة، شهد التصدير الهولندي إلى اليمن نموًا كبيرًا، وقفزت قيمة واردات اليمن من هولندا إلى٢٣١,٩٠٠ مليار ريال يمني في العام ٢٠١٣، مقارنة بـ ١٥٧,٩ مليار ريال يمني في عام ٢٠١١، و١١٦,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٠، وكذلك ٦٦,٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٩، و١٠٠,٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٨.

ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي اليمني للإحصاء (COS)، فإنّ هولندا تحتل المرتبة الثانية والثالثة بين أفضل ٢٠ دولة مصدرة إلى اليمن في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي. ووفقًا للبيانات في الجدول (١)، بلغ إجمالي قيمة صادرات التجارة الهولندية إلى اليمن نحو ٩٢٧ مليار ريال يمني بين ٢٠٠٣ و٢٠١٣، أي نحو ٥ مليارات و٧٩٣ مليونًا وسبعمائة ألف دولار أميركي، وبمعدل متوسط صرف الدولار مقابل الريال اليمني بـ ١٦٠ ريالًا يمنيًا للدولار الواحد، وتقع هولندا في صدارة قائمة مجموعة الدول الأوروبية الرئيسة التي تصدر المنتجات إلى اليمن، ونمت هذه الصادرات وبشكل ملحوظ في الأعوام الثلاثة الماضية [٢٠].

جدول (١)
يبيّن قيمة الصادرات الهولندية إلى اليمن من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣ [٢١]

العام	الموقع الهولندي بين أكبر ٢٠ دولة مصدرة إلى اليمن	قيمة الصادرات الهولندية بالريال اليمني
٢٠٠٣	١٨	١٢,٧٨٠
٢٠٠٤	٢٠	١٢,٥٠٠
٢٠٠٥	١٧	١٢,٤٥٠
٢٠٠٦	غير معروف	٧,٢٢٨
٢٠٠٧	غير معروف	١٠,٣٣٤
٢٠٠٨	٧	٨٠,١٠٠
٢٠٠٩	٨	٦٦,٧٠٠
٢٠١٠	٤	١١٦,٦٠٠
٢٠١١	٤	١٥٧,٩٠٠
٢٠١٢	٢	٢١٨,٥٠٠
٢٠١٣	٣	٢٣١,٩٠٠
الإجمالي		٩٢٦,٩٩٢ مليون ريال يمني

وتعدّ هولندا ثالث دولة مانحة لليمن، في مجال المساعدات الخارجية لليمن، إذ بلغ إجمالي مبالغ المساعدات الهولندية المختلفة إلى اليمن من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣ نحو ٤٦١,٨ مليون دولار أميركي. ولو تمّ احتساب، وبشكل مبسط، ضرائب الصادرات التي تحسبها الحكومة الهولندية على مختلف السلع، لوجدنا أنّ نسبة الضرائب تصل إلى متوسط ١٦٪، وعليه، فإنّ إجمالي الضرائب المباشرة المحصلة من الصادرات إلى اليمن خلال الفترة المذكورة أعلاه نحو ٩٢٦,٩٩٢ مليون دولار، وهذا يعني أنّ هولندا أرسلت مساعدات (تنموية) إلى اليمن بنحو ٥٠ ٪ من إجمالي مبالغ الضرائب المباشرة والمحصلة في عملية التصدير

18 Ibid.

19 Robert K.Fleck & Christopher Kilby, "How do political changes influence us bilateral aid allocations? Evidence from panel data," *Review of Development Economics*, vol. 10, no. 2 (2006), pp. 210-223; Jean-Claude Berthélemy, "Bilateral donors' interest vs. recipients' development motives in aid allocation: do all donors behave the same?," *Review of Development Economics*, vol. 10, issue.2 (2006), pp. 179–194.

20 Elayah.

21 Elayah, p. 226.

المباشر فقط؛ وهناك ضرائب أخرى، منها ضرائب الإنتاج وضرائب المبيعات...إلخ، ولكن، لسنا بصدد حساب هذه المستويات المختلفة من الاستقطاعات الضريبية على السلع المُنتجة بكل أنواعها والتي تُصدر فيما بعد، بل إنّ ما نريد تأكيده في هذا المثال البسيط عن واقع أكثر تعقيدًا، هو أنّ الأهمية التجارية – فعلًا - لها تأثير في درجة التعاون ومستواه بين الدول المانحة والدول المُستقبلة للمنح.

> هنـاك العديد من المصالح الأخـرى تمّ طرحها في جدال العديـد من الباحثيـن، وتنـدرج تحت مظلة المصالـح الإسـتراتيجية للـدول المانحـة، منهـا المصالـح الثقافية التـي عادةً تهدف إلـى تغيير الدين واللغـة، أو القيـم التي يُعتقـد أنها تمثّل تهديدات بالعنف إلى الغرب

وهناك العديد من المصالح الأخرى تمّ طرحها في جدال العديد من الباحثين، وتندرج تحت مظلة المصالح الإستراتيجية للدول المانحة، منها المصالح الثقافية التي عادةً تهدف إلى تغيير الدين واللغة، أو القيم التي يُعتقد أنها تمثّل تهديدات بالعنف إلى الغرب. ويتمّ هذا من خلال البرامج الحوارية التي ترعاها حكومات الدول المُستقبلة للمعونات، والتي تهدف إلى تغييرات في التوجهات المغلوطة لدى بعض الجهات الإسلامية المتشددة والإرهابية، إضافة إلى برامج تبشيرية تدار عن طريق أطراف دينية مسيحية، تهدف إلى نشر المعتقدات الدينية المسيحية وخصوصًا في الدول الأفريقية الأشد فقرًا. والأمر لا يقف عند هذا الحد، إذ إنّ معظم الدول المانحة التقليدية كانت دول مستعمِرة، فهي تعمل بجدية من أجل الحفاظ على نفوذها في مُستعمراتها القديمة من خلال مدها بجميع أنواع الدعم، للحفاظ على هويتها الاستعمارية والقيم واللغة التي تمّ غرسهما إبّان حقبة الاستعمار. وهناك من يذهب أكثر ويقول إنّ الدول المانحة ترمي من خلال تقديم المساعدات الخارجية إلى خلق مناطق نفوذ ومُستعمَرات جديدة، وخصوصًا مع بروز ظاهرة التنافس الدولي حول مراكز النفوذ، وعودة الاستعمار، والتدخل المباشر، ولكن بطرق أخرى. مثال على هذا الجدال ما يحدث من تنافس بين الصين بصفتها دولة مانحة جديدة، وفرنسا بصفتها دولة مانحة قديمة وتقليدية، في مناطق النفوذ والمُستعمرات في دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى[٢٢].

22 Ibid.

فعلى سبيل المثال، ترتكز سياسة المساعدات الفرنسية الخارجية أساسًا على الإرث الاستعماري، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بسياستها الخارجية. إذ قدّمت فرنسا وتُقدّم كمياتٍ كبيرةً من المساعدات الإنمائية لمستعمراتها السابقة، وخاصة في غرب أفريقيا، شملت دوافع العلاقات الفرنسية ومحدداتها مع الدول الأفريقية المساعدات التنموية، والتجارة، والمساعدات العسكرية، والتعاون النقدي، بحيث تم ربط العملة الموحدة في غرب أفريقيا بالفرنك الفرنسي، ولكن في نهاية المطاف، تمّ فكّ هذا الارتباط عام ١٩٩٤. وعمومًا، تعمل فرنسا من خلال برامج المساعدات الخارجية على وضع الكثير من التركيز على عنصري بناء الإنسان وهما التعليم والثقافة، مرتكزة على المعتقدات والثقافة الفرنسية، وذلك من أجل تغيير ثقافة الشعوب المستعمَرة، وتمّ هذا سواءً أثناء الاستعمار، أو بعد نهاية حقبة الاستعمار المباشر، وظهور قنوات متعددة (للاستعمار غير المباشر) ومنها قناة المساعدات الخارجية أو الإنمائية. وفي الوقت نفسه، تقلل برامج المساعدات الفرنسية أهمية مساعدة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية الأخرى، والتي يمكن أن تعظم القدرة الإنتاجية، وترفع قدرات اقتصادات البلدان المُستهدفة وتنتشلها من حالتي الفقر والبؤس[٢٣].

ومن الجانب الآخر، تم تفسير المساعدات الخارجية من خلال عدسات النظرية البنائية. يرى المنظور البنائي أنّ مصدر إلهام سلوك السياسة الخارجية لا بد أن يكون المعايير، وليس المصالح الوطنية. ويتمّ تعريف هذه المعايير بالتطلعات المشتركة التي تستند إلى السلوك القيمي الملائم لدى من يملكون "السلطة"، ومدى قدرتهم على فهم الأعراف التي تضع معايير لما هو "حق" أو ما هو "خطأ" في التوجهات الخارجية للدولة مع الدول الأخرى[٢٤]، وفي الوقت نفسه طبيعة الملاءمة في السلوك الخارجي لها ثوابتها وبنيتها الاجتماعية داخل الدول القومية[٢٥]. في الواقع، تتجاهل الواقعية السياسية العوامل المحلية في صوغ توجهات السياسة الخارجية، في حين أنّ منظور النظرية البنائية

23 Maurizio Carbone, *The European Union and international development : the politics of foreign aid*, UACES contemporary European studies series, (New York: Routledge, 2007), pp. 43-45.

24 Georgi Gvalia& Lebanidze & Zurab Iashvili, *Political Elites, Ideas and Foreign Policy: Explaining and Understanding the International Behavior of Small States in the Former Soviet Union*, (Tbilisi: Ilia State University Press, 2011); Martha Finnemore & Kathryn Sikkink, "International Norm Dynamics and Political Change," *International Organisation*, vol.52, no.4 (Autumn1988), pp. 887-917.

25 Alexander Wendt, "*Social Theory of International Politics*" (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

ينظر إلى العوامل المحلية بصفتها متغيرات وسيطة، لها تأثيرات في الحوادث والاتجاهات الخارجية وفي خيارات السياسة الخارجية للدول، وخصوصًا القيم والمعايير والثقافة السائدة في المجتمعات المعنية. ويركّز المنظور البنائي على السياقات الاجتماعية داخل الدول والحكومات المانحة، ويرى أنّها تشمل العديد من المنظمات التي تصنع السياسات الخارجية للدول، وفي الأصل، فإنّ هذه المنظمات ليست قوالب جامدة، وإنّما ترتكز على العنصر البشري، وهم الأفراد العاملون في تلك المنظمات، وهم يؤثّرون ويتأثّرون بالبيئة الاجتماعية المحيطة[٢٦]. كما يُميّز المنظور البنائي بين اثنين من السياقات الاجتماعية التي تؤدي إلى نموذجين من المعايير في عملية صنع السياسات وتنفيذها. فمن جهة، هناك معايير تكون مشتركة على المستوى الدولي (المعايير الدولية)، ومن جهة أخرى، هناك التوقعات المشتركة والسلوك القيمي المناسب على مستوى المجتمع داخل البلدان المانحة (المعايير المحلية)، ومع ذلك يصعب الفصل بين المعايير والقيم الدولية، والمعايير والقيم المحلية، لأنّ كليهما متشابكان، وهناك عمليات متوازية من التأثير والتأثّر بينهما[٢٧].

وبناءً على ما سبق، يرى أنصار المنظور البنائي أنّ توجهات المانحين وسياستهم، لا يمكن أن ترتكز كليًّا على أساس التوجهات الإستراتيجية ومنها المصالح السياسية والاقتصادية للدول المانحة كما بُيّن سابقًا، بل إنّ المعايير والقيم الإنسانية في مجتمعات البلدان المانحة، هي التي شكّلت وتُشكّل البنى الأساسية والرئيسة للسياسات الخارجية في دعم الدول الفقيرة ومساعدتها، لكسر مصيدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء. وعندما تُقدّم الدول المانحة المساعدات فهذا ناتج أولًا وأساسًا عن قلق أخلاقي وإنساني في محاربة الفقر في العالم، وهي مبنية على الأفكار والأعراف السائدة في مجتمعٍ ما، وثانيًا، هناك اعتقاد عالمي بأنّ السلام والازدهار على المدى الطويل لن يتحققا إلّا وفق نظام دولي وترتيبات تنموية عادلة، يكون فيها الجميع قادرًا على تحقيق التقدم المطلوب أو الوصول إليه[٢٨].

وعلى الرغم من أنّ المنظور البنائي يقدّم لنا تفسيرًا للهدف المعلن من تقديم الدول الغنية مساعدات خارجية للدول الفقيرة، وهو الهدف الأخلاقي والقيمي والمعلن لمساعدة الفقراء والمحرومين في العالم، فإنّ هذا التفسير النظري لا يعكس الواقع العملي في سياسات المساعدات الخارجية وبرامجها. ذلك أنّ الكثير من الدراسات العلمية التي اعتمدت أمثلة تطبيقية من بلدان مختلفة في العالم، أثبتت وبكل صراحة أنّ الوازع القيمي والإنساني لا يحكم علاقات الدول في إطار المساعدات الدولية والخارجية، وإنّما يحكمها صراحةً وكما وضّحنا سابقًا، الأهداف والمصالح الإستراتيجية الوطنية للدول المانحة. وذهبت دراسات عديدة متعلقة بمستوى فاعلية سياسات الدول المانحة التنموية وبرامجها المختلفة في الدول النامية إلى أبعد من هذا، وقدّمت أمثلةً تطبيقيةً، تثبت أنّ المصالح السياسية والإستراتيجية والتجارية والثقافية والأيديولوجية في عملية إعطاء الدول المُستقبلة المساعدات، تُمثّل جوهر مشكلة عدم فاعلية برامج مساعدات التنمية الخارجية. والدليل على ذلك أنّ الجهات المانحة لديها النية العالية لتحقيق هذه المصالح، ولديها القليل من الاهتمام في جرّ البلدان المتلقية للمساءلة في حالة عدم تحقيق أي نتيجة مثمرة من برامج المساعدات. ويسود شعور بعدم فاعلية المساعدات، وأنّ مصالح المانحين (الأنانية) غالبًا ما تعمل ضد الأهداف الإنسانية والتنموية من المساعدات، إضافة إلى إفساد نتائج برامج المساعدات ومشروعاتها، وهو ما يفضي في النهاية إلى الحد من فاعلية تدخلات المعونات الخارجية التنموية. وهنا أكّد العديد من الباحثين والمهتمين أهمية وقف برامج المساعدات الخارجية، لأنّها تؤدي إلى تدمير اقتصادات الدول الفقيرة الناشئة بدلًا من مساعداتها. وهناك من ينادي بضرورة إصلاح منظومة المساعدات الخارجية برمتها لاستمرار تدفقها إلى الدول المُستهدفة. ويقتضي الأمر مراجعات جادة لطرق صنع سياسات هذه المساعدات وآليات تنفيذها[٢٩].

وما يمكن أن نناقشه في نهاية هذا الجزء، هو أنّ المنظورين السابقين لم يشرحا بما يكفي التعقيدات التي تُحيط بأهداف المساعدات الخارجية للدول المانحة، وكيف تبلور وتصنع هذه الدول سياسات المساعدات الخارجية، وأنّ منظور النظرية البنائية تعمّق في طبيعة

26 Ibid.

27 David Halloran Lumsdaine, *Moral Vision in International Politics, the Foreign Aid Regime, 1949-1989* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993); Finnemore & Sikkink.

28 Henning *Boekle* & *Volker* Rittberger & *Wolfgang* Wagner, "*Constructivist Foreign Policy Theory*," in Volker Rittberger, *German Foreign Policy Since Unification: Theories and Case Studies* (Manchester and New York: Manchester University Press, 2001).

29 David Bearce H , & Daniel.C Tirone, "Foreign Aid Effectiveness and the Strategic Goals of Donor Governments," *Journal of Politics*, vol. 72, issue. 3 (2010), pp. 837-851; Jason Sorens, (2007) "Globalization and Ethnic Discrimination" Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association, Palmer House Hotel, Chicago, IL, Apr 12, 2007 at: http://citation.allacademic.com/meta/p197857_index.html; William Easterly, "What Did Structural Adjustment Adjust? The Association of Policies and Growth with Repeated IMF and World Bank Adjustment Loans," *Journal of Development Economics*, vol. 76, no.1 (2005), pp. 1-22;William Easterly, *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good* (New York: Oxford University Press, 2007);William Easterly, "Is Foreign Aid Helping? Was Development Assistance a Mistake?," *The American Economic review,* vol. 97, no. 2, (2007), pp. 328-332; Stephen Browne, *Aid and Influence: Do Donors Help or Hinder?* (London: Earthscan Ltd Burall, 2006); Lancaster, *Foreign Aid & Aid to Africa*; Lindsay Whitfield, *The Politics of Aid: African Strategies for Dealing with Donors*)New York: Oxford University Press, 2009); Elayah.

العوامل المحلية وتأثيرها في سلوك الدولة الخارجي، لكن هذا المنظور غالبًا ما يعتمد على حقل السياسة المقارنة. وعلاوة على ذلك، فإنّ النظرية البنائية والواقعية السياسية تفتقران إلى أحد العناصر المهمة المتمثّل في أثر السياسة الداخلية في قيمة برامج المساعدات الخارجية التي يقدّمها المانحون للدول الفقيرة وطبيعتها، ومن ثمّ فاعلية هذه البرامج بشقيها التنموي والإنساني[٣٠]. بل يمكن الجدال بأنّ هناك عوامل وفواعل رسمية وغير رسمية داخلية لها تأثير في بلورة طبيعة اختيار الأهداف الخارجية للدول المانحة وطريقته، من خلال عمليات تقديم المساعدات للدول الفقيرة، كما نوقشت هذه الأهداف سابقًا وفق منظوري الواقعية السياسية والبنائية في العلاقات الدولية.

الفواعل والمؤثرات الداخلية وفاعلية المساعدات

تقول لانكستر إنّ الطرق التي تُصاغ بها سياسات المساعدات الخارجية وإعادة صوغها ومراجعتها دوريًا غالبًا ما تتأثر بمجموعة متنوعة من القوى والفواعل السياسية المحلية والأجندات داخل البلد المانح. وقدّمت الكاتبة الإطار المفاهيمي الذي يُحدد أربع فئات متميزة من الفواعل المحلية، لها دور في بلورة دوافع السياسات التنموية الخارجية ومحركاتها وفاعليتها على المستوى المحلي كالآتي:

- الأفكار المشتركة على نطاق واسع في المجتمع المعني ذات الصلة بالمساعدات الخارجية.
- والمؤسسات السياسية.
- والمصالح التنافسية للسيطرة على مسار تقديم المساعدات الخارجية.
- والطرق التي تعتمدها الحكومات المانحة لتنظيم برامج المساعدات وإدارتها[٣١].

هذا الإطار المفاهيمي نفسه قد يكشف العلاقة بين القوى والفواعل المحلية وفاعلية برامج المساعدات الخارجية، ويقدّم فكرة مبسطة، توضح بقدر كاف أنماط التفاعلات بين القوى الداخلية والفواعل الرسمية وغير الرسمية داخل البلد المانح. ويعكس مزيدًا من التفاعل في المبادئ التوجيهية لسياسة المساعدات الخارجية للحكومات والجهات المانحة بوصفها جزءًا من النظام الدولي. كما يوضح الشكل نفسه الأهمية النسبية للفاعلين الرسميين وغير الرسميين في الدولة المانحة وبصورة تفاعلية ومتموجة، تحدد طبيعة عمليات وضع سياسات المساعدات الخارجية وتنفيذها[٣٢].

وبمعنى آخر، يبيّن طبيعة العلاقة بين الفواعل المحلية في البلد المانح والمساعدات، وهو تحليل لواقع أكثر تعقيدًا، ويعرض مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والعوامل، وعلى مختلف المستويات السياسية والإدارية، محليًا، في البلد المانح[٣٣]. فعلى سبيل المثال، قد يكون هؤلاء الفاعلون إمّا أفرادًا، وإمّا منظماتٍ رسمية وغير رسمية، لديهم مصالح واهتمامات ذاتية في صنع عمليات المساعدات الخارجية أو تدخلاتها وتنفيذها في شكل معين. ولتلك الجهات، في الواقع، أهداف خاصة بها والمبادئ التوجيهية، والتي وراءها مخاوف خاصة، وبذلك تحاول التأثير في ما ينبغي القيام به، وكيف وأين ينبغي أن يتمّ ذلك. لهذه الجهات أهداف ومبادئ توجيهية فاعلة تتغير في كثير من الأحيان، ولديها دور في تشكيل تصرفات الحكومة المانحة خارجيًا مع الأعضاء الآخرين في النظام الدولي، وممارسة ضغط قوي مستمر على التقنيات والأساليب، جنبًا إلى جنب مع وكالات المعونات الثنائية ومتعددة الأطراف، والتي تدير تدخلات المعونات في البلدان المتلقية. وفي معظم الحالات، تنعكس جذور أهداف سياسة المساعدات الخارجية في طبيعة تركيبة القوى المحلية والأوضاع الداخلية في البلد المانح. وقد تحدد القوى المحلية في البلد المانح في المصالح الذاتية المتنافسة من أجل السيطرة على المعونات التي تقدّمها الدول الغنية والمانحة للدول النامية والفقيرة.

وتُعرّف لانكستر الأفكار المشتركة ذات الصلة بالبلدان المانحة لتقديم المساعدات في إطارها المحلي وتمييزها وفقًا للإطار العالمي، وتراها قيمًا مشتركة على نطاق واسع في أي مجتمع، وقد تكون مستندة إلى ثقافته والدين والأيديولوجيا في تحديد مفاهيم "الحق" أو "الخطأ"، و"الملائم" و"غير الملائم" في الحياة العامة والخاصة. تقول لانكستر إنّ وجهات النظر العالمية في مجتمع ما يمكن أن تؤثّر في المساعدات

30 Lancaster, *Foreign Aid*.

31 Ibid., pp. 4-19.

32 Ibid., p. 24.

٣٣ وكما ما تم توضيحه في بداية هذه الورقة سيتمّ التركيز على أحد أنواع المساعدات الخارجية: المساعدات الخارجية التي تقدّم من دولة ذات شخصية اعتبارية إلى دولة أخرى ذات شخصية اعتبارية. والهدف في هذا الجزء هو توضيح كيف تؤثّر المؤسسات غير الرسمية داخل الدول المانحة في عمليات بلورة سياسات الدول الخارجية وصنعها في إطار المساعدات الخارجية، وعليه فإنّ الكثير من هذه المؤسسات تستخدم السياسات الرسمية التنموية للدولة المانحة في تعظيم مصالحها الذاتية والأنانية في بلورة سياسات تتوافق مع أهدافها ومصالحها الخاصة. وكما سنتطرق له لاحقًا، فإنّ معظم المنظمات الخاصة التي تنشط في حقل المساعدات الخارجية هي عبارة عن مقاولين لتنفيذ برامج المساعدات الخارجية الرسمية.

شكل (٢)

النسبة المئوية للمساعدات الإنمائية الرسمية لمملكة هولندا من الدخل القومي الإجمالي بين ٢٠٠٣ و٢٠١٣

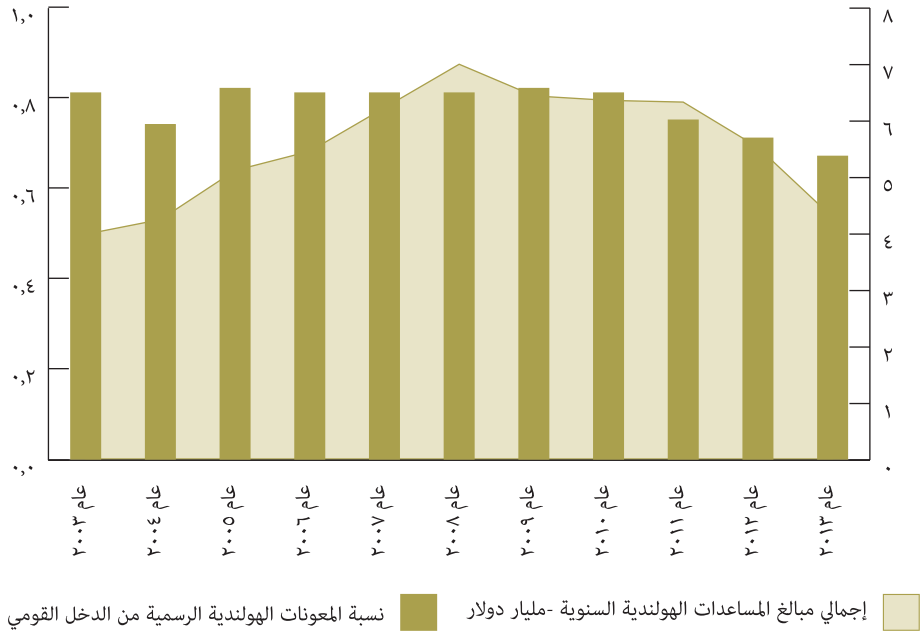

المصدر: منظمة التعاون والتنمية (٢٠١٤).

الخارجية من خلال النظر في المسائل الرئيسة التالية: منظومة القيم الأساسية والسائدة في مجتمع ما والمتعلقة بالتزامات الأغنياء مساعدة الفقراء، ودور الدولة في الوفاء بهذه الالتزامات، وهل تؤثّر هذه الالتزامات في أهداف المساعدات الخارجية في بلدان مختلفة؟ وكيف تؤثّر وجهات النظر المشتركة والثقافة العامة في مجتمع ما حول الموقف الملائم للدولة في ظل وجود منظمات المجتمع المدني ذات الفعالية والفاعلية؟ وفي المقابل، ما مدى تأثير منظمات المجتمع المدني في عمليات رسم أهداف برامج المساعدات الخارجية وتوجهاتها؟

لقد اختبرت لانكستر هذه الحجة المفاهيمية من خلال العديد من دراسات الحالة، فعلى سبيل المثال، تجد أنّ قواعد التضامن الاجتماعي وقوانينها التي تدعم التقاليد الديمقراطية الاجتماعية في الدول الإسكندنافية وهولندا، سهلت بلا شك شعبية توجهات الحكومات في زيادة المساعدات الخارجية إلى البلدان النامية. وفي المقابل فإنّ التقليد الياباني في طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني الياباني الضعيف مع دولة قوية أعاق تطوير برامج الإغاثة الإنسانية ومساعدات التنمية، وهمّش في ذلك دور المنظمات غير الحكومية في تقديم دورها المحوري وخصوصًا في مجال المساعدات الإنسانية[٣٤].

لا جدال في أنّ هذه المعايير قد تتغير من حين إلى آخر في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة. ومثال ذلك هولندا الآن، خاصة أنّ التوجه العام في المجتمع الهولندي حول قضية إعطاء مزيد من المعونات إلى الدول المُستهدفة قد تغيّر خلال الفترة القصيرة الماضية عمّا كان عليه سابقًا. وحدث هذا نتيجة عوامل عديدة، أهمها الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتداعياتها على المجتمع الهولندي، وبروز اليمين المتطرف على الخريطة السياسية في البلاد، وتعاظم شعبيته، جعلت وجوده مؤثّرًا في البرلمان. وبناءً على هذا، في عام ٢٠١١، خفضت الحكومة الهولندية مساعداتها الخارجية السنوية للدول الفقيرة بنحو النصف. إنّ ما أودُّ إبلاغ القارئ به هو أنّ القيم المشتركة للمجتمع الهولندي قد تغيّرت، وحصلت أحزاب اليمين المتطرفة على نسبة عالية من الأصوات في الانتخابات البرلمانية الهولندية عام ٢٠١٠،

34 Lancaster, *Foreign Aid*, p. 18.

مقارنة بالانتخابات في العام الذي سبقها أو في الوقت الراهن، وهذه الأحزاب ترفض تمامًا فكرة المساعدات الخارجية[٣٥].

في عام ٢٠١٣، قدّمت هولندا ٤,٢٨ مليارات دولار أميركي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ما يمثّل ٠,٦٧٥٪ من الدخل القومي الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي)، وهكذا انخفضت المساعدات الرسمية الهولندية دون الالتزام ٠,٧٪ في عام ٢٠١٣ أول مرة منذ عام ١٩٧٥، بسبب التخفيضات في الموازنة العامة للدولة، وخصوصًا أنّ هذه التخفيضات جاءت استجابة للعوامل الخارجية والداخلية المثارة سابقًا، ويوضح الرسم البياني (شكل (٢)) واقع ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية الهولندية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣، مقترنة كنسبة مئوية من الدخل القومي الهولندي الإجمالي

يبدو جليًا أنّ المساعدات الهولندية الرسمية الخارجية قبل العام ٢٠١٠، لم تتأثر إذ حافظت على نحو ٠,٨٪ من الناتج القومي الإجمالي. ولكن تغير الوضع تمامًا بعد ذلك، إذ قررت الحكومة مرتين الحد من ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية والتخلي عن هدف ٠,٧٪ بداية من عام ٢٠١٣، ونتيجة لذلك ستهوي ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية في غضون فترة زمنية قصيرة من ٠,٨١٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٥٥٪ في عام ٢٠١٧[٣٦]:

جدول (٢)
مؤشر انسياب المساعدات الخارجية الهولندية من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧

السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
المساعدات مليار دولار	٤,٢٨	٣,٦٣	٣,٧٥	٣,٨٥	٣,٧٢
نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٠,٦٧	٠,٥٨	٠,٥٨	٠,٥٩	٠,٥٥

المصدر: وزارة المالية الهولندية (٢٠١٣).

إنّ المتابع للشأن الداخلي في هولندا سيجد أنّ عملية طرح موضوع تخفيض ميزانية المساعدات الخارجية الرسمية في البرلمان كانت محل جدل واسع ومتواصل بين القوى السياسية اليمينية الوسطية والمتطرفة من جهة، والقوى اليسارية المعتدلة والمتطرفة من جهة أخرى. وانتصرت في الأخير أحزاب اليمين، وتبعت هولندا الدول الأخرى في خفض ميزانية المساعدات الخارجية عن الالتزام العالمي للدول الغنية والمحدد من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة الغنية. هناك التزام إنساني عالمي من الدول الغنية في تخصيص النسبة المئوية ٠,٧٪ من دخلها القومي الإجمالي لمساعدة الفقراء في العالم، وعلى الرغم من هذا الالتزام الأخلاقي العالمي، فإنّ معظم الدول لا تتقيد بمجمل الاتفاق، مثل الولايات المتحدة الأميركية التي قدّمت فقط ما يعادل ٠,١٩٪ من الدخل القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية)٢٠١٣)، ولا تلتزم دول كثيرة هذه الاتفاقية العالمية أيضًا، مثلما حدث عام ٢٠١٣ مع العديد من الدول كبريطانيا ٠,٥٦٪، واليابان ٠,١٧٪، وإيطاليا ٠,١٣٪، وكندا ٠,٣٢٪. إنّ معظم الدول المانحة لم تصل مساعداتها الخارجية في العام نفسه إلى ٠,٧٪ من الدخل القومي الإجمالي ماعدا دول مثل لكسمبورج ٠,١٠٠٪، والسويد ٠,٩٧٪، وأخيرًا الدنمارك ٠,٨٣٪. هناك من يجادل بأنّ قيمة الدخل القومي قد تختلف كثيرًا بين الدول المانحة المختلفة، فقيمة الدخل القومي الإجمالي في الولايات المتحدة قد تفوق نظيرتها في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، وبذلك قد لا تكون النسبة المذكورة أعلاه المعيار في تحديد إجمالي قيمة المساعدات، وقد يكون هذا الجدل صحيحًا، ولكننا أمام تعهّد أخلاقي عالمي على جميع الأطراف التزامه[٣٧].

وفقًا للانكستر، فإنّ المؤسسات السياسية في البلد المانح عادةً هي التي تضبط قواعد "اللعبة السياسية"، وهي التي تحدد من الذي يضع للحكومات أجندة السياسات ومشاريعها وبرامجها، وهي التي لها حق في الوصول إلى صناع القرار والذين هم عادة من يختار ويصنع السياسات، ومن له حق الاعتراض على القرارات العامة. تجادل لانكستر أنّ العديد من المؤسسات السياسية التي تؤثّر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية تقديم المساعدات مثل قواعد التصويت أو القواعد الانتخابية[٣٨]. وهناك نظام سياسي يقوم على التصويت ويضمن للأقلية طرح قضاياها وبسهولة، بما في ذلك مسألة المساعدات، في جدول الأعمال السياسي الوطني كما هو عليه الحال في نظام سياسي يقوم على التصويت بالأغلبية. وذلك أنّ أحزاب الأقلية يمكن أن تضع القضايا المختلفة في مقامها الملائم على جداول الأعمال الوطنية مثلًا ثمنًا للانضمام إلى ائتلاف سياسي معين. وثمة عامل آخر، وهو طبيعة النظام الحاكم؛ نظام الحكم البرلماني مقابل الرئاسي، وخاصة في دور المجالس التشريعية في كلٍ من النظامين. ففي الأنظمة البرلمانية، السلطة التنفيذية تفرز من البرلمان وتعتمد عادة على أغلبية حزبها أو على الائتلاف الحاكم

35 Elayah.

36 Ministry of Finance, The Netherlands Inspectorate for the Budget/ Strategic Analysis Section, *Interministerial Policy Review: Towards a new definition of development cooperation Considerations on ODA*, (2013).

37 OECD, *Mobilizing Resources for Sustainable Development*, Development Co-operation Report, (Paris 2014), at: http://bit.ly/1wzogZB

٣٨ في هذه النقطة نحن نتكلم عن البلدان التي لديها باع كبير في الديمقراطية أو أنّها بلدان ديمقراطية، ولكن في البلدان المانحة غير الديمقراطية، المؤسسات السياسية التي تؤثّر في عمليات بلورة سياسات المساعدات الخارجية وصنع مختلفة تمامًا، شأنها شأن عمليات صنع السياسات العامة المختلفة والتي في الغالب تعتمد على ترجيحات النخبة الحاكمة واختياراتها وأصحاب القرار السياسي فردية أكانت هذه القرارات أم جماعية.

في البرلمان للبقاء في السلطة، ونتيجة لذلك، فإنّ المجالس التشريعية في الأنظمة البرلمانية لديها ميل إلى دعم السياسات الحكومية، بما في ذلك سياسات المعونات الخارجية. خلافًا للأنظمة الرئاسية، وخصوصًا عندما تكون الأغلبية في البرلمان من طرف سياسي واحد والرئيس ينتمي إلى طرف سياسي آخر، في هذا النظام يميل أعضاء البرلمان لانتقاد السياسات التنفيذية للحكومات بما في ذلك سياسات المساعدات الخارجية، وتلك الانتقادات بدورها يمكن أن تعمّق الشكوك العامة حول فاعلية المساعدات الخارجية وملاءمتها[٣٩].

ومن المثير للاهتمام ما بحثه تينغلي في طبيعة توجهات الولايات المتحدة وسياساتها التنموية في الدول المُستقبلة، وتوصّل الباحث إلى نتيجة أساسية مفادها أنّ النظام السياسي المحافظ ذا الصبغة اليمينية في الولايات المتحدة يعمد إلى إعطاء المزيد من المساعدات إلى الشركاء التجاريين، في حين يختلف هذا الأمر بالنسبة إلى النظام السياسي الليبرالي في الولايات المتحدة الذي يعطي أولوية للدول المحتاجة أو الأشد فقرًا. ويشير هذا الوضع إلى أنّ لوبي الشركات العملاقة والذين ينتمون الى النظام المحافظ يعمدون إلى مساعدة الدول الأكثر ثراءً ربما نتيجة لعاملين هما أسواق التجارة أو الجغرافيا السياسية والسكانية. وتوصّل إلى النتيجة نفسها الباحثان فيبلك وكيلبي في دراستهما دور السياسة الداخلية في الولايات المتحدة في تخصيص المساعدات الخارجية وباستخدام بيانات المساعدات الأميركية إلى ١١٩ بلدًا بين ١٩٦٠ و١٩٩٧، فعندما يكون الرئيس والأغلبية في الكونغرس من الليبراليين، تلقى الاهتمامات والعوامل الإنمائية ومعايير الإنسانية المزيد من الوزن في عملية تخصيص المساعدات الخارجية للدول المعنية. وعندما يكون الرئيس وتكون الأغلبية في الكونغرس من المحافظين، يكون وزن المصالح التجارية أكبر في تخصيص المساعدات الخارجية للدول المعنية[٤٠]. قدّم جان فيليب ونويل دراسة عملية حول تأثير الأحـزاب السياسية في سياسات انسياب المساعدات الخارجية ودرجته في ١٦ دولة مانحة. وكانت النتيجة الرئيسة لهذه الدارسة متوافقة مع ما توصّل إليه الباحثان فيبلك وكيلبي، من أنّ الأحزاب والحكومات اليسارية والأحزاب المسيحية تعمل على تقديم مزيد من المساعدات لعوامل إنسانية، وهذا أكثر كثيرًا مما تقدّمه حكومات الأطراف اليمينية، والتي تعتمد كليًا على حسابات مصالح الشركات وأصحاب النفوذ الذين هم في الغالب ينتمون إلى يمين الوسط واليمين المتطرف. وتنطبق هذه النتيجة أيضًا على حالة الائتلافات الحاكمة المختلفة وعلاقاتها بمستوى المساعدات الخارجية وفاعليتها، وهذا ما يسمّى الائتلافات اليمينية واليسارية[٤١].

وما يهمنا أن نوضحه أكثر، هو أنّ التغيرات في الأيديولوجية السياسية المحلية في الدول المانحة، وهذا من خلال اتجاهات وتقلبات في الرأي العام[٤٢]، تبرز في الانتخابات وحصول أي اتجاه أيديولوجي على الأغلبية في مؤسسة الرئاسة أو البرلمان، يعمل على إدخال وبانتظام تغييرات في التوجهات الخارجية للحكومات، ومن ضمنها سياسيات المساعدات الخارجية، ومستويات المعونات الخارجية، وطبيعة برامج المساعدات الخارجية وأهدافها، وكيف تتم إدارتها. وهذا بدوره يخلق تقلبات كبيرة في طبيعة برامج هذه المساعدات، وخصوصًا أنّ حجم هذه التقلبات وتأثيرها بالطبع مسألة تجريبية ومفتوحة، وخاصة في حالة وجود صراع أيديولوجي بين مؤسسات صنع السياسات الخارجية كما شُرح سابقًا، وعليه يُعدّ هذا الوضع سببًا من الأسباب الرئيسة في عدم فاعلية المساعدات الخارجية[٤٣]. قد يكون للرأي العام تأثير مباشر في الضغط على الحكومات في اعتماد سياسات متعددة ومختلفة وفقًا لتوجهاته ومدى انسيابه نحو قضية معينة، ومع ذلك هذا غير موحد في كل الدول، حتى وإن كانت بعض الدول تمتاز بمستوى عال من المنظومة الديمقراطية في الحكم. لقد أثبت أوتر أنّ مستويات الدعم العام والمساعدات الخارجية ترتبط إيجابيًا في الولايات المتحدة والدنمارك، وترتبط سلبيًا في أستراليا واليابان، وليس لها أي ارتباط وعلى الإطلاق في كندا.

فالطريقة التي يتمّ من خلالها صنع العمليات التنموية في الدول المانحة وإدارتها، لها تأثير في تحديد مستوى فاعلية المساعدات الخارجية، ومن حيث المبدأ لا يوجد نموذج إداري معين يُتّبع في جميع الدول المانحة، ففي بعض الدول قد يكون هناك منظمة إدارية مختصة يوكل إليها القيام بهذه المهمة أو وزارة التعاون الدولي، وفي البعض الآخر قد تشترك مجموعة من الوزارات في إدارة العمليات والتدخلات التنموية في الدول المُستهدفة.

ومن المنظور السياسي البيروقراطي، من المنطقي أن تكون المؤسسات الحكومية في حد ذاتها جهات فاعلة من الناحية السياسية، وعليه، ستكون معرّضة لضغوط جماعات الضغط في تحقيق مصالحها الخاصة. هذه المؤسسات الحكومية لديها قواعد وقوانين تنظم

39 Lancaster, *Foreign Aid*; Jean-Philippe Thérien & Alain Noel, "Political Parties and Foreign Aid," *The American Political Science Review*, vol. 94, no.1, (2000), pp. 151-162.

40 Dustin H. Tingley, "Donors and domestic politics: Political influences on foreign aid effort," *The Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 50, no. 1 (2010), pp. 40-49.

41 Thérien & Noel .

42 Mark Otter, "Domestic Public Support for Foreign Aid: Does It Matter?," *Third World Quarterly*, vol. 24, no. 1, (February 2003), pp.115-125.

43 Tingley.

عملها، ولكن في معظم الأحيان لا يتمّ اتباعها، فتخلق هذه المؤسسات تحالفات مع جماعات المصلحة الخاصة على المستوى المحلي أو مع المنظمات غير الحكومية الدولية التي تربطها معها مصالح مباشرة. لذلك لا يكون غريبًا أن تجد بعض الدول تُحدد بعض المنظمات، والتي تسمّى المقاولين، لعمل دراسات أو تنفيذ مشروعات المعونات في البلدان المتلقية، وهم أنفسهم جماعات المصالح وهم جزء من التوليفة أو عندهم شبكة علاقات مع هذه الجهات الحكومية المعنية.

وهذه الحالة تمثّل خطورة أكبر عندما تكون هناك منظمة واحدة فقط في الدولة المانحة مختصة في رسم سياسات المعونات الخارجية وتنفيذها، سيكون لها قدر كاف في تكييف الأهداف بما يخدم المصالح غير المعلنة لكل من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين المرتبطين بهذه المنظمة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، جماعات المصلحة أو الضغط مثلًا[٤٤]. أضف إلى ذلك دور الحكومات المحلية والكيانات شبه الحكومية مثل اللجان الاستشارية والمنظمات غير الحكومية التي تدعمها الدولة والتي لديها إمكانية الوصول إلى صانعي السياسات، ومن ثمّ يمكن أن تؤثّر في صنع سياسات المساعدات الخارجية، ويتمّ تقديم العديد من النهج التنموية التي تتوافق مع أهدافها وتوجهاتها الخاصة.

وتنقسم هذه المؤسسات شبه الرسمية وغير الرسمية إلى ثلاث فئات رئيسة:

- الفئة الأولى تضمّ جماعات المصالح والمؤسسات التجارية مثل مجموعات المنتجين الزراعيين وغرف التجارة وجمعيات الأعمال أو المؤسسات الفردية التجارية والمصانع والمؤسسات الانتاجية الكبرى. وفي كثير من الأحيان تَعدُّ هذه الفئة من المؤسسات شبه الرسمية وغير الرسمية المساعدات وسيلة لزيادة أسواق صادراتها أو وسيلة لتعزيز فرص حصولها على المواد الخام التي تشتد الحاجة إليها. لذلك تعمل الحكومات المانحة على إلزام الحكومات المُستقبلة بالترويج لصادراتها ولضمان زيادة مبيعات المنتجات الأجنبية في البلاد المستقبلة للمنح، فضلًا عن السماح لجماعات المصالح المذكورة آنفًا باختراق الأسواق المحلية وتعطيل الرأسمال المحلي، وخصوصًا شركات القطاع الخاص ومنتجاتها التي غالبًا لا تضاهي المنتجات الأجنبية جودةً، وهكذا يتمّ تعطيل القدرة الذاتية للإنتاج المحلي في الدول الفقيرة.
- الفئة الثانية تضمّ جماعات المصالح العامة التي تدعم مساعدات الإغاثة والتنمية، وتضمّ في طياتها منظمات مثل حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحماية الطفل، ورعاية الأسرة، والأمومة والطفولة، وتنظيم الأسرة، وحماية البيئة...إلخ.

44 Lancaster, *Foreign Aid*, p.20.

- الفئة الثالثة تضمّ الجماعات التي تهتم بمساعدات المؤسسات المماثلة في الدول المستقبلة للمساعدات مثل النقابات ومنظمات المجتمع المدني، والكنائس، والجامعات، والمجتمعات اللغوية والشبكات غير الرسمية من النفوذ[٤٥].

وبناءً على ما سبق، أصبح وجود مؤسسات الدول المانحة على الأرض مربكًا للغاية، ويتضمن فوضى عارمة لا تقل عن الفوضى الإدارية والسياسية في معظم الدول المستقبلة للمساعدات. ذلك أنّ مجموعة واسعة ومذهلة من الوسطاء أو المقاولين من الباطن، خاصة من المنظمات السابقة الذكر، هم الذين ينفّذون برامج المساعدات الخارجية ومشاريعها، الأمر الذي يقتضي اتفاقات فردية مع الحكومة المستفيدة من هؤلاء المقاولين من الباطن وبالنتيجة أهدافًا وأساليب عمل متنوعة، والمصالح المتنافسة في ما يتعلق بتوظيف الموظفين المحليين، والحفاظ على الوصول الآمن إلى الوزراء ذوي الأهمية في الدولة المُستفيدة من أجل ضمان تعاون وقبول مستقبلي. حتى أصبح الأمر جليًا لدى الجهات المُستقبلة في صعوبة السيطرة والتنسيق بين الجهات والمنظمات المنفذة للمشاريع أو المقاولين من الباطن سواء عن طريق الحكومات المانحة وسفاراتها أو حكومات الدول المستقبلة للمعونات والجهات المستفيدة مباشرة[٤٦]. في الجانب الآخر، وقد أدّى تزايد عدد الجهات الفاعلة في التنوع ليس فقط في الطرق التي يتمّ بها تصور إصلاح الدول الفقيرة، ولكن أيضًا في عدد وافر من السياسات التنموية المتناقضة، وإستراتيجيات التنفيذ المتنافسة التي يتمّ اعتمادها لتنفيذ مشاريع المساعدات الخارجية وبرامجها.

الخاتمة

وفي الختام، قدّم هذا المقال فهمًا تحليليًا ووصفيًا مختصرًا للعوامل والفواعل والأهـداف التي تُشكّل التوجهات وتحددها، وترسم سياسات المساعدات الخارجية لدى الدول المانحة. جزء من هذه الأهداف مستقى من طبيعة التفاعلات الدولية، وهو عبارة عن ردة فعل الدول المانحة تجاه الوضع الدولي القائم الذي يخلق الحوافز القوية الخاصة للسياسة والسلوك الخارجي، والعمل في المقام الأول

٤٥ في هذه النقطة لا يتمّ الحديث عن أشكال المساعدات الخارجية المختلفة: المساعدات الحكومية – الحكومية، أو المساعدات من القطاع الخاص في الدول المانحة إلى القطاع العام أو الخاص في الدول المستقبلة، وأخيرًا المساعدات من القطاع العام في الدول المانحة إلى القطاع الخاص في الدول المستقبلة، وإنّما يتمّ الحديث عن فئات المنظمات غير الرسمية التي تؤثّر في عملية توجيه سياسات المساعدات الخارجية الرسمية وصنعها، والتي تقدّمها دولة إلى أخرى.

46 Gustav Ranis, "Giving Up on Foreign Aid ?" *Cato Journal*, vol. 31, no.1 (Winter 2011), pp. 75-82.

على الاستجابة للتحديات والفرص الناشئة عن هذا النظام بالطريقة التي يمكن أن ندرك بها في معظم الحالات المصالح الوطنية والذاتية.

ومن جانب آخر هناك فواعل وعوامل رسمية وغير رسمية في الدول المانحة، لها تأثير كبير في صنع سياسات الدول المانحة التنموية وتنفيذها في الدول المستهدفة، وخصوصًا أنّا توصّلنا إلى أنّ سياسات المساعدات الخارجية وإعادة صوغها ومراجعتها دوريًا (غالبًا ما تتأثر) من خلال مجموعة متنوعة من القوى والفواعل السياسية المحلية والأجندات داخل البلد المانح. وبعبارة أخرى، الأكثر أهمية بالنسبة إلينا في هذا الجانب أنّه لا يمكننا فهم طبيعة السياسات وأولوياتها، والإستراتيجيات، والبرامج التنموية ذات الصلة بالمساعدات، ومن ثمّ فاعلية برامج المساعدات الخارجية، إلّا إذا أخذنا في الحسبان أهداف البلد المانح وغاياته الإستراتيجية الناتجة عن التأثيرات والتعقيدات المحلية والدولية.

توصلنا أيضًا إلى أنّ الأهداف الإنسانية من تقديم المساعدات الخارجية ليست الحافز الأقوى في مساعدة الدول الفقيرة، وإنّما هناك أهداف ومصالح سياسية واقتصادية وأيديولوجية تحكم العلاقات الثنائية في إطار سياسات المساعدات الخارجية وبرامجها. وينطبق هذا على جميع الدول المانحة سواءً الدول المانحة التقليدية مثل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، أو الدول المانحة الجديدة مثل الصين والهند والبرازيل. وتفتح هذه النتيجة الباب أمام دراسة مستقبلية لطبيعة توجهات السياسات التنموية وأهدافها التي تتبنّاها الجهات المانحة المتعددة الأطراف وكذا الجهات المانحة ذات الطابع الخاص.

يمكن تقديم توصية أساسية تتعلق بمشاريع المساعدات الخارجية وبرامجها، إذ لا بد أن تعمل وتصب كل جهودها في محاولة إنجاح عمليات تعزيز التنمية في البلدان المُتلقية. وعلى الدول المانحة التقليل من الفوائد والأرباح الأنانية المرتبطة ببرامج المساعدات الخارجية، ومحاولة جعل الهموم التنموية الهدف الأسمى، بل المحرك الإنساني من مساعدة الدول الغنية الدول الفقيرة. وينبغي للجهات المانحة أن تكون قادرة على فرض شروط الإصلاح على البلدان المُتلقية وخصوصًا الحكومات المترهلة منها، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلّا عندما تحُجّم الأهداف الإستراتيجية، ويكون تأثير شبكات المصالح داخل الدول المانحة محدودًا نسبيًا، ومن ثمّ تكون التنمية الحقيقية هي الهدف الإستراتيجي، ما يؤدي إلى التنمية والنمو الاقتصادي في البلدان المتلقية.

يبقى السؤال الذي سيظل محور الاهتمام هو التالي: هل تنجح الدول المانحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإحداث تغييرات في المجتمعات المستهدفة، في ظل استمرارها في تغليب مصالحها الذاتية وتبجيل مصالحها الإستراتيجية على الهدف الإنساني المتمثّل في المساهمة وبفاعلية في تحقيق تنمية حقيقية في الدول الفقيرة؟

عصام القيسي*

التجمع اليمني للإصلاح: المشهد الراهن

يعتقد علماء اللسانيات المعاصرون أن لا وجود لمعنًى تامٍ وثابتٍ للفظةٍ مفردةٍ خارج سياقها. فالسياق – سياقا المقام والمقال – هو الذي يمنح اللفظة معناها الوظيفي الآني في الجملة اللغوية. وهذا الرأي الذي قد يبدو متطرفًا يهدف إلى القول بأنّ المعنى المُعجمي للّفظةِ يظلُ معنًى أوليًا ناقصًا، لا يكتمل إلا بوجوده في عبارة تامّة. وكذلك هو الحال في مجال الدلالة السياسية؛ إذ لا يمكن منح الفعل السياسي المفرد – والمحدود – معنًى سياسيًا من دون وضعه في سياقه التام. والفعل السياسي حينئذٍ هو بمنزلة "الدالّ" الذي يبحث التحليلُ السياسي في مدلوله.

قصدنا بهذه المقدمة القول إنّ تحليل السلوك السياسي لحزب التجمع اليمني للإصلاح وتأويله، منذ سقوط العاصمة صنعاء بيد المليشيات الحوثية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ وحتى الآن، لن يكون منتِجًا ما لم نرجع قليلًا إلى الوراء للكشف عن الخلفية التاريخية والاجتماعية للصراع بين تجمع الإصلاح وخصميه الرئيسين: الحركة الحوثية ونظام علي عبد الله صالح، بوصف الطرفين عنوان الصراع الراهن في اليمن.

* باحث وكاتب يمني، وعضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي أعقب الثورة اليمنية.

(قُدّمت هذه الورقة في ندوة اليمن ما بعد العاصفة التي عقدها المركز العربي بتاريخ ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠١٥).

الخلفية التاريخية والاجتماعية للصراع

من الشائع في الأوساط اليمنية القول إنّ النواة الصلبة لحزب الإصلاح تتشكّل بصورة أساسية من أبناء محافظة تعز ذات الكثافة السكانية العالية؛ تلك التي كانت تصنّف يومًا ما بأنها مناطق شافعية المذهب. أما النواة الصلبة للحركة الحوثية وجماعة صالح فتتشكّل بصورة أساسية من أبناء الهضبة الشمالية التي كانت تصنَّف بأنها زيدية المذهب[١]. وهو قول لم يأتِ من فراغٍ، ولا يحتاج إلى دليلٍ أقوى من دليل المشاهدة العيانية لكوادر هذا الطرف أو ذاك؛ إذ على الرغم من أنّ التعددية السياسية التي شهدها اليمن بعد الوحدة (١٩٩٠) قد تجاوزت حدود التقسيم المناطقي والمذهبي، فإنها لم تفلح تمامًا في تغيير شروط الواقع الاجتماعي والتاريخي التي صنعت هذا التقسيم. فقد ظلت آثار الشعور بالاختلاف بين أبناء المنطقتين باقية حتى في ظل أكثر التحولات مدنية بعد الوحدة.

ويعود هذا – على الأرجح – إلى شعورٍ عميقٍ لدى أبناء منطقة تعز[٢]، وغيرها من المناطق ذات الانتماء غير الزيدي، بأنهم حرموا – منذ مئات السنين – من حق الشراكة في السلطة السياسية على الأقل؛ وهي السلطة التي ظلت بيد أبناء الهضبة الشمالية قبل قيام الحكم الجمهوري (١٩٦٢) وبعده. ويقابله شعور راسخ لدى أبناء الهضبة الشمالية بأنّ السلطة – وتجسدها جميع عناصر القوة المادية – حقٌّ أزلي لا يجوز لطرفٍ آخر التفكير في منازعتهم فيه. ولذلك، إنهم دائمو البحث عن زعامة سياسية تحافظ على هذا الميراث (الحق)، ليصطفوا خلفها اصطفاف المحاربين.

وكان الرئيس السابق علي عبد الله صالح مدركًا تمامًا – مثل جميع رجال السياسة والثقافة في اليمن – هذه الأبعاد والحقائق. وبدلًا من وضع إستراتيجية مناسبة للتخفيف من آثارها في الحياة السياسية والاجتماعية في اليمن، فقد سعى لتوظيف هذه الحقائق والتناقضات لمصلحة مشروعه السياسي قصير الأجل المتمثل في بقائه على رأس السلطة، ومشروعه السياسي طويل الأجل المتمثل في توريث الحكم والدولة لنجله أحمد. وكانت الإستراتيجية البديلة تقضي بأن يُدفع بأبناء الهضبة الشمالية للالتحاق بالسلكين العسكري والأمني، لتشكيل أغلبية كافية للسيطرة عليهما، بحيث يجعل رزقهم تحت ظل هاتين المؤسستين في المقام الأول، في حين يُخلى الطريق واسعًا أمام أبناء محافظة تعز للسيطرة على المجالات المدنية[٣]. فكان أغلب طلاب مناطق تعز يتجهون بعد تخرجهم من الجامعة أو الثانوية إلى التخصص في مجالات الطب والهندسة والتعليم والتجارة والإدارة، والمجالات المهنية الفنية. وفي المقابل تتجه أغلبية أبناء الهضبة الشمالية إلى الالتحاق بمؤسسة الجيش أو الأمن.

> أغلب طلاب مناطق تعز يتجهون بعد تخرجهم من الجامعة أو الثانوية إلى التخصص في مجالات الطب والهندسة والتعليم والتجارة والإدارة، والمجالات المهنية الفنية. وفي المقابل تتجه أغلبية أبناء الهضبة الشمالية إلى الالتحاق بمؤسسة الجيش أو الأمن

وكان رأس النظام يحقق بهذا التقسيم غير المعلن أكثر من هدف، فهو من ناحية يمتص الاحتقان المقدر لدى أبناء تعز بسبب حرمانهم من المشاركة في السلطة السياسية العليا وصناعة القرار، بل يمنحهم أيضًا شعورًا "فوقيًا" بالتميّز في مجالات الثقافة والفكر والتباهي بحمل المشروع المدني، في مقابل حملة "الكلاشنكوف" و"القلب الميت" من أبناء الهضبة. ومن ناحية أخرى، وهذا هو الأمر الأكثر أهمية، فقد كان الرئيس السابق يرتّب لتأسيس جيشٍ خاصٍ يحمي مشروعه وبقاءه في السلطة، بحيث تكون نواته الصلبة من أبناء الهضبة التي ينتمي إليها، لضمان الولاء المطلق، وتحاشي الخيارات الانقلابية، التي جرّب نارها من قبل على أيدي ضباط من أبناء محافظة تعز إبان صعوده إلى سدة الحكم. وهو ما نجح في تحقيقه إلى حدٍ بعيد[٤].

عندما فُتحت أبواب التعددية الحزبية والسياسية في اليمن عقب إعلان الوحدة، ظهر إلى العلن تنظيم الإخوان المسلمين تحت مظلة سياسية هي مظلة التجمع اليمني للإصلاح الذي ضمّ عناصر أخرى مقربة من أيديولوجيا الإخوان السياسية والفكرية. وقد جاء هذا الحزب محملًا بالكثير من أدبيات الإخوان وثقافتهم، وهي في كثيرٍ

١ لم يعد هذا التقسيم مستساغًا لدى أغلبية اليمنيين، بعد أن جرت في الحياة السياسية والفكرية في اليمن مياه كثيرة منذ عام ١٩٦٢، إلا أنّ هذا التقسيم يستخدم بصورة غير رسمية وغير أكاديمية للدلالة على مناطق جغرافية مختلفة.

٢ مع أنّ محافظة تعز مكونٌ واحدٌ من مكونات مختلفة في المنطقة الشافعية، فإنها تعد أبرز مكون فيها، بسبب الكثافة السكانية التي تتمتع بها، والتأثير الكبير في مجريات الحياة السياسية والثقافية.

٣ الحكم هنا باعتبار الأغلبية ولا يقصد به الشمول والإطلاق.

٤ من مظاهر نجاحه في تأسيس هذا الجيش، ما نراه اليوم من التفاف لقوات الحرس الجمهوري حول صاحب النظام السابق في مواجهة "عاصفة الحزم" ثم "إعادة الأمل"، على الرغم من أنه لا يتمتع بصفة رسمية لقيادته.

من عناصرها تتناقض جوهريًا مع الثقافة التي رسّختها "الزيدوية"[٥] الإمامية في أبناء الهضبة الشمالية على مدى قرون. ولعل أبرز ما قامت عليه الأيديولوجيا "الزيدوية" ثلاثة أقانيم غير معلنة، يعرفها الراسخون في السياسة والعلم، وإن لم يجهروا بها: الأول، هو أقنوم الحق الأزلي في السلطة السياسية (الرئاسة تحديدًا). والثاني هو القول - بلسان الحال - إنّ الرجولة الحقيقية والرجال الحقيقيين هم أبناء هذه المناطق، ولذا فإن أغلبيتهم تأنف ممارسة بعض الأعمال ذات الطابع الخدمي. والثالث، يتمثل في حرص أبناء هذه المناطق على بقاء التقسيم التراتبي للمجتمع اليمني إلى أعراق وفئات؛ فالناس منقسمون إلى قبائل وبطون، وهناك داخل القبائل والبطون تقسيم على أساس المهن، وتحول مع الزمن إلى تقسيم عرقي[٦].

لقد جاء حزب الإصلاح بثقافته الإخوانية ليمسّ هذه الأقانيم المقدسة بسوء. وهو ما يعد عند مراكز النفوذ التي توظف هذه الثقافة لمصلحتها اعتداء يستحق المواجهة. وكانت أولى طلائع المواجهة قد جاءت من "الهاشمية الإمامية"؛ ذلك الفصيل الذي شعر بغريزته السياسية القوية خطورة الثقافة الإخوانية على مستقبله السياسي. وقد حدث ذلك قبل إعلان الوحدة والتعددية الحزبية، وأثناء تحالف الإخوان مع صالح لمواجهة الحزب الاشتراكي بعد الوحدة، واستمر بالتوازي مع الحملة القوية التي شنها صالح وأجهزة استخباراته، بعد فك ارتباطه مع الإخوان إثر انتصاره في حرب ١٩٩٤، واستحواذه على السلطة والجيش.

> إنّ ثقافة الإصلاح التي قامت على مبدأ العدالة والمساواة هي النقيض الخصم للأيديولوجيا الزيدية بأقانيمها الثلاثة، وهي التهديد الوجودي لمشروعي صالح والحوثي "الملكيين"

إنّ ثقافة الإصلاح التي قامت على مبدأ العدالة والمساواة هي النقيض الخصم للأيديولوجيا الزيدية بأقانيمها الثلاثة. وهي التهديد الوجودي – من ثم – لمشروعي صالح والحوثي "الملكيين". وهو ما يفسر الحضور الضعيف للإصلاح في هذه المناطق، وحضوره الواسع في المناطق ذات الثقافة المدنية والمستوى التعليمي الجيد. ولا شك أنّ لضعف الخطاب السياسي والأيديولوجي الذي تبناه حزب الإصلاح دورًا إضافيًا فاعلًا في ما يعانيه الحزب من مشكلات، أثرت في أدائه السياسي في الفترة الأخيرة تأثيرًا سلبيًا، وانعكس على المشهد السياسي اليمني برمته.

الإصلاح: رقبة لأكثر من سيف

كان حزب الإصلاح موعودًا في عام ٢٠١١ بأخطر حدث سياسي واجتماعي في تاريخه مع انطلاق "ثورة فبراير" ضد نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح، فقد وجد نفسه مضطرًا، ليس إلى الانخراط فيها وحسب، وإنما لتحمّل القسط الأكبر من أعبائها المادية والسياسية والتنظيمية والاجتماعية. فهو أكبر الأحزاب اليمنية المعارضة، وأقدرها على التعبئة والتنظيم والإنفاق. وعلى الرغم من الوعود الوردية التي حملتها الثورة لأصحابها، فقد حملت تهديدات ومخاوف كبيرة على مستقبل هذا الحزب؛ فإلى جوار الخوف من فشل الثورة وعواقب هذا الفشل على الحزب والبلد والخوف من نشوب حرب أهلية باهظة التكلفة ماديًا وأخلاقيًا لا يحتملها الإصلاحيون وإمكاناتهم، كان الحزب أيضًا يخشى انكشاف أبعاده العسكرية، أو شبه العسكرية، إذا ما اضطر إلى خوض معركة مع النظام السابق لحماية الثورة. وهو الذي ظل ينفي طوال الوقت أن يكون حركة ذات أبعاد عسكرية مليشاوية، ويؤكد بإصرار هويته المدنية وخياراته الديمقراطية. إلا أنّ رياح التغيير قد جرت على غير ما تشتهي سفنه، فقد نجح النظام في جره إلى مربع الاقتتال في أكثر من منطقة وإن بصورٍ غير رسمية.

وعندما وضعت المواجهة المسلحة أوزارها - وفقًا للمبادرة الخليجية - وتحوّل الصراع من الخنادق إلى الفنادق في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كانت بعض دول الإقليم – لأسباب خاصة - قد حسمت أمرها ضمن حربها على ثورات الربيع العربي ضد تجمع الإصلاح بوصفه فرعًا من تنظيم الإخوان المسلمين الدولي. والتقت هذه الرغبة الإقليمية مع رغبات قوى محلية كثيرة أبرزها: النظام السابق، وجماعة الحوثي و- إلى حد ما - الحزب الاشتراكي اليمني، الذين أجمعوا – بدرجات متفاوتة ومظاهر مختلفة - على عداوة الإصلاح لأسباب سياسية وأيديولوجية متشابهة. وقد دلت قرائن عدة على وجود تنسيقٍ - مباشر حينًا وغير مباشر حينًا آخر – بين هذه الأطراف الإقليمية والمحلية للعمل على

٥ فضلنا اسم "الزيدوية" للدلالة على الثقافة التي خلفتها فترة الزيدية الإمامية في اليمن، تفاديًا لما قد يسببه مصطلح الزيدية من لبس مع الفكر الزيدي، كما عرف في أدبيات الملل والنحل.

٦ للتوسع في هذه الموضوع انظر كتاب: قائد نعمان الشرجبي، **الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني** (بيروت وصنعاء: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ومركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨٦).

هدفٍ واحدٍ هو إسقاط التجمع اليمني للإصلاح، الذي أصبح رقبةً لسيوف عديدة. وقد مضت الخطة إلى أهدافها بنجاحٍ نسبي ساعد عليه تواطؤ دولي دلت عليه قرائن كثيرة؛ منها حالة التراخي الأممي تجاه تجاوزات الحوثي وصالح الانقلابية على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وكذلك المخالفة لمقررات حقوق الإنسان في المواثيق والعهود الدولية كتهجير أبناء المناطق من أراضيهم، وتفجير بيوت الخصوم السياسيين، وما شابهها. وقد ظهر ذلك التواطؤ بالصمت جليًا عندما اقتحمت مليشيا الحوثي العاصمة صنعاء في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، من دون أن تغلق السفارات أبوابها، أو تبدي أي مظاهر تخوف من القادم المدجج بالسلاح!

النص والخروج على النص

كثيرة هي المؤشرات التي دلت على وجود تنسيق من نوع ما بين خصوم الإخوان المسلمين المحليين والإقليميين، بغرض جرّ حزب الإصلاح إلى مواجهة مع الحوثيين يلقى فيها مصرعه. وكانت حرب دماج هي باكورة الحروب الاستدراجية له. ولعل هؤلاء كانوا يرجحون أنّ الإصلاح – الذي خرج من المواجهة مع صالح سالمًا غانمًا – لن يسكت عن استهداف الحوثيين لإخوانهم في منطقة دماج. إلا أنّ استجابة التجمع خيبت آمالهم وآمال السلفيين معًا؛ إذ لم يشارك في هذه المعركة - بصورة رسمية على الأقل - على الرغم من أنّ انتهاكات الحوثي في دماج قد بلغت حدًا لم تعرفه اليمن في عصرها الحديث؛ إذ أقدموا - بعد أشهر من المعارك مع السلفيين - على تهجير هؤلاء الأخيرين من ديارهم إلى حيث استقر بهم المقام في العاصمة صنعاء. وهو ما دفع حلف الثورة المضادة إلى التفكير في نصب كمين أكثر إحكامًا وإغراءً للإصلاح، فكانت معركة عمران.

> كانت عمران بمنزلة المعركة التي لا يسع الإصلاحيين إلا خوضها؛ فتهديد الحوثي لعمران يعني تهديدًا لكل عناصر القوة المادية للحزب

كانت عمران بمنزلة المعركة التي لا يسع الإصلاحيين إلا خوضها؛ فتهديد الحوثي لعمران يعني تهديدًا لكل عناصر القوة المادية للحزب. فعمران هي: أولًا، عاصمة قبيلة حاشد، أقوى القبائل اليمنية التي يرأس مشايخها الشيخ الإصلاحي صادق الأحمر. وثانيًا، يوجد فيها أكبر الألوية العسكرية الموالية للثورة وللواء علي محسن الأحمر، حليف الإصلاح في المؤسسة العسكرية. وثالثًا، هي بوابة صنعاء التي إن سقطت فكأنما سقطت العاصمة. ورابعًا، أنّ سقوطها بيد الحوثيين سيكون بمنزلة تطويق لقبيلة أرحب، ذات الأغلبية الصلبة الموالية لتجمع الإصلاح، ومسقط رأس الشيخ الإصلاحي الكبير عبد المجيد الزنداني.

لقد كان النص المتفق عليه يقضي بأن يتوقف الحوثي عند حدود عمران، بعد أن يحقق الأهـداف المرجوة من غزوته، وها هي الأهداف قد تحققت على أكمل وجه؛ فقد سقط اللواء العسكري ٣١٠ بأيديهم، وقتل قائد اللواء (حميد القشيبي) بطريقة بشعة - بعد أسره على الأرجح - وتم تفكيك نفوذ آل الأحمر في القبيلة، بعد معارك دامية شارك فيها الإصلاحيون بصورة حقيقية لكن غير معلنة. وبهذا يكون النص قد وصل إلى نهايته المتفق عليها، لولا أنّ الحليف السري والفعّال في هذه المواجهة صاحب النظام السابق (علي صالح) كان له رأي آخر. لقد اتخذ الرجل قرارًا "شمشونيًا" - دفعه إليه حقده على خصومه المحليين - يتمثل في وضع ثقله العسكري والحزبي بيد الحوثيين، أو بتعبير أكثر دقة في يد إيران؛ وهو ما اتضح جليًا في مشاركة قطاعات من الحرس الجمهوري – الجيش الذي صممه لحمايته وحماية مشروعه في توريث السلطة – في معارك عمران ومعركة صنعاء. وهو الأمر الذي عدته المملكة العربية السعودية بمنزلة طعنة غادرة في خاصرتها ممن كانت تظنه حليفًا خسرت في سبيله حلفاء آخرين كانوا أكثر منه إخلاصًا وصدقًا، أعني أسرة آل الأحمر؛ الحلفاء التقليديون للمملكة! وهو الخطأ الذي سيدفع صالح ثمنه غاليًا في ما بعد.

سقوط صنعاء: صفعة واحدة لكل الوجوه

لقد قرأ الإصلاحيون التساهل الدولي تجاه سلوك الحركة الحوثية المستفز وخروجها على مقررات التوافق الوطني في وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل على أنه شكل من أشكال التواطؤ لغرضين اثنين هما: جر الطرفين إلى مستنقع الاقتتال، ثم وضع أحدهما أو كليهما تحت البند السابع للعقوبات الدولية. ولعل هذا يفسر عدم جدية هذا الطرف (تحالف الإصلاح) في خوض معركة الدفاع عن صنعاء وانسحابهم منها بسرعة. لقد كان الإصلاحيون يدركون جيدًا

أنّ التعويل على الجيش الوطني في الدفاع عن العاصمة ليس من الحكمة في شيء؛ لسبب بسيط هو عدم وجود جيش وطني يمني بالمعنى التقليدي للكلمة، وإنما هو جيش عائلي لا يمكن الاعتماد عليه! لكن، ما دام تحالف الإصلاح يدرك ذلك، فلماذا دخل تلك المواجهة المحدودة في معركة الدفاع عن صنعاء؟

لعل أقوى المقولات التفسيرية لما حدث هي تلك التي تقول إنّ هذا الطرف قد سعى من خلال هذه المواجهة البسيطة لتحقيق غرضين اثنين على الأقل: الأول، تسجيل موقف تاريخي يقول إنّ تحالف الإصلاح هو الطرف الوحيد - تقريبًا - الذي حاول الدفاع عن الجمهورية ومشروع الدولة الديمقراطية في مواجهة المشروع الحوثي الذي يمثل مشروع الدولة الإمامية الثيوقراطية. والآخر هو كشف التحالف السري – إلى ذلك الحين - بين نظام صالح والحركة الحوثية. وهو التحالف الذي حاول الطرف الأول تحديدًا إخفاءه بحرصٍ حتى لا ينكشف دوره في تمكين المشروع الإيراني أمام دول الخليج؛ إذ لم يكن هدفه الحقيقي – على الأرجح - هو تمكين هذا المشروع بقدر ما كان يهدف إلى الانتقام من خصومه الذين أسقطوا عرشه، ووضع دول الخليج أمام خيارٍ وحيدٍ لمواجهة الحوثيين والمشروع الإيراني وهو خيار دعمه في العودة إلى السلطة، بوصفه القادر الوحيد في اليمن على دحر هذا المشروع!

> وما كان للتحالف بين صالح والحوثي أن ينكشف لو لم يظهر الإصلاحيون خلال الأشهر المنصرمة – عبر الإشاعة – استعدادهم للدفاع عن العاصمة صنعاء؛ إذ لم يكن في وسع الحوثيين وحدهم مواجهة الإصلاحيين ومن معهم من قوى الجيش المتوقعة بقيادة اللواء علي محسن الأحمر

وما كان لهذا التحالف بين صالح والحوثي أن ينكشف لو لم يظهر الإصلاحيون خلال الأشهر المنصرمة - عبر الإشاعة - استعدادهم للدفاع عن العاصمة صنعاء؛ إذ لم يكن في وسع الحوثيين وحدهم مواجهة الإصلاحيين ومن معهم من قوى الجيش المتوقعة بقيادة اللواء علي محسن الأحمر. ولعل هذا هو ما يفسر الزيارة الغامضة للواء محسن إلى مقر قيادة الفرقة الأولى مدرع في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤؛ أي في يوم سقوط العاصمة بأيدي الحوثيين. لقد كان هناك لغرضين اثنين فقط هما: تسجيل موقف مشرف في الدفاع عن العاصمة، ورصد إحداثيات القصف المدفعي والصاروخي على مقر الفرقة. وبخصوص هذا الأخير فقد خرج بنتيجة معروفة تقول إنها إحداثيات القصف نفسها في عام ٢٠١١؛ ما يعني أنّ المعسكرات الموالية لعلي صالح هي التي تخوض المعركة جنبًا إلى جنب مع الحوثيين، وهذه هي النتيجة التي كان يريد للمملكة العربية السعودية أن تفهمها[٧]!

لقد كان جميع خصوم الإصلاح يراهنون على معركة صنعاء لتقويض هذا الحزب، بمن فيهم بعض أحزاب اللقاء المشترك التي رعاها الإصلاح طوال فترة المعارضة لنظام صالح. حتى إنّ رئيس حزب كبير – من أحزاب اللقاء المشترك - كان يطمئن أصحابه المتخوفين من الحالة الحوثية بالقول: "لا تخافوا إنها مجرد تصفية للإصلاح واللواء محسن"! لكن الإصلاح خيَّب طموحات خصومه مرةً أخرى. فقد انسحب من المواجهة، وربما سعى لتفاهم غير معلن مع الحوثيين لتسليمهم العاصمة من دون مقاومة، بشروط تتعلق بأمن الإصلاح وسلامة أفراده[٨]. وبهذا يكون الإصلاح قد وزع الصفعة الجديدة على الجميع بالتساوي!

الإصلاح: حزب مدني بالضرورة

خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، حصدت قيادة التجمع الكثير من سخط كوادر الحزب الشابة على وجه التحديد، بسبب ما عدّه الشباب أداءً سياسيًا وإعلاميًا هزيلًا، ومسلكًا خضوعيًا تجاه الحوثيين غير مقبول. وقد تجلى هذا السخط في مظاهر كثيرة: منشورات ساخرة على صفحات التواصل الاجتماعي، ومقالات في الصحف، وأحاديث مجالس ... إلخ. وقد بلغ السخط ذروته عندما أقدمت مجاميع منهم – بعد سقوط صنعاء - على تطويق مقر الأمانة العامة للحزب، وأغلقت بوابته؛ رفضًا لاستمرار الحزب في الحوار مع الحوثيين. كما ظهرت مطالبات عديدة بإجراء تغيير في قيادة الحزب التي وصفت بالغبية والمرتعشة خوفًا على مصالحها الخاصة! وقد تابعت قيادة

٧ مقابلة أجراها الباحث مع شخصية مقربة من اللواء علي محسن الأحمر.

٨ هناك حدث ذو دلالة في هذا الشأن، هو أنّ الإصلاح قد وقّع اتفاقًا سريعًا مع الحوثيين – عقب دخولهم صنعاء مباشرة - يقضي بحقن الدماء بين الطرفين وعدم ارتهانهما لأي طرفٍ أجنبي. ولعل هذا الاتفاق المفاجئ يكشف في الأيام القادمة عن مقدمات وأسرار تتعلق بسياسة الإصلاح ورؤيته لمسار الأحداث في المنطقة؛ إذ يبدو أنّ قيادة الحزب تحتفظ بالكثير من أسرار المرحلة!

التجمع هذا الحراك النقدي بكثيرٍ من القلق الذي بدا واضحًا في منشور أمين عام التجمع محمد اليدومي في صفحته على "الفيسبوك"؛ دعا فيه الإصلاحيين للتماسك والاعتصام، ونبههم إلى طبيعة المخاطر التي يمر بها الحزب والبلد، وما شابه ذلك من الخطاب التقليدي الذي لم يجد إلا المزيد من السخرية والنقد لدى كوادر الحزب.

لقد كشفت الأحداث منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن نقاط ضعف كثيرة وكبيرة في الأحزاب السياسية اليمنية، وفي مقدمتها حزب الإصلاح نفسه. ويمكن للمراقب أن يرصد مظاهر عديدة لنقاط ضعف هذا الحزب على مختلف المستويات السياسية والإعلامية والمؤسسية، منها على سبيل المثال: غياب الرؤية الإستراتيجية والعمل المؤسسي للحزب اللذين ظهر أثرهما بوضوح في أداء الحزب داخل أروقة مؤتمر الحوار الوطني؛ إذ على الرغم من نجاحهم النسبي في الخروج من المؤتمر بأقل الخسائر المتوقعة، فإنّ الحزب بدا فقيرًا في ما يخص الرؤى المستقبلية تجاه القضايا المصيرية المطروحة على الطاولة. فلم يكن لديه رؤى علمية مفصّلة لمسائل خطيرة كالفيدرالية، والنظام الانتخابي للدولة الاتحادية، و- من قبل ذلك - لمواجهة الثورة المضادة ... إلخ. وكان غياب مراكز الدراسات الإستراتيجية والتنبؤ بالمستقبل عن اهتمامات الحزب دليلًا كافيًا على غياب التخطيط الإستراتيجي والرؤية العميقة للحزب.

وإذا كانت قيادة الإصلاح قد التزمت الصمت تجاه موجة النقد العارمة التي وجهها المجتمع من ناحية وكوادره الشابة من ناحية أخرى، فإنها تستطيع اليوم أن تباهي بنجاحها في الخروج بالحزب من أكبر الفخاخ التي نصبت له؛ أعني فخ الحرب الأهلية مع تحالف الحوثي وصالح. فعلى الرغم من أنه قد خسر – خلال اجتياح الحوثيين لعمران وصنعاء - عناصر القوة العسكرية والقبلية لديه، ممثلة في نفوذ مشايخ آل الأحمر، وسقوط الفرقة الأولى مدرع، وخروج اللواء محسن من السلطة والبلد وغير ذلك، فإنه قد تمكن من تجنيب اليمن حربًا أهلية كانت تنتظر من يفتح لها الباب، كما تمكّن من الاحتفاظ بقوامه الشعبي وكوادره القيادية بأقل قدر من الخسائر. وأصبح بإمكانه الآن أن يتحدّث بثقة عن نهجه المدني وخياراته الديمقراطية أكثر من ذي قبل، وهو الأمر الذي شهد به كثير من خصوم الحزب في اليمن.

> ليس من السهل الآن تقدير الآثار التي ترتبت على موقف الإصلاح الرافض للدخول في أي حرب أهلية مهما كانت خسائره من عدم المواجهة. إلا أنّ من المؤكد الآن أنّ هذا القرار قد ألحق الضرر بأطراف كثيرة كانت تتمنى التخلص منه

ليس من السهل الآن تقدير الآثار التي ترتبت على موقف الإصلاح الرافض للدخول في أي حرب أهلية مهما كانت خسائره من عدم المواجهة. إلا أنّ من المؤكد الآن أنّ هذا القرار قد ألحق الضرر بأطراف كثيرة كانت تتمنى التخلص منه؛ وكأنما نجح الإصلاح في توزيع الصفعة المقررة له على وجوه الجميع بالتساوي، وتحوّل سقوط صنعاء من شَرَك للإصلاح إلى لعنة أصابت الجميع من دون استثناء. وربما تؤكد الأيام القادمة أنه لولا قرار الإصلاح بتجنّب الحرب الأهلية ما تشكّل حلف "عاصفة الحزم" الذي قرر توجيه ضربة موجعة لتحالف الحوثي وصالح، ومن ورائهما إيران. ولعل هذا التحالف يكون نواةً لتحالفٍ عربي إسلامي واسعٍ يغيّر من قواعد السياسة العربية في المستقبل.

إحسان الحافظي*

المغرب و"عاصفة الحزم": تحوّلات في العقيدة العسكرية

تناقش هذه الورقة المشاركة المغربية في التحالف العسكري الذي تشكّل بقيادة المملكة العربية السعودية لمواجهة اتساع نطاق سيطرة الحوثيين على الدولة في اليمن. وتستعرض الدراسة العوامل التي أدت إلى اتساع نطاق العمق الجيوسياسي والجيوستراتيجي لدول الخليج ليشمل مجموعة من الدول العربية، وليمتد بعيدا ليصل إلى المملكة المغربية. تناقش الورقة الفوائد التي سوف تجنيها المملكة المغربية من جراء الانضمام لعاصفة الحزم. فالمغرب يواجه تحديات مماثلة من الجماعات المتطرفة، ما يجعل المشاركة في عاصفة الحزم فرصة له يمكن أن يجني ثمارها حين يصبح بحاجة إلى قتال المليشيات المماثلة في الصحراء. فإضافةً لحضور البعدين الاقتصادي والسياسي في الانضمام لهذا التحالف، فإنّ التحوّلات الجيوستراتيجية في المنطقة العربية، وتصاعد مخاطر القوى العقائدية المتطرفة في الإقليم، دفع المغرب ودول الخليج إلى بلورة تصوّر جديد للعلاقات، يمثل الأمن القومي العابر للحدود قاعدة له. أيضا تعرض الورقة للنقلة التي مثلها هذا الانضمام، عقب ما عرف في عهد محمد السادس من ميل أكثر للتقارب مع الجوار الأوروبي.

* باحث وأكاديمي مغربي متخصص في العلوم الأمنية وإدارة الأزمات.

مقدمـــة

في محاولة لفهم الخلفيات التي تحكم مشاركة المغرب في لواء عاصفة الحزم، تحضر مجموعة من العناصر تفسِّر التحوّل الذي مسّ جوهر العقيدة العسكرية المغربية. ويمكن استقراء محددات داخلية وأخرى خارجية في علاقة الرباط بدول الخليج، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، وفي علاقتها بتوترات إقليمية ممكنة، تغذيها أقليات، تحمل توصيف الميليشيات، هذا الوصف الإعلامي الذي رافق "المسلحين الحوثيين" لتأكيد وضعهم خارج القانون والشرعية.

في تقاطع مدخلات القرار المغربي بالمشاركة في التحالف العربي لدعم الشرعية، مؤثّرات داخلية وأخرى خارجية. ولا يعني هذا التوصيف استبطان فكرة التأثّر بدل التأثير في العلاقة مع المؤثّرين. فالقرار النموذجي هو الذي يوظف عناصر القوة في الداخل، لتقوية الموقف الخارجي، والعكس صحيح. ومن دون ربط القرار الداخلي بمتغيرات البيئة الخارجية، فإنّه سيبقى ضعيفًا ومرتبكًا، ولا يتوافر على نَفس إستراتيجي[١].

وفي الحالة المغربية تبرز المشاركة في التحالف العربي، امتدادًا للدعوة الخليجية التي وجّهت إلى الملكية في المغرب، من أجل الانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي، في سياق الربيع العربي. بينما تبدو الحرب على الميليشيات في اليمن فكرة مغرية بحرب محتملة ضد ميليشيات تنازع المغرب سيادته على الصحراء، قد تواجه نفس المصير.

تناقضات سياسية في زمن الحرب

تحمل المشاركة المغربية في التحالف العسكري العربي رسالة مفادها استمرار العمق الخليجي في السياسات الإستراتيجية الأمنية للرباط. فإذا كان المغرب قد التفت طويلًا، في عهد الملك محمد السادس، إلى الجوار الأوروبي، مستفيدًا من شبكة علاقات قوية ربطها الساسة الغربيون مع الدائرة الضيقة في محيط الملك، فإنّ الخليج الذي ظهر في بداية حكم الملك الجديد غائبًا في السياسة الخارجية المغربية، سرعان ما سيبحث عن مداخل أخرى لتجديد العلاقات بين الطرفين. ولأنّ البعدين الاقتصادي والسياسي حاضران بقوة، تغذيهما علاقات القرابة الشخصية التي تربط حكام دول الخليج بالملكية في المغرب، فإنّ التحوّلات الجيوستراتيجية في المنطقة العربية، ونفوذ قوى إقليمية تتحرك بمنهاج عقائدي، دفع المغرب ودول الخليج إلى بلورة تصوّر جديد للعلاقات، قاعدته الأمن القومي العابر للحدود، من أجل حماية الأمّة العربية.

١ – أمن الخليج امتداد للأمن الإستراتيجي القومي

سوف تنتعش العودة إلى الوجهة الخليجية في السياسة الخارجية المغربية، مع ضمور فكرة إحياء المغرب العربي تكتل اقتصادي مغاربي، يوم الاندماج الاقتصادي والسياسي مع دول مجلس التعاون. فخلافًا لتجربة المغرب العربي التي انتهت من حيث بدأت، استطاعت فكرة التعاون الخليجي أن تصمد أمام التحديات الإقليمية، والخلافات الشخصية، فقد استطاع المجلس البقاء في محيط معقد منذ بداية النشأة التي تزامنت مع تحوّلات خطرة، أهمّها اندلاع الثورة الإيرانية. وقد مثّل بروز مجلس التعاون لدول الخليج في تلك الحقبة حالة توازن إقليمي مهمّة بين العراق وإيران، وسدًا منيعًا أمام مفرزات الثورة الإيرانية لدول الجوار[٢].

> سوف تنتعش العودة إلى الوجهة الخليجية في السياسة الخارجية المغربية، مع ضمور فكرة إحياء المغرب العربي تكتل اقتصادي مغاربي،

وبغية تحصين هذا السد، برزت في الأعوام الأخيرة مقاربة عسكرية، أخذت محلّ "القوة الناعمة"، ولم تعد المفاوضات والاتصالات الدبلوماسية مع إيران محط ثقة لدى دول الخليج. فجاء الاختيار العسكري في اليمن رسالة قوية إلى من يهمه الأمر، تعكس تحوّلًا نحو مزيد من الواقعية السياسية في التعامل مع تهديدات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج. قد يبدو المغرب غير معني بالرسائل الموجّهة إلى

١ عبد الله ساعف، "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: حالة المغرب"، في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة: الأردن - الجزائر - السعودية - السودان - سورية - العراق - الكويت - لبنان - مصر - المغرب - اليمن**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٥٦٠.

٢ محمد سالم ولد سيد أحمد، "مستقبل العلاقات المغاربية الخليجية في ضوء المتغيرات الدولية"، في محمد سالم ولد سيد أحمد وآخرون، **دول الخليج والمغرب العربية والمتغيرات الدولية: الواقع والآفاق** (الرياض: منشورات المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي، ٢٠٠٩)، ص ٢٢٣.

إيران، بحكم بعده الجغرافي عن المنطقة، لكنّ المسافة تقصر أكثر فأكثر حين يتعلّق الأمر بتهديد حقيقي أو مادي، يمسّ أحد بلدان الخليج العربي. وليس صدفة أن يربط بلاغ الخارجية المغربية موقف الرباط قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران، قبل أربعة أعوام، بالتهديدات التي صدرت عن مسؤولين إيرانيين في حق سيادة دولة واستقلالها مثل مملكة البحرين.

> لا يمكن الجزم أنّ عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وطهران، بتعيين سفير جديد للجمهورية الإسلامية في الرباط، تعكس تفاهمًا سياسيًا بين البلدين

وفي سياق إقليمي متوتر، لا يمكن الجزم أنّ عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وطهران، بتعيين سفير جديد للجمهورية الإسلامية في الرباط، تعكس تفاهمًا سياسيًا بين البلدين، بقدر ما تحقق هدفين؛ الأول يكمن في دعم المملكة المغربية تيّار الإصلاحيين الحاكم في إيران، وتوفير بعض ظروف استمراريته في السلطة بتطبيع دبلوماسي، والثاني يتعلّق بالجانب الديني الذي يمثّل أداة تنشيط الدورة السياسية في مملكة إمارة المؤمنين، كما في جمهورية "ولاية الفقيه"، فالمكانة التي يحظى بها أهل البيت في المغرب قد تحفز المسؤولين الإيرانيين على إعطاء أولوية للتقارب مع الرباط، لما يجنيه من مكاسب سياسية بهوية دينية.

٢ – المغرب وإيران: حذر في الدين والسياسة

وسط هذا التناقض الحاصل بين عودة العلاقات الدبلوماسية بين الرباط وطهران والمشاركة المغربية في الهجمات على اليمن، وما يحمله من رسائل موجّهة إلى إيران، تصبح المشاركة المغربية جزءًا من الرسالة الأم، ومفادها أنّ تهديد أمن منطقة الخليج هو تهديد للأمن القومي المغربي، وأنّ المصالح العليا للتكتل المغربي الخليجي فوق مصالح المرجعيات الدينية نفسها. وفي المقابل، لا يُخفي توقيت التقارب المغربي الإيراني، على الرغم من تزامنه مع التحرك العسكري ضد الحوثيين الموالين لإيران في اليمن، استمرارَ مؤشّرات الخلاف بين الرباط وإيران، فالاتهامات التي وجّهتها المملكة إلى الجمهورية الإيرانية، باستخدام سفارتها في الرباط قاعدة لأنشطة التشيع في المغرب، وبوابة تصديره نحو أفريقيا جنوب الصحراء، لم تسقط بالتقادم، ويبقى على الدبلوماسية الإيرانية إبراء ذمتها من هذه الاتهامات.

اتخذت الاتهامات المغربية طابعًا رسميًا، في بلاغ وزارة التعاون والشؤون الخارجية، يوم ٧ آذار/ مارس ٢٠٠٩، وتمّ تفعيلها بإعلان قطع العلاقات الدبلوماسية. ولعل هذا القلق نجم عن تقارير أمنية تفيد أنّ التمدد الشيعي عبر المغرب بواسطة أنشطة ثابتة للسلطات الإيرانية، وبخاصة من البعثة الدبلوماسية بالرباط، تستهدف المقومات الدينية للمملكة، ووحدة المذهب السني المالكي، وعقيدته الأشعرية. إنّ تصدّر المعطى واجهة الخلاف، لا يخفي مخاوف مغربية متقاطعة مع توجّس عربي عام من وجود قوى إقليمية مثل إيران في منطقة القرن الأفريقي، وعلى شواطئ البحر الأحمر وفي المدخل الشمالي لأفريقيا وعلى التخوم الجنوبية لمصر، قد يفتح الباب أمام تداعيات سياسية وأمنية في المنطقة العربية والقارة الأفريقية، ويزداد القلق بالنظر إلى النيات الإيرانية في إقامة نظم موالية لها في المنطقة، عن طريق مساندة الحركات الأصولية[٣].

المغرب والخليج والبحث عن عقيدة أمنية مشتركة

اقتصرت التفسيرات التي صاحبت دعوة المغرب إلى الانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي، على السياق التاريخي الذي ربطها بالحراك العربي، دون أن تنفذ إلى العمق الإستراتيجي لهذه الدعوة. إنّ الاختلاف المذهبي بين المغرب المالكي ودول الخليج الحنبلية لا يبدو مؤثّرًا في مستقبل هذه العلاقات، لأنّ الحاجة إلى الأمن القومي مقدمة على الحاجة إلى الأمن الروحي الذي ترعاه هذه البلدان، كل بحسب اختياراته وتوجهات سياساته الدينية.

لقد فرضت أولوية الأمن التقارب السياسي، بدايةً، ثم انتقل الأمر إلى البحث عن عقيدة أمنية مشتركة، ترعى مصالح دول التحالف العربي، وتؤسس بداية تنفيذ الاتفاقيات العسكرية، رعتها الجامعة العربية، واستعادتها دول أعضاء في الجامعة، من أجل إعطاء استخدام القوة العسكرية ضد المسلحين الحوثيين في اليمن، نفَسًا تضامنيًا نوستالجيًا،

٣ فريد زهران وآخرون، **التقرير الإيراني: إيران وتطور الشأن الداخلي من الثورة إلى أسلحة الدمار الشامل**، ج ٢ (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٩)، ص ٤٢٩.

يستعيد شعارات الوحدة والقوة العربية المشتركة، للدفاع عن الأمن العربي من المحيط إلى الخليج.

من الناحية العسكرية، تتحاشى عمليات التحالف في اليمن التسويق الفرجوي، فالضربات الجوية والبحرية الموجّهة إلى الميليشيات الموالية لإيران، مع استمرار تلويح قوات التحالف العربي بالإنزال البري، تتقدّم نحو تخفيض منسوب التهديدات إلى درجة "صفر خطر"، إذ أعادت الضربات، منذ اليوم الأول، أوراق التفاوض إلى الطاولة، وهو الإنجاز السياسي الذي تحقق إلى حدود هذه الساعة، بموجب العمليات العسكرية التي لا تخلو من طريقة تفكير أميركي، قاعدته "التفاوض رفقة السلاح على الطاولة". وصلت هذه الرسالة إلى الفاعلين المتحكمين في القرار العسكري في اليمن. وهنا يمكن أن نقرأ دعوات الحوار المتناثرة بين الطرفين، واشتراط وقف الضربات الجوية، لأنّ ما يتحقق على الأرض يؤثّر عسكريًا في مسار المفاوضات السياسية.

لقد حدث تحوّل في تعامل العقيدة العسكرية المغربية مع القضايا الإقليمية، فباستثناء مشاركة السلاح المغربي في الحرب على تنظيم "داعش"، عبر بوابة الدعم العسكري لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإنّه كان دائمًا مرابطًا لأجل حماية حدود المملكة. بينما اكتفى المغرب في كل الحروب الإقليمية والدولية بتقديم الدعم الاستخباراتي والمعلومة الأمنية، والتحرك على مستويات لوجستية تسهّل عملية الالتحام العسكري، من دون أن تكون الجيوش المغربية طرفًا فيه. ولأنّ المؤسسة العسكرية في المغرب، ظلت دائما خارج الفضاء العمومي، فإنّ قرار المشاركة الفعلية في طلعات عسكرية أو في حرب برية محتملة ضد ميليشيات الحوثيين لم يثر انتباه الكثير من المتتبعين المغاربة، على الرغم ممّا أحدثه موقف الانضمام إلى التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن من تغيير عميق في العقيدة العسكرية، تتبعه تداعيات أمنية وجيوستراتيجة، قد يكون وقعها أقل على الرباط، مستفيدة من ميزة البعد الجغرافي عن منطقة الصراع، وعن التحوّلات الإقليمية الجارية في تلك المساحة العربية، الخليج.

في توصيف الميليشيا وإغراءات فكرة المشاركة

توصيف جماعة الحوثيين في اليمن بالميليشيات، فكرة مغرية بالنسبة إلى المغرب. ويغذي الاستعمال المكثف لقضية دعم الشرعية، إعلاميًا على الأقل، مسوغات المملكة مشاركتها في التحالف العسكري العربي.

ومردّ هذا الانجرار وراء إغراء الفكرة، كون وصف الميليشيات هو نفسه الذي يطلقه النظام السياسي على جبهة بوليساريو، (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب. تتخذ من جنوب غرب الجزائر في تندوف الجزائرية مقرًا لأنشطتها) طوال أكثر من أربعة عقود من نزاع الصحراء.

يقول المغرب إنّ سيادته على الصحراء ثابتة، ويتّهم الجزائر بافتعال هذا المشكل. والجبهة ترى أنّ لها حقوقًا تاريخية في الصحراء جنوب المغرب، وتطالب باستفتاء لتقرير المصير، مدعومة عسكريًا وسياسيًا ودبلوماسيًا من الجزائر. فالمعطيات التاريخية تفيد أنّه في إطار التنافس على الصحراء الغربية، أيّدت الجزائر تكوين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، عام ١٩٧٤. وقد دعم الرئيس الجزائري هواري بومدين الحركة وأمدّها بالمال والسلاح، وجعلها تقيم فوق قطعة من أراضي الجزائر، هي منطقة تندوف، وما تسميه جبهة بوليساريو الأراضي الصحراوية المحررة[٤].

> مشـــاركة المغرب، في العمليات العســـكرية في اليمن، تمثّل تمرينًا حقيقيًـــا بالذخيرة الحية لقواته المســـلحة في مجال الحروب والنزاعات العسكرية، علمًـــا أنّ الجيوش المغربية لم تلتحم عســـكريًا مع قوات نظامية أو ميليشيات، منذ توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين الرباط وجبهة بوليساريو

ووفق هذا المنظور، فإنّ مشاركة المغرب، في العمليات العسكرية في اليمن، تمثّل تمرينًا حقيقيًا بالذخيرة الحية لقواته المسلحة في مجال الحروب والنزاعات العسكرية، علمًا أنّ الجيوش المغربية لم تلتحم عسكريًا مع قوات نظامية أو ميليشيات، منذ توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين الرباط وجبهة بوليساريو، في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. فمنذ ذلك التاريخ، دخلت القوات المسلحة الملكية في استراحة محارب طويلة الأمد، ترعاها الأمم المتحدة عن طريق وحدات عسكرية متعددة الجنسيات، توطنت بمنطقة النزاع، مهمتها تتبع تطبيق اتفاقية وقف إطلاق النار الموقّعة بين الطرفين ومراقبتها تحت إشراف أممي.

٤ ابتهال جمال الدين الصادق، **نزاعات الحدود العربية - العربية وأثرها على العلاقات البينية** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ٢٠٠٩)، ص ٨٨.

من هنا، يمكن القول إنّ قرار المشاركة في التحالف العسكري العربي، لدعم الشرعية في اليمن، يوفّر إمكانيات تجريب الخبرات العسكرية في عمليات حقيقية تخضع لقيادة وتخطيط وتنفيذ. ويمثّل هذا التمرين العسكري اختبارًا حقيقيًا لجاهزية القوات المغربية في التصدي لأي تهديد خارجي، قد يستهدف وحدته الترابية أو أمنه الداخلي. وليس صدفة أن يحمل التمرين العسكري المغربي، ضد جماعة الحوثيين، رسالةً إلى من يقرعون طبول الحرب من داخل جبهة بوليساريو، ويطلقون تصريحات تنذر بالعودة إلى حمل السلاح في وجه المغرب، ردًا على احتمالات فشل المفاوضات حول تسوية نهائية لنزاع الصحراء، ترعاه الأمم المتحدة منذ قرابة عقدين ونصف.

في سياق استعادة بريق فكرة الحرب ضد الميليشيات، التوصيف الذي أطلق على المسلحين الحوثيين، تتبلور بعض محددات مشاركة الرباط الفعلية في العمليات العسكرية ضد هذه التنظيمات. فالقاموس السياسي والعسكري المغربي ظل يستعمل التوصيف نفسه في نعت قوات الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو)، وبذلك فإنّ بلورة موقف عربي بغطاء خليجي، رافض لاستمرار وجود ميليشيات في البلاد العربية، من شأنه أن يقدّم خدمة سياسية وأمنية للنظام الحاكم في المغرب، في أي مواجهة محتملة مع من ينعتهم بالميليشيات، كما أنّ هذا التعامل الجديد مع المجموعات المسلحة في المنطقة العربية، ربّما يؤسس تحوّلات في الإستراتيجية العسكرية والأمنية، تعيد بناء اصطفافات الأنظمة السياسية العربية على قاعدة المشترك الأمني.

> يعكس وضع المغرب قواته وبعض عتاده العسكري تحت إشراف دولة الإمارات العربية وفوق ترابها، فهمًا إستراتيجيًا لتحوّلات تجري، وتتمّ في سرية تامّة في الخليج العربي

في المقابل، يعكس وضع المغرب قواته وبعض عتاده العسكري تحت إشراف دولة الإمارات العربية وفوق ترابها، فهمًا إستراتيجيًا لتحوّلات تجري، وتتمّ في سرية تامّة في الخليج العربي. وهو ما يطلق عليه في العلوم الأمنية سياسة تقدير المخاطر، تقنية تمكّن من قراءة التهديدات مسبقًا، بناءً على تقارير وأعمال بحثية، تستند إلى معطيات أمنية نوعية. ويمكن القول إنّ صراع القوى الإقليمية في منطقة الخليج، وما أفرزه من خلافات عقائدية بين الشيعة والسنّة، يرسم صورة لكل الاحتمالات الممكنة، في سبيل حماية الأمة العربية من التمدد الشيعي.

بين القاعدة والحوثيين تمرين أمني مغربي

في أفريقيا جنوب الصحراء ودول غرب أفريقيا جبهة قتال صامت، لا تجري بعيدًا عن أعين الأجهزة الأمنية المغربية. وقد أماط التدخل الفرنسي، عبر آليات الدعم الاستخباراتي واللوجيستي المغربي في شمال مالي، اللثام عن الكثير من الحقائق بشأن طبيعة الصراع في هذه المنطقة غير البعيدة عن العمق الأفريقي للمملكة المغربية. وفي هذا الجزء الصحراوي من أفريقيا، باتت كل الأوراق مكشوفة، كتحالفات التنظيمات المتطرفة مع جماعات التهريب التي تتاجر في السلع والأسلحة، وفي المشهد أيضًا حركات تحرير (حركة تحرير أزواد) تطالب بالحكم الذاتي فوق أراضيها، مدعومة بقناعات سياسية تغذيها الهوية والسلاح.

ضمن هذا الوضع الجيوسياسي المعقد، لم يتعد الحضور العسكري المغربي تقديم الدعم، على خلاف قرار المشاركة الفعلية في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن. هذا المعطى دليل ثان على الخلخلة الجارية في بنية التفكير العسكري للمملكة، في مجال إدارة النزاعات الإقليمية. فقياسًا على التهديد الذي يمثّله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أمن الدولة المغربية، يبقى الخطر الحوثي في منطقة الخليج في مستوى ثان، أقل من تهديدات التنظيمات المتطرفة. مع مفارقة أنّ المستفيد الأول، إلى حد اليوم، من دعم إيران مواليها في سورية والعراق واليمن، حاليًا، هو تنظيم الدولة الإسلامية وبقايا القاعدة.

وعلى الرغم من قلة عدد المقاتلين المنتسبين إلى التنظيم المتطرف، في منطقة الساحل والصحراء، فإنّ هذه القوات تستفيد من وجود فراغ أمني نسبي في منطقة الساحل. ولا تمثّل الميزانيات العسكرية في كل من مالي والنيجر وموريتانيا سوى جزء صغير[٥]. وبإسقاط المعطى الكمي، يمكن القول إنّ قياس المخاطر التي تحدثها القاعدة في المغرب الإسلامي لبلدان منطقة الساحل، يفترض أن يراعي قدرة هذه التنظيمات على بناء تحالفات سياسية، تسهّل تحركاتها في الصحراء الكبرى، وعلاقات اقتصادية وقرابات عائلية تغذي جاذبية سكان هذه

٥ جان بيار فيليو، "هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟"، أوراق كارنيغي، العدد ١١٢، أيار/ مايو٢٠١٠، منشورات مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ص ١١.

المناطق إليها. في ظل هذه الوضعية، تعاني العمليات الأمنية من زواج السياسة بالقبيلة إذ "تطلق القاعدة في المغرب الإسلامي، رهائنها عادة من خلال زعماء قبليين لديهم علاقات 'أعمال'، وليس من خلال الوسطاء السياسيين"[٦].

وعلاوة على تعثّر العمليات الأمنية التي تدعمها الرباط بالاستخبار وتوفير قاعدة البيانات عن الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل، تستفيد التنظيمات الإرهابية، بصورة لافتة، من الخلاف السياسي المغربي الجزائري وضعف التنسيق الأمني بينهما، فقد سعت الجزائر إلى استبعاد الرباط من أي تسوية أمنية للحرب على التنظيمات المتطرفة في مالي مثلًا، وهو ما ردت عليه الرباط بانتهاج مقاربة اقتصادية ودبلوماسية دينية، تجعل النظام المغربي في قلب المساجد والحركات الإسلامية المعتدلة في بلدان جنوب الصحراء، مالي والنيجر، ودول غرب أفريقيا تحديدًا. كانت هذه ورقةً نجحت الرباط في توظيفها، من أجل الإبقاء على دور لها في المنطقة، لمواجهة النفوذ المالي والعسكري للقوى الإقليمية والدولية.

وإذا كانت المنظومة الخليجية قد نجحت في بنائها الإقليمي، وأسست مزيدًا من التكامل الذي أضفى طابع الاستمرارية على المشروع الخليجي، فإنّ المنظومة المغاربية ما زالت تعترضها عوائق سياسية، تسدّ الطريق أمام مزيد من التكامل المغاربي[٧]. ولعل هذا تفسير ثان لحضور المغرب ضمن القرار العسكري لدول الخليج، حضور تنعشه أيضًا معطيات تاريخية وسياسية ودينية، تنهل من المشترك النبوي لآل البيت.

في البحث عن نوستالجيا عسكرية

تبدو المشاركة العسكرية للقوات المسلحة الملكية في عاصفة الحزم التي يقودها تحالف عربي ضيق، استعادةً لنوستالجيا تضامنٍ مسلح مع الجيوش العربية في حروبها السابقة؛ في سورية، وفي مصر، وفي الحرب على العراق. وقد نقلت التقارير العسكرية حينها إنجازات الجيوش المغربية بمنطقة جبل الشيخ في صدامها مع القوات الإسرائيلية، إذ شاركت حينها بناءً على طلب سوري من الدول المغاربية، بمساعدة عسكرية لمواجهة هجوم الطيران الإسرائيلي، فتجاوب الملك الراحل مع الدعوة بإرسال فيلق عسكري مغربي إلى هضبة الجولان في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣. وصلت في ٩ حزيران/ يونيو، عناصر من القوات المسلحة الملكية إلى اللاذقية، وبمجرد الإعلان عن نشوب الحرب، تحرك الفيلق المغربي الذي كان معسكرًا في الأردن نحو سورية وشارك في المعارك[٨].

وتعود هذه النوستالجيا العسكرية للجيوش المغربية إلى حرب أكتوبر أيضًا، يومها وصلت إلى قناة السويس في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر قوات مغربية، اتخذت موقعها للدفاع عن القناة. كما كان الموقف المغربي من رفض الاجتياح العراقي للكويت سريعًا وصارمًا، فيما استغرقت أنظمة أخرى وقتها للتشاور والتفكير في احتمالات ما بعد الموقف. وبينما زرع تردد بعض الأنظمة العربية، في التعبير عن موقف رافض لاحتلال الكويت، حالة من الانقسام داخل البلاد العربية، استفادت الرباط سياسيًا واقتصاديًا من دعمها المطلق لقضايا الخليج، وضمن هذا المنظور يبدو الحضور المغربي في الحرب على الحوثيين في اليمن، استمرارًا لمواقف موروثة، لم تتغير بتغير شخصية الحاكم، في ظل أنظمة تشترك في طبيعة نظام الحكم السائد، مع اختلاف في بعض تفاصيل العمليات الديمقراطية والوضعيات الانتقالية التي تعيشها.

> "استفادت الرباط سياسيًا واقتصاديًا من دعمها المطلق لقضايا الخليج، وضمن هذا المنظور يبدو الحضور المغربي في الحرب على الحوثيين في اليمن، استمرارًا لمواقف موروثة"

وقد تسري فكرة استعادة البطولات العسكرية للقوات المغربية، على حلم بناء نظام عسكري عربي قاعدته جيوش عربية موحدة، إلّا أنّها لا تجد من يدافع عنها داخل مؤسسة عسكرية، ظلت منذ التأسيس خارج الحياة السياسية، كما هو الشأن في الحالة المغربية. فالأنظمة التي تتحمس لفكرة الجيوش العربية، وروّجت لها داخل أروقة الجامعة العربية منذ عقد الخمسينيات، كانت تستمد شرعيتها من طبيعة النظام الحاكم داخل هذه البلدان نفسها، إذ تشترك الدول التي حاولت إحياء فكرة الجيوش العربية منذ اندلاع الحروب العربية الإسرائيلية، في كونها ذات طبيعة عسكرية أو جاءت إلى الحكم بانقلابات عاشتها البلاد العربية، نموذجًا للتغيير السياسي الجذري، مدعومة بحالة سيكولوجية جماهيرية تنشد التغيير.

إنّ وضع المؤسسة العسكرية في المغرب له خصوصيته وطقوسه، فهذا الجهاز وُضع منذ البداية تحت التصرف المباشر للملك، وحُددت

٦ المرجع نفسه، ص ١٢.

٧ ولد سيد أحمد، ص ٢٢٦.

٨ محمد شقير، **المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبلية إلى العصرنة** (الدار البيضاء: مطبعة دار أفريقيا الشرق، ٢٠٠٨)، ص ٢٧٠.

مهماته في الدفاع عن الوطن والمساهمة في حفظ النظام العام. وقد عرفت السلطة الرئاسية داخل المؤسسة تراجعًا بالتدريج نحو تجميعها بيد الملك. كان الجهاز في البداية يخضع لوزير الدفاع ثم استقر به الأمر في مجرد إدارة مكلّفة بالدفاع الوطني، على أنّ الملك هو القائد الأعلى الآمر اليومي للجيش.

ويعدّ مفهوم الطاعة واحترام النظام التسلسلي للأوامر الصادرة من صميم قواعد الانضباط العسكري داخل هذا القطاع الأمني. غير أنّ هذا النظام التسلسلي ينبني على هرمية يوجد على رأسها الملك، بصفته قائدًا أعلى للقوات المسلحة الملكية، ويتولّى مهمات رئاسة الأركـان العامة للقوات وفقًا للتشريع العسكري. فهذه الخصوصية العسكرية، قد تتكرر في بلدان عربية، لكنها في الحالة المغربية ارتبطت بتحوّل وقع في سياق تاريخي انقلابي فاشل ضد الملك الراحل. وهو تحوّل نتجت عنه تداعيات كبيرة على مؤسسة الجيش، بأن اختفت من الحياة العامة، وبقيت مرابطة في ثكناتها، وفي المقابل برز دور أكبر لجهاز الأمن الوطني في الحياة المدنية والسياسية، منذ منتصف السبعينيات.

خلاصـة

تتقاطع مؤثّرات البيئة الداخلية مع معطيات خارجية، في تفسير المشاركة المغربية في التحالف العسكري العربي، وبصرف النظر عن مستويات التقارب الشخصي بين المؤسسة الملكية بالمغرب وأنظمة الحكم في دول الخليج، فإنّ قرار الانضمام، وعلى الرغم ممّا يحمله من رسائل عرضنا بعضها سلفًا، يعني أنّ العقيدة العسكرية المغربية متحركة حين يتعلق الأمر بأمن دول الخليج العربي، بوصف أمنها جزءًا من الأمن الإستراتيجي والقومي المغربي. وهي عقيدة ثابتة، في حدود تقديم الدعم الأمني واللوجيستي، حين يتعلق الأمر بمعارك خارج شبه الجزيرة العربية.

وضمن هذا التصور تحضر رمزية المكان، حيث أقدس بقاع الأرض، وهو ما لم تفت الإشارة إليه في البيان الرسمي لقرار المغرب الانضمام إلى التحالف، إذ ربط بين مشاركة القوات المغربية عسكريًا ولوجيستيًا من ناحية، والالتزام الموصول بالدفاع عن الحرم الشريف والعربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى. فالرمزية الدينية لا تغيب عن بيان أسباب المشاركة، وهي رمزية جعل منها نظام الحكم في المغرب واحدة من آليات استقرار الحكم وبناء الدولة المغربية، وقاعدته في الأمن الروحي والقومي.

خارج الحسابات الإستراتيجية للمشاركة المغربية، يبقى "التكتيك" حاضرًا في خيار الانضمام، مع مراعاة أنّ السخاء الخليجي في تعامله مع مصر، وقبل ذلك دعمه تيار "نداء تونس" المناهض لحركة النهضة، من منظور الرباط، يجب ألاّ يكون على حساب العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الخليج، ما يدفع الرباط إلى البحث عن علاقات متوازنة مع جميع الأطراف، والنظر في إمكانيات تقليص التوظيف المكثف للمقاربة الأمنية والعسكرية في بناء العلاقات الإقليمية، وتعويضها بأسلوب القوة الناعمة.

عبد الباقي شمسان*

اليمن ما بعد عاصفة الحزم

متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي

تحاول هذه الورقة مناقشة أحوال الجماعات الفاعلة في الحقل السياسي اليمني، وإبراز أهمّ رهاناتها في إستراتيجية إدارة الصراع؛ فتعدد الجماعات المحتقنة بثارات الماضي وامتداداتها التاريخية، يخلق تقاطعات معقّدة فيما بينها. فتحالف "الزمرة" والتجمع اليمني للإصلاح مع المؤتمر الشعبي العام، في حرب صيف ١٩٩٤، وتحالف الحوثي مع النظام السابق ضد قوى ١١ شباط / فبراير ٢٠١١ التي أخرجت صالح من السلطة، ودور اللواء علي محسن الأحمر في المواجهات مع الحوثيين في الحروب الستّ (٢٠٠٤–٢٠٠٦)، وغيرها، تشير في مجموعها إلى ذاكرة مثقلة بالثارات، ما يؤسس، في ظل حالة اللااستقرار، لجولات احتراب مقبلة. تناقش الورقة أيضًا انقسام الهوية الوطنية إلى شمالية وجنوبية، ووقوف مزاج شعبي جماهيري رافض كلّ ما هو شمالي. يضاف إلى ذلك، اشتداد حدة الصراع المذهبي، وما جرى في عهد صالح من تقويض ممنهج لأسس الدولة المدنية الحديثة، وإضعاف قوى التحديث لمصلحة القوى التقليدية، وإضعاف المركز لفائدة الأطراف. وترى الورقة أنّ أيّ معالجة لا تأخذ في الحسبان التشابكات التي ذكرت سابقًا، لن يتحقق لها النجاح. فأيّ تسوية سياسية توافقية بين الأطراف المتنازعة، تعدّ بمنزلة تأجيل موقّت للاحتراب الدوري ولاستمرار حالة اللااستقرار، ومنفذًا للتدخّل والنفوذ الخارجيَّين.

* أستاذ علم الاجتماع في جامعة صنعاء. حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة التونسية.

(قُدّمت هذه الورقة في ندوة "اليمن ما بعد العاصفة" التي عقدها المركز العربي بتاريخ ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠١٥).

مقدمة

تتّخذ هذه الورقة من متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي اليمني ما بعد عاصفة الحزم وإعادة الأمل – مازالت الأخيرة مستمرة عسكريًا، وإنسانيًا، وسياسيًا - مجالًا لاشتغالها؛ فالمسألة بحسب اعتقادنا لا تتوقّف عند إضعاف قدرات الحوثيين والرئيس السابق علي عبد الله صالح أو تدميرها، والدعوة إثر ذلك إلى تسوية سياسية توافقية بين الأطراف اليمنية المتصارعة.

وما يؤكّد وجهة نظرنا استمرار الصراع السياسي والعسكري بعد توقيع الأطراف اليمنية المتصارعة المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية في الرياض ٢٠١١، وتنفيذها شكليًا. وخلال المرحلة الانتقالية، تمكّنت إيران من تعزيز نفوذها ومكانة وكلائها المحليين.

تتطلّب المعالجة تدخلًا قصديًا يتأسّس على حفريات تدريجية لآليات اشتغال الحقل السياسي اليمني تعيد تركيب القوى المتصارعة ورهاناتها؛ فلا يمكن تحقيق استقرارٍ مستدام إلّا من خلال تأصيل مبدأ محافظة الجماعات المتصارعة على الحقل السياسي، ووفقًا لقواعد الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية ومبادئها. وعليه، تفترض هذه الورقة أنّ معالجة المسألة اليمنية وفقًا لتسوية توافقية بين الأطراف المتصارعة هي تأجيل موقّت للاحتراب واستمرار للّااستقرار.

ولاختبار مدى صحة الفرضية من عدمها، سنعمل على إعادة تركيب الجماعات المتصارعة ورهاناتها، وكذا مخرجات إدارة شؤون الدولة والمجتمع اليمني.

> لا يمكن تحقيق استقرارٍ مستدام إلّا من خلال تأصيل مبدأ محافظة الجماعات المتصارعة على الحقل السياسي، ووفقًا لقواعد الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية ومبادئها

ثقل جراح الذاكرة الجماعية وترحيلها

لقد أعلنت النخبة السياسية الحاكمة اندماج جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (عدن) والجمهورية العربية اليمنية (صنعاء) في كيان واحد هو الجمهورية اليمنية ١٩٩٠. وأعلنت اعتماد النظام الديمقراطي التعددي بديلًا للنظام الأحادي الحزبي. ولم يأت ذلك قناعةً من جانب النخب، وإنّما بناءً على حسابات عقلانية للمجال الدولي إثر انهيار الكتلة الاشتراكية، واستمرار القوى الليبرالية الغربية التي حصرت التمتّع بمنافعها والنفاذ إلى مجالها بإجراء تحوّلات ديمقراطية. وعليه، لم يأت الانتقال الديمقراطي في اليمن بفعل قناعة النخب السياسية اليمنية علاوةً على تدنّي وعيها المدرِك مقتضياتِ الانتقال الديمقراطي وفقًا لحقل علم الانتقال transitlogy وما يتطلبه من تفكيك متدرّج للنظام السلطوي الشمولي الأحادي تزامنًا والمصالحة مع الذاكرة الوطنية؛ فقد رحّلت النخب السياسية كلّ جراح الماضي إلى الحقل السياسي الجديد؛ من ذلك مثلًا صراعات الجبهة الوطنية والقومية، وأحداث كانون الثاني / يناير ١٩٨٦، والاختفاء القسري، والاغتيالات (جنوبًا)، والصراع الجمهوري الجمهوري، والجمهوري الملكي، والاختفاء القسري والاغتيالات (شمالًا)، علاوةً على انعدام الثقة بين النخب السياسية والحزبية اليسارية والقوى الدينية والاجتماعية (شيوخ القبائل)، بفعل التعبئة الأيديولوجية والصراع السياسي والعسكري إبان الاشتراكية (جنوبًا) والليبرالية الإسلامية (شمالًا)، الأمر الذي عمّم انعدام الثقة بتصفية الحسابات القديمة؛ فتعددت الاغتيالات واستهداف الشخصيات الحزبية في الحزب الاشتراكي اليمني في عمليات تراكمية قادت نحو حرب صيف ١٩٩٤[١]. والذي يؤكّد وجهة نظرنا من عدم التأسيس المحكم للانتقال الديمقراطي المحدِث للاستقرار، ما تناوله مايكل س. هدسون بالقول[٢]: "على الرغم من الشكل الرسمي للوحدة، فإنّ اليمنيين كانوا مرتبطين معًا عام ١٩٩٠ في نظام (مندمج) وليس في نظام (متلاحم) (. .) اتحاد اليمن تمّ تحقيقه بجرّة قلم في ٢٢ أيار / مايو ١٩٩٠ (..) فهذا بحدّ ذاته لا يضمن أن يكون الاندماج السياسي أمرًا مفروغًا منه. وفي الواقع تحت الغطاء السياسي (الوطن الشرعي) كانت المؤسستان السياسيتان اللتان جمعتا في (عقد قران) الوحدة ولكنّهما لم تدمجا وإنما بقيتا تناوران بالمحافظة على استقلاليتهما وسلطتهما... إلخ". وبالعودة إلى تراكم الاحتقان في الذاكرة الجماعية الوطنية، نجد أنّ الترحيل الأوّل لها للدولة الموحّدة قاد نحو النزوع إلى الاحتراب صيف ١٩٩٤، والذي شارك فيه بفاعلية إلى جانب المؤتمر الشعبي العام (شمالًا) التجمع اليمني للإصلاح والقوى الدينية والاجتماعية المناهضة لليسار

---

١ لمزيد من التفصيل انظر: عبد الباقي شمسان، "قسطرة الأزمات المحتقنة تدخل مؤقت: إدارة النزاعات في متنها الانتقالي والعدالة الانتقالية شرطان أساسيان لاستئصال رحم الأزمات"، **الوسط**، العدد ٢٩١، ٢٠١٠/٦/٩.

٢ جمال سند السويدي وآخرون، **حرب اليمن ١٩٩٤: الأسباب والنتائج** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٥)، ص ٢١.

(الشيوعي)، نتاج مرحلة التعبئة والصراع بين المرجعيات الأيديولوجية للدولتين الشمالية (ليبرالية إسلامية) والجنوبية (اشتراكية) وجماعات (الزمرة)؛ تلك الجماعات العسكرية والحزبية والسياسية التي نزحت نحو الشمال اليمني إثر أحداث كانون الثاني / يناير ١٩٨٦، وعادت لتصفية حساباتها مع خصومها.

وتراكُم الاحتقان والثأر هو الذي يعيد إنتاج الصراعات في دوراتٍ متعاقبة؛ فإثر حرب صيف ١٩٩٤ لم يتبع النظام السياسي المصالحة الوطنية. بل اتّبع سياسةً قادت إلى نشأة الحراك الجنوبي واستدعاء الهوية الوطنية لأبناء المناطق الجنوبية. وقادت حروب صعدة الستّ نحو تفجير منازل الخصوم، وبصفة خاصة بيت الأحمر؛ فقد كانت قبيلة حاشد تشارك في إطار المجهود الشعبي في حروب صعدة، وملاحقة اللواء علي محسن الأحمر الذي كانت قواته وفقًا لموقعها تواجه الحوثيين في الحروب الستّ ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ ومازالت التداعيات مستمرة. وفي السياق نفسه، تتنزّل انتهاكات الاحتجاجات المجتمعية ٢٠١١، وما يشهده اليمن اليوم منذ تسليم صنعاء في ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، واتّجاه الحوثيين والرئيس السابق صالح نحو الاستيلاء على السلطة وتصفية حساباته مع أولئك الذين أخرجوه من المشهد السياسي بعد ثلاثة وثلاثين عامًا من الحكم.

إنّها دورات صراع متراكمة ومزيد من الاحتقان والنزوع نحو الاقتتال الدوري، فاصلة. ولا يمكن إيقاف هذا العنصر الذي يعيد إنتاج الصراع إلّا بإجراء مصالحة مع الذاكرة الوطنية، من خلال آليات العدالة الانتقالية بوصفها شرطًا مسبقًا للاستقرار والانتقال الديمقراطي[٣].

ثنائية الأجندة الوطنية

أشرنا في ما سبق بإيجاز إلى كيفية إعلان قيام الدولة الجديدة من دون التأثيث المسبق أو اللاحق لها. ولا يهمّنا في هذا السياق الجانب التاريخي لوحدة الهوية والجغرافيا، على أساس أنّ اندماج الدولتين يعدّ لحظة تأسيسية تعاقدية للعيش المشترك القائم على المواطنة والعلاقات التعاقدية والتصورات المشتركة للذات الفردية والجماعية.

وخلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤، لم تُتّخذ عمليات قصدية وعقلانية باتّجاه توحيد الهوية وصهر كلّ الهويات السابقة لها. ويقول بهذا الخصوص ستيفن داي: "فشل توحيد اليمن في العام ١٩٩٠ في خلق رباط وطني بين الشماليين والجنوبيين، عوضًا عن ذلك كشفت عملية التوحيد عن انقساماتهم، ما دعا إلى التساؤل عمّا إذا كان الشعب يشكّل أمة حقيقية تتشارك ذكريات اجتماعية وثقافية[٤]".

ويبدو أنّ هناك جملة من الاستعدادات النفسية والاجتماعية للانخراط في الهوية الجديدة لولا التعثّر في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. ولم يتوقف الأمر عند ذلك فحسب؛ فالصراع والاضطراب في الحقل السياسي في الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٣ ضاعفَا ذلك، علاوةً على نزوع المؤتمر الشعبي العام نحو الاستفراد بالسلطة بعد حرب صيف ١٩٩٤. وتمثّلت أولى تلك الخطوات بإزاحة الشخصيات السياسية والحزبية المنتمية إلى المناطق الجنوبية وتسريح الشخصيات العسكرية والأمنية قسريًا، وإحالتها على التقاعد المبكر؛ بعبارة أخرى، تعميم النموذج السائد في الجمهورية العربية اليمنية. ويقول بهذا الخصوص ستيفن داي: "اقتحم الحراك الجنوبي المشهد في المكلا ومدن أخرى في جميع أنحاء الجنوب بالاعتصامات والإضرابات والتظاهرات، وتغذّى من تظلمات المنطقة في أعقاب الوحدة وحرب ١٩٩٤، ومن فشل الحكومة في تطبيق اللامركزية أو توسيع الحكومة المحلية والحال أنّ أساليب صالح في ترويج المحسوبية مع القبائل باستخدام عائدات النفط، لم تكن ملائمة للمثقف الجنوبي[٥]".

> اتّبع النظام الحاكم سياسةً منهجية إقصائية لأبناء المناطق الجنوبية، علاوةً على احتكار السلطة والثروة في يد رئيس السلطة التنفيذية (صالح) وعصبته المحدودة التي اعتقدت أنّها قادرة على السيطرة على الجنوب من خلال اتّباع السياسة القبلية، كما هي الحال في الشمال

لقد اتّبع النظام الحاكم سياسةً منهجية إقصائية لأبناء المناطق الجنوبية، علاوةً على احتكار السلطة والثروة في يد رئيس السلطة التنفيذية (صالح) وعصبته المحدودة التي اعتقدت أنّها قادرة على السيطرة على الجنوب من خلال اتّباع السياسة القبلية، كما هي الحال في الشمال؛ في محاولةٍ لإحياء الانتماءات الأولية وإعادة الاعتبار لشيوخ القبائل وأبناء السلاطين. إلا أنّ الأمر لم يكن كما هو متوقّع.

٣ للمزيد، انظر: شمسان، "قسطرة الأزمات...".

٤ ستيفن داي، "التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن"، سلسلة أوراق كارنيغي، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، العدد ١٠٨، آذار/مارس ٢٠١٠، ص ١٣١.

٥ داي، ص ١٣٨.

وهنا نتّفق مع علي أسعد وطفة في ما يتعلق بالهوية، في قوله: "إنّ الهوية كيان يجمع انتماءات متكاملة وهوية المجتمع تمنح أفراده مشاعر الأمن والاستقرار، وفي الوقت الذي يكون فيه المجتمع متعددًا بانتماءات وفئات وجماعات عرقية أو دينية أو سياسية، على السياسيين العمل على دمج هذه الانتماءات للوصول إلى هويّة مشتركة[٦]". بعبارةٍ أخرى، لا بدّ من أن تعمل عمليات التحديث المستمرة على ارتباطات الأفراد والجماعات بهوياتهم الأولية وصهرها في هوية وطنية؛ وذلك بواسطة توسيع نطاق المشاركة السياسية وعدالة توزيع الثروات وعائدات النموّ. ولا يتحقق ذلك إلّا بعقدٍ اجتماعي جديد يمنح بموجبه المواطنون السلطة شرعيتها المشروطة والمراقبة.

إنّ كلّ ما تقدَّم لم يحدث في الفضاء المجتمعي اليمني؛ فمع تأسيس أوّل جمعية للمتقاعدين والمسرَّحين العسكريين والأمنيين - ورفض التصريح بنشأتها - انبثق الحراك الجنوبي تدريجيًا بدءًا من عام ٢٠٠٧، نحو مطالب متعلقة بالعدالة والمواطنة، وانتهاءً بفكّ الارتباط مع الشمال اليمني.

وخلال عمليات الرفض المستمرة لكلّ تلك المطالب، جرى الاستدعاء التدريجي للهوية الجنوبية يسانده مزاجٌ شعبي عام يرفض دون نقاش كلّ ما هو شمالي. وبدَا هذا الاستدعاء للهوية من العقبات التي واجهت صوغ شكل الدولة الفدرالي، أو البسيط. ويعدّ أيضًا نقطة ضعف توحيد المقاومة الشعبية الوطنية تجاه القوى الانقلابية: الحوثيون وصالح قبل ٢١ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ وبعده. وهو محور عصيّ على طاولة الحوار. ونعتقد أنّه التحدي الأبرز في إعادة صوغ الدولة اليمنية وبنائها.

المسألة المذهبية (الحوثيون)

تُعدّ هذه المسألة من التحديات المقبلة ذات العلاقة باستقرار اليمن، ليس من حيث استمرارها متقدمة على الهوية الوطنية فحسب، بل من حيث مقدار النفوذ الإيراني واستمراره مرتبطًا بإمكانية تحوّل الحوثيين إلى حركة سياسية، تتخلّى عن المليشيات العسكرية وفقًا للدستور والقوانين الناظمة أو جمعها بين الاثنين وفقًا لمعطيات الواقع. وبذلك سيكون النموذج اللبناني حاضرًا ومماثلًا (حزب الله).

٦ علي أسعد وطفة، "إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة"، **المستقبل العربي**، العدد ٢٨٢، (آب/أغسطس ٢٠٠٢).
للمزيد، انظر: رضوان زيادة، "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولى في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٣٤، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

في هذا المستوى، سنحاول إبراز نشأة المشروع السلالي الحوثي بعد نحو نصف قرن من نشأة الدولة اليمنية الحديثة عام ١٩٦٢. وقبل الشروع في ذلك، لا بدّ من أن نشير إلى مسألة مهمة تتمثل بأنّ هناك مذهبًا آخر في اليمن، هو المذهب الإسماعيلي، احتجب أمام قوة التقابل بين المذهب الزيدي والسنّي (الشافعي). ومردّ ذلك التقابل الزيدي الشافعي أنّ له ارتباطاته المادية والجغرافية والاجتماعية والسياسية حتى يومنا هذا. يقول بهذا الخصوص ستيفن داي: "نادرًا ما كان اليمنيون عبر التاريخ موحّدين تحت حكم مشترك، إنّ جغرافية البلاد - جبال شاهقة في الغرب حول العاصمة صنعاء، وصحراء داخلية واسعة ونظام أودية رائع في الشرق معروف باسم وادي حضرموت – خلقت الانقسامات وأدامتها في عصور ما قبل الإسلام. وفي الحقبة الإسلامية ظهرت مدارس دينية وأنظمة حكم متميزة. وقد هيمن الزيديون (....) وأسّسوا نظام الإمامة في نهاية المطاف، أمّا الشافعية وهم من أتباع المذهب السنّي الرئيس في الإسلام، فقد انتشروا على طول البحر الأحمر والمناطق المنخفضة إلى الجنوب من صنعاء. وهكذا أبقت الجغرافيا أهل السنّة والشيعة منفصلين".

> ولم يعرف اليمن الاستقرار نحو عشرة قرون ونيف، وهي فترة حكم الإمامة الزيدية التي انحصرت معظمها في مساحة ضيّقة من الشمال، ولم يتسنّ للأئمة فرض نفوذهم السياسي على كامل الجغرافية اليمنية

ولا بدّ من تفكيك العلاقة بين الجغرافي والاجتماعي والمذهبي؛ إذ يمكّننا ذلك من تفسير شدة التقابل بين الزيدية والشافعية (السنّة)؛ فمن المعلوم أنّ الحاضنة الاجتماعية والجغرافية والرمزية هي مناطق الطبيعة الوعرة والقبائل ذات البأس الشديد في الشمال. وبذلك التقى مفهوم الغلبة لدى القبائل مع مبدأ خروج الإمام لطلب البيعة بحدّ السيف، وفقًا لقواعد المذهب الزيدي.

ولم يعرف اليمن الاستقرار نحو عشرة قرون ونيف، وهي فترة حكم الإمامة الزيدية التي انحصرت معظمها في مساحة ضيّقة من الشمال، ولم يتسنّ للأئمة فرض نفوذهم السياسي على كامل

الجغرافية اليمنية إلّا في فترات متقطعة ومحدودة من الزمن، قياسًا بالدول السنّية الكبيرة التي تأسست في اليمن، وتجاوَز نفوذها حدودها خلال هذه الفترة.

وفي القرن الماضي، وتحديدًا بعد خروج الأتراك من اليمن، فرض الإمام الزيدي سيطرته على ما كان يُعرف باليمن الشمالي. واستمرّ ذلك حتى إطاحة النظام الإمامي عام ١٩٦٢.

على أنّ هيمنة أبناء المناطق الزيدية على المناطق الشافعية، استمرت خلال العهد الجمهوري. وساعد على ذلك نزوع الجماعات السنّية التي تمتهن الزراعة والتجارة إلى الاستقرار. واستمرت هيمنة تلك المناطق على هياكل صناعة القرار ومؤسساتها، بفعل تراثها ووجودها في هياكل الحكم حتى يومنا هذا. وكان هناك دستور عرفي يفيد بأن يكون رئيس الجمهورية من أبناء المناطق الزيدية، ورئيس الوزراء من المناطق السنّية الشافعية. أمّا مفاصل الدولة والقيادات العليا للجيش ومناطق تجنيد المؤسسة العسكرية والأمنية، فكانت حكرًا على أبناء المناطق الزيدية. وكانت تلك السياسة أكثر وضوحًا ومنهجية مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

> وبتنسيقٍ بين السعودية والدول الغربية، وتحديدًا الولايات المتحدة الأميركية، جرى إنشاء المعاهد العلمية الدينية ومدارس القرآن الكريم، بحيث لا تحدّ من النفوذ الشيوعي فحسب، بل لتخلق نخبتين في الشمال اليمني، وتنخفض، من ثم، نسب ممكنات الاندماج في إطار المرجعية الاشتراكية

وعلينا أن نشير هنا إلى مسألةٍ أخرى تتعلق بالخلط بين أتباع المذهب الزيدي وأبناء السلالة الهاشمية؛ فبعد الثورة اليمنية ١٩٦٢، اتّجه الخطاب نحو إقصاء الملكيين من المنتمين بحسب اعتقادهم إلى الرسول (ص). وظلّ الصراع بين الملكيين المدعومين من المملكة العربية السعودية، والجمهوريين المدعومين من جمهورية مصر العربية، حتى جرى التوصّل إلى عقد اتفاق في الستينيات تمّت بموجبه عودة الملكيين، وتقاسم السلطة والنفوذ. واستمر الصراع غير المعلن للسيطرة على الحقل السياسي. إلا أنّه في مرحلة السبعينيات، في إطار محاربة المدّ الشيوعي، وبتنسيقٍ بين السعودية والدول الغربية، وتحديدًا الولايات المتحدة الأميركية، جرى إنشاء المعاهد العلمية الدينية ومدارس القرآن الكريم، بحيث لا تحدّ من النفوذ الشيوعي فحسب، بل لتخلق نخبتين في الشمال اليمني، وتنخفض، من ثم، نسب ممكنات الاندماج في إطار المرجعية الاشتراكية. واستمر تعميم تلك المدارس والمعاهد والأفكار الدينية في المجال التاريخي الاجتماعي والجغرافي للمذهب الزيدي، وتحديدًا لدى قبائل حاشد وبكيل. وظلّ الخطاب الرسمي مستهدفًا الإمامة والسلالية دون تمييز في الخطاب أو تعديل في إستراتيجية إدارة الصراع؛ بحيث ينفتح مجال الدولة على تلك الفئة ويستوعبها وفقًا لمبدأ المواطنة والفرص المتساوية.

واستمرت تلك المنهجية حتى قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠. وهي السنة التي ظهرت فيها فكرة "الشباب المؤمن" بوصفها بذرة أنبتت الحركة الحوثية التي خاضت مع الدولة ستّ حروب. ولا بدّ من أن نشير هنا إلى أنّ تلك الحروب كانت مدروسة؛ فإضافةً إلى السعودية التي تسكنها فوبيا المدّ الإيراني، أراد الرئيس السابق في الوقت نفسه إنهاك قوات اللواء علي محسن الأحمر المرشَّح المحتمل للرئاسة، وإزاحته؛ تمهيدًا لتوريث الحكم لنجله.

زادت تلك الحروب الحوثيين قوةً، وضاعفت دربتهم القتالية، الأمر الذي أحيا نزعة العودة إلى السلطة. وبما أنّ المرجعية التاريخية الداعمة الأسرة الإمامية لم تعد كذلك، توجّهت القيادات الشابة للشباب المؤمن إلى إيران لطلب الدعم والمساعدة، وأدخلت تعديلاتٍ على مرجعياتها. يقول بهذا الخصوص عبد الله السالمي: "جماعة الحوثي التي تتكئ في (رؤيتها وعقيدتها) على مقولات الجارودية وامتداداتها الهادوية، أمّا في شعاراتها فتأخذ بنصيبٍ وافر من الإسلام السياسي الشيعي (الإثني عشري)[٧]".

لقد اعتمد "الشباب المؤمن" وفيما بعد أنصار الله (الحوثيون) على استيعاب فئة الشباب منذ مراحل مبكرة في معسكرات صيفية تلقّنهم العقيدة، بمرجعيتهم المتشددة، وذلك منذ عام ١٩٩٠ وحتى يومنا هذا. ومنذ انطلاق الحرب الأولى عام ٢٠٠٤ مع الدولة وحتى السادسة عام ٢٠١٠، كوّنت مجموعات قتالية محترفة شكّلت منها مليشيات، في استدعاءٍ واضح لنموذج "حزب الله" في لبنان. وبناءً على ما تقدَّم، تُعدّ المسألة المذهبية في تمظهرها الحوثي، إحدى العقبات الرئيسة للدولة اليمنية من حيث التعصب المذهبي لجيل من الشباب جرَت تنشئته على تلك الأفكار منذ حوالى ربع قرن، وجعلته

٧ عبد الله السالمي، "اليمن وسؤال الهوية الوطنية: قراءة في التدافع الطائفي والقبلي والمناطق"، مجلة **مقاربات**، العدد٢، (صيف ٢٠١٢)، ص ١١١.

يحدد الآخر بالنسبة إليه تحت مفردة "الدواعش"، هذا من جانب. واستيلاء حزب الله على أسلحة الدولة وتخزينها علاوةً على امتلاكه مليشيات وأجهزة سياسية وإعلامية تجعل استمراره على شاكلة حزب الله ممكنَ الاحتمال. وهذا يعني بوضوح انعدام فرص بناء الدولة واستقرارها، من جانبٍ آخر.

تقويض أسس الدولة اليمنية الحديثة

لقد اتّبع الرئيس السابق آليةً لإدارة شؤون الدولة والمجتمع تعتمد على تقوية الرموز التقليدية على حساب قوى التحديث الأكاديمية والحزبية والمدنية، بهدف السيطرة على الحقل السياسي. وبدّد إيرادات النفط المحدودة في كسب الولاءات وتمويل الاحتراب بين الجماعات القبلية. وبهذه الآلية جرى اتّباع مسار مغاير الاتجاه لوظائف الدولة الوطنية. ومن أهمّ وظائفها تعزيز المركز وإضعاف نفوذ القوى التقليدية، واحتكار العنف الشرعي، من خلال تعزيز سيادة القانون، وليس تعميم الأعراف والأحكام القبلية في المدن والخضوع لأحكامها حتى من جانب رئيس الدولة ذاته الذي خضع للنفوذ القبلي في قضية جابر الشبواني (الذي اغتيل بطائرة من دون طيار)، وخضوع الدولة لحكم القبيلة في (قضية المعجلة)، وقبول الدولة حكم القبيلة. ونؤكد وجهة نظرنا في الآلية المتّبعة الهادفة إلى إضعاف قوى التحديث، من خلال نِسب تمثيل الرموز القبلية في مجلس النواب مقابل المكوّنات الأخرى؛ إذ نلاحظ الارتفاع التدريجي لنسبة تمثيل القوى التقليدية القبلية من ٢٩,٦ في المئة في مجلس النواب الانتقالي للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ إلى ٤٤,١ في المئة في مجلس نواب ٢٠٠١، والذي لا يزال مستمرًا بفعل المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية[٨].

لقد اتبع النظام الحاكم، إعادة إنتاج الرموز التقليدية على حساب قوى التحديث؛ ما أفقد القوى التحديثية والديمقراطية القدرة على الانتظام في حركات اجتماعية فاعلة ومؤثرة، بخاصة مع وجود سياسة إضعاف ممنهجة للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي فقدت القدرة على تجميع مطالب الجماهير وحمايتها لمصلحة القوى التقليدية التي تجمّعت حولها الجماهير واستدعت هوياتها الأولية القبلية والمناطقية. وساعدها في نمائها وثبات وجودها تدنّي أداء مؤسسات الدولة، وضعف سيادة القانون، وتدنّي الشعور بالمواطنة المتساوية، وضعف أداء القضاء وعدم استقلاليته. ففساد السلطة القضائية والتأثيرات القبلية في سير العدالة، وفي الأحكام التي يمكن أن تصدر عنها، أضعفت قدرتها على إصدار أحكام منصفة، ترعى أسس العدالة.

> اتبع النظام الحاكم، إعادة إنتاج الرموز التقليدية على حساب قوى التحديث؛ ما أفقد القوى التحديثية والديمقراطية القدرة على الانتظام في حركات اجتماعية فاعلة ومؤثرة، بخاصة مع وجود سياسة إضعاف ممنهجة للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني

لم يتوقف الأمر عند ذلك، بل امتدت مخرجاته نحو تدنّي ثقة الجماهير بالديمقراطية والتعددية؛ فعلى الرغم من إجراء ثلاث دورات انتخابية برلمانية، ودورتين انتخابيتين رئاسيتين، خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١١) لم تتحصّل أحزاب المعارضة على مقاعد تتجاوز الثلث، الأمر الذي أبقى تأثير المعارضة في البرلمان ضعيفًا، إلى حد أنّها لا تستطيع صناعة القرار أو تأمين النسبة الدستورية لتوجيه الاتهام لرئيس الجمهورية في حال ارتكابه مخالفات مضمّنة في الدستور، منها التفريط في السيادة.

أضف إلى ذلك أنّه لم يَحدث تداولٌ سلمي للسلطة، خلال تلك الفترة. يقول محمد الظاهري إن اليمن تعاني من أزمة سياسية ومجتمعية شاملة ومركبة. وأنها ليست على مستوى النظام السياسي فحسب، وإنما على مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع لأسباب عدة. وعزا الظاهري الأزمة إلى "افتقار التوجه الرسمي لصدقية الأخذ بجوهر القيم الديمقراطية..."[٩].

نجم عن ذلك ضعف كلٍ من المجتمع والدولة وضعف الحاكم السياسي اليمني. وفي الموضع نفسه، يقول التقرير أيضًا: "يقال إنّ مجتمعًا ما يعاني من أزمة تكامل وطني وأزمة هوية عندما تكون انتماءات أفراده وولاءاتهم متّجهة نحو كيان محلي محدود، أدنى من الوطن والدولة

٨ لمزيد من التفصيل انظر: عبد الباقي شمسان، "التعبيرات والسياسات القبلية في اليمن خلال عام ٢٠١٠"، **تقرير سبأ الاستراتيجي ٢٠١٠**، ص ١٨٩-١٩١.

٩ عبد الباسط القاعدي، حبا في المشترك أو نكاية بالمؤتمر.. كل الطرق تؤدي إلى المقاطعة، **مأرب برس**، (شوهد في ٢٠١٥/٥/١٣)، على الرابط:
https://marebpress.net/mobile/articles.php?id=4456&lng=arabic

(كالولاء للقبيلة والطائفة والسلالة والمنطقة (..) ويبدو في الأحداث الأخيرة التي عاشتها اليمن بدءًا من ١٩٩٤ ما يجعلنا نتنبّه إلى خطورة دخول اليمن في أزمة تكامل وطني وربما أزمة هوية)".

الخاتمة

حاولنا تفكيك آلية اشتغال الحقل السياسي وإعـادة موضعة الجماعات في هذا الحقل، وإبراز أهمّ رهاناتها في إستراتيجية إدارة الصراع. وبيّنّا في المحور الأول تعدّد الجماعات المحتقنة بثارات الماضي وذلك التعدد وامتداده التاريخي يوحّد نقاط التقاء مشتركة للتحالف بين الجماعات المتصارعة؛ فعلى سبيل المثال وليس الحصر تحالف "الزمرة" والتجمع اليمني للإصلاح مع المؤتمر الشعبي العام في حرب صيف ١٩٩٤، وانتهاء ذلك التحالف يعيد الاحتراب مباشرةً، والتحالف الحوثي مع النظام السابق تجاه قوى ١١ شباط / فبراير ٢٠١١ التي أخرجت صالح من السلطة واللواء علي محسن الأحمر القائد العسكري للمواجهات مع الحوثيين في الحروب الستّ (٢٠٠٤-٢٠٠٦). فبتلك الذاكرة المثقلة بالثارات والاحتقانات، توجد فرص تلاقٍ لرهانات الجماعات في حالات الاضطراب واللااستقرار. وسوف يؤسس ذلك لدورات احتراب مقبلة. أمّا في المحور الثاني، فقد حاولنا مقاربة انقسام الهوية الوطنية إلى ثنائية واضحة شمالية وجنوبية يدعمها مزاج شعبي جماهيري رافض كلّ ما هو شمالي. ويعدّ هذا الانقسام من أهمّ التحديات التي تقف أمام إعادة صوغ العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو أثناء تحديد خيارات شكل الدولة. ولا بدّ من أن نشير هنا إلى أنّ مسألة الثنائية قد أثّرت في المقاومة الشعبية ضد الانقلابيين الحوثيين والنظام السابق. وهذا ما يفسّر ضعف تماسك جبهة المواجهة على الرغم من اتّساعها الديمغرافي. وفي السياق ذاته، لاحظنا مدى وضوح التقابل المذهبي الشيعي (بمرجعيات ولاية الفقيه)، والسنّي ومسوغات استمراره المتمثلة باستمرار التمايز الجغرافي وبقاء الجماعات المنتمية إلى المذهب الزيدي في المواقع المهيمنة في الحقل السياسي والعسكري والاجتماعي. وهو ما يحمل بالقوة والفعل الاحتراب في دورات تعاقبية تتغذّى من الاحتقانات والثارات المرحَّلة. وفي الأخير حاولنا بإيجاز، تبيان مخرجات إدارة شؤون الدولة والمجتمع التي تبين دورها في تقويض أسس الدولة المدنية الحديثة، من خلال إضعاف قوى التحديث لمصلحة الرموز التقليدية، وإضعاف المركز لمصلحة الأطراف. وبذلك تصبح القوى التقليدية والقبلية هي الأكثر تماسكًا وانتظامًا من قوى التحديث التي هي في حاجة إلى وقتٍ للانتظام في حركات اجتماعية فاعلة.

وبناءً على ما تقدَّم، فإنّنا نؤكّد أنّ أيّ معالجة لا تأخذ في الحسبان المسائل التي سبق ذكرها، لن يتحقق لها النجاح، وأنّ أيّ تسوية سياسية توافقية بين الأطراف المتنازعة، تعدّ بمنزلة تأجيلٍ موقّت للاحتراب الدوري واللااستقرار، ومنفذًا للتدخّل والنفوذ الخارجيَين. ولا بدّ من أن نشير هنا إلى أنّنا لم نتناول التحدي التنموي الذي يُعدّ من أهمّ التحديات؛ وذلك لأنّه يتجاوز حدود هذه الورقة.

عبد الناصر المودع*

مستقبل الحركة الحوثية

ليس من السهل الحديث عن مستقبل الحركة الحوثية في ظل الظروف الحالية التي يعيشها اليمن، فالمعطيات على الأرض تتغيّر بشكلٍ سريع؛ ما يجعل من الصعب التنبؤ بمسار الأحداث ومستقبل الأطراف الفاعلة فيها. وما يزيد الأمر صعوبة هو التعقيد الدائم للمشهد، وتعارض أجندات الأطراف الداخلية والخارجية التي تؤثر فيه، فضلًا عن طبيعة الحركة الحوثية نفسها التي تتصف بغموض أهدافها، وعدم وضوح بنيتها التنظيمية، ومحدودية خبرتها، وسرية تحالفاتها الداخلية والخارجية. وبناءً على ذلك، فإنّ ما يمكن القيام به لتلمّس مستقبل الحركة الحوثية لن يتعدى الاجتهادات النظرية، التي قد تتغير نتائجها بسبب حدثٍ غير واردٍ في الحسبان. لذا ستلجأ هذه الورقة إلى منهج السيناريوهات الذي يفيد في الدراسات المستقبلية للحالات التي تكون فيها درجة التيقّن ضعيفة جدًا؛ إذ يمنحنا هذا المنهج القدرة على خلق تصورات ذهنية للمستقبل تمتلك درجة عالية من التماسك ضمن شروط تحققها، على الرغم من التناقضات الظاهرية لهذه السيناريوهات.

* باحث يمني، ومستشار ومدرب في قضايا الحملات الانتخابية والمشاركة السياسية.

(قدّمت هذه الورقة في ندوة "اليمن ما بعد العاصفة" التي عقدها المركز العربي بتاريخ ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠١٥).

سيناريو الحكم والتمدّد

يرى هذا السيناريو أنّ الحركة الحوثية ستتمكن من حكم اليمن، أو حكم معظم مناطقه بشكل أو آخر، في المستقبل القريب.

عوامل نجاح السيناريو

- الحيوية والقدرة التي أظهرتها الحركة الحوثية خلال الفترة الماضية عبر سيطرتها السريعة على أجزاء مهمة من اليمن، وتحديدًا العاصمة صنعاء وبعض المحافظات الرئيسة؛ ما يعني أنها تمتلك قدرات سياسية وعسكرية عالية مكنتها من هذه السيطرة، بغض النظر عن الظروف التي ساعدتها في ذلك، والتي قد تكون ناتجة من سوء أداء خصومها أكثر منه كفاءة في أداء الحركة نفسها، وهو أمر ليس ذا أهمية؛ فالمحصلة النهائية هي أنّ الحركة أصبحت اللاعب الرئيس في المشهد اليمني. لذلك، من الممكن أن تواصل السير في الاتجاه نفسه، وتسيطر على اليمن كله، أو على الأجزاء الرئيسة منه في المستقبل القريب على الأقل.
- ابتلاع الحركة الحوثية معظم أجهزة الدولة المختلفة، وتحديدًا أجهزة السيطرة العسكرية والأمنية، والتي تمكنت خلال فترة وجيزة من جعلها تأتمر بأمرها. وبهيمنتها على أجهزة الدولة، قد تكون الحركة قادرة على التمدّد والحكم مستقبلًا.

> خلال الفترة الماضية حدث تراجع كبير في قوة الأحزاب والقوى السياسية الكبيرة مثل حزب المؤتمر الشعبي العام، وحزب التجمع اليمني للإصلاح

- ضعف القوى السياسية المنافسة والمعادية للحركة الحوثية وتفكّكها؛ فخلال الفترة الماضية حدث تراجع كبير في قوة الأحزاب والقوى السياسية الكبيرة مثل حزب المؤتمر الشعبي العام، وحزب التجمع اليمني للإصلاح. فحزب المؤتمر، والذي كان الحزب الحاكم لليمن حتى ثورة ٢٠١١ وهو أكثر الأحزاب اليمنية تمثيلًا في البرلمان، تحوّل إلى ما يمكن اعتباره الحليف التابع للحركة الحوثية. وأما حزب الإصلاح، والذي يعد الخصم السياسي والأيديولوجي للحركة الحوثية، فإنّ دوره العام تراجع بشكل كبير بعد أن تعرّض لنكسات عسكرية وسياسية كبيرة على يد الحوثيين في الفترة الماضية عبر ضرب أكبر مصادر قوة الحزب المتمثلة في عمقه القبلي (جزء من قبائل حاشد وبكيل) وعمقه العسكري (قوات الفرقة الأولى مدرع). وهو ما أدى إلى فرار بعض قادة الحزب واختفائهم واعتقال بعضهم. ويشير هذا إلى أنّ حزب الإصلاح أصبح في وضعٍ عسكري وسياسي ضعيفٍ، مقارنة بما كان عليه قبل بداية المواجهات مع الحوثيين. وبتراجع قوة حزبي المؤتمر والإصلاح اللذين كانا يعدّان أكبر الأحزاب السياسية في اليمن، تصبح الظروف مهيّأة للحركة الحوثية لتصبح اللاعب الرئيس في المستقبل.

> أضاف الأداء السيء للرئيس عبد ربه منصور هادي المزيد من الضعف والانقسام داخل مؤسسات الدولة، وتحديدًا في مرحلة تمدّد الحوثيين من صعدة إلى صنعاء

- تهالك الدولة وضعف مؤسساتها، فقد تراجع أداؤها بشكل حاد منذ الثورة على الرئيس السابق علي عبد الله صالح في عام ٢٠١١. وقد أضاف الأداء السيء للرئيس عبد ربه منصور هادي خلال المرحلة اللاحقة المزيد من الضعف والانقسام داخل مؤسسات الدولة، وتحديدًا في مرحلة تمدّد الحوثيين من صعدة إلى صنعاء؛ فخلال هذه الفترة ساهم الرئيس هادي في إضعاف دور الجيش، وتحييده في الصراع العنيف الذي كان دائرًا بين الحوثيين وخصومهم، اعتقادًا منه بأنّ ذلك سيقوي مركزه حين يُضعف الحوثيون حزبَ الإصلاح. وقد أدى ذلك الأمر في النهاية إلى إضعاف الجيش وتفكيكه، وتفكيك بقية مؤسسات الدولة، وتقوية مليشيات الحوثي وهيمنتها. وبتهالك الدولة وإضعاف مؤسساتها يستطيع الحوثيون أن يحكموا ويتمددوا في اليمن، إلى حين استعادة هذه المؤسسات قوتها أو بروز قوة أخرى تحجّم الحوثيين أو تهزمهم.
- الدعم الخارجي الإيراني الذي ساهم في تقوية الحوثيين، ومن شأن استمراره أن يساعد الحركة الحوثية على الحكم والتمدد في المستقبل.

عوامل فشل السيناريو

على الرغم من وجاهة العوامل التي ذكرناها آنفًا، فإنّ هناك عوامل قوية أخرى تضعف احتمالات تحقق هذا السيناريو، وهي:

- لا يمتلك مشروع الحركة الحوثية المقومات الضرورية للتحوّل إلى مشروع حكمٍ حقيقي في اليمن؛ فمشروعها لا يعدو كونه مشروع حكم فردي/ أسري سلالي بخلفية دينية مذهبية. فقد بدأ هذا المشروع بحسين الحوثي (مؤسس الحركة الحوثية) وامتد إلى أسرته (أخوه عبد الملك الحوثي الزعيم الحالي للحركة) التي تحتل في الوقت الحالي أهم المناصب الرئيسة داخل الحركة. وإلى جانب أسرة الحوثي، نجد أنّ مشروع الحركة يخدم بشكل أو آخر سلالة السادة الهاشميين – المنحدرين من نسل الحسن والحسين بن علي – الذين يشكلون عصب الحركة الحوثية، وأصبحوا يستحوذون على معظم المناصب الحكومية في المناطق التي سيطرت عليها الحركة. ويرجع تأييد هؤلاء للمشروع الحوثي انسجامًا مع طبيعته؛ فالمشروع في الأصل حركة لإحياء الزيدية السياسية التي تقوم على أحقية الولاية في ما يسمى بالبطنين (سلالة الحسن والحسين)[١]. لذلك، فإنّ الحركة ترتبط عضويًا بالمذهب الزيدي، وهو المذهب الذي يمكن تقدير نسبة معتنقيه عشية سيطرة الحوثيين على صنعاء في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ بما لا يزيد على ١٠٪ من سكان اليمن[٢]. وعلى افتراض أنّ التأييد الفعلي للحركة يأتي من الفئات التي ذكرنا، فإنّ هذا يعني بأنّ الأنصار الحقيقيين لها هم أقلية سكانية صغيرة، تسكن في منطقة لا تزيد مساحتها على ٧٪ من مساحة اليمن؛ وهو ما يجعل من حكمها لبقية السكان والمناطق أمرًا في غاية الصعوبة.
- تؤدي الطبيعة العنيفة للحركة الحوثية إلى وضعها في حالة صدام مع قوى وأطراف كثيرة في اليمن، وهو ما يجعل من الحكم والسيطرة صعبًا؛ فحتى لو قُدّر لها أن تُخضِع خصومها لبعض الوقت، فإنها لا تستطيع أن تسيطر عليهم لفترة طويلة، وهو الأمر الذي تؤكده كثرة الصدامات المسلحة التي واجهتها الحركة في معظم مناطق اليمن.
- يفرض فقر اليمن تحديات كبيرة على الحركة الحوثية في الحكم وبسط السيطرة على الدولة في ظلّ شح الموارد في اليمن[٣] الذي يجعله في حاجة دائمة إلى المساعدات الخارجية، والتي تأتي معظمها من دول الخليج المجاورة. وما يزيد الأمر صعوبة في هذا الشأن، احتمال تراجع الإنتاج في قطاعات النفط والغاز بسبب العنف والفوضى، وانقطاع المساعدات الخارجية من دول الخليج المجاورة أو تراجعها. لذا، فإنّ فرص نجاح حكم الحوثيين لليمن تبدو ضئيلة للغاية.
- الطبيعة الشمولية للحركة الحوثية تجعل من الصعب عليها أن تحكم ضمن ائتلافٍ سياسي وتحالفات طبيعية مع بعض القوى؛ فخيارات الحركات الشمولية صفرية تقوم على كل شيء أو لا شيء. وهذا الأمر يعني أنّ الحركة لا يمكنها أن تكون جزءًا من عملية سياسية تقبل بالنظام الديمقراطي والتعددية. وبحكم ظروف فقر اليمن، وتضاريسه الصعبة، وشعبه المسلح، وتركيبته القبلية، وتنوعه المذهبي والجغرافي؛ فإنّ هذه الأمور تجعل من شبه المستحيل أن يُحكم بنظام شمولي على نمط الحركة الحوثية.
- الرفض الإقليمي للحركة وتحديدًا من المملكة العربية السعودية؛ الدولة الأكثر نفوذًا في اليمن. وهو الرفض الذي تأكد بشكل واضح من خلال العمل العسكري في عمليتي "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل" اللتين شنتهما المملكة عبر تحالفٍ مع عددٍ من الدول العربية. ويعد هذا الرفض أمرًا حاسمًا في منع الحركة الحوثية من حكم اليمن.
- هشاشة انتصارات الحركة الحوثية؛ فالانتصارات التي حققتها لم تكن ناتجة من قوتها وإنما بسبب ضعف الرئيس هادي وتواطؤه معها في بعض المراحل، ما حيّد أجهزة الدولة عن مواجهتها، إلى جانب تحالفها مع الرئيس السابق صالح الذي ساعدها على التمدد وكسب معاركها في أكثر من منطقة، فضلًا عن انسحاب

١ يتشارك المذهب الزيدي مع المذاهب الشيعية في الفكرة المركزية التي تقوم عليها هذه المذاهب المتمثلة بأحقية "آل بيت النبي" بالحكم من بعده، كون هؤلاء هم ورثة النبي في حماية الدين والاستمرار في رعايته. وتختلف المذاهب الشيعية في تحديد من له حق الحكم من آل البيت؛ إذ ترى الاثنا عشرية والإسماعيلية أنّ الأئمة منصوص عليهم بالاسم والصفة (في الأولى ١٢ إمامًا، وفي الثانية ٧ أئمة). أما الزيدية فهي ترى أنّ الولاية عامة في جميع ذرية الحسن والحسين من الذكور الذين تنطبق عليهم شروط الإمامة. وليس ثمة إحصائية دقيقة بعدد السادة الهاشميين في اليمن، إلا أنّ التقديرات تذهب إلى أنهم لا يزيدون على ٤٪ من سكانه.

٢ حين تمت إطاحة النظام الإمامي في عام ١٩٦٢ كان عدد المنتمين للمذهب الزيدي يقدرون بثلث سكان اليمن الشمالي، ومنذ ذلك التاريخ تحوّل معظم هؤلاء إلى المذهب السني بتخطيط الحكام الجمهوريين ورعايتهم؛ بهدف إضعاف الزيدية السياسية التي أطاحوها. وقد تم ذلك التحول بهدوء وسلاسة لأنّ من قاموا به هم الطبقة الحاكمة التي كانت في معظمها تنحدر من أصول زيدية. وقد شاركت المملكة العربية السعودية في هذا التحول من خلال دعمها المادي والفكري الذي قدمته للحكومة اليمنية والحركات السياسية السنية (الإخوان المسلمون والسلفيون) خاصة خلال فترة الحرب الباردة. وحتى عشية سيطرة الحوثيين على صنعاء في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، فإنّ ما لا يزيد على ١٠٪ من سكان الجمهورية اليمنية كانوا يعتنقون المذهب الزيدي. وبعد هذا التاريخ، قام الحوثيون بإحياء المذهب الزيدي في المناطق الزيدية تحديدًا، من خلال تحويل المساجد السنية إلى مساجد زيدية.

٣ بلغت الإيرادات العامة في ميزانية عام ٢٠١٤ نحو ٩ مليارات دولار، يأتي أكثر من ٦٠٪ منها من عوائد مبيعات النفط الذي كان معدل إنتاجه اليومي في ذلك العام أقل من ١٥٠ ألف برميل. وهذه الموارد، التي تشهد تراجعًا مستمرًا بسبب تناقص إنتاج النفط، تعد موارد شحيحة قياسًا بعدد السكان البالغ ٢٧ مليون نسمة، انظر:
http://www.mof.gov.ye/files/budget/2014/budgetstate.pdf

القوى المعارضة لها من المواجهة في صنعاء. وقد خلق كل ذلك انتصارًا هشًا للحركة الحوثية، ما يجعلها معرضة لخسارة هذا الانتصار في أي مواجهات حقيقية مع خصومها الذي يتزايدون مع كل نصر تحققه.

وبناء عليه، يتضح بأنّ هذا السيناريو بعيد جدًا عن التحقق وفقًا للمعطيات الراهنة.

سيناريو التحوّل إلى حركة سياسية مدنية

يقوم مضمون هذا السيناريو على أنّ الحركة الحوثية ستتحوّل من مليشيا عسكرية إلى حزب مدني يمارس العمل السياسي بالوسائل السلمية.

عوامل تحقّق السيناريو

- نجاح العملية السياسية؛ إذ يتطلب نجاح العملية السياسية أن تتخلى الحركة الحوثية عن نشاطها العنيف، وتسلم أسلحتها للدولة، وتلتزم الضوابط القانونية للأحزاب السياسية.
- وصول قيادة جديدة للحركة تؤمن بجدوى العمل السياسي، وتحدث تغييرًا جذريًا في أدبياتها ووسائل عملها. وقد يجري ذلك نتيجة لحدوث فراغ في القيادة بسبب مقتل زعيمها أو فراره أو سجنه.
- إدراك قيادة الحركة باستحالة حكم اليمن، وقيامها بعد هزيمتها العسكرية من قوى محلية وخارجية، بتغيير أدبياتها والتراجع عن السلوك العنيف.
- تراجع الدعم الخارجي أو انتفائه نتيجة لحدوث تغير جذري في السياسة الخارجية الإيرانية لسبب أو آخر، أو حدوث تغيير في موازين القوى في الإقليم لمصلحة القوى المعارضة لإيران.

عوامل فشل السيناريو

- استمرار الصراع العنيف بين الحركة وخصومها، وهو ما نلاحظه في الوقت الحالي من حرب دائرة بين الحوثيين وقوات التحالف العربي والمعارك الناشبة بين الحركة وأكثر من طرف داخل اليمن. ويشير ذلك إلى أنّ الحركة لن تتوقف عن العمل العسكري حتى يتم القضاء عليها. وهو أمر يبدو منطقيًا وطبيعيًا في هذه الأوضاع؛ إذ من غير المحتمل أن تتوقف الحركة في منتصف المعارك وتعلن تخليها عن العمل العسكري والتحول إلى حزب سياسي، خاصة أنّ العمل العسكري يشهد كثيرًا من التصعيد.
- فشل العملية السياسية واستمرار الحرب والفوضى في اليمن، وهذا الأمر يؤكده الواقع الحالي، وهذا يعني أنّ الحركة لن تتحول إلى حزب سياسي في ظل المناخ السائد.
- استمرار هشاشة الدولة اليمنية وضعف السلطة المركزية، ما يؤدي إلى استمرار الحركة الحوثية في نشاطها العسكري؛ فهشاشة الدولة تخلق المناخ الملائم لنشوء الحركات العسكرية، وتراجع العمل السياسي الذي تقوم به الأحزاب المدنية.
- تمكّن الحركة من الصمود العسكري أمام خصومها المحليين والإقليميين، واحتفاظها بقدرات عسكرية، ومناطق سيطرة. وهو الأمر الذي يجعل الحركة متمسكة بسلاحها كونه الضامن لوجودها وسلطاتها.

ومما سبق يبدو أنّ سيناريو تحوّل الحركة الحوثية إلى حزبٍ سياسي مدني بعيد التحقق وفق المعطيات الحالية.

سيناريو الأفول

يقوم هذا السيناريو على أساس أنّ الحركة الحوثية ستختفي في المستقبل بعد القضاء عليها عسكريًا وسياسيًا.

عوامل نجاح السيناريو

- تمكُّن خصوم الحركة الحوثية (المحليون والسعودية) من هزيمتها عسكريًا بشكل ساحق، بما يشمل القضاء على قيادتها وجميع الأشخاص المؤهلين لزعامة الحركة؛ إما بالقتل أو النفي أو الأسر، وتفكيك تنظيمها العسكري والسياسي ومحو أسسها الفكرية.
- إحداث مراجعة شاملة تمسّ جوهر الحركة وسلوكها وفكرها من لدن قيادة الحركة الحالية أو قيادة جديدة تحل محلها. وأهم مظهر من مظاهر المراجعة تخلي الحركة عن السلاح وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى ذوبان الحركة واندثارها في المستقبل.

عوامل فشل السيناريو

- صمود الحركة في وجه الضغوط العسكرية والسياسية التي تواجهها في الوقت الحالي، وفي المستقبل.

- استمرار ضعف الدولة وانتشار العنف والفوضى نتيجة توازن القوى، واستمرار الدعم الإيراني للحركة، ما سيوفر للحركة فرصًا أكبر للبقاء والاستمرار في بعض المناطق على الأقل، مثل محافظة صعدة وبعض المناطق الزيدية.

بناءً على ما سبق، يبدو أنّ هذا السيناريو ممكن التحقق في حال جرت إدارة العمليتين العسكرية والسياسية بنجاح، خاصة أنّ الحركة الحوثية ليست واجهةً لتمثيل جهوي أو مذهبي، فهي لا تمثل المذهب الزيدي ولا المنطقة الزيدية أو حتى محافظة صعدة. وهو الأمر الذي يُسهّل القضاء عليها. وما يؤكد ذلك هو حداثة عمر الحركة الذي لا يزيد على ٢٠ عامًا في أفضل الأحوال.

سيناريو المليشيا المتمردة

يقوم مضمون هذا السيناريو على أن تستمر الحركة الحوثية بوصفها حركة متمردة تسيطر على بعض مناطق اليمن وتعيش في حالة صدام مع القوات الحكومية وبعض القوى السياسية.

عوامل نجاح السيناريو

- عدم تحقق أي من السيناريوهات التي ذُكرت سابقًا.
- تحوّل اليمن إلى ساحة صراع إقليمي/ دولي تمنح الحركة الحوثية كثيرًا من الدعم الذي يمكّنها من الحركة والبقاء.

عوامل فشل السيناريو

- ضعف التمثيل الشعبي الواسع للحركة الحوثية الذي قد يسهّل السبيل للقضاء عليها.
- نجاح العملية السياسية وتحول الحركة إلى حزب سياسي.

النتائج

حين حدث الصدام المسلح بين الحركة الحوثية والقوات الحكومية في اليمن عام ٢٠٠٤، لم يكن يتوقع أحد أنّ هذه الحركة القادمة من أعماق التاريخ ستصبح بالحجم والقوة الحالية. ففكر الحركة والحامل الاجتماعي لها، لا يؤهلانها أن تتبوّأ المكانة التي أصبحت عليها. غير أنّ عوامل كثيرة، لم تكن في الحسبان، أدت إلى تقوية الحركة، من أهمها سوء إدارة الرئيس السابق صالح وفساد نظامه، ومحاولته الاستفادة من بقاء الحركة لتعزيز نظامه، وحالة الضعف والانهيار التي أصابت الدولة اليمنية عقب الثورة التي أطاحت صالح، والتي كشفت هشاشة مؤسسات الدولة، وتحديدًا المؤسسات العسكرية والأمنية.

ويُخشى أن يتكرر سوء التقدير لطبيعة الحركة، ونجدها بعد بضع سنين قد تمكنت من الحكم والسلطة في اليمن، أو حكم بعض أجزائه، وهو ما استبعدنا حدوثه في هذه الورقة. ومع ذلك، فإنّ الأمر الذي يمكن قوله بثقة هو أنّ الحركة كانت مشروعًا لتوليد العنف والفوضى في اليمن، ويتوقع لها أن تستمر كذلك حتى يتم القضاء عليها. وبما أنها على ذلك النحو، فإنّ المنطق يقتضي أن تتم مواجهتها بمشاريع سياسية قادرة على تحجيمها سياسيًا وعسكريًا. وأفضل المشاريع القادرة على ذلك، هو مشروع الدولة الحديثة؛ دولة المواطنة المتساوية.

> الأمر الذي يمكن قوله بثقة هو أنّ الحركة الحوثيّة كانت مشروعًا لتوليد العنف والفوضى في اليمن، ويتوقع لها أن تستمر كذلك حتى يتم القضاء عليها

ولكن لسوء الحظ، لا تمتلك هذه المشاريع في اليمن والمنطقة الكثير من المقومات الضرورية لنجاحها؛ نتيجة لغياب المؤسسات والثقافة الديمقراطية. لذا من المتوقع أن تجري مواجهة الحركة الحوثية عن طريق مشاريع عنف مضادة عبر التحشيد المذهبي والجغرافي، وهو الأمر الذي سيخدم الحركة الحوثية ويعطيها مصادر الطاقة التي تحتاج إليها. فهذه المشاريع هي الطريقة الخاطئة لمواجهة الحركة الحوثية واحتوائها سياسيًا أو عسكريًا. فمواجهتها عبر التحشيد المذهبي، وتقوية الدعوات الانفصالية في الجنوب، أو التعصبات الجهوية في بعض مناطق الشمال، تخدم الحركة وتقوي مركزها السياسي والعسكري؛ إذ يظهرها المشروع الانفصالي بأنها المدافعة عن الوحدة اليمنية ما يجعلها قادرة على استقطاب المؤيدين لهذه الوحدة، فيما يمنحها الاحتشاد المذهبي والجهوي في مناطق الشمال كثيرًا من الدعم والمساندة من منطقة شمال الشمال؛ وهي المنطقة ذات النزعة القبلية الحربية التي سيجد كثير من أبنائها أنفسهم في خندق واحد مع الحركة الحوثية؛ ما قد يمكنها من البقاء ويمدها بقوة الحركة.

المؤشر العربي

وحدة استطلاع الرأي العام هي أحد برامج المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وتعنى بالمسوح الاجتماعية والسياسية ودراسة تحولات الرأي العام في المنطقة العربية من خلال استطلاعات الرأي الممثّلة للمجتمعات المدروسة وفق المعايير العلمية. وتعمل هذه الوحدة على إنجاز المؤشر العربي؛ وهو استطلاعٌ سنويٌّ ينفّذه المركز في البلدان العربيّة؛ بهدف الوقوف على اتّجاهات الرّأي العامّ العربيّ نحو مجموعةٍ من المواضيع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، بما في ذلك اتّجاهات الرّأي العامّ نحو قضايا الديمقراطيّة وقيم المواطنة والمساواة والمشاركة المدنيّة والسياسيّة. كما يتضمّن تقييم المواطنين أوضاعهم العامّة، والأوضاع العامّة لبلدانهم، وتقييمهم المؤسّسات الرسميّة الرئيسة في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثقة بهذه المؤسّسات، واتّجاهات الرأي العامّ نحو القطاع الخاصّ، ونحو المحيط العربيّ، والصّراع العربيّ - الإسرائيليّ.

أنجز المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات استطلاع المؤشّر العربيّ لعام ٢٠١٤، في ١٤ بلدًا من بلدان المنطقة العربيّة، خلال الفترة الممتدّة من كانون الثاني / يناير - أيار / مايو ٢٠١٤. وقد نُفّذ هذا الاستطلاع ميدانيًا، من خلال إجراء مقابلاتٍ وجاهيّة مع ٢١٣٢٠ مستجيبًا، موزّعين على عيّناتٍ ممثّلة لمجتمعات ١٤ بلدًا عربيًا، هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسّودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والسعوديّة، واليمن، والكويت، وليبيا. وقد نفّذته فرقٌ بحثيّةٌ مؤهّلةٌ ومدرّبةٌ، تابعةٌ لمراكزَ ومؤسّساتٍ بحثيّةٍ في البلدان المذكورة، تحت الإشراف الميدانيّ لفريق المؤشّر العربيّ في المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات.

يعتمد المؤشّر العربيّ العيّنة العنقوديّة الطبقيّة (في المستويات) المتعدّدة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتيًّا والمتلائمة مع الحجم، في جميع الاستطلاعات التي نُفّذت في البلدان الأربع عشرة. وجرى الأخذ في الاعتبار المستويات (الطبقات) التّالية: الحضر والرّيف، والتّقسيمات الإداريّة الرّئيسة في كلّ بلدٍ مستطلَعة آراء مواطنيه بحسب الوزن النّسبيّ الخاصّ بكلّ مستوًى من مستويات جميع سكّان البلد؛ بحيث يكون لكلّ فردٍ في كلّ بلدٍ مستطلَع، احتماليّة متساوية في أن يكون واحدًا من أفراد العيّنة، وبهامشِ خطأ يتراوح بين ±٢ و٣٪ في جميع البلدان التي نُفّذ الاستطلاع فيها. وقد صُمّمت العيّنة بطريقةٍ يمكن من خلالها تحليل النتائج على أساس الأقاليم والمحافظات والتّقسيمات الإداريّة الرئيسة في كلّ مجتمعٍ من المجتمعات التي شملها الاستطلاع.

محمد المصري*

اتجاهات الرأي العام العربي حول روسيا

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مازال دور المواطنين والرأي العام في العلاقات الدولية موضوعًا بحثيًا جديدًا. والدراسات في هذا المجال محدودة وغير مؤسسة، سواء كان ذلك على الصعيد المنهجي أو على الصعيد الأكاديمي. لا يدّعي أحد أنّ دراسات الرأي العام وأثرها في العلاقات الدولية بصفة عامة أو دور الرأي العام في السياسات الخارجية لبلدٍ ما، هي أحد فروع البحث المكتملة العناصر. ومع ذلك فقد شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية نقاشًا أوسع وأكثر اهتمامًا بمدى دور الرأي العام في صناعة السياسات الخارجية والعوامل المؤثّرة في العلاقات الدولية برمّتها. إنّ الثورة التي أحدثتها وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل الاتصال لتصبح متاحة لجمهورٍ واسع من المواطنين متجاوزة قيود الجغرافيا والحيّز المكاني وتطوّره. وسّع هذا الحيز اقتصاديًا واجتماعيًا بالضرورة دائرة المهتمين والمناقشين وأصحاب المواقف تجاه الأحداث الدولية والإقليمية بصفة عامة والسياسات الخارجية أيضًا. ومن المتوقع أن تتّسع دائرة المهتمين والمتدخلين من الرأي العام في التأثير في السياسات الخارجية. ومن المتوقع أيضًا أن تزداد حساسية صانعي السياسات الخارجية للرأي العام ومواقفه. كما أنّ السياسة الخارجية ومواقف الرأي العام نحوها تصبح وبصورة أكبر في كثير من البلدان النامية أداة لحشد التأييد لأنظمة الحكم القائمة بخاصة تلك الأنظمة التي لا تستند إلى شرعية ديمقراطية.

إنّ واحدًا من أهداف المؤشر العربي الوقوف على اتجاهات الرأي العام نحو القوى الإقليمية والدولية؛ وذلك مساهمةً في تقييم توجّهات السياسات الخارجية للدول العربية والتعرف إلى المحددات والمنطلقات التي تقوم بدور في مواقف الرأي العام العربي تجاه هذه الدول. بطبيعة الحال، إنّ التصدّي لهذا الموضوع في المنطقة العربية يتّسم بأهمية كبرى في ظلّ تعرّض المنطقة لتأثير العديد من القوى الإقليمية والدولية، والتي أحيانًا تتعدّى أدوارها حدود الدور الذي تفترضه العلاقات الدولية لقوى إقليمية أو دولية إلى أن تصبح بعض هذه القوى أقرب إلى لاعب مزدوج الدور؛ أي قوة إقليمية وقوة محلية تنغمس في إطار ترتيب القوى المحلية وتتعامل معها وكأنّها طرف داخلي. إنّ هذا الواقع قد تأسّس بصورة ملحوظة بعيد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ومازال يتمدد ويفرض واقعًا جديدًا، بخاصة في ضوء الثورة السورية وتداعياتها. وعليه، فإنّ التعرّف إلى آراء المواطنين في المنطقة العربية تجاه قوى دولية وإقليمية له أهميته الذاتية المرتبطة بآراء المواطنين في السياسات الخارجية ومنظومة العلاقات الإقليمية والدولية. وله أهمية مضافة؛ إذ إنّه يقيّم مواقف المواطنين نحو دول إقليمية ودولية تدخلية تقوم بأدوار داخلية في شؤون البلدان العربية.

في هذا السياق، تأتي أهمية التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام نحو روسيا، بوصفها إحدى القوى الدولية التي تقوم بدور متزايد في المنطقة العربية. وتعرض هذه الورقة تقييم السياسة الروسية في المنطقة العربية والعوامل المؤثّرة في صوغ مواقف المواطنين تجاه روسيا، وإذا ما كانت هذه المواقف مشتقة من صورٍ نمطية أو مستندة إلى مواقفَ ثقافية أو إلى تقييم لسياسات روسيا.

إنّ العلاقات العربية الروسية اليوم أكثر تعقيدًا وتركيبًا من علاقات دولية وإقليمية مع قوى دولية وإقليمية أخرى. فاليوم تظهر روسيا دولة أساسية في مجموعة من الملفات الساخنة في المنطقة العربية، مثل ملفّ العلاقات العربية الإيرانية، أو الملف السوري والعراقي واللبناني، وجزءًا أساسيًا من تطورات الوضع في اليمن أو ملف أمن الخليج، إضافةً إلى دورها المتزايد في مصر. على الرغم من هذا الدور الكبير لروسيا في هذه الملفات بوصفها إحدى القوى التي لا يمكن تغيّبها عن بحث هذه الملفات، فالدور الروسي هذا دور جديد في المنطقة وليس دورًا بناءً على تراكمات علاقات متميزة مع بلدان المنطقة. فروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي انكفأت على ذاتها وبنت سياستها الخارجية على مدار العقد الأخير من القرن العشرين، في إعادة ترتيب علاقاتها الخارجية مع الغرب والولايات المتحدة، في إطار تفكيك الأسس والمنظومة التي سادت العلاقات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة. وبذلك فإنّ مواقفها وسياساتها خلال تلك الفترة في مناطق مختلفة من العالم وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص متقاربة مع الولايات المتحدة، بل وتتماهى معها في بعض الحالات. في واقع الأمر، لم تقم روسيا بالعمل على وراثة الدور السوفياتي أو المصالح السوفياتية في المنطقة. بل على العكس، قامت بالتنازل عنها خجولة وغير فعّالة أو مبدعة تموضعها في إطار جديد وتزيد من قيمتها النسبية في المنطقة. مما لا شكّ فيه أنّ الدول العربية التي رأت في انهيار الاتحاد السوفياتي انتصارًا لنظام عالمي أحادي القطبية ساهم أيضًا في تهميش أيّ دور ممكن لروسيا. إنّ الدور الحالي الذي تضطلع به روسيا هو نتاج عدة تطورات، أهمّها تغيير تدريجي في إستراتيجية الخارجية الروسية في ظلّ بوتين، وتبنّي سياسة خارجية أكثر تحدّيًا للغرب في أكثر من قضية؛ سواء كان ذلك استجابةً إلى ميلاد موجة جديدة من المشاعر الوطنية الروسية المغالية، وأحيانا المتعصبة، أو تحقيقًا لرؤية إستراتيجية جديدة قائمة على مفهوم أوراسيا. إنّ الانسحاب النسبي للولايات المتحدة تحت قيادة أوباما

ساهم في وجود أكثر من نافذة لروسيا تقوم من خلالها بدور متعاظم. ومما لا شكّ فيه أنّ الأزمات الداخلية التي شهدتها المنطقة، وبالذات في العراق وروسيا، مع دورٍ فاعل لإيران فيها التي استطاعت إقامة تفاهمات مع روسيا على مدار أكثر من عقدٍ، ساهما في إعادة روسيا إلى المنطقة بقوة. لقد تغيّر دور روسيا في المنطقة بعد الربيع العربي تغيّرًا جوهريًا مع ذلك الذي قامت به قبله، وأصبحت روسيا لاعبًا مهمًا في العديد من الأزمات في المنطقة، وبالذات الأزمة السورية.

تتضمن هذه الورقة تحليلًا لاتجاهات الرأي العام في المنطقة نحو روسيا. وتتّسم نظرة مواطني المنطقة العربية في هذا الموضوع بأهمية كبرى؛ في إطار أنّ الرأي العام من المفترض أن يمثّل عاملًا مهمًا في صناعة السياسات الخارجية تجاه دول بعينها، أو تجاه العلاقات الإقليمية والدولية لدولةٍ ما. وينبغي أن يُؤخذ التعرف إلى الرأي العام في المنطقة العربية نحو روسيا ودورها المتزايد في الحسبان بوصفه أحد المحددات التي ترتكز عليها علاقات البلدان العربية بها، إضافةً إلى قيمة هذه العلاقات وطبيعتها ومواقع توافقها واختلافها وانفصامها. وتتناول بالتحليل أسباب مواقف الرأي العام ودوافعها، سواء كانت هذه المواقف "إيجابيةً" أو "سلبيةً". وتعتمد البيانات المعروضة في هذه الورقة أساسًا، على نتائج خمسة عشر استطلاعًا نفّذها المركز العربي للأبحاث في إطار برنامج المؤشر العربي. وتعتمد جزئيًا على ثمانية استطلاعات نُفّذت ضمن قياس الرأي العام نحو التحالف الدولي ضد "تنظيم الدولة الإسلامية".

وتناقش هذه الورقة اتجاهات الرأي العام نحو روسيا؛ وذلك من خلال التعرّف إلى وجهات نظر مواطني المنطقة العربية نحو روسيا بصفة عامة، وتقييم سياساتها الخارجية وأهداف تحقيقها، وتعرض تقييم الرأي العام بعض السياسات الروسية نحو قضايا راهنة، وتعمل على تحليلٍ يهدف إلى معرفة الأسباب والدوافع التي تساهم في صوغ هذه التوجهات والتقييم.

اتجاهات مواطني المنطقة العربية نحو روسيا ومواقفهم

يتضمن هذا القسم من الورقة التعرف إلى آراء المواطنين العرب نحو روسيا، من خلال مؤشرات تُكوِّن في مجملها صورةً بانوراميةً لآرائهم نحوها؛ فهذا القسم يعكس آراء المواطنين نحو روسيا بصفة عامة، ثم تقييمهم السياسة الروسية في المنطقة العربية، إضافةً إلى مدى اقتناع الرأي العام بدور روسيا في قضايا أساسية في المنطقة، وتقييم سياساتها نحو موضوعات راهنة. كما يتضمن هذا القسم آراء المواطنين نحو الأهداف التي تسعى روسيا لتحقيقها.

إجمالًا، الرأي العام العربي هو رأي سلبي تجاه روسيا؛ إذ إنّ نحو نصف الرأي العام العربي يحمل وجهة نظر سلبية أو سلبية إلى حدٍ ما تجاه روسيا. في حين قال ٣٢٪ من المستجيبين إنّه ليس لديهم نظرة إيجابية أو سلبية أو أنّهم "رفضوا الإجابة". تتركز الاتجاهات الإيجابية تجاه روسيا في لبنان وتونس والسودان ومصر، بينما كانت أكثر البلدان التي عبّر المستجيبون فيها عن آراء سلبية هي مجتمعات اللاجئين السوريين والعراق واليمن والأردن والكويت والسعودية وليبيا.

وعلى الرغم من أنّ السؤال لا يتضمن أيّ إشارة إلى أبعاد سياسية، فإنّ تحليل اتجاهات الرأي العام العربي نحو روسيا بصفة عامة يُظهر أنّ هذا التقييم متأثّر بصورة جليّة بسياسات روسيا الخارجية في المنطقة؛ أي أنّ المواقف التي يحملها المواطن في المنطقة العربية نحو روسيا سواء كانت سلبية أو إيجابية هي مواقف غير منطلقة من تقييم روسيا لذاتها وبذاتها، وإنّما تتمحور في أغلبها حول سياسات روسيا في المنطقة. إذ تعكس معظم إجابات المواطنين وبحسب مفرداتهم الخاصة أنّ نظرتهم السلبية تجاه روسيا هي نتيجة لعدم قبول سياستها الخارجية في المنطقة وبالذات نتيجة لمساندة نظام الأسد في سورية في مواجهة الشعب السوري (أكثر من ربع الذين لديهم موقف سلبي نحو روسيا عزوا هذا الموقف لمساندة نظام الأسد). كما فسّر الذين يحملون وجهات نظر سلبية تجاه روسيا بمواقفها المساندة للأنظمة الاستبدادية ووقوفها ضد الربيع العربي، أو نتيجة لسياسات روسيا التي تهدف إلى فرض سيطرتها على المنطقة العربية أو التدخّل في الشؤون الداخلية العربية، أو نتيجة لدورها في إذكاء الانقسامات الطائفية والإثنية وعملها على تفتيت الشعوب العربية. وفسّر الذين يحملون وجهات نظر سلبية نحو روسيا نتيجة لسياساتها ضد البلدان العربية والتحالف مع أعدائها ونزعتها إلى تهديد الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ أكثر من ٥٪ من الذين عبّروا عن مواقف سلبية نحو روسيا أكّدوا أنّ موقفهم هذا ينطلق من حقيقة أنّ روسيا منحازة إلى إسرائيل وتقوم على دعمها. من المهمّ هنا أنّ نسبة المستجيبين الذين أفادوا بأنّ نظرتهم السلبية نحو روسيا هي نتيجة لاختلافات ثقافية أو دينية بين العرب والروس أو نتيجة لصراعٍ ثقافي أو حضاري أو لأنّهم يرفضون الثقافة الروسية، يمثّلون نسبة محدودة جدًا. إنّ نسبة ١٪ من الذين يحملون وجهات نظر سلبية نحو روسيا فسّروا ذلك بمواقف روسيا ضد الإسلام والمسلمين

الشكل (١)
اتجاهات الرأي العام العربيّ نحو روسيا

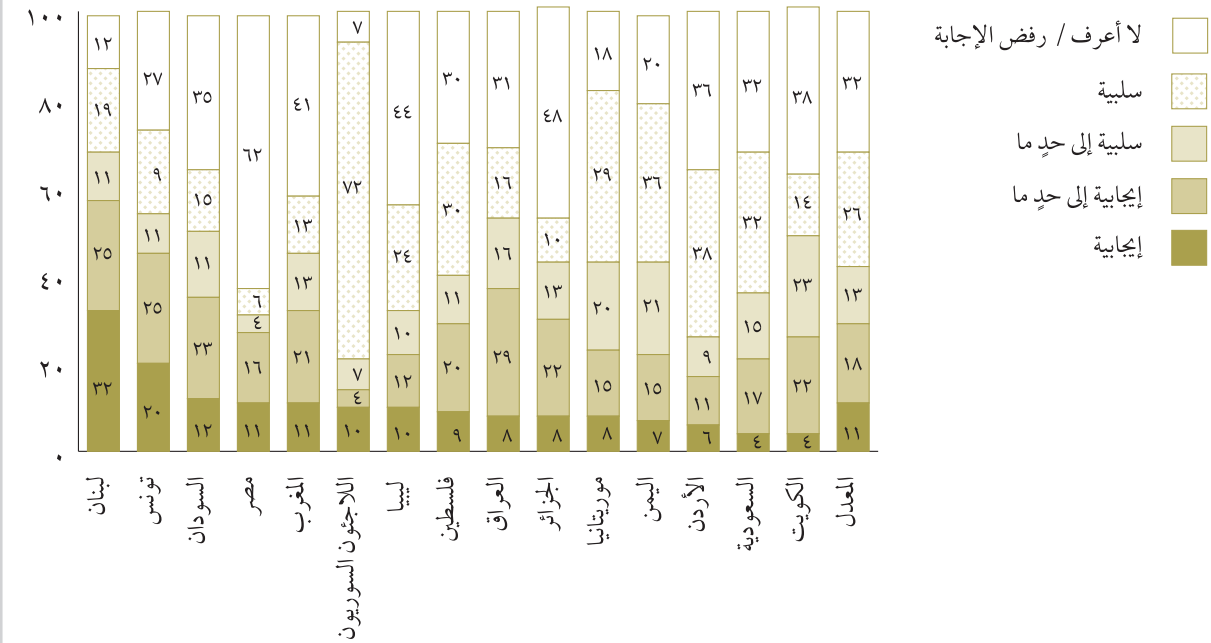

في الشيشان. كما أنّ ٢٪ منهم رأوا روسيا دولة احتلال واستعمار انطلاقًا ممّا قامت به في أوكرانيا أو في غيرها من مناطق القفقاس.

أمّا الذين يحملون وجهات نظر إيجابية، فقد فسّروا نظرتهم الإيجابية بالعديد من العوامل، كان أهمّها أنّ روسيا تمثّل قوة عسكرية وسياسية ذات نفوذ في العالم أو نتيجة لدعمها البلدان العربية أو القضية الفلسطينية (بنسبة ١٠٪ من الذين قيّموا روسيا إيجابيًا). كما أنّ نحو ١٢٪ من الذين قيّموا روسيا إيجابيًا انطلقوا إمّا من دعمها النظام السوري أو دعمها نظام السيسي. كما أنّ نسبة جديرة بالاهتمام (نحو ١٥٪ من الذين قيّموها بإيجابية) قيّمتها انطلاقًا من أنّ وجود روسيا يجعل هنالك توازنًا في النظام الدولي ويكبح التفرّد الأميركي، أو لأنّ روسيا لا تتدخّل في الشؤون الداخلية لبعض البلدان العربية. كما أشرنا سابقًا في ما يتعلق بالأسباب التي ساقها الذين لديهم نظرة سلبية نحو روسيا؛ فالذين يحملون نظرة إيجابية تجاه روسيا فسّروا مواقفهم أيضًا انطلاقًا من المواقف السياسية لروسيا. إنّ أقلّ من ٥٪ من المواطنين الذين أفادوا بأنّ نظرتهم لروسيا إيجابية فسّروا هذا الأمر بإعجاب بروسيا أو شعبها أو ثقافتها.

على الرغم من أنّ النتائج السابقة أظهرت بصورة واضحة أنّ مواقف المواطنين العرب تجاه روسيا مرتبطة بسياستها الخارجية؛ فقد أخذ المؤشر العربي على عاتقه التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو روسيا وأسباب تشكيل هذا الرأي وعوامله؛ وذلك من خلال قياس أثر التباين الثقافي والديني بين المجتمعات العربية والمجتمع الروسي، وقياس مدى ما يمثّله التباين والاختلاف الثقافي بوصفهما عاملين محددين في اتجاهات الرأي العام نحو روسيا.

على الرغم من وجود قطاع واسع من المواطنين (يمثّل نحو ثلث الرأي العام) ليست لديه معرفة أو معلومات حول روسيا، فقد قيّم مواطنو المنطقة العربية روسيا ومجتمعها إيجابيًا بالنسبة إلى مجموعة من القيم؛ إذ إنّ مواطني المنطقة العربية يرون أنّ المجتمع الروسي وصل إلى درجة متقدمة على صعيد التطور التكنولوجي، وعلى صعيد تقدير الجهد الفردي واحترام الحريات الشخصية والتزام القوانين والمساواة بين الجنسين ونزاهة القضاء فيه. ويعدّ هذا التقييم إيجابيًا عند مقارنته مع تقييم المستجيبين لهذه الموضوعات نفسها في مجتمعاتهم، إذ إنّهم قيّموا المجتمع الروسي بإيجابية أعلى من تلك التي في بلدانهم. لكنّ هذا النمط سرعان ما يختلف عندما يكون السؤال عن مدى التزام المجتمع الروسي الدين أو مدى تسامحه؛ إذ يرى الرأي العام العربي أنّ المجتمع الروسي في موقع متوسط على صعيد "التسامح"، وأقلّ من متوسط على صعيد "الالتزام الديني". ويرى المستجيبون أنّ مجتمعاتهم تتميز بهاتين القيمتين الاجتماعيتين أكثر ممّا يتميز بهما المجتمع الروسي.

وفي السياق نفسه، اختيرت مجموعة من المشكلات التي عادةً ما توصف بها المجتمعات غير العربية بصورة نمطية، وسُئل المستجيبون عن رأيهم بشأن مدى انتشارها في روسيا وفي مجتمعات المستجيبين. يرى الرأي العام العربي أنّ المجتمع الروسي يواجه مشكلات اجتماعية وثقافية؛ فهو يعاني الانحلال الأخلاقي وضعف الروابط العائلية، وتطغى عليه النزعة المادية، وتنتشر فيه الجريمة. إنّ الرأي العام العربي لا يخص مجتمع روسيا بهذه المشكلات؛ فهو يقرّ أنّ هذه المشكلات منتشرة في بلدانهم وإنْ كان بدرجة أقل نسبيًا من انتشارها في روسيا.

إنّ عدم وجود أسس ثقافية أو دينية أو قيمية لتفسير النظرة السلبية والموقف "ضد الروسي" عند الرأي العام العربي كما أظهرته النتائج السابقة يتكرس بوضوح بوصفه أكثر إيجابية نحو الشعب الروسي عندما يكون بمعزل عن السياسة الخارجية الروسية؛ إذ أفادت الكتلة الأكبر من المستجيبين وبنسبة ٣٦٪ بأنّ رأيهم/ نظرتهم إلى الشعب الروسي هي نظرة إيجابية. وعبّر ربع المستجيبين عن أنّ رأيهم/ نظرتهم ليست إيجابية أو سلبية نحو الشعب الروسي بمعزل عن السياسة الخارجية الروسية، بينما قال ٢٠٪ إنّ آراءهم في الشعب الروسي آراء "سلبية" أو "سلبية إلى حدٍ ما".

تقييم سياسة روسيا الخارجية في المنطقة العربية

إنّ تقييم السياسة الخارجية لروسيا في المنطقة جرى قياسه من خلال عدة مؤشرات؛ الأوّل منها هو المؤشر العام الذي يقيّم السياسة الخارجية لروسيا في المنطقة العربية. أمّا المؤشرات الأخرى، فهي التي تقيّم السياسات الروسية تجاه موضوعات راهنة ومهمة في المنطقة العربية.

أمّا على صعيد تقييم الرأي العام في المنطقة العربية تجاه السياسة الخارجية لروسيا في المنطقة بصفة عامة، فتشير النتائج إلى أنّ تقييم سياسة روسيا في المنطقة هو تقييم، في مجمله، سلبي؛ فبحسب نتائج المؤشر العربي ٢٠١٤ الذي نُفّذ في النصف الأول من عام ٢٠١٤، أفاد ١٢٪ من المستجيبين بأنّ تلك السياسة "إيجابية". في حين كانت نسبة الذين أفادوا بأنّها "إيجابية إلى حدٍّ ما" ٢٥٪. أمّا الذين وصفوها بالـ "سلبية" والـ "سلبية" إلى حدٍّ ما"، فكانت نسبتهم ٤٢٪. وبذلك فإنّ عدد الذين أفادوا بأنّ السياسة الخارجية "إيجابية" كان نصف الذين قالوا إنّها "سلبية"، بالنظر إلى أنّ من قيّموا السياسات بالـ "إيجابية" أو الـ "سلبية"" هم الذين يحملون وجهات نظر أقلّ التباسًا وأكثر حسمًا من الذين قيّموا السياسات الروسية بالـ "سلبية" إلى حدٍّ ما"، أو الـ "إيجابية إلى حدٍّ ما".

وأمّا تقييم السياسة الخارجية الروسية في المنطقة من خلال نتائج الاستطلاع الثاني الذي نُفّذ في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤، والذي بينه وبين الاستطلاع الأوّل نحو أربعة أشهر، فقد كان أكثر سلبيةً؛ إذ أفاد ٥٩٪ من المستجيبين بأنّها "سلبية" (٤٣٪ "سلبية"، و١٦٪ "سلبية إلى حدٍّ ما")، مقابل ٢٨٪ أفادوا بأنّها "إيجابية" (١٤٪ "إيجابية"، و١٤٪ "إيجابية إلى حدٍّ ما"). وهكذا، فإنّ الذين جزموا، على نحو واضح، بـ "سلبية" السياسات الروسية، يمثّلون ثلاثة أضعاف الذين قالوا إنّها "إيجابية".

إنّ الحدث الأكثر أهميةً الذي شهدته المنطقة ما بين تاريخَي تنفيذ الاستطلاعَين كان الحرب الإسرائيلية على غزة، والتدهور في سورية والعراق وهو الأمر الذي أثّر تأثيرًا رئيسًا في تقييم السياسات الروسية. وبذلك فقد كان ثمة تحوُّل في الرأي العام في تقييم السياسة الروسية في المنطقة. ومن الواضح أنّ السبب الرئيس لهذا التحوّل هو التحوُّل في نسبة الذين قيّموا السياسة الأميركية بالـ "إيجابية إلى حدٍّ ما"، أو الـ "سلبية إلى حدٍّ ما"؛ إذ انخفضت نسبة هؤلاء لمصلحة الذين أفادوا بأنّها "سلبية".

أمّا على صعيد المؤشرات التفصيلية التي تقيس تقييم المواطنين السياسات الروسية في المنطقة العربية في السياق نفسه، فقد سُئل المستجيبون عن تقييم الرأي العام سياسات روسيا نحو مجموعة من الموضوعات الرئيسة والراهنة في المنطقة العربية. ويعكس التقييم السلبي لتلك السياسات، على نحوٍ واضح، عدم الرضا عنها؛ فنِسب مؤيدي سياسات روسيا ومواقفها تجاه ١٢ موضوعًا أساسيًا في المنطقة هي نِسب متدنية جدًّا، لا تتجاوز ربع المستجيبين في الحد الأقصى. يعارض نحو أكثر من نصف المستجيبين سياسات روسيا تجاه مجمل القضايا والموضوعات المحورية. ويشتمل هذا على معارضة سياسات روسيا نحو القضية الفلسطينية، وسياسات إسرائيل الاستيطانية، وحصار غزة وكذلك سياستها في العراق وأفغانستان، والثورة السورية، وسياساتها تجاه النظام الجديد في مصر، وكذلك سياساتها تجاه الحركات الإسلامية السلمية. ولعلّ أعلى النسب المؤيّدة سياسات روسيا في المنطقة على ضآلة هذه النسب وتدنّيها، تظهر في سياسات روسيا نحو القضية الفلسطينية، وهي السياسة غير الواضحة فعليًا والمحدودة جدًا مقارنةً مع سياسات الولايات المتحدة، وحتى بالمقارنة مع مدى الانخراط الأوروبي في تطورات هذه القضية. وقد يكون سبب وجود نسبة مرتفعة نسبيًا في تقييم هذه السياسة مقارنةً بغيرها، مرتبطًا بأنّ الرأي العام العربي يرى أنّ الولايات المتحدة تتحمّل بصورة رئيسة وشبه كاملة تطورات القضية الفلسطينية وتداعياتها. ويمكن فهم أنّ جزءًا من الذين قيّموا هذه السياسة بصورة إيجابية كانوا يقيّمون مواقف تاريخية للاتحاد السوفياتي نحو القضية

الشّكل (٢)
تقييم الرأي العام للسياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية

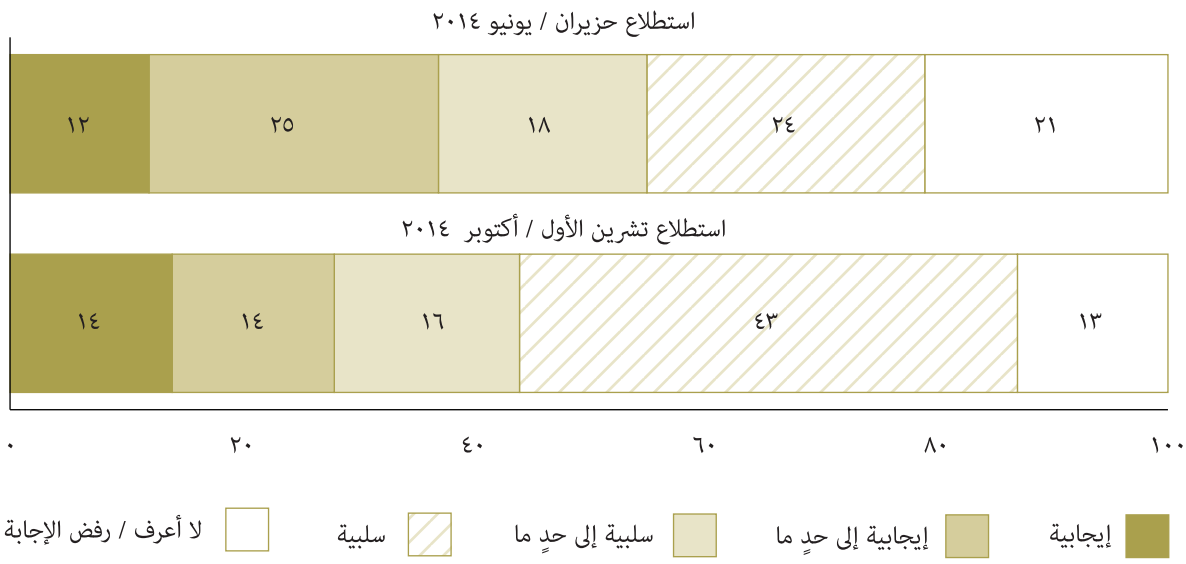

الشّكل (٣)
تقييم الرأي العام العربي للسياسات الحكومية الروسية ومواقفها تجاه قضايا محددة

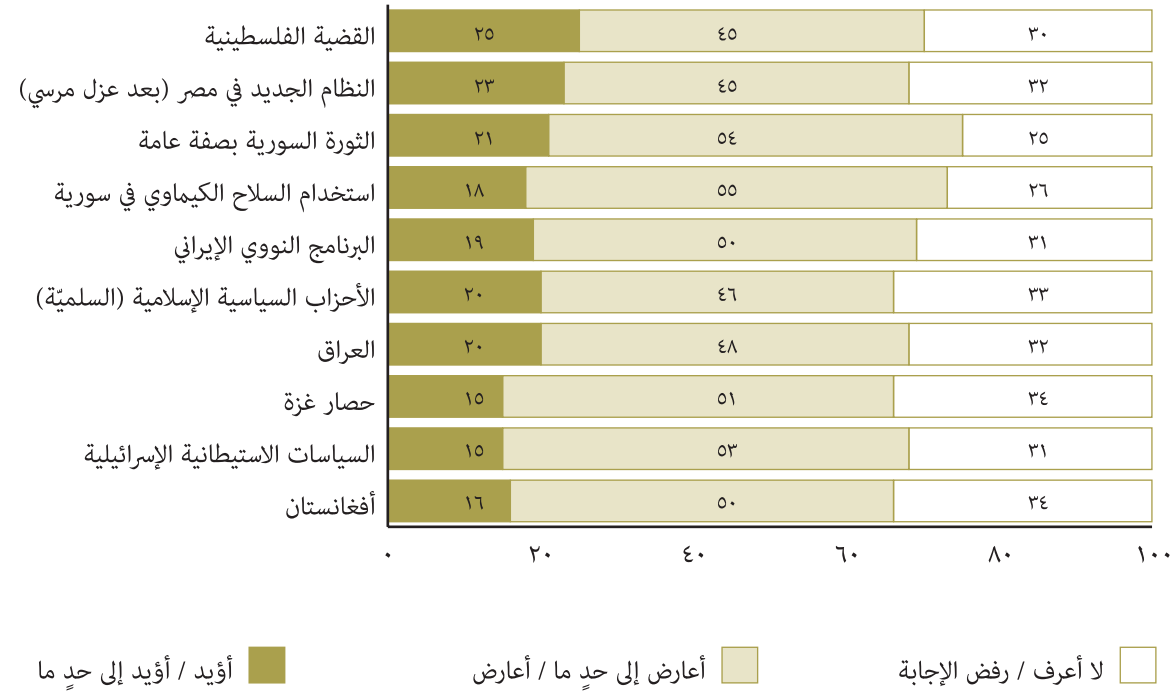

الفلسطينية. السياسة الروسية الأخرى التي لاقت استحسانًا لدى الرأي العام العربي نسبيًا (إذ إنّ أكثريته ضد هذه السياسة) هي الموقف من النظام المصري الذي قاده السيسي بعد عزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي. إنّ جزءًا غير يسير من هؤلاء جاء من بين مستجيبي مصر الذين عبّروا كما جرت الإشارة سابقًا أنّ موقفهم إيجابي أو إيجابي إلى حدٍ ما من روسيا، نتيجة لموقفها المؤيّد للسيسي. إنّ المفردات التي استخدمها المصريون في موقفهم هذا، تعكس شحنة وطنية مرتفعة تختلط مع الشعور بأنّ روسيا كانت البلد الوحيد الذي وقف مع النظام الجديد حين تركه الجميع دوليًا. ولعلّ الزيارة التي قام بها السيسي بوصفه وزير دفاع إلى روسيا وما رافقها من حملة إعلامية، تركّز على أنّ مصر في سيرورة تغيّر تحالفاتها إلى روسيا، ساهمت في هذا الموقف الإيجابي أو الإيجابي إلى حدٍ ما نحو روسيا. بالمحصلة النهائية، سياسات روسيا في المنطقة العربية عندما يكون السؤال تفصيليًا وحول قضايا محددة، هي سياسات سلبية في أعين المواطنين العرب.

أيّ دور تقوم به روسيا في العالم والمنطقة العربية؟

من أجل التعرّف بعمق إلى اتجاهات الرأي العام نحو روسيا، سُئل المستجيبون عن أهمّ هدف تسعى روسيا لتحقيقه في المنطقة العربية من خلال صيغة السؤال المفتوح. وقد أوردوا العديد من الأهداف التي صُنِّفت إلى أهداف إيجابية وأخرى سلبية. وبلغت نسبة الإجابات ذات الأهداف الإيجابية ١٠٪ من المستجيبين، بينما بلغت نسبة الذين قالوا إنّها سلبية ٤٥٪. بالمقابل فإنّ ٤٥٪ من الرأي العام العربي أفادوا بأنّهم لا يعرفون ما هي الأهداف التي تسعى روسيا إلى تحقيقها في المنطقة العربية. وعلى رأس الأهداف التي أشار إليها المواطنون من ضمن الأهداف السلبية هي محاولة روسيا السيطرة على المنطقة العربية وإيجاد موقع نفوذ لها في المنطقة، إضافةً إلى أنّهم يرون أنّها تهدف إلى الاستحواذ على ثروات العالم العربي واستغلالها. كما أنّ أكثر من ٥٪ من الرأي العام العربي يرى أنّ أهداف روسيا هي تفتيت البلدان العربية، وإثارة النزاعات الداخلية. ويرى نحو ٤٪ أنّ أهمّ أهدافها إمّا دعم حلفائها مثل نظام بشار الأسد أو تأييد إسرائيل ودعمها. أمّا على صعيد الأهداف الإيجابية، فقد تركّزت إمّا حول تعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان العربية أو مساندة البلدان العربية ودعمها، أو تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

الشّكل (٤)
الأهداف التي تسعى روسيا لتحقيقها في المنطقة العربية

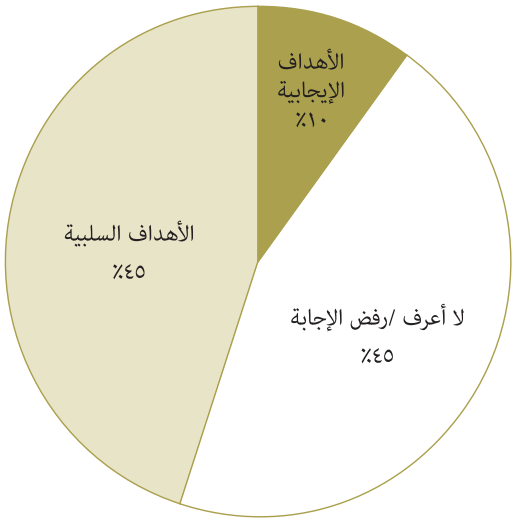

في سياق تعميق اتجاهات الرأي العام نحو سياسات روسيا في المنطقة، طُرحت على المستجيبين تسع عبارات يمكن من خلالها التعرّف إلى اتجاهات رأيهم نحو الدور الذي تقوم به في العالم والمنطقة العربية. وقد جرى صوغ هذه العبارات بطريقة تعكس ما تطرحه عادةً إدارات الدول الكبرى من مبادئ وأدوار وسياسات تقوم بها في العالم والمنطقة؛ وفضلًا عن ذلك، جرى صوغ مجموعة من العبارات مستوحاة ممّا يُطرح في النقاش العام من تصورات، وفي المنطقة العربية، بشأن ما تقوم به الدول الكبرى في المنطقة العربية، بالتقاطع مع الإشكاليات التي تواجهها المنطقة، أو التطورات الكبرى التي تجري فيها؛ مثل دور روسيا في النزاعات الطائفية والعرقية، ومواقفها من الحركات الإسلامية المتطرفة، ودورها في انتشار الفساد المالي والإداري. وسُئل المستجيبون إذا ما كان المسلمون في روسيا يحظون بجميع الحقوق التي يحظى بها غيرهم من الروس.

إنّ الرأي العام العربي، في جملته، غير مقتنع بأنّ روسيا تدعم التحوّل الديمقراطي في البلدان العربية، أو أنّها تحمي حقوق الإنسان. وإنّ أغلبية الرأي العام في المنطقة العربية غير مقتنعة بأنّها تساهم في تعزيز أمن المنطقة العربية واستقرارها.

وتعتقد أغلبية الرأي العام أنّ روسيا تعمل على فرض سياستها على بقية دول العالم، وأنّها تساهم في زيادة نفوذ الحركات الإسلامية المتطرفة، وانتشار الفساد المالي والإداري، وتغذية النزاعات الطائفية

والعرقية الانفصالية في البلدان العربية. ويرى نحو نصف المواطنين في المنطقة العربية أنّ روسيا تهدف إلى فرض أجندتها على الدول من خلال ما تقدّمه إليها من مساعدات. ومن المهم الإشارة إلى أنّ روسيا قُيّمت سلبيًا في ما يتعلق بحظوة المسلمين في روسيا بجميع الحقوق التي يحظى بها غيرهم من الروس؛ إذ إنّ ٢٧٪ من الرأي العام أفادوا بأنّهم يتمتعون بالحقوق نفسها، مقابل معارضة ٤١٪ ذلك.

خلاصة

معرفة مواطني المنطقة العربية على صعيد معرفة مستجيبي المنطقة العربية بروسيا بحسب تقييمهم الذاتي لهذه المعرفة، هي معرفة محدودة جدًا؛ فقد أفاد ١٦٪ منهم بأنّهم يعرفونها معرفة جيدة جدًا أو جيدة، مقابل ٤٠٪ قالوا إنّهم يعرفونها معرفة قليلة. وأفاد ٣٦٪ من المستجيبين بأنّهم يكادون لا يعرفون شيئًا عنها. وفي ظل عدم اختبار مدى معرفة المستجيبين موضوعيًا من خلال أسئلة أخرى، فإنّ مستويات معرفة الجمهور العربي بـروسيا تبقى محدودة. يتمايز المستجيبون بحسب بلدانهم بمدى معرفتهم بروسيا؛ إذ تعدّ منخفضة وبصورة ملحوظة لدى المستجيبين في بلدان مثل موريتانيا، والجزائر، ومصر، والمغرب. بينما تعدّ مرتفعة في الكويت والسعودية. إنّ مصادر معرفة الرأي العام بروسيا (المجتمع، والحياة، والثقافة) متنوعة. لكنّ نحو ثلث المستجيبين أفادوا بأنّ معرفتهم جاءت من خلال وسائل الإعلام. في حين أفاد ١٧٪ بأنّها من خلال الأصدقاء والمعارف والأقارب. وإذا أخذنا في الحسبان أنّ المصدر الأساسي للأخبار لدى الرأي العام العربي هو التلفزيون، فإنّ مصادر معرفة المواطنين الرئيسة بروسيا هي وسائل إعلامية مرئية. وإنّ المعرفة الأساسية للمواطنين في المنطقة العربية هي معرفة مرتبطة بمتابعة الأخبار حول روسيا. إنّ المعرفة المتدنية بروسيا بالتأكيد مرتبطة بتراجع دورها خلال العقدين اللذَين سبقا الربيع العربي حينما عادت روسيا لتقوم بدور محوري في إطار الأزمة السورية بالذات.

بينت النتائج السابقة أنّ أغلبية الرأي العام العربي يحمل موقفًا سلبيًا تجاه روسيا، وأنّه يوجد رأي عام يميل إلى أن يكون "ضد روسيا". إلّا أنّه من الخطأ الفادح القول إنّ هذا الرأي هو موقف ضد روسيا على الإطلاق، بل إنّ الأصح - حتى من الناحية الاصطلاحية - أن نقول بوجود موقف عربي ضد سياسات روسيا في المنطقة العربية. يرتكز الموقف "ضد روسيا" على أسباب لها علاقة بسياستها الخارجية في المنطقة، وبالذات في مواقفها الداعمة النظام السوري على حساب الشعب السوري، والسعي لتحقيق مصالحها على حساب مصالح البلدان العربية. وقد تمثّلت مفردات المستجيبين، في وصف أهداف روسيا في المنطقة أو تفسير موقفهم نحوها، بـ "الهيمنة"، و"السيطرة"، و"تحقيق مصالحها"، و"الإضرار بالمصالح العربية"، و"الإضرار بالشعوب العربية"، و"دعم مصالح أعداء العرب"، أو "دعم منافسيهم في المنطقة". في حين غابت مفردات ذات محتوًى ثقافي أو ديني أو قيمي في تفسير النظرة السلبية. فقد كانت أعداد المفردات التي تنطلق من موقف ثقافي أو ديني محدودة للغاية، ولا تتجاوز ما نسبته أقلّ من ١٪ من أصل ٣٤ ألف إجابة مفتوحة.

ويقرّ الرأي العام العربي من خلال تقييمه لمجموعة من القيم، بوجود فوارق ثقافية وقيمية بين روسيا والمجتمعات العربية؛ إذ تسود في المجتمعات العربية قيم مختلفة عن نظيرتها في المجتمع الروسي، وبخاصة على صعيد الالتزام الديني والتسامح المجتمعي. وإنّ مواطني المنطقة العربية يقرّون بانتشار بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية في روسيا، ويقرّون كذلك بانتشارها في مجتمعاتهم، ويرون أنّ المجتمعَين الـروسي والعربي يواجهان، بنسبٍ متقاربة جدًّا، مشكلة التعصب الديني. إنّ الاختلاف الثقافي أو استهداف الدين الإسلامي - كما اتضح ذلك سابقًا - هما عاملان غير مؤثّريْن في تغذية الرأي العام "ضد روسيا"، بل إنّ الرأي العام العربي يصنّف المجتمع الروسي مجتمعًا متقدمًا في مجالات التطور التكنولوجي، والحريات الشخصية، والمساواة بين الجنسين، والتزام القوانين، وتقدير الجهد الفردي، ونزاهة القضاء.

ثمّ إنّ الاختلاف في القيم الاجتماعية والثقافية لا يمثّل أساسًا للموقف الموصوف بأنّه "ضد روسيا"، بل على العكس من ذلك؛ فأكثرية المواطنين العرب لديهم نظرة "إيجابية"، أو "لا إيجابية ولا سلبية"، تجاه الشعب الروسي، بغضّ النظر عن السياسة الخارجية الروسية.

إذا كانت مواقف الرأي العام العربي تجاه روسيا مرتبطةً بسياساتها في المنطقة العربية، وإذا كان الاصطلاح الصحيح لتوصيف مواقفه منها هو موقفٌ عربيٌ ضد سياسة روسيا في المنطقة، فليس من المتوقّع أن يتغيّر الموقف السلبي تجاه روسيا، ما لم تُغيّر سياساتها الخارجية نحو المنطقة العربية، بل إنّ هذا الموقف مهيّأ لمزيد من الميل نحو السلبية في ضوء أنّ السياسة الخارجية الروسية تتمحور حول ركيزتها الأساسية من خلال الموقف الداعم نظام بشار الأسد والمساهمة الفعلية في الحفاظ عليه، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو من خلال الدعم العسكري أو من خلال مواقفها في دعم أنظمة استبدادية. في ظل التوجّه الروسي إلى عدم القيام بدورٍ مساند للفلسطينيين، فليس من المتوقع أن يتغيّر الموقف من روسيا. إنّ عدم وجود معرفة عامة وواسعة بروسيا إضافةً إلى أنّ روسيا لم تستطع أن تمثّل نموذجًا عالميًا للجذب والاحتذاء، فليس من المتوقع أن يجري تغيير في العوامل التي تحدد مواقف المواطنين نحو روسيا. وعليه، ليس من المتوقع أيضًا أن يتحوّل الموقف السلبي من روسيا إلى موقف إيجابي أو محايد.

التوثيق

أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي

في الفترة ١/ ٣/ ٢٠١٥ - ٣٠/ ٤/ ٢٠١٥

آذار/ مارس ٢٠١٥

٢٠١٥/٠٣/١ أعلنت حركة حزم - إحدى فصائل المعارضة السورية المسلحة - أنّها قررت حلّ نفسها وانضمام مقاتليها للجبهة الشامية بحلب. وجاء قرار الحركة بعد أيام من الاشتباكات المسلحة التي وقعت بين حزم وجبهة النصرة في ريف حلب الغربي.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٣/١)

٢٠١٥/٠٣/١ أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في مصر أنّها ستعمل على وضع جدول زمني جديد للانتخابات البرلمانية بعد صدور قرار من المحكمة الدستورية بعدم دستورية مادة في أحد القوانين. كما وجّه الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكومة لإجراء تعديلات خلال شهر على قانون تقسيم الدوائر الخاصة بالانتخابات البرلمانية الذي قضت المحكمة بعدم دستورية إحدى موادّه.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/١)

٢٠١٥/٠٣/١ اتهم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، علي عبد الله صالح، بالتآمر مع إيران بالتعاون مع جماعة الحوثيين من أجل إفشال خطة خليجية لانتقال السلطة، وبأنّ تحالفه مع الحوثي بالتنسيق مع إيران كان وراء سقوط العاصمة صنعاء في ٢١ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، وأنّ صنعاء أصبحت عاصمة محتلة.

(اليمن الآن، ٢٠١٥/٠٣/١)

٢٠١٥/٠٣/٢ وقع انفجار في محيط مقر دار القضاء العالي في وسط القاهرة. وأعلنت السلطات المصرية مقتل اثنين من المدنيين، في وقت لاحق، متأثّرين بجراح أصيبا بها في الانفجار.

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٣/٢)

٢٠١٥/٠٣/٢ بدأت قوات حكومية عراقية مدعومة من "الحشد الشعبي" بعملية عسكرية واسعة النطاق لاستعادة مدينة تكريت من تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش).

(العربي الجديد،٢٠١٥/٠٣/٢)

٢٠١٥/٠٣/٢ أعلن فرج هاشم المتحدث باسم مجلس النواب الليبي المنتخب والمعترف به دوليًا أنّ المجلس وافق على العودة لمحادثات السلام التي تتوسط فيها الأمم المتحدة مع حكومة منافسة، وذلك بعد أسبوع من انسحابه بسبب تفجير انتحاري نفّذه متشددون. فقد صوّت مجلس النواب لفائدة استئناف محادثات السلام بعدما عقد اجتماعًا مع مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برناردينو ليون.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٢)

٢٠١٥/٠٣/٢ أعلن رئيس مجلس النواب الليبي بصفته المفوّض بمهام القائد الأعلى للقوات المسلحة اختياره اللواء خليفة بلقاسم حفتر قائدًا للجيش بعد ترقيته إلى رتبة فريق.

(فرانس٢٤، ٢٠١٥/٠٣/٢)

٢٠١٥/٠٣/٣ قال علي الحاسي المسؤول الأمني في قوات حماية المنشآت النفطية في ليبيا إنّ مسلّحين إسلاميين سيطروا على محطة باهي النفطية وحقل المبروك النفطي شرق مدينة سرت، حيث جرت اشتباكات عنيفة بين عناصر من تنظيم الدولة وقوات حرس المنشآت النفطية.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٣/٣)

٢٠١٥/٠٣/٣ رفض مسلّحون سوريون في حلب، اقتراح مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستيفان دي ميستورا لوقف إطلاق النار في مدينة حلب الشمالية، قائلين إنّ الخطة لن تمثّل فائدة سوى للحكومة السورية على حساب المعارضة. وقال بيان من "لجنة ثوار حلب" إنّ ممثّليها لن يجتمعوا مع مسؤولي الأمم المتحدة، إلا إذا أدّى وقف إطلاق النار في نهاية الأمر إلى خروج الرئيس السوري بشار الأسد ومساعديه المقرّبين والملاحقة القضائية للمتورطين في جرائم حرب.

(السفير، ٢٠١٥/٠٣/٣)

٢٠١٥/٠٣/٣ قررت محكمة القضاء الإداري المصرية وقف قرار اللجنة العليا للانتخابات دعوة الناخبين لانتخاب مجلس النواب، بعد أن قضت المحكمة الدستورية ببطلان جزء من قانون الانتخابات. وكانت دعاوى عدة أقيمت أمام محكمة القضاء الإداري تطالب بوقف انتخابات مجلس النواب إلى حين فصل المحكمة الدستورية العليا في الطعون المقدمة لها على قانون انتخابات مجلس النواب.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٣/٣)

٢٠١٥/٠٣/٣ قضت محكمة في مصر بسجن اثنين من أفراد الشرطة ١٠ سنوات لإدانتهما بقتل الشاب خالد سعيد، في حادث ينظر إليه باعتباره من أسباب اندلاع ثورة عام ٢٠١١. وكان المتّهمان محمود صلاح محمود وعوض إسماعيل سليمان حكم عليهما بالسجن لمدة ٧ سنوات، لكنّهما استأنفا الحكم، ثم أطلق سراحهما لانتهاء فترة الاحتجاز الوقائي.

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٣/٣)

٢٠١٥/٠٣/٣ دعا الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إلى نقل الحوار الوطني إلى الرياض حيث مقرّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظرًا لأنّ بعض الأطراف المشاركة ترفض إقامته في مدينتي تعز أو عدن. وأكّد هادي أنّ الاعتراف بالشرعية يتطلب العمل بصورة إيجابية إلى جانب القيادة الشرعية ورفع الإقامة الجبرية عن رئيس حكومة الكفاءات خالد محفوظ بحاح والوزراء الذين معه وبقية المسؤولين والمعتقلين السياسيين والناشطين.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٣/٤)

٢٠١٥/٠٣/٥ أجرى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تعديلًا وزاريًا طال ثماني وزارات، وأدّى الوزراء اليمين الدستوري أمام رئيس الجمهورية بحضور رئيس مجلس الوزراء إبراهيم محلب، كلّ من:

اللواء مجدي محمد عبد الحميد عبد الغفار وزيرًا للداخلية، ود. محمد أحمد محمد يوسف وزير دولة لوزارة التعليم الفني والتدريب، ود. صلاح الدين هلال محمود هلال وزيرًا للزراعة واستصلاح الأراضي، ود. عبد الواحد النبوي عبد الواحد وزيـرًا للثقافة، ود. محب محمود كامل الرافعي وزيرًا للتربية والتعليم، ود. هالة محمد علي يوسف وزير دولة للسكان، وخالد علي محمد نجم وزيرًا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،

والمهندس خالد عباس رامي وزيرًا للسياحة.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٣/٥)

٢٠١٥/٠٣/٥ بدأت في الرباط جلسات الحوار الليبي التي تركّز على تشكيل حكومة وحدة وطنية إضافةً إلى الترتيبات الأمنية لتمهيد الطريق أمام وقف شامل للنار والانسحاب التدريجي للمجموعات المسلحة من البلدات والمدن، والآليات اللازمة لجمع السلاح، إضافةً إلى استكمال عملية صوغ الدستور ضمن جداول زمنية واضحة. وانتقل إلى العاصمة المغربية ممثلون عن طرفَي الصراع الرئيسين، وهما مجلس النواب المنعقد في طبرق والمؤتمر الوطني (المنتهية ولايته) الذي يتخذ من العاصمة الليبية مقرًا له، إضافةً إلى شخصيات مستقلة وممثلين عن المجتمع المدني.

(الحياة، ٢٠١٥/٠٣/٦)

٢٠١٥/٠٣/٥ سيطرت جماعة الحوثيين في اليمن على مقر أمانة الحوار الوطني في صنعاء بعد ساعات من رفض الرئيس هادي منصور استئناف محادثات معهم تتوسط فيها الأمم المتحدة إذا لم ينسحبوا من العاصمة صنعاء.

(الدستور، ٢٠١٥/٠٣/٦)

٢٠١٥/٠٣/٥ دان مجلس الأمن الدولي استخدام الكلور كسلاح في سوريا، وهدّد باتخاذ إجراء إذا استخدمت مثل هذه الأسلحة مجددًا. واعتمد المجلس القرار ٢٢٠٩ بغالبية أربعة عشر صوتًا بينهم روسيا حليفة سوريا. وامتنعت فنزويلا عن التصويت لأنّها قالت إنّ القرار "يفتح مسارًا خطيرًا لاستخدام القوة".

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٣/٦)

٢٠١٥/٠٣/٦ فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على ٧ شخصيات و٦ مؤسسات مرتبطة بنظام الرئيس السوري بشار الأسد، وبذا يصبح مجموع عدد الشخصيات والكيانات التي يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عليها ٢١٨ شخصية و٦٩ كيانًا.

(بي بي سي، ٢٠١٥/٠٣/٦)

٢٠١٥/٠٣/٧ قال الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إنّ عدن ستصبح عاصمة مؤقتة لليمن نظرًا للظروف الراهنة بعد سيطرة جماعة الحوثي المسلّحة على العاصمة صنعاء.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٧)

٢٠١٥/٠٣/٧ نفّذت وزارة الداخلية المصرية أوّل حكم بالإعدام شنقًا في محمود رمضان المتّهم بإلقاء أطفال من سطح مبنى بمحافظة الإسكندرية أثناء اشتباكات بين مؤيدين ورافضين للانقلاب. كانت محكمة النقض أيّدت يوم ٥ شباط / فبراير ٢٠١٥ الحكم الصادر من محكمة جنايات الإسكندرية يوم ١٩ أيار / مايو ٢٠١٤، بإعدام رمضان.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٣/٧)

٢٠١٥/٠٣/٧ أجرى وزير الداخلية المصري الجديد اللواء مجدي عبد الغفار تغييرات واسعة للقيادات الأمنية في خطة استباقية لبسط السيطرة على جزيرة سيناء، ومواجهة من تصفهم الوزارة بـ "العناصر الإرهابية". وشملت التغييرات تعيين اللواء كمال الدالي مساعدًا للوزير لقطاع الأمن العام، واللواء السيد شفيق لقطاع الأمن، وتعيين مديري أمن جدد للقاهرة والجيزة ومحافظات أخرى.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٣/٧)

٢٠١٥/٠٣/٨ هرب وزير الدفاع اليمني المستقيل محمود الصبيحي من صنعاء حيث انشق عن الحوثيين الذين عيّنوه رئيسًا للجنة العليا للأمن بعد انقلاب مطلع شباط / فبراير ٢٠١٥، ووصل إلى عدن.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٥/٠٣/٨)

٢٠١٥/٠٣/٨ شهدت الإسكندرية ثلاثة انفجارات استهدفت قسمي شرطة محرم بك وباب شرقي، ومول "كارفور" بمنطقة السيوف شرق المدينة، والتي خلفت قتيلًا و٩ مصابين، تمّ نقلهم إلى المستشفى الأميري الجامعي لتلقّي العلاج.

(الأهرام، ٢٠١٥/٠٣/٨)

٢٠١٥/٠٣/١٠ قُتل شخصان على الأقل وأصيب أكثر من ٣٠ آخرين جرّاء هجومين استهدفا مواقع للجيش والشرطة بمحافظة جنوب سيناء.

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٣/١٠)

٢٠١٥/٠٣/١٠ عارضت سبع دول في مجلس الأمن الدولي طلب الحكومة الليبية استيراد أسلحة ودبابات وطائرات مقاتلة وطائرات

هيلكوبتر هجومية للتعامل مع مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية ومراقبة حدودها.

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٣/١٠)

٢٠١٥/٠٣/١١ التقى الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، بوزير الدفاع اللواء محمود الصبيحي في أول لقاء من نوعه يجمعهما في عدن بعد نجاح الصبيحي في الإفلات من قبضة المسلحين الحوثيين الذين كانوا يفرضون عليه الإقامة الجبرية في منزله بصنعاء. كما التقى الرئيس اليمني عددًا من قيادات الفصائل ومكوّنات الحراك الجنوبي التي تطالب باستقلال الجنوب عن الشمال في أوّل لقاء من نوعه يجمع الطرفين منذ سنوات. وطالب هادي مكونات الحراك بتوحيد الصفوف وتجاوز خلافات الماضي في ظل وضع صعب يتطلّب تكاتف جميع الفصائل والمكوّنات الجنوبية. وأكّد هادي أنّ القضية الجنوبية انتقلت من الساحة الوطنية إلى الساحة الإقليمية والدولية؛ وذلك بفضل الاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه القضية خلال جلسات مؤتمر الحوار الوطني.

(الوسط، ٢٠١٥/٠٣/١١)

٢٠١٥/٠٣/١١ قالت منظمات إغاثة إنّ عام ٢٠١٤ هو العام الأسوأ في الصراع السوري حتى الآن، وإنّ القرارات الثلاثة التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهدف تخفيف المعاناة لم تحقق الغرض منها. حيث قال دانيال جوريفان المتخصص في شؤون السياسة السورية بمؤسسة "أوكسفام" الخيرية البريطانية إنّ الدول الأعضاء بمجلس الأمن والتي تضمّ روسيا والولايات المتحدة لم تطبّق قراراتها بسبب فشلها في الضغط على أطراف الصراع لوقف عمليات القتل دون تمييز وإتاحة السبل لتوصيل المساعدات الإنسانية. وأوكسفام واحدة من ٢١ منظمة إنسانية وحقوقية شاركت في كتابة تقرير حول الصراع السوري، جاء فيه: إنّ عمليات التمويل للأغراض الإنسانية في سوريا تناقصت، ففي عام ٢٠١٣ تمّ توفير ٧١ في المئة من الأموال اللازمة لدعم المدنيين داخل سوريا واللاجئين في الدول المجاورة. لكن النسبة تراجعت في عام ٢٠١٤ إلى ٥٧ في المئة فقط. كما أشار التقرير إلى تقلّص عدد السكان بنسبة ١٥ في المئة وانخفاض متوسط العمر ٢٤ عامًا ليصبح ٥٥ عامًا في المتوسط بعد أن كان ٧٩ عامًا. كما اتهمت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان ومقرّها الولايات المتحدة قوات الحكومة السورية بالمسؤولية عن ٨٨ في المئة من الهجمات على المستشفيات وعن كلّ عمليات القتل المسجّلة تقريبًا لعاملين في المجال الطبي خلال الصراع الدائر منذ أربعة أعوام.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٣/١٢)

٢٠١٥/٠٣/١٢ قال يونس مخيون رئيس حزب النور السلفي المصري إنّه ملتزم بالمشاركة في الانتخابات والحياة السياسية على الرغم من معارضته القوانين المتعلقة بها. وقال "نحن في حزب النور حريصون على استكمال خارطة الطريق وعلى استكمال مؤسسات الدولة حتى تستقر الأوضاع".

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/١٢)

٢٠١٥/٠٣/١٢ أعلن مسلحون موالون لتنظيم "داعش"، مسؤوليتهم عن هجوم على مركز للشرطة قريب من وزارة الخارجية في العاصمة الليبية الخارجية. ألحق الانفجار بعض الأضرار في المبنى والسيارات المحيطة.

(الشروق التونسية، ٢٠١٥/٠٣/١٢)

٢٠١٥/٠٣/١٢ قال مفوّض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أنطونيو جوتيريس، إنّ "المشتبه بارتكابهم جرائم حرب في سوريا سيواجهون العدالة يومًا ما عن الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين مع تزايد ظهور الأدلة ضدّ جميع الأطراف".

(المصري اليوم، ٢٠١٥/٠٣/١٣)

٢٠١٥/٠٣/١٣ قالت هناء سنجر ممثلة منظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة (يونيسف) في سوريا إنّه على الدول التفاوض مع تنظيم الدولة الإسلامية للضغط عليه حتى يسمح لممثلي المنظمة بالوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها. وإنّه يجب إجراء مثل هذه المفاوضات "على الأقلّ لحماية الأطفال".

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٣/١٣)

٢٠١٥/٠٣/١٤ أحالت السلطات المصرية ٤١ قاضيًا على التقاعد لاتّهامهم بدعم الرئيس محمد مرسي. وأفاد مسؤول قضائي بأنّ لجنة تأديبية تابعة للمجلس الأعلى للقضاء أحالت هؤلاء القضاة على التقاعد بسبب "دعمهم لفصيل سياسي هو الإخوان المسلمين". حيث اتهم عشرة من القضاة بتشكيل منظمة موالية لمرسي هي "قضاة من أجل مصر"، في حين أحيل الـ ٣١ الباقون على التقاعد بعد توقيعهم بيان دعم للرئيس مرسي.

(الشروق، ٢٠١٥/٠٣/١٤)

٢٠١٥/٠٣/١٤ أعلن معارضون لجماعة "الحوثيين" في اليمن، تشكيل تكتل وطني لاستعادة السلطة في البلاد ضمن تغيير كبير للمشهد السياسي في البلاد. ضمّ التحالف الذي يسمّى "التكتل الوطني للإنقاذ" رسميًا عددًا من الشخصيات في مختلف المناطق والأيديولوجية اليمنية، نشطاء وإسلاميين وأعضاء من الحزب الحاكم السابق في

اليمن والذين يساندون الرئيس عبد ربه منصور هادي من قاعدته في جنوب اليمن.

(الحياة، ٢٠١٥/٠٣/١٤)

٢٠١٥/٠٣/١٥ قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري إنّ الولايات المتحدة ستضطر في نهاية المطاف للتفاوض مع الرئيس السوري بشار الأسد بشأن تحوّل سياسي في سوريا. وهي تبحث سبل الضغط عليه للقبول بهذا الخيار.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/١٥)

٢٠١٥/٠٣/١٦ أكّدت الولايات المتحدة أنّها لن تتفاوض على الإطلاق مباشرة مع الرئيس السوري بشار الأسد في توضيح لتصريحات أدلى بها وزير الخارجية جون كيري وألقت بشكوك على أيّ احتمالات فورية بإجراء محادثات عن طريق طرف ثالث للتوصل إلى حلّ للأزمة في سورية. وقالت جين ساكي المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية إنّه بينما تقبل الولايات المتحدة إنّ هناك حاجة إلى أن يشارك ممثلون لحكومة الأسد في أيّ مفاوضات "فإنّ هذا ما لن يحدث ولن يحدث على الإطلاق - وهذا ما لم يكن الوزير كيري يقصده - أن يكون الأسد نفسه وما زلنا نعتقد أنّه لا يوجد مستقبل للأسد في سوريا".

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/١٦)

٢٠١٥/٠٣/١٦ أحيلت أوراق ٢٧ شخصًا من بينهم مرشد جماعة الإخوان بمصر محمد بديع وعدد من قيادات الجماعة في قضيتين إلى المفتي تمهيدًا لإعدامهم. وكانت النيابة وجّهت إلى ١٤ شخصًا اتهاماتٍ بتشكيل غرفة عمليات بمقرّ اعتصامي رابعة والنهضة بالقاهرة في تموز / يوليو وآب / أغسطس عام ٢٠١٣ عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي من منصبه، بهدف توجيه هجمات ضدّ منشآت أمنية وعسكرية "وإشاعة الفوضى" في البلاد ردًا على هذا العزل. كما قررت محكمة جنايات المنصورة بدلتا مصر إحالة أوراق ثلاثة عشر متهمًا من مؤيدي وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى مفتي البلاد، تمهيدًا لإصدار حكم بإعدامهم، وذلك في ثلاث قضايا عنف تعرف إعلاميًا بـ "خليّة ردع".

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٣/١٦)

٢٠١٥/٠٣/١٦ رفع مسلّحو جماعة الحوثي الإقامة الجبرية عن رئيس الحكومة اليمنية المستقيلة خالد بحاح وعن جميع وزراء حكومته في صنعاء. وقال بحاح إنّ الخطوة جاءت بادرة حسن نوايا صادقة من قيادات الحوثيين بهدف الدفع إيجابيًا بالعملية السياسية الجارية حاليًا برعاية الأمم المتحدة، مشيرًا إلى أنّ حكومته المستقيلة لا تعتزم القيام بمهام تسيير الأعمال بسبب الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٣/١٦)

٢٠١٥/٠٣/١٦ دعت موسكو مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا إلى الجولة الثانية من المحادثات بين الحكومة السورية وقوى المعارضة المقررة في بداية نيسان / أبريل ٢٠١٥.

(الحياة، ٢٠١٥/٠٣/١٦)

٢٠١٥/٠٣/١٦ حدَّث شهود عيان لمنظمة العفو الدولية عن وقوع هجوم رهيب مزعوم بغاز الكلور في إدلب بشمال سوريا أسفر عن مقتل عائلة بأكملها، بينهم ثلاثة أطفال تقلّ أعمارهم عن ثلاث سنوات. وقال فيليب لوثر، مدير برنامج الشرق لأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: "إنّ هذه الهجمات المرعبة التي أسفرت عن الموت الأليم لمدنيين، من بينهم أطفال، إنما تمثّل دليلًا جديدًا على أنّ القوات الحكومية ترتكب جرائم حرب مع الإفلات من العقاب، وإنّه ينبغي إحالة الأوضاع في سوريا إلى المحكمة الجنائية بشكل عاجل."

(منظمة العفو الدولية، ٢٠١٥/٠٣/١٧)

٢٠١٥/٠٣/١٧ ردّ وزير الخارجية الفرنسي، رولان فابيوس، على تصريحات وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، التي تصبّ في اتّجاه التفاوض مع معسكر الرئيس السوري، بشار الأسد، بالقول: "إنّ الحل في سورية هو انتقال سياسي يحافظ على مؤسسات النظام، وليس على بشار الأسد". كذلك عبّر رئيس الوزراء الفرنسي، مانويل فالس، عن معارضته الموقف الأميركي الجديد، قائلًا "لقد دافعنا دائمًا عن حلٍّ سلمي، ولكن ليس مع بشار الأسد. ولن يكون هناك حل سياسي، ما دام الأسد موجودًا ".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/١٧)

٢٠١٥/٠٣/١٨ شهدت العاصمة تونس اعتداءً مسلّحًا قامت به مجموعة إرهابية مكوّنة من عناصر عدّة، استهدف متحف باردو المحاذي لمجلس نواب الشعب. فيما أكّد رئيس الحكومة التونسية، الحبيب الصيد، انتهاء عملية متحف باردو المحاذي للبرلمان التونسي، بمقتل اثنين من منفّذي الهجوم الذي أودى بحياة ١٩ شخصًا بينهم ١٧ سائحًا وتونسيًا إضافةً إلى شرطي، بينما أصيب ٢٤ من جنسيات مختلفة. فيما أكّدت الداخلية إجلاء جميع الرهائن.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/١٨)

٢٠١٥/٠٣/١٨ أحال النائب العام المصري ضابط شرطة برتبة لواء ومجنّد بالشرطة للمحاكمة بتهمة إخفاء أدلّة في قضية تتصل

بمقتل الناشطة شيماء الصباغ خلال احتجاج سلمي في كانون الثاني / يناير ٢٠١٥.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٠٣/١٩)

٢٠١٥/٠٣/١٩ هاجمت طائرة حربية مجهولة قصر الرئاسة في عدن. وقال مسؤول يمني إنّ الطائرة أسقطت قنبلة أو أطلقت صاروخًا على المجمع في منطقة المعاشيق في الميناء الجنوبي حيث يتمركز الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/١٩)

٢٠١٥/٠٣/١٩ أصدرت محكمة جنايات جنوب الجيزة المصرية حكمها ببراءة وزير الداخلية الأسبق اللواء حبيب العادلي، آخر وزير داخلية في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، في قضية اتهامه بالكسب غير المشروع بقيمة ٢١٢ مليون جنيه "ما يعادل ٢٧,٧ مليون دولار" واستغلال وظيفته، وقضت بإلغاء التحفّظ على أمواله وممتلكاته هو وأفراد عائلته بالكامل.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/١٩)

٢٠١٥/٠٣/٢١ سحبت الولايات المتحدة قواتها المتمركزة في قاعدة العند الجوية في جنوب اليمن بسبب مخاوف أمنية، كما سحبت وحدات مكافحة إرهاب يمنية تتولى القوات الأميركية تدريبها وتتمركز أيضًا في العند.

(فرانس برس، ٢٠١٥/٠٣/٢١)

٢٠١٥/٠٣/٢٢ سيطرت قوات الأمن الخاصة الموالية للجنة الأمنية العليا التي شكّلتها جماعة الحوثي على مطار تعز وعدد من مرافقها، في إطار الاستعدادات لمواجهات مع أنصار الرئيس عبد ربه منصور هادي في المحافظات الجنوبية.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/٢٢)

٢٠١٥/٠٣/٢٢ حذّرت الأمم المتحدة يوم الأحد من أنّ صراع اليمن قد يكرّر سيناريو العراق وليبيا وسوريا إذا ضغط أيّ من الجانبين للسيطرة على البلاد الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي للتهديد بمزيد من الإجراءات إذا لم تتوقف الاعتداءات. ودان مجلس الأمن الدولي في بيانٍ له سيطرة الحوثيين على كثير من أجزاء اليمن ومؤسساته وحثّهم على الانسحاب وأبدى دعمه لهادي وطالب بإنهاء الاعتداءات. كما هدّد البيان "باتّخاذ مزيد من الإجراءات ضد أيّ طرف" في الصراع في اليمن.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٢٢)

٢٠١٥/٠٣/٢٢ كشفت اللجنة البرلمانية الخاصة بالتحقيق في سقوط الموصل بيد تنظيم داعش، ومن خلال الإفادات التي استمعت لها ومتابعاتها للقضية وأسبابها، أنّ المحافظة سقطت بيد التنظيم قبل العاشر من حزيران / يونيو ٢٠١٤ بنحو شهر. وصرّح عضو اللجنة النائب علي المتيوتي، أنّه بعد التحقيق تبيّن أنّ عدة قطعات من الجيش العراقي انسحبت من المدينة وتفرّقت قبل فترة من دخول داعش، وأنّ القيادات العسكرية في بغداد كانت على علمٍ بذلك، لكنّها لم ترسل أيّ إمدادات عسكرية. وأكّد المتيوتي، أنّ الدفاع من قبل القوات العسكرية الموجودة في الموصل كان يجب أن يكون على عدّة خطوط، وفي حال انهار الخط الأوّل هناك خطّ آخر، واستغرب انهيار كلّ تلك الخطوط دون تعزيزها بقطعات عسكرية.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/٢٢)

٢٠١٥/٠٣/٢٢ أعلنت قيادة "حركة أحرار الشام الإسلامية" وتجمّع "ألوية صقور الشام"، وهما من أكبر فصائل المعارضة السورية التي تنتشر في ريف إدلب شمالي سورية، اندماجهما بشكلٍ كامل، تحت مسمّى حركة "أحرار الشام الإسلامية"، بعد أكثر من عامين من انضمام الفصيلين معًا إلى الجبهة الإسلامية التي شكّلت في السنوات الأخيرة، من أكبر فصائل المعارضة السورية.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/٢٣)

٢٠١٥/٠٣/٢٣ صرّح وزير الخارجية اليمني رياض ياسين بطلب بلاده من دول الخليج العربية تدخّل قوات درع الجزيرة في اليمن لوقف التقدّم الحوثي المدعوم من إيران. وأكّد أنّه خاطب كلًّا من مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بضرورة حظر مناطق الطيران ومنع استخدام الطائرات العسكرية في المطارات التي يسيطر عليها الحوثيون.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٣/٢٣)

٢٠١٥/٠٣/٢٣ أعلن المتحدث باسم رئيس الوزراء التونسي، مفدي المسدي، أنّ رئيس الوزراء الحبيب الصيد قرّر إقالة ستة من كبار القادة الأمنيين، وذلك بعد أيام من هجوم مسلّح على متحف باردو قتل خلاله ٢٠ سائحًا أجنبيًا. وقال المسدي إنّ "الإقالة شملت مدير الأمن في تونس، ورئيس منطقة باردو، ومدير الأمن السياحي، ورئيس فرقة الإرشاد في باردو، ورئيس مركز باردو، ورئيس مركز سيدي البشير".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/٢٣)

٢٠١٥/٠٣/٢٣ قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إنّ الدول العربية ستتّخذ الإجراءات الضرورية لحماية المنطقة من "عدوان" جماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران إذا لم يمكن التوصّل لحلّ سلمي للفوضى في اليمن.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٢٣)

٢٠١٥/٠٣/٢٣ قالت هيومن رايتس ووتش في تقريرٍ لها إنّ جماعات المعارضة المسلحة في سوريا شنّت هجمات عشوائية وعديمة التمييز في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة باستخدام السيارات المفخخة والهاون والصواريخ. وأدّت الهجمات إلى قتل مئات المدنيين وتشويههم وتدمير البنية الأساسية المدنية في انتهاك لقوانين الحرب. وقد وثّقت هيومن رايتس ووتش ١٧ هجومًا بسيارات مفخخة وغيرها من العبوات الناسفة البدائية في جرمانا بريف دمشق، وعملية واحدة في وسط دمشق، وستّ عمليات في منطقتي الزهراء وعكرمة بحمص، وعملية واحدة في قرية الثابتية بريف حمص. ويوجد في الكثير من تلك المناطق تركّز للأقليات الدينية، ومنهم مسيحيون ودروز وشيعة وعلويون، التي ينظر إليها في بعض الأحيان على أنّها تؤيد الحكومة.

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٥/٠٣/٢٣)

٢٠١٥/٠٣/٢٣ وقّع عبد الفتاح السيسي والرئيس السوداني عمر البشير ورئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين، "اتفاق إعلان المبادئ" حول سد النهضة الإثيوبي، عقب حسم الخلافات حول بعض الصياغات القانونية في بنود الاتفاق، بما يراعي الشواغل الأساسية للأطراف الثلاثة ومصالحها الحيوية. وتنصّ بنود الإعلان على ١٠ مبادئ أساسية، من بينها: تأكيد مبدأ التعاون القائم على التفاهم والمصلحة المشتركة، انطلاقًا من قواعد القانون الدولي، وتفهّم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصبّ، والاستخدام المنصف للموارد المائية، ومبدأ التنمية المستديمة والتكامل الإقليمي، وكذلك عدم التسبّب في الضرر واتّخاذ جميع الإجراءات لمنعه وتخفيفه حال حدوثه، وتطرّقت البنود إلى ترتيبات ملء خزان السد وإدارته، وأمان السد، وبناء الثقة وتبادل المعلومات بين الأطراف الثلاثة، ورعاية سيادة الدول، وتسوية المنازعات سلميًا.

(الأهرام، ٢٠١٥/٠٣/٢٤)

٢٠١٥/٠٣/٢٤ في رسالة وجّهها الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي طلب من مجلس الأمن الدولي دعم عمل عسكري تقوم به "الدول الراغبة" للتصدّي لتقدّم الحوثيين؛ إذ طالب بقرار يجيز "للدول الراغبة في مساعدة اليمن تقديم دعم فوري للسلطة الشرعية بكلّ السبل والإجراءات لحماية اليمن والتصدّي لعدوان الحوثيين."

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٢٤)

٢٠١٥/٠٣/٢٤ أصدرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بيانًا عن بعض المقترحات التي تقدّمها لحلّ الأزمة في ليبيا؛ وذلك بعد زيارة قام بها رئيسها برناردينو ليون إلى طبرق وطرابلس. وتشمل هذه المقترحات تشكيل حكومة وحدة وطنية وبرلمان موحّد، ومجلس رئاسي مكوّن من شخصيات مستقلة، إلى جانب مجلس للنواب يمثّل جميع الليبيين، وذلك ضمن مرحلة انتقالية تنتهي بانتخابات جديدة واستفتاء على الدستور. ونبّهت البعثة إلى أنّ ليبيا تواجه خطر توسّع انتشار المواجهات وتعمّق الانقسامات، مشدّدةً على ضرورة التوصّل إلى تسوية يمكن أن تعيد الأمن والاستقرار.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٠٣/٢٤)

٢٠١٥/٠٣/٢٤ صرّح مصدر في وزارة الخارجية القطرية، بأنّ الفصائل اليمنية المتنافسة وافقت من حيث المبدأ على إجراء محادثات مصالحة في العاصمة القطرية الدوحة. وأنّه لم يتمّ تحديد موعد المحادثات بعد. وكان المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر قد أفاد بأنّ المحادثات ستجري في قطر، وأنّ أيّ اتفاق سيتمّ التوصل إليه سيوقّع في السعودية.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٣/٢٤)

٢٠١٥/٠٣/٢٥ غادر "الرئيس" اليمني عبد ربه منصور هادي مدينة عدن الجنوبية بعدما ضيّق الحوثيون الخناق على معقله الأخير. وأكدت جين ساكي، المتحدثة باسم الخارجية الأميركية، أنّ هادي لم يعد في مقرّ إقامته.

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٣/٢٥)

٢٠١٥/٠٣/٢٥ أطلق في مصر سراح وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي. وكان القضاء المصري قد برّأ العادلي في قضية كسب غير مشروع.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٥/٠٣/٢٥)

٢٠١٥/٠٣/٢٥ أصدرت السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت بيانًا مشتركًا بشأن تطورات الأوضاع المتسارعة في اليمن. وجاء في بيان مشترك لتلك الدول أنّها قررت "ردع عدوان الحوثي استجابةً لطلب الرئيس اليمني". وجّه الملك سلمان ببدء عملية "عاصفة الحزم" عند الـ ١٢ بعد منتصف الليل بتوقيت الرياض (٢١ بتوقيت غرينتش مساء ٢٠١٥/٠٣/٢٥). وأعلن سفير السعودية لدى واشنطن عادل الجبير بدء عملية عسكرية في اليمن "للدفاع عن حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي".

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٣/٢٥)

٢٠١٥/٠٣/٢٦ بدأت العملية العسكرية "عاصفة الحزم" بالضربات الجوية الأولى التي وجّهتها الطائرات السعودية لمعاقل جماعة الحوثي باليمن، وشاركت دول الخليج العربي - ما عدا عُمان - في عمليات القصف، كما حضرت دول أخرى في العملية مثل باكستان ومصر والسودان والأردن. بينما أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها لتقديم دعم لوجستي واستخباراتي للتحرّك العسكري الخليجي باليمن.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٣/٢٦)

٢٠١٥/٠٣/٢٦ أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي توافق وزراء خارجية الدول العربية على تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة. ويتعيّن تقديم مشروع القرار هذا إلى القمة العربية المنتظرة في شرم الشيخ في ٢٨ أيار / مايو ٢٠١٥ حيث يتوقّع أن يتمّ إقراره. ووصف القرار بأنّه "تاريخي، وإنّها المرة الأولى التي يتمّ فيها تشكيل قوة تعمل باسم الدول العربية".

(فرانس ٢٤، ٢٠١٥/٠٣/٢٦)

٢٠١٥/٠٣/٢٦ أعلن الأمين العام لـ "جامعة الدول العربية" نبيل العربي تأييد الجامعة الضربة الجوية "عاصفة الحزم" التي وجّهتها السعودية لـ "الحوثيين" في اليمن بمشاركة عدد من الدول العربية.

(الحياة،٢٠١٥/٠٣/٢٦)

٢٠١٥/٠٣/٢٦ أعلن البيت الأبيض أنّ الولايات المتحدة تنسّق بشكلٍ وثيق مع الرياض، وحلفاء عرب آخرين في إطار العملية العسكرية التي تشنّها هذه الدول ضد "الحوثيين" في اليمن. وبحسب بيان المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، برناديت ميهان، فإنّ "الرئيس باراك أوباما سمح بتقديم مساعدة لوجستية ومخابراتية، في العمليات العسكرية التي تشنّها دول مجلس التعاون الخليجي".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/٢٦)

٢٠١٥/٠٣/٢٦ قال الجنرال لويد أوستن رئيس القيادة المركزية الأميركية في جلسة لمجلس الشيوخ إنّ قوة المعارضة السورية التي يجري تدريبها بواسطة التحالف ستحتاج إلى مساعدة في مجال الإمداد والتموين والضربات الجوية ومعلومات المخابرات. لكنّه قال إنّ حكومة الرئيس باراك أوباما لم تتفق بعد على سياسة توفّر الحماية بعد أن تعود هذه القوة إلى الوطن.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٢٦)

٢٠١٥/٠٣/٢٦ أعلنت الرئاسة المصرية في بيان عن مشاركتها بقوات من سلاح الجو وسلاح البحرية في عملية "عاصفة الحزم". وقال البيان إنّ المشاركة تأتي "انطلاقًا من مقتضيات مسؤولية جمهورية مصر العربية تجاه الحفاظ على الأمن القومى العربي بمنطقة الخليج والبحر الأحمر، واستنادًا إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك وميثاق جامعة الدول العربية"، كان حتميًا على مصر تحمّل مسؤوليتها وأن تلبّي نداء الشعب اليمني من أجل عودة استقراره والحفاظ على هويته العربية.

(الشروق، ٢٠١٥/٠٣/٢٦)

٢٠١٥/٠٣/٢٧ تضاعف عدد المدنيين المحاصرين بسبب المعارك الدائرة في سوريا، والذين لا تستطيع وكالات الإغاثة إيصال المساعدات الإنسانية إليهم، إلى الضعف؛ إذ قالت مسؤولة العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة، فاليري آموس، أمام مجلس الأمن الدولي، إنّ العدد ارتفع من ٢١٢ ألفًا في نهاية شباط / فبراير إلى ٤٤٠ ألفًا حاليًا، خلال شهر واحد. وحذّرت آموس من ارتفاع عدد المدنيين المحاصرين إذا ما اشتدت وتيرة القتال في محافظة إدلب شمال غرب سوريا.

(الشروق، ٢٠١٥/٠٣/٢٧)

٢٠١٥/٠٣/٢٧ أطلق الرئيس اليمني المخلوع، علي عبد الله صالح ، مبادرة لحلّ الأزمة في اليمن، قضت بوقف كافة الأعمال العسكرية فورًا من قبل التحالف العشري بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومن يتحالف معهم، وبالتزامن مع ذلك وقف العمليات العسكرية فورًا من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وما وصفه في بيانه بـ"مليشيات هادي"، وتنظيم القاعدة. كما نصّت المبادرة على "وقف عمليات السيطرة والنهب على مؤسسات الدولة والمعسكرات في عدن ولحج وجميع المحافظات ومن كلّ الأطراف، والعودة إلى طاولة الحوار بحسن نيّة، وبرعاية الأمم المتحدة ونقل مقرّه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، أو في أيّ مقر من مقرات الأمم المتحدة، واستكمال ما تبقّى من قضايا لم يتمّ بعد التوافق عليها".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/٢٧)

٢٠١٥/٠٣/٢٧ أعلن الرئيس السوري بشار الأسد أنّه منفتح على حوار مع الولايات المتحدة. وقال الأسد إنّ مثل هذا الحوار يجب أن يرتكز على "الاحترام المتبادل، يمكننا أن نقول إنّه من حيث المبدأ كلّ حوار هو شيء إيجابي".

(فرانس٢٤، ٢٠١٥/٠٣/٢٧)

٢٠١٥/٠٣/٢٨ سيطر جيش الفتح، الـذي ضمّ فصائل إسلامية وجهادية على مدينة إدلب السورية لتكون ثاني مركز محافظة يخرج عن سيطرة النظام.

(الحياة، ٢٠١٥/٠٣/٢٩)

٢٠١٥/٠٣/٢٨ دعا الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي الشعب اليمني عبر كلمة في افتتاح القمة العربية في شرم الشيخ للالتفاف حول الشرعية والنزول إلى الشوارع في مظاهرات سلمية. ووصف هادي زعيم الحوثيين بأنّه "دمية إيران" في إشارةٍ إلى دعمٍ تقدّمه طهران للحوثيين.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٢٨)

٢٠١٥/٠٣/٢٩ أمر النائب العام المصري ، بإدراج المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر و١٧ آخرين من قيادات الجماعة، في "قائمة الإرهابيين". وشمل القرار المرشد العام السابق للجماعة مهدي عاكف، ورئيس حزب الحرية والعدالة

(المنحلّ) سعد الكتاتني، والقياديين محمد البلتاجي وعصام العريان، وذلك وفقًا لقانون الكيانات الإرهابية الذي أصدره الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في شباط / فبراير ٢٠١٥، فإنّ على النيابة العامة إعداد قائمة بالكيانات الإرهابية، ممّا تصدر بشأنها أحكام جنائية تقضي بثبوت هذا الوصف الجنائي في حقّها، أو تلك التي تقرّر الدائرة المختصة في محكمة استئناف القاهرة أنّهم إرهابيين بناءً على طلبات من النائب العام.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٣/٢٩)

٢٠١٥/٠٣/٢٩ أكّد رئيس الحكومة الليبية المؤقتة عبد الله الثني، أنّ القادة العرب اتخذوا قرارًا جريئًا عندما أدركوا خطورة الواقع باليمن، وقاموا بتنفيذ عملية "عاصفة الحزم"، مشيرًا إلى أنّ ليبيا ستتقدم بطلب لجامعة الدول العربية للتدخّل عربيًا في ليبيا لإعادة الشرعية.

(الشروق، ٢٠١٥/٠٣/٣٠)

٢٠١٥/٠٣/٢٩ أقال الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي نجل الرئيس اليمني المخلوع أحمد علي عبد الله صالح من منصبه سفيرًا لليمن لدى دولة الإمارات العربية المتحدة.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٣/٢٩)

٢٠١٥/٠٣/٢٩ قال محمد علي العروي المتحدث باسم وزارة الداخلية إنّ الشرطة التونسية قتلت عدة مسلّحين في عمليات في جنوب البلاد وشمالها. حيث قتل ما لا يقلّ عن تسعة مسلحين في قفصة، من بينهم لقمان أبو صخر وهو زعيم كتيبة عقبة بن نافع التابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

(الدستور، ٢٠١٥/٠٣/٢٩)

٢٠١٥/٠٣/٣٠ صرّح الرئيس السوري بشار الأسد، أنّ روسيا تمدّ دمشق بالسلاح بموجب عقود موقّعة منذ بدْء الصراع في سوريا عام ٢٠١١ ونفّذت خلالها. وتتعارض تصريحات الأسد مع تصريحات صادرة عن موسكو التي ترى أنّ أيّ إمدادات سلاح روسية لدمشق تمّ الاتفاق عليها قبل بدْء الصراع. وقال الأسد إنّ هناك اتفاقيات أخرى للإمداد بالأسلحة والتعاون وُقّعت أثناء الأزمة وتنفّذ حاليًا. وأضاف أنّ بعض التغييرات حصلت على هذه العقود في ضوء نوع القتال الذي يخوضه الجيش السوري مع "الإرهابيين".

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٣٠)

٢٠١٥/٠٣/٣٠ تواصلت عملية "عاصفة الحزم" بقيادة السعودية، مركّزةً بشكل أساسي على استهداف مواقع عسكرية لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، في محافظة صعدة، معقل الجماعة، وتحديدًا تلك التي تحتوي على مخازن الأسلحة والصواريخ، بحسب تأكيدات المتحدث باسم "عاصفة الحزم"، أحمد عسيري الذي حذّر من أنّه "لن يكون هناك أيّ مكان آمن للحوثيين". وذلك من خلال نفيه أن تكون هناك خطة قريبة لـ "تدخّل بري كبير".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/٣٠)

٢٠١٥/٠٣/٣١ أقال المؤتمر الوطني العام في طرابلس رئيس الحكومة المحلية غير المعترف بها دوليًا عمر الحاسي بعد جلسة تصويت انعقدت في مقر المؤتمر. وجاء قرار الإقالة نتيجة نقاش عام تعلّق بالأوضاع الحالية السياسية والأمنية، وتمّ تكليف نائبه الأول خليفة محمد الغويل بتسيير أعمال الحكومة على أن يتمّ تسمية رئيس وزراء جديد لهذه الحكومة غير المعترف بها خلال فترة شهر.

(فرانس برس، ٢٠١٥/٠٣/٣١)

٢٠١٥/٠٣/٣١ أبلغ خبراء في الأمم المتحدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأنّ أكثر من ٢٥ ألف مقاتل أجنبي من نحو ١٠٠ دولة لهم صلات بالقاعدة وتنظيم الدولة وأنّ سوريا والعراق يمثّلان "مدرسة دولية رفيعة المستوى للمتشددين". وقال الخبراء الذين يراقبون الانتهاكات للعقوبات المفروضة على القاعدة إنّه إلى جانب نحو ٢٢ ألف مقاتل أجنبي في سوريا والعراق فإنّ هناك أيضًا ٦٥٠٠ في أفغانستان ومئات آخرين في اليمن وليبيا وباكستان والصومال.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٣١)

نيسان/ أبريل ٢٠١٥

٢٠١٥/٠٤/١ قال وزير الداخلية العراقي إنّ قوات الأمن تمكّنت من استعادة السيطرة على معظم مدينة تكريت بشمال البلاد من تنظيم الدولة الإسلامية، وإنّها تواصل القضاء على الجيوب المتبقية للتنظيم في المدينة.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٤/١)

٢٠١٥/٠٤/٢ استهدف مسلّحون ٣ كمائن على طريق العريش رفح الساحلي بمناطق الشيخ زويد، ما أدى إلى مقتل ١٨ جنديًا مصريًا و٣ مدنيين وإصابة ١٥ آخرين، وفقًا لوكيل وزارة الصحة المصرية. في حين قصفت مقاتلات مصرية أهدافًا للمسلحين في مناطق شرق العريش والشيخ زويد.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٤/٢)

٢٠١٥/٠٤/٣ انسحب مقاتلون من جماعة الحوثي من منطقة وسط مدينة عدن جنوبي اليمن بعد اشتباكات مع المقاومة الشعبية المشكّلة من مسلّحين موالين للرئيس عبد ربه منصور هادي. قال نايف البكري - وكيل محافظة عدن إنّ أكثر من ٩٥٪ من مدينة عدن تحت سيطرة المقاومة الشعبية، وتنحصر سيطرة الحوثيين على الشريط الساحلي من مدينة العلم، ومقابل عدن مول وأجزاء من مديرية دار سعد.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٤/٣)

٢٠١٥/٠٤/٤ أعلنت قوات فجر ليبيا عن عملية وشيكة لاسترداد العزيزية من قبضة قوات اللواء خليفة حفتر، وفُرض حظر تجوّل في مدينة سرت، وذلك بعد اشتباكات عنيفة بين فجر ليبيا وعناصر تنظيم داعش.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٠٤/٤)

٢٠١٥/٠٤/٤ قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بعد أن ترأّس اجتماعًا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة إنّ مصر لن تتخلّى عن دول الخليج العربية التي تواجه تحديًا أمنيًا في اليمن وإنّها مستعدة للعمل معها لحمايتها إذا لزم الأمر. وأنّ "مصر لن تتخلّى أبدًا عن أشقائها في الخليج ونحن قادرون على ذلك. "لكن السيسي شدّد على أنّ مصر تريد حلًا سياسيًا للأزمة اليمنية".

(رويترز، ٢٠١٥/٠٤/٤)

٢٠١٥/٠٤/٤ انفجرت عبوتان ناسفتان بالقرب من مركز للشرطة في محافظة الجيزة، ووقع الانفجاران أمام مدرسة "أحمد عرابي" القريبة من قسم للشرطة في حيّ إمبابة. ولم يُصب أحد في الانفجارين.

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٤/٤)

٢٠١٥/٠٤/٤ قررت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بأكاديمية الشرطة تأجيل أولى جلسات إعادة محاكمة محمد حسني مبارك ونجليه جمال وعلاء في قضية اتهامهم بارتكاب جريمة الاستيلاء على أكثر من ١٢٥ مليون جنيه من المخصصات المالية للقصور الرئاسية. وهي القضية التي عُرفت "بالقصور الرئاسية"، وذلك لجلسة ٢٩ نيسان / أبريل ٢٠١٥ لسماع مرافعة النيابة والدفاع.

(الأهرام، ٢٠١٥/٠٤/٥)

٢٠١٥/٠٤/٥ أحالت النيابة العامة في مصر ١٨٧ شخصًا من أنصار الإخوان إلى المحكمة العسكرية بتهمة قتل ضباط في الشرطة خلال هجوم عام ٢٠١٣ على مركز للشرطة. ووجّهت إلى المتهمين تهمًا بالقتل والشروع في قتل عناصر في الشرطة وحيازة الأسلحة والانضمام إلى جماعة محظورة. كما يحاكم العديد منهم بتهمة اقتحام مركز شرطة مغاغة في محافظة المنيا في آب / أغسطس ٢٠١٣ بعد أسابيع من إطاحة الرئيس المصري السابق محمد مرسي.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٤/٥)

٢٠١٥/٠٤/٥ أقال الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي كلًا من رئيس هيئة الأركان اللواء عبد الله خيران ونائب رئيس الأركان زكريا الشامي وقائد قوات الأمن الخاصة عبد الرزاق المروني من مناصبهم العسكرية والأمنية. وقضت القرارات بإحالة تلك القيادات العسكرية والأمنية الموالية للحركة الحوثية إلى محاكمة عسكرية بتهمة الخيانة والتعامل مع ما وصف بـ"انقلاب الميليشيات الحوثية على السلطة الشرعية في البلاد".

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٤/٥)

٢٠١٥/٠٤/٥ قال الحوثيون إنّهم مستعدون للجلوس إلى طاولة المفاوضات وإجراء مباحثات سلام إذا توقفت الضربات الجوية التي تقودها السعودية وأشرفت على المباحثات أطراف "غير عدوانية"، حسب صالح الصماد المستشار السابق للرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي. وأوضح الصماد قائلًا "لا نضع شروطًا للحوار باستثناء توقّف العدوان والجلوس إلى طاولة الحوار ضمن إطار زمني محدد". ونفى أن يكون الحوثيون راغبين في السيطرة على الجنوب الذي ظهرت فيه حركات انفصالية في الماضي، مضيفًا أنّ الحوثيين يركزون على احتواء خطر تنظيم القاعدة.

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٤/٥)

٢٠١٥/٠٤/٦ قال بيان لوزارة الداخلية المصرية إنّ قوات الأمن قتلت مؤسس وزعيم تنظيم "أجناد مصر". وهو التنظيم الذي ظهر في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤، ويستهدف أفراد الشرطة والجيش في القاهرة الكبرى. وقالت مصادر أمنية إنّ همام محمد عطية قتل خلال تبادل لإطلاق النار في مسكن بمحافظة الجيزة.

(الحياة، ٢٠١٥/٠٤/٦)

٢٠١٥/٠٤/٧ قال أنتوني بلينكين نائب وزير الخارجية الأميركي إنّ الولايات المتحدة تعجل بإمدادات الأسلحة للتحالف الذي تقوده السعودية ضد المقاتلين الحوثيين المعارضين للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. ودعا بلينكين كلّ الأطراف السياسية إلى التزام ما وصفه بحلّ سياسي توافقي، وقال إنّ واشنطن تكثف عملية تبادل معلومات المخابرات مع التحالف.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٤/٧)

٢٠١٥/٠٤/٧ قتل مسلّحون أربعة عسكريين تونسيين وإصابة ثمانية جنود آخرين في هجوم وقع في منطقة القصرين قرب الحدود مع الجزائر. ونقلت مصادر طبية أنّ الجنود قتلوا في كمين "إرهابي" استهدفهم في منطقة مغيلة في ولاية القصرين.

(وكالة تونس أفريقيا للأنباء، ٢٠١٥/٠٤/٧)

٢٠١٥/٠٤/٨ قالت منظمة العفو الدولية إنّ ما لا يقلّ عن ١٨ مدنيًا بينهم فتاة تبلغ من العمر ١٢ عامًا وأحد عمال الإغاثة الإنسانية قد لقوا حتفهم في مخيم اليرموك منذ قيام "الدولة الإسلامية" بمهاجمة المخيم المخصص للاجئين الفلسطينيين والاستيلاء على معظم مناطقه. ويواجه آلاف آخرون مخاطر أخرى مع تصعيد قوات النظام السوري لقصفها المدفعي والجوي للمخيم ردًا على استيلاء تنظيم الدولة

الإسلامية على المنطقة بما في ذلك قيامها بقصف المخيم بالبراميل المتفجرة. كما تعرّض المدنيون لنيران القناصة.

(منظمة العفو الدولية، ٢٠١٥/٠٤/٨)

٢٠١٥/٠٤/٨ أحال النائب العام المصري هشام بركات ٣٧٩ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى محكمة الجنايات في قضية فضّ اعتصام في أحد أحياء القاهرة الكبرى بعد أسابيع من عزل الرئيس السابق محمد مرسي المنتمي للجماعة في ٢٠١٣ عقب احتجاجات شعبية على حكمه. وقال بيان أصدره النائب العام الأربعاء "أمر النائب العام بإحالة ثلاثمئة وتسعة وسبعين متهمًا من أعضاء جماعة الإخوان الإرهابية المشاركين في اعتصام ميدان النهضة المسلح بمحافظة الجيزة إلى محكمة الجنايات."

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٤/٨)

٢٠١٥/٠٤/٨ أحال النائب العام المصري، المستشار هشام بركات، محافظ الشرقية الأسبق حسن النجار، (أحد القضاة المحالين على المعاش بتهمة توقيع بيان دعم الشرعية)، إلى المحاكمة الجنائية بتهمة الانتماء لتنظيم جماعة "الإخوان المسلمين"، ومشاركته في التظاهرات الرافضة للاعتراف بالنظام الحالي، والانقلاب العسكري.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٤/٨)

٢٠١٥/٠٤/١٠ اختتمت في العاصمة الروسية موسكو محادثات بين ممثلين للحكومة السورية وبعض المعارضين السوريين، دون إحراز تقدّم يذكر. ولم يتّفق المفاوضون إلّا على تبنّي "وثيقة عمل" من نقاط عدة، تعيد طرح المبادئ العامة التي جرى التوافق عليها خلال اللقاء الأول، ومن بينها احترام وحدة سوريا وسيادتها، ومكافحة الإرهاب الدولي، وحلّ الأزمة السورية بالطرق السياسية والسلمية وفقًا لبيان مؤتمر جنيف في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣، ورفض أيّ تدخّل خارجي ورفع العقوبات عن سوريا.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٤/١٠)

٢٠١٥/٠٤/١٠ عقد المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين اجتماعًا مع المندوبين الدائمين لدول مجلس التعاون الخليجي في الأمم المتحدة، تمّ فيه مناقشة القضايا الخلافية في مسودة المشروع الخليجي بشأن اليمن، والذي تعارضه موسكو حتى الآن. وأشار مندوب السعودية عبد الله المعلمي إلى وجود خلاف حول ٤ نقاط وردت في مسودة القرار، وهي: كيفية وقف إطلاق النار وتوقيت ذلك وبحث صيغة أخرى توافقية. ومعارضة روسيا فرض عقوبات على عبد الملك الحوثي، وهذا ما تصرّ عليه دول مجلس التعاون. فيما قبلت روسيا بحظر تسليح جميع الأطراف ما عدا الحكومة اليمنية. أمّا نقطة الهدنة الإنسانية وتقديم المساعدات فعالقة من دون توافق.

(البيان، ٢٠١٥/٠٤/١١)

٢٠١٥/٠٤/١١ قال نائب مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا رمزي عز الدين رمزي، إنّ المنظمة الدولية ستعمل مع حكومة دمشق لضمان سلامة الفلسطينيين والسوريين في مخيّم اليرموك الواقع على أطراف دمشق. وأضاف أنّه على ثقة من أنّ الحكومة السورية ستتعاون في تخفيف الوضع الذي يواجهه نحو ١٨ ألف شخص في مخيم للاجئين الفلسطينيين في دمشق يحاول تنظيم الدولة الإسلامية السيطرة عليه. وقال رمزي، إنّه يشعر بالرضا التام بعد اجتماعه مع نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، وأنّه سيكون هناك تعاون جيّد للغاية.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٤/١١)

٢٠١٥/٠٤/١١ ثبت القضاء المصري حكم الإعدام على محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في قضية ما يعرف بـ"غرفة عمليات رابعة". وحكم القاضي محمد ناجي شحاتة على اثنين آخرين بالإعدام غيابيًا، بينما حكم بالسجن مدى الحياة على ٢٣ شخصًا بينهم شاب مصري أميركي يدعى محمد سلطان.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٥/٠٤/١١)

٢٠١٥/٠٤/١١ قال مسؤولون أميركيون لوكالة رويترز إنّ الولايات المتحدة تقوم بتعزيز تبادل معلومات المخابرات مع السعودية لتزويدها بقدرٍ أكبر من المعلومات بشأن الأهداف المحتملة في الحملة الجوية التي تشنّها السعودية ضدّ المقاتلين الحوثيين في اليمن. ويأتي تعزيز هذه المساعدة بعد أن أخفقت إلى حدٍ كبير الغارات الجوية التي تشنّها السعودية وحلفاء آخرون في وقف تقدّم المقاتلين الحوثيين. وقال المسؤولون الأميركيون إنّ المساعدة الموسّعة تتضمن بيانات مخابرات حساسة ستسمح للسعودية بتحسين مراجعتها لأهدافها في القتال الذي أسفر عن سقوط مئات القتلى وتشريد عشرات الآلاف.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٤/١١)

٢٠١٥/٠٤/١٢ عيّن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، رئيس حكومة الكفاءات خالد بحاح، نائبًا له، بعد مشاورات مكثفة خلال الفترة الماضية، هدفت إلى تقوية جانب الرئاسة، بعد أن أصبح الرئيس الشرعي خارج البلاد وخرجت السيطرة من يده في أغلب المدن.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٤/١٢)

٢٠١٥/٠٤/١٢ أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، القرار بالقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥، بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات، بحيث يعاقب بالسجن المؤبد كلّ من يحفر نفقًا على حدود البلاد، ووفقًا للقرار بقانون، يُستبدل بنص المادة ٨٢ مكرر من قانون العقوبات المشار إليه، نصًا يعاقب بالسجن المؤبد كلّ من حفر أو أعدّ أو جهز أو استعمل طريقًا أو ممرًا أو نفقًا تحت الأرض في المناطق الحدودية للبلاد بقصد الاتصال بجهة أو دولة أجنبية أو أحد رعاياها أو المقيمين بها، أو إدخال أو إخراج أشخاص أو بضائع أو سلع أو معدات أو آلات أو أيّ شيء آخر مقومًا بمال أو غير مقوم. كما ينص التعديل على أن يعاقب بالسجن المؤبد كلّ من ثبت علمه بوجود أو استعمال طريق أو ممر أو نفق تحت الأرض في المناطق الحدودية للبلاد بالوصف والشروط الواردة بالفقرة السابقة، أو ثبت علمه بوجود مشروع لارتكاب أيّ من تلك الأفعال ولم يبلغ السلطات المختصة بذلك قبل اكتشافه.

(اليوم السابع، ٢٠١٥/٠٤/١٢)

٢٠١٥/٠٤/١٢ صدّق عبد الفتاح السيسي على حركة تغييرات وتعيينات محدودة في القيادة العليا للقوات المسلحة، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة. وشملت الحركة تعيين اللواء أركان حرب بحري أسامة منير قائدًا للقوات البحرية، خلفًا للفريق أسامة الجندي، واللواء أركان حرب ناصر العاصي قائدًا للجيش الثاني الميداني، خلفًا للواء أركان حرب محمد الشحات الذي تولّى منصب مدير المخابرات الحربية والاستطلاع، خلفًا للواء صلاح البدري الذي تمّ تعيينه مساعدًا لوزير الدفاع.

(الحياة، ٢٠١٥/٠٤/١٢)

٢٠١٥/٠٤/١٣ رفض الحوثيون قرار الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي تعيين رئيس وزرائه السابق خالد بحاح نائبًا للرئيس. وقال محمد عبد السلام، المتحدث باسم الحركة الحوثية، إنّهم لن يعترفوا بأيّ قرار يتّخذه هادي، مؤكدًا أنّ أيّ شيء يتعلق بالوضع السياسي في اليمن يجب أن يتحدد من خلال حوار داخل البلاد.

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٤/١٣)

٢٠١٥/٠٤/١٣ اقترح مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستافان دي ميستورا إجراء مشاورات في جنيف بشأن محادثات سياسية جديدة تشمل ممثلين سوريين ومن بعض الدول أيضًا، لتقديم فرص للتوصّل إلى أرضية مشتركة بين الدول الرئيسة صاحبة المصلحة في الصراع. ويأتي هذا الاقتراح بعد طلب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون استئناف العملية السياسية، وذلك بعد انهيار محادثات السلام التي رعتها الأمم المتحدة ٢٠١٤.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٤/١٣)

٢٠١٥/٠٤/١٤ اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٢١٦ حول اليمن، وبأغلبية أربعة عشر صوتًا وامتناع روسيا. وافق مجلس الأمن على القرار الذي يفرض فيه عقوبات على كلٍ من علي عبد الله صالح وعبد الله يحي الحاكم وعبد الخالق الحوثي والكيانات والأفراد الذين حددتهم اللجنة المنشأة عملًا بالقرار ٢١٤٠. ودعا القرار كافة الأطراف في اليمن إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأكّد القرار اتساقًا مع القانون الإنساني الدولي، ضرورة قيام جميع الأطراف بكفالة سلامة المدنيين.

(مركز أنباء الأمم المتحدة، ٢٠١٥/٠٤/١٤)

٢٠١٥/٠٤/١٥ أعلن رئيس البرلمان التركي جميل تشيتشيك، أنّ بلاده ترغب في تنظيم مؤتمر دولي للسلام لحلّ الأزمة اليمنية تحضره كلّ أطراف النزاع، ويُعقد في إسطنبول أو الرياض. وصرّح تشيتشيك وأوضح أنّه من الضروري أن يقوم المتمردون الحوثيون "بإخلاء الأراضي التي سيطروا عليها وسحب قواتهم".

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٤/١٥)

٢٠١٥/٠٤/١٥ قدّم مبعوث المنظمة الدولية الخاص إلى اليمن، جمال بن عمر استقالته من منصبه.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٤/١٦)

٢٠١٥/٠٤/١٥ شنّت قوات موالية لحكومة عبد الله الثني غارات جوية قرب العاصمة طرابلس التي يسيطر عليها خصومها في حين تمّ استئناف محادثات السلام برعاية الأمم المتحدة في المغرب. وندّد المبعوث الخاص للأمم المتحدة برناردينو ليون بالغارات الجوية ووصفها بأنّها محاولة لمنع وفد طرابلس من السفر إلى المغرب لحضور الجولة الجديدة من المحادثات.

(الأهرام، ٢٠١٥/٠٤/١٦)

٢٠١٥/٠٤/١٧ اجتمع سفراء مجلس الأمن في اجتماع مغلق غير رسمي، وبمبادرة من الولايات المتحدة، لمناقشة اتهامات باستخدام غاز الكلور كسلاح كيميائي في سوريا في انتهاك لقرارات الأمم المتحدة. وعرض أطباء سوريون تسجيلًا مصورًا لمحاولات لإنقاذ أرواح أطفال بعد هجوم بغاز الكلور الذي نُفّذ في الثاني عشر من آذار / مارس ٢٠١٥ على قرية سرمين في محافظة إدلب في شمال غربي سوريا.

(السفير، ٢٠١٥/٠٤/١٧)

٢٠١٥/٠٤/١٧ طالبت نقابة الصحفيين السلطات في تونس بسحب مشروع قانون يعرض أمام البرلمان ويتعلق بحماية قوات الأمن والجيش ووصفته بأنّه معادٍ لحرية التعبير والصحافة ويؤسس لدولة ديكتاتورية. وقال نواب بالبرلمان إنّ مشروع قانون الإرهاب المعروض

على البرلمان يتيح سلطة أكبر لقوات الأمن ويزيد من مدة الإيقاف التحفظي إضافةً إلى السماح بالتنصّت على المكالمات الهاتفية وحتى زرع أجهزة تنصّت ومراقبة في مكاتب أو بيوت. أمّا مشروع تجريم الاعتداء فيتضمّن تقييد إتاحة المعلومات بالنسبة إلى الصحفيين وعقوبات قاسية للاعتداء على أفراد قوات الأمن والجيش أو مقراتهم أو عرباتهم.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٤/١٧)

٢٠١٥/٠٤/١٨ صرّح الرئيس الأميركي باراك أوباما، أنّه لا يمكن إنهاء الأزمة في ليبيا بعمليات عسكرية، وأنّ هناك حاجة إلى حل سياسي في ليبيا، متّهمًا بعض الدول الخليجية بتغذية الصراع في ليبيا. ودعا هذه الدول إلى أن تساعد في خفضه الآن والمساعدة في تهدئة الوضع السياسي فيها.

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٠٤/١٨)

٢٠١٥/٠٤/١٩ أعلن متحدث باسم الحكومة اليمنية عن رفض بلاده خطة سلام من أربع نقاط قدّمتها إيران للأمم المتحدة، فقد وصفها المتحدث باسم الحكومة اليمنية راجح بادي بالمناورة السياسية. وتدعو الخطة الإيرانية إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإنهاء كلّ الهجمات العسكرية الأجنبية، وتقديم المساعدات الإنسانية، واستئناف حوار وطني واسع، وتشكيل حكومة وحدة وطنية لا تقصي أحدًا.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٥/٠٤/١٩)

٢٠١٥/٠٤/١٩ قضت محكمة مصرية، بإحالة ١١ متهمًا بقضية أحداث إستاد بورسعيد المعروفة باسم "مجزرة بورسعيد"، إلى مفتي الجمهورية، لاستطلاع الرأي الشرعي في الحكم بإعدامهم، وحدّدت جلسة ٣٠ أيار / مايو ٢٠١٥ للنطق بالحكم. ودانت محكمة جنايات بورسعيد المتهمين بتهمة "القتل العمد مع سبق الإصرار والترصّد، والقتل والشروع فيه"، خلال أحداث العنف التي شهدها إستاد بورسعيد، في أعقاب مباراة الأهلي المصري، مطلع شباط / فبراير ٢٠١٢، والتي أسفرت عن سقوط ٧٢ قتيلًا من مشجّعي الفريق.

(سي إن إن، ٢٠١٥/٠٤/١٩)

٢٠١٥/٠٤/٢٠ أصدرت محكمة مصرية حكمًا بالإعدام على ٢٢ شخصًا من مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين. واتهم هؤلاء بالهجوم على مركز للشرطة في مدينة كرداسة بمحافظة الجيزة عام ٢٠١٣ بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي.

(فرانس٢٤، ٢٠١٥/٠٤/٢٠)

٢٠١٥/٠٤/٢١ أعلنت دول تحالف عاصفة الحزم انتهاء عملياتها بطلبٍ من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وبعد تحقيق أهدافها الإستراتيجية في اليمن وضرب قدرات الميليشيات الحوثية والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح. كما أعلنوا عن تدشين عملية "إعادة الأمل" التي ستتضمن استئناف العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦، والمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٠٤/٢١)

٢٠١٥/٠٤/٢١ وجّه أعضاء جمهوريون وديمقراطيون في مجلس الشيوخ الأميركي، رسالة إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما على إقامة مناطق إنسانية آمنة في سوريا، واعتبروا أنّ النزوح البشري الهائل والقتل والدمار إهانة للعالم المتحضر، ويجب أن يتوقّف. وحثّ أعضاء مجلس الشيوخ أوباما على تأمين المنطقة الحدودية من جانب تركيا.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٤/٢٢)

٢٠١٥/٠٤/٢١ أصدرت محكمة مصرية حكمًا بالسجن على ١٣ متّهمًا، في مقدمتهم الرئيس المعزول، محمد مرسي، بالسجن لمدة ٢٠ عامًا، على خلفية أحداث "الاتحادية". وشملت أحكام السجن بالمدة نفسها عددًا من قيادات الإخوان، على رأسهم محمد البلتاجي ووجدي غنيم وعصام العريان.

(سي إن إن، ٢٠١٥/٠٤/٢١)

٢٠١٥/٠٤/٢٣ عبّر الأمين العام للأمم المتحدة، عن قلقه من تجدّد الضربات الجوية في اليمن في عاصفة الحزم التي تقودها السعودية. وقال للصحفيين إنّه حين قرأ تقرير استئناف القتال شعر بقلق شديد، ويأمل أن تكون هناك نهاية للقتال بأسرع ما يمكن. وقد أعلنت السعودية يوم الثلاثاء أنّها أنهت عمليات عاصفة الحزم التي بدأت قبل نحو شهر وبدء عملية إعادة الأمل، لكنّها استمرت في استهداف تجمعات للحوثيين ومواقع تابعة للرئيس السابق صالح.

(المشهد اليمني، ٢٠١٥/٠٤/٢٣)

٢٠١٥/٠٤/٢٣ مقتل ثلاثة جنود في هجوم على دبابة للجيش المصري جنوب الشيخ زويد بمحافظة شمال سيناء، بينما تعرضت قرى في المنطقة ذاتها لقصف مدفعي من نقاط تابعة للجيش.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٤/٢٣)

٢٠١٥/٠٤/٢٤ قالت الأمم المتحدة إنّ إجمالي عدد القتلى في اليمن من المدنيين بسبب القتال والغارات الجوية منذ بداية القصف في ٢٦ آذار / مارس ٢٠١٥ وصل إلى نحو ٥٥١ شخصًا. وقالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) إنّ ١١٥ طفلًا على الأقل بين القتلى.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٤/٢٤)

٢٠١٥/٠٤/٢٤ دعت مسؤولة المساعدات بالأمم المتحدة فاليري أموس، مجلس الأمن الدولي إلى فرض حظر أسلحة وعقوبات موجّهة في سوريا، وتفويض لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة الخاصة بسوريا بالتحقيق

في وضع المناطق المحاصرة، وتحويل المدارس والمستشفيات إلى مواقع عسكرية، وشنّ هجمات على هذه المنشآت. وذكرت الأمم المتحدة أنّ هناك نحو ٤٤٠ ألف شخص محاصر في سوريا.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٤/٢٤)

٢٠١٥/٠٤/٢٥ عيّن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الدبلوماسي الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوثًا أمميًا إلى اليمن خلفًا لـجمال بن عمر الذي تنحّى عن منصبه، بعدما واجه انتقادات لجهود الوساطة التي قام بها.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٤/٢٥)

٢٠١٥/٠٤/٢٥ بعد معارك دامت لثلاثة أيام، نجحت قوات المعارضة السورية في السيطرة على مدينة جسر الشغور في ريف إدلب الجنوبي الغربي لتحقق بذلك إنجازًا جديدًا لها، بعد السيطرة على مدينة إدلب وبصرى الشام ومعبر نصيب على الحدود الأردنية، فضلًا عن تقدّمها المستمرّ في القلمون وحلب.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٤/٢٦)

٢٠١٥/٠٤/٢٦ اعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش "المحاكمة الأولى للرئيس المصري السابق محمد مرسي معيبة بسبب انتهاكات لإجراءات التقاضي السليمة، وظهور التحيّز وغياب الأدلة القطعية". وكان مرسي قد أدين في ٢١ نيسان / أبريل ٢٠١٥، وحكم عليه بالسجن ٢٠ عامًا. وقد وجد استعراض أجرته هيومن رايتس ووتش لموجز ملف قضية الادعاء أدلة قليلة بخلاف شهادة ضباط الجيش والشرطة لتأييد إدانة مرسي بتهمة التواطؤ في الاحتجاز غير القانوني وتعذيب المتظاهرين وترهيبهم، ممّا قام به كبار مساعديه وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين عندما كان رئيسًا في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢.

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٥/٠٤/٢٦)

٢٠١٥/٠٤/٢٨ أحالت الحكومة التونسية مشروع قانون "زجر الاعتداءات على القوات المسلحة وقوات الأمن"، على البرلمان لمناقشته والتصديق عليه. لكن يواجه هذا القانون الكثير من الانتقادات داخل البرلمان وخارجه، وحتى في صلب الائتلاف الحاكم، بسبب ما تضمّنه بعض فصوله من عقوبات مشددة لا تتلاءم مع مسار الانتقال الديمقراطي الذي تسلكه الدولة منذ ثورة ٢٠١١؛ إذ يرى البعض أنّه مشروع لقانون يحمي الأمنيين والعسكريين. وهناك مخاوف للمجتمع المدني في تونس من محاولة لإعادة رعب "دولة البوليس". وقال النائب عماد الدايمي، أمين عام حزب المؤتمر من أجل الجمهورية المعارض، إنّ مشروع القانون لا يرقى إلى مستوى يحترم المبادئ العامة لحقوق الإنسان ومقتضيات دستور الجديد لعام ٢٠١٤ والمعايير الدولية، وأنّ أزمة الثقة لا تزال قائمة، نحتاج إلى سنوات أخرى لإعادة بناء الثقة بين الأمن والمواطنين.

(الشروق التونسية، ٢٠١٥/٠٤/٢٨)

٢٠١٥/٠٤/٢٨ قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إنّ عدد النازحين من جراء أعمال العنف في اليمن، زاد إلى أكثر من مثلي التقدير السابق الذي بلغ ١٥٠ ألفًا في نيسان / أبريل٢٠١٥. وأضاف المكتب أنّ "مخزونات الوقود تنفد، ما يؤدي إلى توقّف محطات المعالجة التي تمدّ سكان العاصمة صنعاء بالمياه، وكذلك عمليات توزيع الغذاء التي تقوم بها وكالات الإغاثة الإنسانية التي وفّرت الطعام لنحو نصف مليون شخص في الأسبوعين المنصرمين.

(الحياة، ٢٠١٥/٠٤/٢٨)

٢٠١٥/٠٤/٢٩ أصدر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، أوامر ملكية بإعفاء صاحب وليّ عهده الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود من ولاية العهد ومن منصب نائب رئيس مجلس الوزراء بناءً على طلبه، وتعيين محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود وليًا للعهد، ونائبًا لرئيس مجلس الوزراء وزيرًا للداخلية ورئيسًا لمجلس الشؤون السياسية والأمنية، وتعيين الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود وليًا لوليّ العهد، ونائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء وزيرًا للدفاع ورئيسًا لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

(وكالة الأنباء السعودية، ٢٠١٥/٠٤/٢٩)

٢٠١٥/٠٤/٣٠ دعا البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن اليمن بشكل شامل. ودعا الأطياف اليمنية كافة، مع بدء عملية "إعادة الأمل" إلى الانخراط في عملية الحوار الوطني الشامل، ونبذ العنف، واحترام الشرعية، إلى جانب ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خصوصًا القرار ٢١٤٠/ ٢٠١٤ المعنيّ بمحاسبة من يسعى بأيّ شكل للحيلولة دون استكمال الفترة الانتقالية وتفويض العملية السياسية في اليمن، إضافةً إلى ما تضمّنه القرار الأخير ٢٢١٦/ ٢٠١٥، مؤكدًا استمرار دعم دول المجلس العملية السياسية في اليمن، لتعزيز روح التوافق الوطني بين جميع الأطراف اليمنية.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٤/٣٠)

الوقائع الفلسطينيّة

توثيق لأهم أحداث القضية الفلسطينيّة والصراع العربيّ الإسرائيلي
في الفترة ٢٨ / ٠٢ / ٢٠١٥ - ٣٠ / ٠٤ / ٢٠١٥

٢٠١٥/٠٢/٢٨ حكمت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بإدراج حماس "منظمة إرهابية". وألزمت وزير الخارجية المصري بمخاطبة جميع دول العالم بعدّ حماس منظمة إرهابية وكذا كلّ من ينتمي إليها أو يدعمها ماديًا أو معنويًا، وذلك بعد صدور حكم آخر بعدّ الجناح العسكري للحركة جماعة إرهابية.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٢/٢٨)

٢٠١٥/٠٣/١ أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أنّه أطلق "تدريبًا مفاجئًا" واسع النطاق حيث استدعى آلاف الجنود الاحتياطيين للضفة الغربية. وقال في بيان إنّه يحشد "القوات ومن بينهم ١٣ ألف جندي احتياطي سيتقدم ٣٠٠٠ منهم للمشاركة في الخدمة الفعلية".

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٣/٠١)

٢٠١٥/٠٣/٢ صرّح المنسّق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيري، من خلال بيان صدر عن مكتبه، عقب زيارته غزة إنّه "لن يكون هناك سلام دون معالجة احتياجات غزة أولًا"، ودعا جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك حكومة التوافق الوطني والفصائل الفلسطينية وإسرائيل ومصر والمجتمع الدولي والجهات المانحة، إلى تغيير سياساتها التي فشلت، واعتماد إستراتيجية "غزة أولًا"، مؤكدًا أنّ غزة هي مشكلة سياسية ويجب معالجتها كجزء من إنهاء الاحتلال وتحقيق حلّ الدولتين.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٣/٢)

٢٠١٥/٠٣/٢ صدر قرار لمحكمة إسرائيلية يسمح لليهود بأداء شعائر تلمودية في الحرم القدسي الشريف، اتّخذته القاضية "ملكة افيف" ويُحرّض شرطة الاحتلال على توفير الأمن والحماية للمتطرفين الذين يقومون بأداء هذه الشعائر.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٣/٣)

٢٠١٥/٠٣/٣ دعا المقرر الخاص لحقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية مكارم ويبيسونو إسرائيل للتحقيق في مقتل أكثر من ١٥٠٠ مدني فلسطيني ثلثهم من الأطفال خلال حرب غزة عام ٢٠١٤، وأن تعلن عن نتائج التحقيق. حيث أصدر تقريره الأول لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأضاف ويبيسونو "إنّ هذا التفاوت الصارخ بين حجم الخسائر في الجانبين يبين عدم توازن القوى والكلفة غير المتناسبة التي يتكبّدها المدنيون الفلسطينيون، ويثير تساؤلات مثل ما إذا كانت إسرائيل التزمت مبادئ القانون الدولي بالتمييز(بين المدنيين وغير المدنيين) والتناسب والتحوط."

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٤)

٢٠١٥/٠٣/٤ أعلنت جامعة الدول العربية أنّها لا تعتدّ بحكم القضاء المصري بعدّ حركة حماس منظمة إرهابية، مشيرةً إلى أنّ ذلك الحكم محلي ولم يصلها به شيء.

(القدس دوت كوم، ٢٠١٥/٠٣/٤)

٢٠١٥/٠٣/٦ أعلن المجلس المركزي الفلسطيني، وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي "في ضوء عدم التزامها الاتفاقيات الموقّعة بين الجانبين"، وتحميل سلطة الاحتلال الإسرائيلي "مسؤولياتها كافة تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة كسلطة احتلال وفقًا للقانون الدولي. وأكّد المجلس المركزي على تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية عبر التنفيذ الكامل "لاتفاق القاهرة للمصالحة الوطنية وبيان الشاطئ بكافة بنوده، بما يضمن تحديد موعد لتسليم السلطة الوطنية عبر الحرس الرئاسي لمعبر رفح وباقي المعابر الدولية لقطاع غزة، إضافةً إلى دعوة لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير وانتظام عملها، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/٦)

٢٠١٥/٠٣/٦ أعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، عن قلقه بشأن قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بوقف أشكال التنسيق الأمني كافة مع إسرائيل. ودعا المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن، إلى ممارسة القيادة والمساعدة في خلق الظروف للتوصّل إلى اتفاق سلام نهائي عن طريق التفاوض.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٣/٨)

٢٠١٥/٠٣/٦ أبلغت إدارة الرئيس أوباما مسؤولين في السلطة الفلسطينية بضرورة "عدم المساس بنماذج وأنظمة التنسيق الأمني المبرمة مع إسرائيل كون أنّ لذلك عواقب وخيمة على العلاقة الأمريكية الفلسطينية".

(القدس، ٢٠١٥/٠٣/٧)

٢٠١٥/٠٣/٦ أعلنت الشرطة الإسرائيلية أنّ خمسة إسرائيليين جرحوا، منهم أربع مجنّدات في حرس الحدود، عندما قام شاب فلسطيني من القدس المحتلة بدهس عدد من المارة قرب مقرّ معسكر لشرطة حرس الحدود، الشاب الذي نفّذ العملية فلسطيني من سكّان راس العمود في القدس الشرقية. وتمّ إطلاق النار عليه. وأصيب بجروح بالغة.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٣/٧)

٢٠١٥/٠٣/٨ أصدر الجنرال نيتسان ألون قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال الإسرائيلي أوامر بتقليص منطقة إطلاق النار قرب منطقة النبي موسى بالأغوار، لإتاحة المجال لتوسيع مستوطنة

"معاليه أدوميم" شرق القدس المحتلة. والجيش الإسرائيلي مستمر في هدم بيوت البدو الفلسطينيين في المنطقة، والذي بدأ منذ بضع سنوات ولا يمنحهم تصاريح للبقاء في المنطقة بذريعة أنّها تُستخدم للتدريبات العسكرية.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٣/٩)

٢٠١٥/٠٣/٨ أكّد مجلس جامعة الدول العربية في ختام دورته الـ١٤٣ على مستوى المندوبين الدائمين برئاسة الأردن، في مشروع قرار رفعه إلى وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم على عدة قرارات متعلقة بالقضية الفلسطينية، تمثّلت بـ:

- دعـم توجّه القيادة الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة القادة الإسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم ضد أبناء الشعب الفلسطيني خلال فترة الاحتلال الطويلة. ودعا مشروع القرار، المجموعة العربية في مجلس حقوق الإنسان إلى استمرار التنسيق مع مجموعة الدول الإسلامية ومجموعة عدم الانحياز للتصدي لمحاولات إسرائيل إلغاء البند السابع (أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى) كبند دائم على أجندة حقوق الإنسان.
- طالب المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة الاحتلال الإسرائيلي على وقف جميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالـة تلك المستوطنات من تلك الأراضي، واعتبار عملية الاستيطان جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي.
- شدّد على أنّ مدينة القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني المغتصب وهي عاصمة فلسطين الأبدية، ويجب تأمين حرية العبادة فيها لجميع معتنقي الديانات السماوية الأخرى.
- دان الأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ من هدمٍ لمنازل المواطنين الفلسطينيين وترحيل العديد منهم في منطقة الأغوار الفلسطينية التي تعتبر عملية تطهير عرقي للمواطنين الفلسطينيين وتفريغ الأراضي من سكانها. وهذا يعدّ انتهاكًا صارخًا لمبادئ حقوق الإنسان العالمية.
- ثمّن دور المجتمع الدولي ومؤسساته العاملة في مجال حقوق الإنسان في مساندتها صمود المواطنين الفلسطينيين في منطقة النقب، وفي إفشال مخطط "برافر" الذي يهدف إلى ترحيل المواطنين الفلسطينيين واقتلاعهم من أراضيهم.
- دعوة الدول الأطراف الموقّعة اتفاقية جنيف الرابعة للتحرّك العاجل لتوفير الحماية الدولية لسكّان الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضمان احترام قوات الاحتلال الإسرائيلي اتفاقية جنيف الرابعة في كلّ الأحوال كجزء من واجبها القانوني والأخلاقي تجاه السكان وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- مطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالعمل على الرفع الفوري لكافة أشكال الحصار الإسرائيلي الجائر وغير القانوني المفروض على قطاع غزة. وطالب المجتمع الدولي بالتنفيذ الفوري للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في ما يتعلق بعدم شرعية بناء جدار الضمّ الفاصل في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة.
- دعوة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد إلى العمل على تفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية الأوروبية التي تشترط استمرار التعاون الاقتصادي بين الطرفين وضمان احترام إسرائيل حقوق الإنسان، ودعوة الاتحاد الأوروبي إلى مقاطعة منتجات المستوطنات.
- ضرورة استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة نحو قضية فلسطين، حتى يتمّ إيجاد حلّ عادل وشامل لكلّ جوانبها يكفل إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرّف، بما فيها حقّ العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- المسؤولية المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونـروا)، في تأدية مهامّها تجاه الشعب الفلسطيني في كلّ أماكن وجوده بموجب قرار الجمعية العامة، ودعوة الدول الأعضاء إلى التوجّه بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأن تقوم لجنة التوفيق بالتعاون مع وكالة (الأونروا) والدول المعنيّة بإعداد حصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأملاكهم ووضع تصوّر لحلّ مشاكلهم على أساس حقّهم في العودة إلى وطنهم فلسطين طبقًا للقرار ١٩٤، ودعوة الدول إلى تقديم المزيد من الدعم لتغطية ميزانية الوكالة لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها. وأكّد مسؤولية (الأونروا) ودعاها إلى القيام بدورها نحو اللاجئين الفلسطينيين في سورية، بخاصة في مخيّم اليرموك.

- دعوة الـدول إلى الإسراع بالوفاء بالتزاماتها المالية لتمكين الحكومة الفلسطينية من الاضطلاع بمهامّها في مواجهة ممارسة سلطات الاحتلال وتجاوز الأزمة المالية التي تواجهها، وتعزيز التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٣/٩)

٢٠١٥/٠٣/٩ أعلنت السويد أنّها ستزيد من مساهمتها السنوية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا) لتصل إلى ٣٦ مليون دولار أميركي، ما يعني زيادة بقيمة ١٨ مليون كرونة سويدية (مليوني دولار أميركي).

(موقع الأونروا الإلكتروني، ٢٠١٥/٠٣/٩)

٢٠١٥/٠٣/٩ طلبت اللجنة المكلّفة من الأمم المتحدة بالتحقيق في جرائم الحرب خلال العدوان الإسرائيلي على غزة صيف ٢٠١٤ تأجيل نشر تقريرها من آذار / مارس ٢٠١٥ حتى حزيران / يونيو ٢٠١٥، بهدف "تقييم المزيد من المعلومات". وكان من المقرر أن ترفع اللجنة تقريرها عن انتهاكات خلال الحرب على قطاع غزة التي دارت في شهري تموز / يوليو وآب / أغسطس ٢٠١٤، إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الـ٢٣ من آذار / مارس ٢٠١٥. وكان الرئيس السابق للجنة التحقيق وليام شاباس تنحّى عن منصبه في شباط / فبراير ٢٠١٥ بعد اتهامات إسرائيلية له بالانحياز بسبب تقديمه مشورة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٣/١٠)

٢٠١٥/٠٣/٩ نفى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن يكون تراجع عن خطابٍ ألقاه في عام ٢٠٠٩ في جامعة بار ايلان، اعترف فيه بضرورة إقامة دولة فلسطينية. بناءً على ما ورد في كتيّبات وزّعها حزب الليكود اليميني على الكنس اليهودية ضمن حملته الانتخابية "أعلن رئيس الوزراء للجمهور أنّ خطابه في بار ايلان لاغ" في إشارةٍ إلى خطاب ألقاه نتنياهو ووافق فيه للمرة الأولى على ضرورة إقامة دولة فلسطينية كجزء من اتفاق سلام. وأكّد متحدث باسم نتنياهو أنّه "لم يقل شيئًا مماثلًا" ولكنّه أشار إلى أنّ الوقت غير مناسب للانسحاب وتسليم أراضٍ للفلسطينيين في الظروف الحالية.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٣/١٠)

٢٠١٥/٠٣/٩ حدّد وزير الخارجية الإسرائيلي ورئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان شروطه للمشاركة في أيّ ائتلاف حكومي بعد الانتخابات، وتتمثّل الخطوط العريضة التي ستقود حزبه في المفاوضات الائتلافية بـ:

١. إجراء تعديل على القانون بحيث يفرض حكمًا نهائيًا بإعدام الفلسطينيين الذين ينفّذون عمليات يقتل فيها إسرائيليون.

٢. "إعلان الولاء لرموز الدولة"، وبموجبه سيتطلب من كلّ فتى يبلغ السادسة عشرة من عمره حين يتقدم للحصول على بطاقة هوية أن يوقّع وثيقة ولاء لما سمّاه "الرموز الوطنية لإسرائيل"، (النشيد الوطني، والعلم، ووثيقة الاستقلال)، وإذا رفض يحرم من التصويت أو الترشّح للكنيست.

٣. تفضيل الخادمين في الجيش في القبول للجامعات وفرص العمل، إضافةً إلى تضمين بند يشجّع على أداء الخدمة الوطنية الإسرائيلية للشبّان في سنّ الـ١٨.

٤. سنّ قانون يمنع المحكمة العليا من التدخّل في قرارات الكنيست ولجنة الانتخابات المركزية، وإقامة محكمة دستورية للنظر في القرارات الخلافية.

٥. أن تشمل أيّ تسوية مستقبلية في الشرق الأوسط، تسوية إقليمية بمشاركة الدول العربية والفلسطينيين وفلسطينيّي الداخل، وقال إنّ حزب "إسرائيل بيتنا" سيطالب باتفاق إقليمي شامل يشمل تبادل أراضٍ وسكان.

٦. أن تتعهد الحكومة في خطوطها العريضة بالقضاء على "سلطة حماس" في قطاع غزة.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠٣/١٠)

٢٠١٥/٠٣/١٠ قررت الحكومة المصرية الطعن على الحكم الصادر بعدّ حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، منظمة "إرهابية". وهو ما رأته الحركة "خطوة في الاتجاه الصحيح". وحددت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة (القاهرة)، جلسة ٢٨ آذار / مارس ٢٠١٥، للنظر في أولى جلسات الطعن المقدَّم من الحكومة المصرية، ممثّلة في هيئة قضايا الدولة.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٣/١١)

٢٠١٥/٠٣/١١ صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على بناء ٤٩ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة "راموت" الواقعة شرقي مدينة القدس المحتلة. ضمن خطة أعدّتها وزارة الإسكان برئاسة أوري أرئيل من حزب "البيت اليهودي" والتي تتضمّن بناء أكثر من ٤٨ ألف وحدة سكن استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، ونحو ١٥ ألفًا أخرى في القدس المحتلة.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٣/١١)

٢٠١٥/٠٣/١٢ أعلن جيش الاحتلال عن خطة جديدة لبناء جدار بموازاة الحدود مع الأردن خوفًا من تسلّل ناشطي الجهاد العالمي. وسيقام الجدار في المرحلة الأولى بطول ٣٠ كيلومترًا في منطقة مطار تمناع بوادي عربة، وفي المراحل التالية تستكمل الجدران بموازاة

أطوال حدود لإسرائيل مع الأردن: من "مجامع النهرين" حيث يلتقي نهرا الأردن واليرموك شمالًا حتى مدينة العقبة على شاطئ البحر الأحمر جنوبًا. وبحسب الخطة التي أقرّها الجيش سيتمّ بناء مراكز لتجميع معلومات استخباراتية في المنطقة الحدودية التي تفصل فيها جدران من الأسلاك القديمة بين طرفي الغور الأردني والفلسطيني. وتأتي المبادرة عقب بناء مطار كبير في منطقة تمناع وعلى خلفية تطورات جيوسياسية في المنطقة وفق بيان وزارة الأمن، في إشارةٍ للأحداث الأمنية في دول الجوار. وترى المؤسسة الأمنية في إسرائيل في تجمعات اللاجئين الوافدين من سوريا والعراق للأردن خطرًا أمنيًا عليها بسبب احتمال تسلّل ناشطي الجهاد العالمي من بينهم. وطبقًا للخطة التي صادق عليها قائد لواء الجنوب في جيش الاحتلال الجنرال سامي ترجمان وتحتاج إلى مصادقة الحكومة الجديدة سيتركز الجدار في المرحلة الأولى في محيط مطار تمناع.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٣/١٤)

٢٠١٥/٠٣/١٣ تبنّى البرلمان الأوروبي قرارًا بشأن التقرير السنوي المقدَّم من الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيدريكا موغيريني، في جلسته الدورية في ستراسبورغ، والذي يتعلق بطلب انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية. ويذكر القرار في الفقرة ٦٢ منه بالتزام الاتحاد الأوروبي القويّ بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز عالمية نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، ويرحّب بتصديق فلسطين على نظام روما الأساسي.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٣/١٣)

٢٠١٥/٠٣/١٥ اقتحم وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، يرافقه عدد من أعضاء حزبه اليميني المتطرف "إسرائيل بيتنا"، الحرم الإبراهيمي الشريف، في مدينة الخليل. وأغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي بوابات السوق القديمة المؤدّية إلى الحرم الإبراهيمي، ما حال دون وصول المصلّين إلى الحرم.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٣/١٥)

٢٠١٥/٠٣/١٥ خاطب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو جمهور اليمين في تظاهرة نظّمت في تل أبيب عشية الانتخابات، مؤكدًا أنّ حكومته لن تنفّذ أيّ انسحاب ولن تقدّم أيّ تنازلات ولن تقسّم القدس. وكرّر نتنياهو في كلمته اتهام جهات دولية بتمويل حملات تهدف إلى إسقاطه. ووصف حكومة برئاسة يتسحاك هرتسوغ وتسيبي ليفني بأنّها ستكون حكومة تفريط، مؤكدًا أنّ حكومته لن تنفّذ أيّ انسحاب ولن تقدّم أيّ تنازل ولن تقسم القدس وستحافظ عليها. وحذّر من إمكانية "صعود اليسار"، وقال إنّ هذا الخطر قائم ويتطلب جهودًا لمنعه، وأضاف: "نعمل من أجل ضمان مستقبل الشعب اليهودي، وهذه ليست طريق اليسار وليست طريق ليفني وبوجي هرتسوغ".

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٣/١٦)

٢٠١٥/٠٣/١٥ انتقدت الجامعة العربية، استمرار صمت المجتمع الدولي إزاء ما يحدث في سجون الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات وحشية بحقّ آلاف الأسرى الفلسطينيين والعرب، وعدم إلزامه إسرائيل "السلطة القائمة بالاحتلال" احترام حقوقهم الإنسانية الأساسية، وتنفيذ بنود القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.

(الدستور، ٢٠١٥/٠٣/١٥)

٢٠١٥/٠٣/١٦ تعهّد بنيامين نتنياهو، بتكثيف الاستيطان في القدس الشرقية المحتلة حال فوزه بالانتخابات التشريعية التي تجري في ١٧آذار / مـارس ٢٠١٥، وذلك من أجل منع تقديم أيّ تنازلات للفلسطينيين في المستقبل. وقال نتنياهو خلال زيارة قام بها إلى حيّ "هار حوما" الاستيطاني (جبل أبو غنيم) المستولى عليه شمال بيت لحم، "سنواصل البناء في القدس وسنضيف الآلاف من الوحدات السكنية وبوجه كافة الضغوطات (الدولية) سنواصل تطوير عاصمتنا الأبدية".

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٣/١٦)

٢٠١٥/٠٣/١٦ أعلنت عضو الكنيست تسيبي ليفني، موافقتها على الانسحاب من اتفاقية التناوب على رئاسة الحكومة مع يتسحاك هرتسوغ في حال اقتضت المفاوضات الائتلافية ذلك. وجاءت هذه الخطوة قبل ١٢ ساعة من بدء عملية التصويت، ضمن سلسلة خطوات قام بها "المعسكر الصهيوني" لزيادة عدد المقاعد في الكنيست، وتوسيع الفجوة بينه وبين "الليكود"، والتي تقلّصت في اليوم الأخير في أعقاب المقابلات التي أجراها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مع وسائل الإعلام. وأوضحت ليفني لهرتسوغ أنّ التناوب لن يشكّل عقبة في المفاوضات الائتلافية، وأنّ الأمر الأهمّ هو استبدال حكومة نتنياهو.

(عرب٤٨، ٢٠١٥/٠٣/١٦)

٢٠١٥/٠٣/١٦ اختار الاتحاد الأوروبي الإيطالي فرناندو جنتليني ليكون ممثّل الاتحاد الأوروبي الخاص للشرق الأوسـط، وهو مسؤول في الاتحاد الأوروبي عمل مع حلف شمال الأطلسي في أفغانستان. وقالت فدريكا موجريني مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ما يخص بلير إنّه "لا توجد قضية تتعلق باستقالته". وأضافت "كانت مسؤولية توني بلير تتركز على دعم التنمية الاقتصادية للفلسطينيين.

وليس هذا هو محور التركيز الرئيس لدينا. تركيزنا الرئيس هو تحريك عملية السلام".

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/١٦)

٢٠١٥/٠٣/١٦ وقّعت فنلندا اتفاقية تمويل متعددة السنوات تقوم بموجبها فنلندا التي تعدّ شريكا طويل الأجل للأونروا بالتبرّع بمبلغ ٤,٥ مليون يورو (٤,٨ مليون دولار) سنويًا لفائدة الموازنة العامة للأونروا خلال الأعوام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨.

(موقع الأونروا الإلكتروني، ٢٠١٥/٠٣/١٦)

٢٠١٥/٠٣/١٧ نتائج انتخابات الكنيست العشرون

- عدد أصحاب حق التصويت: ٥,٨٨١,٦٩٦
- الأصوات الصالحة: ٤,٢١٠,٨٨٤
- نسبة الحسم(٢٪): ١٣٦,٨٥٤
- عدد الأصوات للحصول على مقعد في الكنيست: ٣٢,٨٢٢

اسم القائمة	عدد الأصوات الصالحة	(٪) الأصوات بالنسب المئوية	عدد المقاعد
الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة	٩٨٥,٤٠٨	٢٣,٤٠	٣٠
المعسكر الصهيوني برئاسة يتسحاق هرتسوغ وتسيبي ليفني	٧٨٦,٣١٣	١٨,٦٧	٢٤
القائمة المشتركة (الجبهة، الإسلامية، التجمع، التغيير)	٤٤٦,٥٨٣	١٠,٦١	١٣
يش عتيد برئاسة يائير لابيد	٣٧١,٦٠٢	٨,٨٢	١١
كلنا برئاسة موشيه كحلون	٣١٥,٣٦٠	٧,٤٩	١٠
البيت اليهودي برئاسة نفتالي بينيت	٢٨٣,٩١٠	٦,٧٤	٨
اتحاد الشرقيين المحافظين على التوراة حركة الحاخام عوفاديا يوسف طيب الله ذكراه	٢٤١,٦١٣	٥,٧٤	٧
إسرائيل بيتنا برئاسة أفيغدور ليبرمان	٢١٤,٩٠٦	٥,١٠	٦
يهدوت التوراة والسبت اغودات يسرائيل - ديغل التوراة	٢١٠,١٤٣	٤,٩٩	٦
اليسار الإسرائيلي	١٦٥,٥٢٩	٣,٩٣	٥

(موقع الكنيست الإلكتروني، ٢٠١٥/٠٣/١٨)

٢٠١٥/٠٣/١٩ أعلن البيت الأبيض أنّه يعتزم "إعادة تقييم" دعمه الدبلوماسي لإسرائيل في الأمم المتحدة بعد تشكيك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بحلّ الدولتين الذي يشكّل إحدى ركائز السياسة الأميركية لحلّ النزاع في الشرق الأوسط. وأعلن جوش أرنست المتحدث باسم الرئيس باراك أوباما أنّ "الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة في الأمم المتحدة تستند إلى فكرة أنّ حلّ الدولتين هو النتيجة الأفضل". وأضاف "الآن حليفنا (إسرائيل) أنّه لم يعد ملتزمًا بهذا الحلّ. هذا يعني أنّ علينا إعادة تقييم موقفنا بهذا الشأن، وهذا ما سنفعله"، موضحًا أنّه لم يتّخذ أيّ قرار بعد.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠٣/٢٠)

٢٠١٥/٠٣/١٩ نفى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنّه تخلّى عن التزامه بقيام دولة فلسطينية في تراجع عن تصريحاتٍ أدلى بها أثناء حملة إعادة انتخابه، والتي أثارت انتقادات حادة من الولايات المتحدة. لكن البيت الأبيض لم يتأثر بمحاولات نتنياهو للتراجع بعد الانتخابات ووجّه للزعيم الإسرائيلي انتقادات جديدة وملّح إلى أنّ واشنطن قد تعيد النظر في السياسة التي تتبعها منذ فترة طويلة، والتي تنطوي على حماية إسرائيل من الضغوط الدولية في الأمم المتحدة. وقال نتنياهو بعد يومين من الفوز في الانتخابات الإسرائيلية "لم أغيّر سياستي. لم أتراجع أبدًا عن كلمتي في جامعة بار إيلان منذ ست سنوات داعيًا إلى إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بالدولة اليهودية".

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/١٩)

٢٠١٥/٠٣/١٩ قرّرت اللجنة التنفيذية لـمنظمة التحرير الفلسطينية، تكليف اللجنة السياسية وقادة الأجهزة الأمنية والجهات المعنيّة بوضع خطة مفصّلة لتطبيق وقف التنسيق الأمني مع مؤسسات الاحتلال، فضلًا عن بحث الملف الاقتصادي بكلّ جوانبه. وخرجت اللجنة بالعديد من القرارات التي تعدّ آليات عمل لتطبيق قرارات المجلس المركزي. وتمثّلت أهمّ قرارات اللجنة التنفيذية، بتوجّه وفد فلسطيني موحّد يضمّ ممثلين عن مختلف فصائل العمل الوطني إلى قطاع غزة، للبدء في حوار شامل بمشاركة حركة "حماس" و"الجهاد" الإسلامي من أجل تنفيذ جميع ما جرى التوصّل إليه في الاتفاقيات السابقة، وما اتخذه المجلس المركزي من قراراتٍ بشأن المصالحة الوطنية، خصوصًا تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة عملها، في ما يتعلق بإعادة الإعمار، وكذلك تفعيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية، حسب المرسوم الذي صدر بهذا الشأن.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/١٩)

٢٠١٥/٠٣/٢١ وجّه القناصل العامّون لدول الاتحاد الأوروبي في القدس انتقادات حادة إلى السياسة الاستيطانية والعقوبات الإسرائيلية ضد

الفلسطينيين في مدينة القدس، داعين إلى فرض عقوبات بما فيها منع مستوطنين من دخول أوروبا، ولفت أنظار الأوروبيين إلى بضائع المستوطنات والتحذير من التعاملات الاستثمارية مع المستوطنات.

(الأيام الفلسطينية،٢٠١٥/٠٣/٢٢)

٢٠١٥/٠٣/٢١ أصدرت وزارة الخارجية الفلسطينية بيانًا تطالب فيه دول الاتحاد الأوروبي بالاستجابة لقرارات برلماناتها بالاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية. ورحّبت الوزارة بالتقرير السنوي لقناصل دول الاتحاد الأوروبي، وما أكّده التقرير سواء في ما يتعلق بالاستيطان، أو العقوبات الجماعية التي تفرضها سلطات الاحتلال، والاقتحامات المتواصلة للمسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال، والانتهاكات التي تهدّد جدوى حلّ الدولتين.

(العرب، ٢٠١٥/٠٣/٢٢)

٢٠١٥/٠٣/٢٢ هدّد السناتور الجمهوري جون ماكين بإعادة النظر في تمويل الأمم المتحدة في حال وافقت على قرار إقامة دولة فلسطينية. ويأتي تهديد ماكين في أعقاب تقارير أميركية أكّدت أنّ الإدارة قررت إعادة تقييم سياستها حيال إسرائيل والامتناع عن استخدام الفيتو لفائدة إسرائيل في مجلس الأمن الـدولي. وقال ماكين، إنّه على الكونغرس إعادة النظر في تمويل الأمم المتحدة إذا ما وافق مجلس الأمن على قرار بشأن الدولة الفلسطينية. وأضاف أنّ "الرئيس باراك أوباما يجب حتى ألّا يفكر في مثل هذا القرار".

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٣/٢٣)

٢٠١٥/٠٣/٢٣ أوضحت رئيسة لجنة التحقيق في الاعتداء الأخير على غزة صيف ٢٠١٤، في الجلسة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان لمناقشة البند السابع تحت عنوان "حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة وباقي الأراضي العربية المحتلة الأخرى"، أنّ إسرائيل لا تزال ترفض التعاون والسماح لهم بدخول اللجنة واستكمال التحقيقات وتطالب رئيسة اللجنة من المجلس بتمديد تقديم التقرير لجلسة حزيران / يونيو ٢٠١٥، وذلك لعدم اكتمال التحقيقات.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٣/٢٣)

٢٠١٥/٠٣/٢٣ أكّدت القائمة العربية المشتركة رفضها لـ "الأسف" الذي أبداه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على تحريضه على المواطنين العرب في الانتخابات الإسرائيلية. واعتبرت أسف نتنياهو "خطوة جوفاء تهدف إلى شرعنة حكمه العنصري". وكان نتنياهو أعرب عن الأسف "لكون التصريحات التي أدلى بها خلال حملة الانتخابات قد جرحت مشاعر بعض مواطني الدولة وخاصة المواطنين العرب"، مشيرًا إلى أنّه "لم يقصد ذلك". واعتبر نتنياهو نفسه "رئيس الحكومة لجميع مواطني الدولة بغضّ النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي".

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٣/٢٤)

٢٠١٥/٠٣/٢٣ قال كبير موظفي البيت الأبيض، دينيس ماكدونو: "إنّ الاحتلال المستمر منذ خمسين عامًا يجب أن ينتهي"، قاصدًا بذلك الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة المستمر منذ ١٩٦٧. كلام ماكدونو جاء أمام حشد تجاوز الثلاثة آلاف شخص من الأميركيين اليهود المشاركين في المؤتمر السنوي لمنظمة "جاي ستريت" المؤيدة لإسرائيل، والمناهضة لسياسات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وقال ماكوندو: "إنّ الشعب الفلسطيني يجب أن ينال الحق في العيش وحكم نفسه بنفسه في دولة خاصة به تتمتع بالسيادة على أراضيها".

(العربي الجديد،٢٠١٥/٠٣/٢٤)

٢٠١٥/٠٣/٢٣ بلغ عدد من أوصوا بتكليف نتنياهو لتشكيل الحكومة ٦٧ عضو كنيست. ويحظى نتنياهو بدعم حزب "الليكود" اليميني الذي يتزعّمه، وحزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف، وحزب "إسرائيل بيتنا" المتطرف، وحزب "شاس" لليهود المتدينين الشرقيين، وحزب لائحة التوراة الموحدة لليهود المتدينين الغربيين، إضافةً إلى حزب "كلنا" الجديد المحسوب على تيار يمين الوسط.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠٣/٢٤)

٢٠١٥/٠٣/٢٤ قال الرئيس الأميركي باراك أوباما إنّ خلافاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ليست شخصية لكنّها تعتمد على خلافات سياسية جوهرية بشأن السلام في الشرق الأوسط. وأضاف إنّ من الصعب تصوّر طريق إلى حلّ الصراع على أساس قيام دولتين - وهو ما تسعى إليه واشنطن منذ وقت طويل - بالنظر إلى تصريحات نتنياهو عشية الانتخابات الإسرائيلية بأنّه لن تقام دولة فلسطينية ما دام هو رئيسًا للحكومة. ونتيجة لذلك سيدرس أفضل طريقة لإدارة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية على مدى الفترة الباقية من ولايته.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٢٤)

٢٠١٥/٠٣/٢٦ نص تقرير الأمم المتحدة حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية

"وسط تصاعد أعمال القتال والحصار المستمر، كان عام ٢٠١٤ عامًا صادمًا للملايين من السكان الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حسبما قال مسؤول الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية هناك فيما أصدرت المنظمة تقريرها الأخير عن الوضع على الأرض. وقال جيمس راولي"استمرار الاحتلال يقوّض قدرة

الفلسطينيين على العيش حياة طبيعية." وأضاف "إذا أزيلت هذه العوامل وتغيرت السياسات ذات الصلة، لن تكون هناك حاجة إلى المساعدات الإنسانية الدولية"، مشيرًا إلى أنّ العام الماضي كان "مدمرًا" للفلسطينيين في كلٍ من غزة والضفة الغربية. ويشير تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المعنون "حياة مجزأة"، إلى أنّ ١,٨ مليون شخص في غزة شهدوا تصعيدًا في الأعمال العدائية خلال ٢٠١٤ بين نشطاء فلسطينيين في غزة والقوات الإسرائيلية، مما أدّى إلى مقتل أكثر من ١٥٠٠ شخص من المدنيين الفلسطينيين، بينهم أكثر من ٥٥٠ طفلا، وشرّد نحو ١٠٠ ألف آخرين. وإضافةً إلى ذلك، قتل خمسة مدنيين إسرائيليين، بينهم طفل، فضلًا عن حارس أمن. وعلاوة على ذلك، تباطأت جهود إعادة الإعمار في غزة في أعقاب الصراع الذي دام ٥١ يومًا بسبب استمرار الحصار ونقص التمويل، على الرغم من أنّ جهود آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة قد مكّنت من استيراد مواد البناء. وقد أثقلت الأزمة المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة جهود الإغاثة في الأشهر الأخيرة. وفي الشهر الماضي، قدّم السيد راولي خطة الاستجابة الإستراتيجية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعام ٢٠١٥، في محاولة لجمع ٧٠٥ ملايين دولار مطلوبة لمساعدة ملايين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية مع تزايد احتياجاتهم الإنسانية بشدة. لكنّه حذّر من أنّ هناك أيضًا العديد من الصعوبات العالقة، مؤكدًا أنّ عدم توفير دعم المانحين للخطة سيؤدي إلى النزوح المستمر لأكثر من ٢٢ ألف أسرة، وحرمان ما يصل إلى ١,٦ مليون شخص في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة من الماء الكافي وخدمات الصرف الصحي، والمساعدات الغذائية. وقد يعيق الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم. وفي بيانه الصحفي اليوم، أضاف السيد راولي أنّ مشاكل الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تنحصر في غزة، حيث يضيق الحصار المستمر الخناق على اقتصاد القطاع ويقيّد حركة سكانها، ولكنّها امتدت أيضًا إلى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. لقد نزح عدد قياسي من الفلسطينيين يقدَّر بنحو ١,٢١٥ بسبب هدم المنازل من قبل السلطات الإسرائيلية، في حين استمر النشاط الاستيطاني والمستوطنون في انتهاك القانون الدولي، وساهم في إضعاف الجانب الإنساني للمجتمعات الفلسطينية المتضررة" حسبما قال. ففي عام ٢٠١٤، وفقًا لأرقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دمّرت السلطات الإسرائيلية ٥٩٠ مبنى يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) [وهي تشكّل أكثر من ٦٠ في المئة من أراضي الضفة الغربية حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأمن والتخطيط والبناء] والقدس الشرقية، مما تسبّب في أعلى مستوى من النزوح في الضفة الغربية منذ بدأ المكتب مراقبة الوضع بشكل منهجي في عام ٢٠٠٨. وقد أشارت الأمم المتحدة أيضًا إلى أنّ سياسات التخطيط التي تطبّقها إسرائيل في المنطقة (ج) والقدس الشرقية تواصل التمييز ضدّ الفلسطينيين، مما يجعل من الصعب للغاية الحصول على تراخيص بناء. ومع ذلك، على الرغم من التوقّعات القاتمة للأراضي الفلسطينية المحتلة، يشير تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضًا إلى مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق تقدّم على الأرض، بما في ذلك وفاء إسرائيل بـ"الالتزامات الأساسية لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين" ووفاء جميع أطراف الصراع بالتزاماتها القانونية في إدارة الأعمال العدائية وفقًا للقانون الدولي".

(موقع الأمم المتحدة،٢٠١٥/٠٣/٢٦)

٢٠١٥/٠٣/٢٧ وقّع الجنرال ألون نيتسان أمرًا عسكريًا بتطبيق المبادئ الأساسية للقانون الجنائي الإسرائيلي على الفلسطينيين في الضفة الغربية، في المحاكم العسكرية الإسرائيلية. وسيبدأ سريانه في الأول من حزيران / يونيو ٢٠١٥، لكنّه لن يوقف العمل بالأوامر والقوانين العسكرية. التعديلات الجديدة لا تشمل تطبيق تخفيف العقوبة في حالة الإدانة بالمساعدة في تنفيذ المخالفات، وذلك نزولًا عند موقف الشاباك الإسرائيلي الذي طالب بعدم تطبيق هذا المبدأ في الأراضي المحتلة، وذلك لأنّه يعني تخفيف العقوبة إلى النصف. كما أنّ التعديل الجديد لا يشكّل تطبيق نصوص قانون "درومي" من العام ٢٠٠٨، الذي يرفع أيّ مسؤولية قانونية أو جنائية عمّن يدافع عن أرضه ومزرعته وبيته، وذلك حتى لا يستند الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، إلى هذا البند في صدّ هجمات المستوطنين واعتداءاتهم على ممتلكاتهم وحقولهم ومزارعهم.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/٢٧)

٢٠١٥/٠٣/٢٧ تنازل المحامي سمير صبري عن دعوى صدر فيها حكم باعتبار حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) إرهابية، وذلك بعد أن طعنت الهيئة التي تدافع عن الحكومة المصرية في المحاكم على الحكم. وقال في بيان "أعلن تنازلي عن هذا الحكم تاركًا للقيادة المصرية حقّها في اتخاذ القرار الذي تراه مناسبًا وملائمًا لدورها الريادي في المنطقة." وأضاف أنّه تنازل عن الحكم حتى لا يكون "عائقًا أمام القيادة السياسية المصرية لاستكمال دورها الريادي العظيم في ملف المصالحة الفلسطينية".

(رويترز، ٢٠١٥/٠٣/٢٧)

٢٠١٥/٠٣/٢٧ عبّر روبرت سيري مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وخلال تقديم إحاطته الأخيرة بشأن عملية السلام أمام مجلس الأمن، عن إحباطه من مجريات عملية السلام أكثر من أيّ وقت مضى، معتبرًا أنّ "حلّ الدولتين ربما

انتهى، أو على وشك الانتهاء". وقال "بما أنّه يظهر أن لا أحد من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على استعداد لاستئناف المحادثات، فإنّ على المجتمع الدولي تقديم إطار صالح للمفاوضات، ولعلّ هذا هو الطريق الوحيد من أجل الحفاظ عل هدف حلّ الدولتين".

(العربي الجديد،٢٠١٥/٠٣/٢٧)

٢٠١٥/٠٣/٢٧ اعتمد أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في دورته الـ٢٨ المنعقدة في جنيف ثلاثة قرارات خاصة بفلسطين تضمّنت "التأكيد على حق الشعب الفلسطيني الدائم وغير القابل للتصرف في تقرير المصير، والعيش بحرية وكرامة، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/٢٨)

٢٠١٥/٠٣/٢٧ قررت إسرائيل الإفراج عن أموال الضرائب التي تجمعها لحساب السلطة الفلسطينية، والتي كانت أوقفت سدادها منذ مطلع العام الجاري، وتشكّل ٧٠٪ من الإيرادات العامة، ردًا على طلب السلطة الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقال مسؤول إسرائيلي: "حيال تدهور الوضع في الشرق الأوسط، علينا أن نكون مسؤولين ومنطقيين".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٣/٢٧)

٢٠١٥/٠٣/٢٩ أعلن قادة الدول العربية في ختام القمة العربية في شرم الشيخ، عن الدعم العربي لـ "قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الداعية لإعادة النظر في كلّ العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بما يضمن إجبارها على احترام الاتفاقيات الموقّعة واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. "وجدّدت القمة دعوة الدول العربية إلى توفير شبكة أمان مالية بأسرع وقت ممكن بمبلغ مئة مليون دولار شهريًا لدولة فلسطين". كما أكّدت "الرفض المطلق والقاطع للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية"، وطالبت "باستمرار تكليف رئاسة القمة ولجنة مبادرة السلام العربية لإجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح مشروع قرار عربي جديد أمام مجلس الأمن خاص بإنهاء الاحتلال وإنجاز التسوية النهائية واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في المجلس والمجموعات الإقليمية والدولية". وأكّدت أنّه "لن يتحقق سلام دون أن تكون القدس الشرقية المحتلة عاصمةً لدولة فلسطين والتأكيد على أنّ القدس هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلّت العام ١٩٦٧".

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٣/٣٠)

٢٠١٥/٠٣/٣٠ قررت لجنة التخطيط والبناء التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، بناء ١٤٢ وحدة استيطانية جديدة، في مستوطنة "هارحوما" المقامة على أراضي جبل أبو غنيم التابعة لمدينة بيت لحم.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٣/٣٠)

٢٠١٥/٠٤/١ أعلنت اللجنة الفلسطينية الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، أنّ دولة فلسطين أصبحت اعتبارًا من ١ نيسان / أبريل٢٠١٥، عضوًا رسميًا في المحكمة الجنائية الدولية. خلال مراسم الانضمام التي جرت في جلسة مغلقة بمقرّ المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، أكّدت فلسطين التزامها بقيم القانون الدولي ومبادئه، وتعاونها الكامل مع المحكمة والتزامها حقوقها وواجباتها بموجب نظام روما الأساسي، واصفةً انضمامها للمحكمة بـ"التحوّل الهامّ في حياة الفلسطينيين، نحو تحقيق حقوقهم".

(العربي الجديد،٢٠١٥/٠٤/١)

٢٠١٥/٠٤/١ اقتحم تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) مخيّم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، جنوبي دمشق من جهته الغربية، ليسيطر على شارع الـ ١٥وشارع مشفى فلسطين، في وقت دارت فيه اشتباكات متقطّعة مع كتائب "أكناف بيت المقدس" التي تحاول بدورها منع تغلغل التنظيم في المخيّم.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٤/١)

٢٠١٥/٠٤/٢ اقتحمت مجموعات من المستوطنين، ومجندات في جيش الاحتلال بلباسهنّ العسكري المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة بحراسات شرطية معززة ومشددة. وكانت مجموعات يهودية منضوية في إطار مؤسسات الهيكل ألصقت منشورات على بوابات المسجد الأقصى من الخارج تطالب فيها بإخلاء المسجد نهاية عيد الفصح العبري.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠٤/٣)

٢٠١٥/٠٤/٤ دعا المجلس الوطني الفلسطيني، إلى إخراج مخيم اليرموك من دائرة الصراع والتجاذبات في سوريا، مجددًا الموقف الفلسطيني الثابت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية. ودان المجلس، قيام تنظيم "داعش" باقتحام مخيم اليرموك وتحويله من جديد إلى ساحة حرب يدفع ثمنها اللاجئون هناك.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٤/٤)

٢٠١٥/٠٤/٦ طالب مجلس الأمن الدولي بالسماح للمنظمات الإنسانية بإدخال المساعدات إلى مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في سوريا الذي يسيطر تنظيم "الدولة الإسلامية" على أجزاء واسعة منه.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٥/٠٤/٧)

٢٠١٥/٠٤/٧ رصد مركز أسرى فلسطين للدراسات عمليات التنكيل والقمع واقتحام السجون والأقسام التي تصاعدت منذ بداية العام ٢٠١٥، حيث بلغت ٧٢ عملية اقتحام خلال الربع الأول من العام مقابل ٤٨ عملية تنكيل من الفترة نفسها خلال العام الماضي ٢٠١٤، بنسبة ارتفاع وصلت إلى ٨٠٪. وقال الناطق الإعلامي للمركز، رياض الأشقر إنّ معظم عمليات الاقتحام رافقها فرض عقوبات قاسية على الأسرى، تمثّلت في إغلاق الغرف والأقسام وتحويلها إلى عزل، وفرض غرامات مالية باهظة تخصم من الكنتين، وكذلك الحرمان من الزيارة، والنقل إلى العزل الانفرادي.

(شبكة راية الإعلامية، ٢٠١٥/٠٤/٧)

٢٠١٥/٠٤/٩ سادت المسجد الأقصى أجواء من التوتّر، بعد اعتداء عناصر من الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال على المصلّين الذين تصدَّوا لاقتحامات المستوطنين للمسجد. وكان عشرات المواطنين من القدس وداخل أراضي عام ١٩٤٨ تدفّقوا على المسجد الأقصى، تلبيةً لنداءات القيادات والقوى والشخصيات الاعتبارية الدينية والوطنية في القدس، لإحباط مخططات منظمات الهيكل، ومنع إقامة أيّ فعاليات واحتفالات خاصة في الأقصى، بعيد "الفصح العبري".

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٤/٩)

٢٠١٥/٠٤/١٠ استشهاد الأسير المحرر جعفر إبراهيم عوض (٢٢ عامًا) من بلدة بيت أمر شمال الخليل. فالطواقم الطبية لم تتمكّن من إنقاذ حياة الأسير المحرر عوض الذي أدخل قسم العناية المكثفة نتيجة تدهور وضعه الصحي، بعد الإفراج عنه من سجون الاحتلال قبل ثلاثة شهور لسوء وضعه الصحي، حيث أمضى في سجون الاحتلال أكثر من ثلاثة أعوام، تعرّض خلالها للإصابة بعدة أمراض بعد إعطائه إبر أنسولين بالخطأ في سجن ايشل في بئر السبع، ما أدّى إلى مضاعفات صحية له.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٤/١٠)

٢٠١٥/٠٤/١٠ أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء حالات الاعتقال الإداري للفلسطينيين لفترات طويلة من قبل إسرائيل دون تقديمهم للمحاكمة، داعية إسرائيل إلى إنهاء ذلك، والإفراج عن الفلسطينيين الذين تعتقلهم.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٤/١٠)

٢٠١٥/٠٤/١٣ أجرت حكومة التوافق الوطني الفلسطينية نقاشًا من أجل إحداث تغيير حكومي محدود لا يتعدى خمس حقائب، ومن المتوقع أن يجري التغيير بعد عودة الرئيس الفلسطيني محمود عباس من الخارج والهدف منه تكليف وزراء أكثر من قطاع غزة. وأضاف المصدر أنّ التغيير لن يحتاج إلى توافق بين حماس وفتح، لأنّ الرئيس عباس هو من شكّل حكومة الوفاق الوطني.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٤/١٣)

٢٠١٥/٠٤/١٤ أكّد عضو المكتب السياسي لحركة حماس، روحي مشتهى، أنّ حركة حماس وكتائب القسام تواصلان العمل بشكل دائم من أجل تحرير آلاف الأسرى من السجون الإسرائيلية، وأنّ تحريرهم أولوية لدى الحركة. وعبّر عن أمله في أن تكتمل كافة الجهود التي تبذلها المقاومة ويفرج عن الأسرى. ويقبع في السجون الإسرائيلية ٦٥٠٠ أسير فلسطيني، في ٢٢ سجنًا ومعتقلًا ومركز توقيف، فيما تقبع خلف القضبان ٢٤ أسيرة، بينهنّ قاصرتان، ومائتا طفل قاصر دون سنّ الثامنة عشرة، و٤٨٠ معتقلًا إداريًا، و١٤ نائبًا في المجلس التشريعي الفلسطيني، ووزير سابق.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٤/١٥)

٢٠١٥/٠٤/١٥ قررت المحكمة العليا الإسرائيلية تطبيق قانون "أملاك الغائبين" على عقارات سكان الضفة الغربية الكائنة في شرقيّ القدس، ومصادرتها.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٤/١٦)

٢٠١٥/٠٤/١٦ قال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، إنّ قضية التفاوض مع إسرائيل غير موجودة على طاولتها في هذه المرحلة، وإنّها لا تفاوض الاحتلال.

(فلسطين أون لاين، ٢٠١٥/٠٤/١٦)

٢٠١٥/٠٤/١٧ أصدر نادي الأسير تقريرًا عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. ووفقًا للتقرير فقد بلغ عدد الأسرى حوالى ستّة آلاف أسير، بينهم ٢٠٥ أطفال و٢٥ امرأة و١٣ نائبًا في المجلس التشريعي، إضافةً إلى عشرات الحالات المرضية، بينها حالات صعبة لا توفّر سلطات الاحتلال الحدّ الأدنى من العلاج اللازم لها. ويقدَّر عدد حالات الاعتقال في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ بنحو ٨٠٠ ألف حالة اعتقال، كانت ذروتها في الانتفاضتين الأولى (١٩٨٧)، والثانية (٢٠٠٠). ومن بين الأسرى القابعين في سجون الاحتلال حتى الآن، ٣٠ أسيرًا مضى على اعتقالهم أكثر من ٢٥ سنة، في ما يعرف بالأسرى القدامى، وهو مصطلح يطلق على من اعتقل قبل توقيع اتفاق "أوسلو" في عام ١٩٩٣، أقدمهم الأسيران كريم يونس وماهر يونس من داخل الخط الأخضر. وصل عدد الأسيرات الفلسطينيات إلى ٢٥ أسيرة في سجون الاحتلال، من بينهنّ النائب خالدة جرار، وأقدمهنّ الأسيرة لينا الجربوني ومنى قعدان من جنين، ومضى على اعتقالهما ١٣ عامًا.

كما وصل عدد الأسرى القاصرين في سجون الاحتلال (دون عمر ١٨ عامًا) إلى ٢٠٥ أطفال، يتوزعون على ثلاثة سجون وهي "مجدو" (٦٣ قاصرًا)، و"عوفر" (١٠٠ قاصر)، و"هشارون" (٤٢ قاصرًا). وبلغ عدد الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال حوالى ٤٥٠ أسيرًا، ويقدّر عدد الأسرى المرضى بنحو ٦٠٠ أسير، بينهم ١٦٠ يعانون أمراضًا مزمنة ويحتاجون إلى الرعاية الصحية الدائمة، وعدد منهم يقبعون في "عيادة سجن الرملة" التي تفتقر إلى أدنى الاحتياجات الطبية بشكل دائم. كما يقبع في سجون الاحتلال ١٣ نائبًا في المجلس التشريعي، اعتقلتهم سلطات الاحتلال على الرغم من الحصانة البرلمانية. والنواب المعتقلون هم: مروان البرغوثي، وأحمد سعدات، وعبد الجابر فقها، وحسن يوسف، وخالدة جرار، ومحمد النتشة، ومحمد بدر، ود. عزيز دويك، وعزام سلهب، ونايف رجوب، وحسني البوريني، ومحمد أبو طير، ورياض رداد.

(نادي الأسير الفلسطيني،٢٠١٥/٠٤/١٧)

٢٠١٥/٠٤/١٧ قال لوران فابيوس وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية الفرنسي: "لدى الفلسطينيين الحق في دولة ديمقراطية، قابلة للحياة، ذات سيادة، تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل، وفي المقابل، هذا الحلّ مهدّد هذه الأيام، بفعل زيادة الاستيطان، وغياب أفق سياسي، والوضع في غزة الذي لا تحسد عليه بعد المأساة التي حصلت في الصيف المنصرم. وأضاف "تتمثل قناعتنا في وجوب تطوير الوسيلة، ونرى أنّه من الضروري جدًا، من جهة تحديد معايير لمفاوضات ذات صدقية لتجنّب العودة إلى نقطة الصفر بعد عقودٍ من المفاوضات، ومن جهةٍ أخرى وضع جدول زمني للمفاوضات، ومن المفترض أن يكون هذا دور مجلس الأمن ونحن نعمل فيه. إضافةً إلى هذا الإطار، يعدّ هذا الأمر من مسؤولية المجتمع الدولي – الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي – من خلال مصاحبة الأطراف حتى التوصّل إلى هذا الاتفاق".

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٤/١٨)

٢٠١٥/٠٤/١٩ اقتحمت مجموعات من المستوطنين اليهود يتقدّمها عدد من "الحاخامات"، المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة، بحراسات معزّزة من عناصر الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٤/١٩)

٢٠١٥/٠٤/٢٠ جرى التصويت لفائدة قرارين يتعلقان بفلسطين من قبل اللجنة المختصة في المجلس التنفيذي لليونسكو. والقرار الأول بعنوان "فلسطين المحتلة" ويتضمّن فقرات تتعلق بالقدس المحتلة بما في ذلك الحرم الشريف وباب المغاربة ومهمة المتابعة الاستجابية للقدس، وكذلك بيت لحم والخليل وإعادة إعمار غزة. وكانت نتيجة التصويت على القرار: ٢٩ صوتًا مع ٣ أصوات ضدّ، هي الولايات المتحدة، وألمانيا، وتشيكيا. أمّا عنوان القرار الثاني، فكان "المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة". وتتعلق الفقرتان السابعة والثامنة منه بجدار الفصل العنصري في وادي كريمزان جنوب القدس في منطقة بيت لحم. وجاءت نتيجة التصويت على القرار الثاني كما يلي: ٤٧ صوتًا مع، ودولة واحدة ضدّ هي الولايات المتحدة. ومن المتوقّع أن يتمّ اعتماد القرارين بصورة نهائية في ختام أعمال المجلس التنفيذي.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٤/٢٢)

٢٠١٥/٠٤/٢٢ اقتحم نحو ثلاثين يهوديًا متطرفًا باحات الحرم القدسي الشريف على فترات متباعدة، دون أن تتحقق دعوات أطلقتها جماعات متطرفة لتنفيذ اقتحامات حاشدة لباحات الأقصى.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٠٤/٢٢)

٢٠١٥/٠٤/٢٢ تبنّت اليونسكو قرار الأردن وفلسطين المدعوم من المجموعة العربية والإسلامية المتعلق بالتعريف الأردني والإسلامي التاريخي الثابت للمسجد الأقصى المبارك بأنّه كامل الحرم القدسي الشريف إضافةً إلى اعتبار منطقة باب المغاربة جزءًا لا يتجزأ منه. والقرار يطالب إسرائيل بالتزام قرارات الشرعية الدولية وقرارات "اليونسكو" المتعلقة بتراث القدس القديمة وأسوارها، والتي أُدرجت على لائحة التراث العالمي من قبل الأردن منذ عام ١٩٨١، والتراث المهدّد بالخطر منذ عام ١٩٨٢.

(الغد، ٢٠١٥/٠٤/٢٣)

٢٠١٥/٠٤/٢٣ وعد نائب الرئيس الأميركي جو بايدن، خلال حفلة نظمت بمناسبة ذكرى قيام دولة إسرائيل، بتسليم إسرائيل مقاتلات "جوينت سترايك فايتر أف-٣٥" عالية المستوى لمساعدتها في الحفاظ على تفوّقها العسكري في الشرق الأوسط. وقال بايدن إنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك هذه المقاتلة المنتمية إلى الجيل الخامس.

(الحياة، ٢٠١٥/٠٤/٢٤)

٢٠١٥/٠٤/٢٣ شارك آلاف الفلسطينيين، في قرية الحدثة المدمرة قرب طبريا في الجليل في "مسيرة العودة" التي تنظمها جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين بالتزامن مع الذكرى السابعة والستين لقيام إسرائيل.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٤/٢٤)

٢٠١٥/٠٤/٢٥ ثلاث شرطيات أصبن جراء تعرّض مجموعة من شرطة الاحتلال للدهس من قبل سيارة لاذت بالفرار في حي الطور بالقدس المحتلة.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠٤/٢٦)

٢٠١٥/٠٤/٢٦ نفت حركة المقاومة الإسلامية حماس، وجود أيّ اتصالات مباشرة مع إسرائيل، للوصول إلى اتفاق تهدئة طويل الأمد بين الجانبين، وذلك بعد أن كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أنّ إسرائيل تجري حوارًا مع حركة حماس الإسلامية، للوصول إلى اتفاق تهدئة طويل الأمد بين الطرفين.

(**العربي الجديد**، ٢٠١٥/٠٤/٢٦)

٢٠١٥/٠٤/٢٧ أعلنت منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية أنّ إسرائيل طرحت المناقصات لبناء ٧٧ وحدة سكنية استيطانية في القدس الشرقية. وأوضحت المنظمة أنّ ٣٦ من هذه الوحدات ستطرح في حي "نفيه ياكوف". بينما ستطرح ٤١ وحدة في حي بسغات زئيف الاستيطاني.

(**روسيا اليوم**، ٢٠١٥/٠٤/٢٧)

٢٠١٥/٠٤/٢٨ فشل مجلس الأمن الدولي في إصدار بيانٍ رئاسي أو حتى صحفي، تعليقًا على ملخص التقرير الذي قدّمه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، حول ضرب قوات الاحتلال الإسرائيلية منشآت الأمم المتحدة في غزة، خلال الحرب الأخيرة على القطاع في تموز / يوليو ٢٠١٤ .

(**العربي الجديد**، ٢٠١٥/٠٤/٢٩)

٢٠١٥/٠٤/٣٠ حضّ مبعوث الأمم المتحدة الجديد لعملية السلام في الشرق الوسط نيكولاي ملادينوف الفصائل الفلسطينية على الوحدة. ودعا إسرائيل إلى رفع حصارها عن غزة، خلال زيارته الأولى للقطاع. قال ملادينوف: "أتمنى أن تكون الأمم المتحدة قادرة على دعم جهود الفصائل الفلسطينية لتحقيق الوحدة الوطنية التي يحتاج إليها الجميع".

(**الحياة الجديدة**، ٢٠١٥/٠٥/١)

مراجعات وعروض كتب

حازم النهار*

مراجعة كتاب
مسألة أكراد سورية

عنوان الكتاب: مسألة أكراد سورية: الواقع، التاريخ، الأسطرة

المؤلف: فريق باحثين.

سنة النشر: كانون الثاني / يناير ٢٠١٣

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

عدد الصفحات: ١٩١ صفحة من القطع الصغير

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

واجه هذا البحث اعتراضًا شديدًا من بعض القوميين الكرد، لكنهم لم يقدموا نقدًا علميًا موثقًا لمحتوياته. ربما تكون القراءة التاريخية للوجود الكردي في سورية، إضافة إلى نقد بعض مرتكزات الخطاب القومي الكردي في سورية، مثل مسألة "الحزام العربي" و"الإحصاء الاستثنائي" و"كردستان الغربية" و"الحجم السكاني" للأكراد في سورية، هي أكثر ما أثار حفيظة المعترضين، إلى جانب النقد المقدم للحركة السياسية الكردية من خلال استعراض برامجها وآليات عملها وتحالفاتها وأدوارها منذ انطلاقة الثورة السورية. لكن البحث لم ينكر الحيف الذي وقع على الأكراد في سورية، خصوصًا في ظل حكم البعث، ودافع عن الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد، وقدم حلًا ديمقراطيًا يقوم على المواطنة المتساوية وتوسيع نطاق الحكم المحلي في سورية المستقبل.

لقد شارك في تأليف الكتاب فريق من الباحثين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وقد كتب محمد جمال باروت المادة التاريخيّة بالاستناد إلى كتابٍ من تأليفه بعنوان: "التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السوريّة: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدْونة إلى العمران". وسنحاول في ما يأتي تقديم صورة مكثفة لأهم الأفكار الواردة في هذا الكتاب.

تركز مقدمة البحث على إحدى الخصائص المميزة للثورة السوريّة عن ثورتي تونس ومصر، من ناحية اجتماعية، وهي خصوصيّة المجتمع السوريّ المركب إثنيًا، دينيًا، وطائفيًا، بالنسبة إلى الهوية المتجانسة نسبيًا في المجتمعين التونسي والمصري، وتشير إلى إمكانية الاستخدام السياسي لهذه الانتماءات الفرعيّة في الأزمات الكبرى، وما يحمله ذلك من تأثير سلبي في التكامل والاندماج الاجتماعيين، وبناء الهوية الوطنية. لكنها تؤكد من جهة ثانية على فشل الدولة القطريّة العربيّة (المشرقيّة) في مرحلة ما بعد الاستقلال – كنظام - في إنتاج هويّة وطنيّة جامعة بالاستناد إلى فكرة المواطنة المتساوية، ولجوئها إلى أيديولوجية توحيدية قسرية أو إلى القمع، وفي محطات عديدة لجأت إلى اتباع آليات سياسيّة لإدارة التنوع الهوياتيّ بمحاصصات هويّاتيّة خفيّة (ص٧ و٨).

أرادت المقدمة أن تقول بوضوح إنّ المسألة الكرديّة في سوريّة من أبرز التحديات الآنية والمستقبليّة التي تواجه الدولة والمجتمع السوريين باعتبارها مشكلة تتشابك فيها العوامل التاريخيّة والديموغرافيّة، إضافة إلى التفاعلات السياسيّة الإقليمية والدوليّة المحيطة. وهي تحمل في طياتها مخاطر عديدة تتجلى في رؤى تقسيمية تقفز فوق الحقائق الديموغرافيّة والجغرافيّة. من هنا يحاول البحث أن يقدم رؤية مغايرة لما هو سائد، خصوصًا في الأوساط الكردية الحزبية.

مسألة أكراد سورية: رؤية مغايرة

يبدو **القسم الأول** من البحث "الأكراد في سورية: إطار تاريخي عام" الأكثر أهمية من حيث كونه يطرح جملة من المسائل غير المعتادة في الأوساط السورية الكردية، خصوصًا بعد آذار/ مارس ٢٠١١، ويمكن تحديد أهم الأفكار التي حاول البحث إيصالها، في هذا القسم، في ما يلي:

١- الهجرة عامل أساسي في المشكلة الكردية في سورية

يرى البحث أنّ المسألة الكردية في سورية شيء مختلف عما هي عليه في إيران والعراق وتركيا. فالمشكلة الكردية السورية، بمعناها الراهن من الناحية التاريخية الصرف هي مشكلة تركية تساقطت آثارها في سورية أكثر مما هي مشكلة سورية، وإن أعادت القوى السياسية الكردية في المراحل الزمنية السياسية اللاحقة صوغها تدريجيًا على شكل مشكلة كردية سورية (مسألة أكراد سورية ص١٥). فأصل المشكلة، وفقًا لذلك، يكمن في تحطيم الكماليين لمعاهدة سيفر ١٩٢٠، وإرغامهم الدول الكبرى على إحلال معاهدة لوزان ١٩٢٣ محلها، ولتي أنهت مشروعين نصت معاهدة سيفر على قيامهما في أراضي ما سيشكل لاحقًا الجمهورية التركية، هما الدولة الأرمنية والكيان الكردي. وكانت أراضي هذين المشروعين اللذين نصت عليهما اتفاقية سيفر ١٩٢٠ تعتبر كرديّةً وجزءًا لا يتجزأ من كردستان الشماليّة في منظور القوميّين الأكراد، بينما كانت تُعتبر أرمنيّةً وتشكّل جزءًا من مقاطعات أرمينيا الكبرى الجنوبيّة - الغربيّة في منظور القوميّين الأرمن، في حين كانت تعتبر تركية بالنسبة إلى القوميين الأتراك، كما يعتبر جزء كبير منها من الشام التاريخي بالنسبة إلى القوميين العرب، وتحديدًا بالنسبة إلى النخبة القومية السورية التي قادت مشروع المملكة السورية العربية في عام ١٩٢٠.

أدى إنهاء مشروع الكيان الكردي في كردستان تركيا، وقيام الجمهورية التركية الجديدة إلى نشوب ثورات كردية عشائرية ضارية ضد سياسة الصهر القومية التركية الجديدة. وبين سنوات ١٩٢٥-١٩٣٨ قام الأكراد في كردستان تركيا بسبع عشرة ثورة ضد تلك السياسة.

وقد نتج من سحق هذه الثورات تدفق هجرات كردية عديدة إلى سورية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وتركّزت معظم الهجرات في منطقة الجزيرة السورية. كذلك، شجعت سياسات الانتداب الفرنسي الإثنية بشكل منهجي على الهجرة إلى الجزيرة السورية، وفتحت أبوابها خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٤٣ على مصراعيها (ص١٨).

ومعنى ذلك أنّ الهجرة شكلت العامل الحاسم في ارتفاع الحجم السكاني الحضري للجزيرة السورية بمعدّل نمو مرتفعٍ مسجّلٍ قدره (٥,٦٪) سنويًّا، وكان هذا أعلى معدّل نمو سكانيٍّ إقليميّ في سوريّة الانتدابيّة حتى عام ١٩٤٣، ويمثل تقريبًا خلال تلك الفترة أكثر من ثلاثة أمثال تقديرات معدل النمو السكاني العام (ص٢١).

٢- الإحصاء الاستثنائي

في مرحلة تطبيق الإصلاح الزراعي (١٩٥٨-١٩٦١) إبان الجمهورية العربية المتحدة، شهدت سورية موجة هجرة جديدة من تركيا، للانتفاع من عملية توزيع الأراضي التي استولت عليها مؤسسة الإصلاح الزراعي على الفلاحين، وقدر حجم هذه الهجرة بألوف المهاجرين. وفي مرحلة الانفصال السوري (١٩٦١-١٩٦٣) أُلغيَ في المرحلة الأولى قانون الإصلاح الزراعي، وتمت عملية ربط توزيع أراضي الدولة بعملية إعادة "توزيع السكان" في مرحلة حكومة الدواليبي (٨ كانون الثاني/ يناير- ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٢). وفي ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٢ قامت حكومة العظم بعملية إحصاء استثنائي للسكان في محافظة الجزيرة (الحسكة)، وقضى قرار وزارة الداخلية التفصيلي بإنهاء كافة سجلات الأحوال المدنية السابقة المتعلقة بسكان المحافظة، وإجراء إحصاء عام جديد لسكان المحافظة سوريين و"أجانب"، واعتبار السوري هو كل من كان مسجّلًا في قيود الأحوال المدنية قبل عام ١٩٤٥، ومن ثمّ اعتُبر المهاجرون المقيدون رسميًا قبل هذا العام سوريين. وارتبط تحديد عام ١٩٤٥ كسنة أساس بتقدير الحكومة السورية المنطلق من أنّ تدفق الهجرة الجديدة التي حاز أفرادها على هويات شخصية بطرق مختلفة وبمساعدة أقربائهم وعشائرهم قد بدأت في عام ١٩٤٥، واستقرت على طول الحدود من رأس العين إلى المالكية. وبالتالي كان الهدف هو تحديد دفقة موجة الهجرة الجديدة (ص٢٨-٣٣).

أدت عملية الإحصاء إلى تسجيل" ٨٥ ألف "مقيمٍ" في محافظة الحسكة في يومٍ واحدٍ بصفة "أجانب أتراك"، وهو مايعادل ٢٨٪ من سكان المحافظة البالغ يومئذ ٣٠٢ ألف نسمة في ضوء نتائج التعداد العام الذي تمّ في العام ١٩٦٠ (ص٣٦). وجُرّد من الجنسية السورية عدد من كبار السياسيين والعسكريين السوريين مثل عبد الباقي نظام الدين، النائب والوزير في حكومات متعددة، وشقيقه اللواء توفيق نظام الدين، رئيس هيئة الأركان السورية (١٩٥٥-١٩٥٧). وفي العائلة الواحدة كان يحدث أن هناك من تم اعتباره سوريًا وهناك من صنّف في خانة "أجانب تركيا". ولكن تجريد نظام الدين وشقيقه من الجنسية أفقد عملية الإحصاء أي صدقية، وصبغها بطابع الانتقام (ص٣٦ و٣٧).

في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ استكملت حكومة العظم وضع مبادىء "برنامج إصلاح منطقة الجزيرة"، الذي تمثل جوهره في اعتماد سياسة "تعريب" الجزيرة، وفي تجميد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي كي لا يكون للغريب أي نصيبٍ في الأراضي التي توزّع.

٣- مشروع الحزام العربي

بعد حركة الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣ أعيد الفلاحون كافة في غضون ثلاثة أسابيع من دون أي تمييز قومي بين كردي وعربي إلى الأراضي التي طردوا منها. لكن قيادة فرع حزب البعث في محافظة الحسكة تبنت دراسة أعدها محمد طلبة هلال بعنوان "دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية"، وكانت في العديد من نقاطها استمرارًا لمشروع "إصلاح منطقة الجزيرة" (ص٣٨). وقدمت الدراسة رأيها لحل "المشكلة الكردية" في الحسكة من خلال برنامج تعريب شاملٍ يقوم على: تهجير السكان الأكراد إلى الداخل وتوزيعهم، وإجلاء كل من لم تثبت جنسيته، وتسليم كل مزدوجي الجنسية إلى بلدان جنسيتهم الأصلية، واستبدال المشايخ الأكراد بمشايخ عرب، وإسكان عناصر من عشيرة شمر في المناطق الكردية الحدودية، وجعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد وفق ما ترسم الدولة من خطة، وعدم السماح لمن لا يتكلّم العربية بممارسة حرية الانتخاب والترشيح ... إلخ (ص٣٩). وقد عملت القيادة القطرية بدءًا من عام ١٩٦٦ على دراسة فكرة "الحزام العربي" طردًا مع تنفيذ الاتحاد السوفياتي لمشروع سد الفرات. وتشير دراسة أعدها مكتب الفلاحين القُطري في أواخر عام ١٩٦٦ إلى أن مساحة الحزام العربي بلغت نحو (٣٠٠١٩١١) دونمًا (ص٤٠).

أخذت مياه بحيرة الأسد، ابتداءً من عام ١٩٦٩، تغمر أراضي عشائر الولدة في الفرات الأوسط، لكن فلاحي الغمر لم يرحلوا إلى القرى الجديدة التي حددتها الحكومة لهم إلا رغمًا عنهم بعد أن بدأت المياه

تغمرهم بالفعل، ويمكن تقدير الحجم الإجمالي الذي تمّ إسكانه في منطقة الحزام العربي بـ ٤٠٠٠ أسرة تشكل نحو ٢٤ ألف نسمة كحد أقصى، ومنحوا حيازات على أساس نسبي بقدر الحيازات التي شملها الغمر. ولم يشكل هذا الحجم تغييرًا أو حتى تعديلًا في التركيبة الإثنية الديموغرافية للجزيرة السورية بأكثر من معدل الزيادة السكانية. وقد بلغ عدد قرى "الحزام العربي" ٤٢ قريةً، وروعي في قراه وضع قرية عربية بين كل قريتين أو ثلاث قرى كردية، وأنشئت هذه القرى بمجملها على أراضي الدولة الخالية من العمران، والمستولى عليها من جانب مؤسسة الإصلاح الزراعي، وبالتالي لم ينشأ أي منها في مكان أي قرية كردية عامرة كنتيجة نهائية (ص٤١).

ومن ثمّ، يرى البحث أنّ الضوضاء التي أثيرت حول "الحزام العربي" مصطنعة؛ فهذا الحزام لم يكن أكثر من توطين لمغمورين في بلادهم، كما في أي كارثةٍ إنسانيةٍ، لكن السياسات البعثية الضوضائية بالخطاب القومي الصاخب صبغته قوميًا باسم "الحزام العربي"، إلى جانب الضوضاء القومية الكردية التي بالغت في ظروف الشعور بالقهر والحرمان بمخاطر هذا المشروع على الوجود الكردي في الجزيرة. وكانت السياسات التعريبية شكلية ولفظية أكثر مما هي سياسات قومية بالمعنى الكمالي الذي جرى في تركيا مثلًا (ص٤٢).

٤- "أكراد الدواخل" و"أكراد الأطراف"

يميز البحث بين ما يمكن وصفه بـ "أكراد الدواخل" أو أكراد الشام التاريخيين ذوي التاريخ المستقر، وبين "أكراد الأطراف" المهجّرين قسرًا. ويرى أنّ أكراد الدواخل شكلوا جزءًا لا يتجزأ من المنظومة البشرية والاقتصادية – الاجتماعية - السياسية لبلاد الشام، فساهمت نخبهم وقادتهم في الحركة العربية ومشروعها في بناء المملكة السورية العربية (١٩١٨-١٩٢٠)، وبرز في جمعية العربية الفتاة، ثم في واجهتها حزب الاستقلال في طور تلك المملكة، عددٌ من الشخصيات الكردية الفاعلة التي سيستمر دورها الاجتماعي والسياسي حتى خمسينيات القرن العشرين. ومن ثم، كان أكراد الدواخل مندمجين بالمنظومة العربية الشامية (ص٥٣).

وهناك "أكراد الأطراف" الذين قدم معظمهم إلى سورية عبر موجة هجرات متتالية من تركيا إلى الجزيرة. وبينما مر أكراد الدواخل بمرحلة الاندماج السياسي الوطني في إطار الحركة الوطنية السورية، فإنّ سلطات الانتداب الفرنسي حاولت أن تستغل بعض قادة أكراد الأطراف الأقوياء والمتمركزين في منطقة الجزيرة السورية، لتشكيل كيان كردي - كلدو - آشوري مستقل ذاتيًا تحت الانتداب الفرنسي، وهو ما تمثل في حركة الجزيرة الانفصالية (١٩٣٧-١٩٣٩). وقد عارض معظم قادة المجتمع المحلي الكردي السوري في الجزيرة، بالتنسيق مع قيادة الكتلة الوطنية في دمشق، حركة الانفصال، وحملت السلاح ضدها، بل وأحبطتها، ليحتضر المشروع الانفصالي في الجزيرة في أواخر الثلاثينيات (ص٥٤).

٥- اختراع كردستان الغربية

يرى البحث أنّ الأكراد في سورية قد تعرّضوا إلى مؤثرين، هما المؤثر الكردستاني المرتبط بحركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق ثم المؤثر "الآبوجي" المرتبط بحركة حزب العمال الكردستاني (PKK). ويعود أوضح تأثير للمؤثر الأول إلى أواخر الخمسينيات، بينما يعود دور المؤثر الثاني إلى مرحلة النصف الثاني من الثمانينيات وما تلاها حتى اليوم (ص٥٩).

رأى بعض النخب الكردية في سورية، ومعظمها ينتمي إلى أكراد الأطراف بفعل المؤثر الكردستاني العراقي، أول مرة في المجتمعات الكردية المحلية السورية جزءًا تاريخيًا وجغرافيًا من كردستان الكبرى، واخترعت هذه النخب مفهوم "كردستان الغربية"، بينما يرى البحث أنّ المناطق التي يتكثّف فيها الوجود الكردي السوري لم تشكّل جزءًا من كردستان قط في أي مرحلة من مراحل الحركة الكردية الحديثة، كما لم يشكل الأكراد أغلبية سكانها في يوم من الأيام، هذا إضافة إلى أنّ قسمًا كبيرًا منهم هاجر من تركيا (ص٥٩ و٦٠).

ويستند البحث إلى الخارطة التي قدّمها القوميّون الأكراد في عام ١٩٤٨ التي ترى أنه لا يدخل في كردستان سوى جيبٍ صغيرٍ جدًا في منطقة جبل الأكراد بعفرين المتاخمة للحدود السورية - التركية، بينما لا يظهر أي حضور للجزيرة السورية في الخارطة. ويذكر البحث أنّ الأمير كاميران عالي بدرخان لم يدخل في محاضرته "المشكلة الكرديّة" في تموز/ يوليو ١٩٤٩ أمام "الجمعية الآسيويّة" في لندن أي جزءٍ من أجزاء الجمهوريّة السوريّة في كردستان. وقد ذكر بدرخان في ختام محاضرته: "استولت على الشعب الكردي ثلاث دولٍ، لذا انقسمت كردستان بين هذه الدول الثلاث، تركيا وإيران والعراق" (ص٦١-٦٣).

مشاريع كردستان الغربية هذه، وفقًا للبحث، هي مشاريع متأخرة ليس لها تاريخ، ويمتد تاريخها فحسب إلى تأثير كردستان العراق بعد الغزو الأميركي للعراق، وقد أدى ذلك إلى تحوّلات جديدة في اتجاهات المجتمع الكردي السوري، تضافرت في وقت لاحق مع اندلاع الثورة السوريّة في عام ٢٠١١، وأخذ مفهوم كردستان الغربية أو غرب كردستان ينتعش ويبرز من جديد.

٦- الحجم السكاني وتوزع المجتمعات المحلية الكردية الأساسية

ينتقد البحث، بشكل غير مباشر، المبالغات السائدة لدى القوى الكردية، في ما يتعلق بحجم الأكراد السكاني. فالحجم السكاني للأكراد في سورية يعاني اضطرابات كثيرة تمنع تحديده بشكل دقيق في ضوء بيانات موثوقةٍ. لكن البحث يستخدم إحصاء مجموعة حقوق الأقليات في لندن - وهو تقرير ينطوي على المعقولية بالنظر إلى خبرة واضعيه الجيدة بالمجتمعات المحلية الكردية السورية - لعدد الأكراد في سورية في عام ١٩٨٥ كسنة أساس، والبالغ ٧٤٣٠٠٠ نسمة من أصل ٩٢٠٠٠٠٠ نسمة يمثلون إجمالي سكان سورية، وبما نسبته ٨ في المئة. ووفقًا لذلك، فإنّ عدد السكّان الأكراد، في حده الأدنى، بمعدّل نمو سكاني قدره ٢ في المئة، يصل إلى ١٢١٨٩٧٠ نسمة في عام ٢٠١٠ بنسبة ٥,٩ في المئة من مجموع السكّان في سورية؛ وعدده في حده الأعلى، بمعدّل نمو سكاني قدره ٣ في المئة، يصل إلى ١٥٥٥٦٧٧ نسمة في عام ٢٠١٠ بنسبة ٧,٦ في المئة من مجموع السكّان في سورية (ص٦٧).

أما **القسم الثاني** من البحث، فيركّز على انطلاق الحركة السياسيّة الكرديّة في سورية، ونشوء أحزابها وتطوّرها وبرامجها وعلاقاتها بالقوى السياسيّة الأخرى في سورية. ويفصّل **القسم الثالث** حراك الأكراد في الثورة السوريّة منذ آذار/ مارس ٢٠١١، ودرجة مشاركتهم فيها، وتقاطعهم معها، وافتراقهم عنها؛ ويقارب الانخراط الشبابيّ ونشوء التنسيقيّات في مقابل التحفّظ الحزبيّ على المشاركة، كما يرصد هذا القسم أيضًا خريطة التحالفات الحزبيّة الكرديّة في الثورة وعلاقاتها بقوى المعارضة السوريّة.

وتوجز **خاتمة** الكتاب نتائج ما توصّل إليه، وتورد تصورًا لحل المسألة الكردية في سورية في إطار حلٍّ وطنيٍّ سوريٍّ، خارج اختراعات "كردستان الغربية"، باعتبارها مسألة وطنية سورية، للسوريين عمومًا، وللسوريين الأكراد خصوصًا، وليست مسألة كردستانية. وهي بهذا الشكل قابلة للحل الديمقراطي الذي يشمل الإقرار بالمواطنة والحقوق اللغوية والثقافية والتعليمية، وتمكين المجتمعات المحلية كافة من إدارة نفسها وفق الإدارة اللامركزية، أو نظام الإدارة المحلية بعد تحريره من سطوة الجهات الوصائية التسلطية السابقة عليه.

كلمة أخيرة

استعرضنا في ما سبق أهم النقاط المطروحة في البحث، وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع ما جاء فيه، فإنه يمكن الإقرار بجدية البحث وأصالته، سواء لجهة أصالة المراجع المستخدمة والتوثيق المعتمد، أو لجهة استخلاص النتائج بشكل عقلاني بعيدًا من الأيديولوجيات السائدة ومصالح القوى السياسية. لكن يمكن القول إنّ حقيقة اعتبار معظم أكراد الجزيرة السورية لاجئين من تركيا إليها تحتاج إلى مزيد من التوثيق، خصوصًا أنّ بعض النخب الكردية ينطلق من مصادر أخرى ليثبت عكس ذلك، مؤكدًا على أنّ الأكراد السوريين يعيشون فوق "أرضهم التاريخية"، لذا كان من المهم تناول بعض تلك المؤلفات الكردية بالنقد والتفنيد، كشكل من أشكال تدعيم النتائج التي توصل إليها البحث.

من جانب آخر، تناول البحث مسألة أكراد سورية، وقدّم وصفته للحل. ولكن يمكن القول، اليوم، إنّ المسألة الكردية في سورية قد أصبحت أكثر تعقيدًا، ولا يمكن إغفال اشتداد النزعة القومية الكردية الانفصالية على حساب الوطنية السورية، ولا إغفال وجود عوامل خارجية دولية وإقليمية عديدة، دافعة لها، بما يُخرج المسألة برمتها من إطار النقاش البحثي العقلاني المدعّم بالوثائق والحوادث التاريخية إلى الميدان الذي تحكمه موازين القوى المحلية والعالمية. وربما، بسبب هذا الأمر، يصبح من المهم طرح حلول أكثر مقاربة للحقائق الواقعية القائمة اليوم. وهذا معناه، في اللحظة الراهنة، إنتاج حلول إبداعية تجمع بين حقائق التاريخ وحقائق موازين القوى. فالرؤى التي تنطلق من النظريات الحقوقية والحقائق التاريخية فحسب لا تمتلك دائمًا فرصة التطبيق العملي. هذا يعني أنّ التسويات مطلوبة في لحظات سياسية محدّدة، وأنّ حل المشكلات السياسية المتراكمة بشكل تدريجي هو الذي يمكن أن يخلق الفرصة للحلول الواقعية.

الصادق الفقيه*

مراجعة كتاب

٢٢ فكرة لإصلاح العالم

عنوان الكتاب: ٢٢ فكرة لإصلاح العالم.

المؤلف: فريق باحثين.

التحرير: بيوتر دوتكويتز وريتشارد ساكوا.

الطابع: مطبعة جامعة نيويورك ٢٠١٣.

سنة النشر: ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

الناشر: المنتدى العام العالمي "حوار الحضارات".

عدد الصفحات: ٤٨٠ صفحة من القطع المتوسط.

* باحث وأكاديمي سوداني. تحصّل على شهادة الدكتوراه في الإعلام السياسي والدبلوماسية من جامعة الخرطوم.

استهلال

يجمع العلماء المساهمون في هذا الكتاب على أنّ التحديات الاقتصادية والسياسية والبيئية استطاعت أنّ تحكم قبضتها على العالم، ولم يتّضح بعد ما إذا كانت المؤسسات القائمة من رجال الأعمال والسياسة مؤهلة لمعالجتها. وقد ركّزوا على ضرورة استكشاف الإصلاحات التي قد تحتاج أنظمة الحكم والسوق في العالم إلى اتخاذها، وعلى الحركات الاجتماعية التي قد تتدخل بدلًا منها إذا ما فشلت في العمل. ويشيرون إلى أنّ النظريات القائمة فشلت في التنبّؤ بانهيار أسواق المال عام ٢٠٠٨، وثورات ما يُسمّى "الربيع العربي" عام ٢٠١١، ويحذّرون من تعاظم خطر الفاشيات الجديدة واحتمالات انتشار الصراع في جميع أنحاء العالم.

إنّ التحولات في موازين القوى العالمية، وخاصة تراجع هيمنة الولايات المتحدة، والاهتمام الذي يُحظى به الصعود الموازي للصين، يجعل مقارنة مسارات النمو في المستقبل بين الصين وروسيا وغيرها من البلدان النامية، ومقاربتها بالدول المتقدمة، أمرًا في غاية السهولة. وفيما يفترض عدد قليل من العلماء الحلول الممكنة لتعزيز التعاون الحكومي الدولي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتعزيز دور الجمعيات والتعاونيات المحلية للتصدي للمشاكل التي عجزت الأحزاب السياسية عن حلها، لم يشأ معظم العلماء الآخرين تقديم خطط عمل واضحة، ولكنهم قدّموا نقطة انطلاق قيّمة للمناقشة.

وقد تعمّد المنتدى العالمي العام "حوار الحضارات" الذي أسس أول عهده في ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٢، في موسكو (روسيا)، بصفته منظمة دولية غير حكومية، سُجلت رسميًا في فيينا (النمسا)، منذ عام ٢٠٠٣، وتعمل على تنمية الحوار وترسيخه بين الثقافات المختلفة، أن يعلن صراحة في مشروعه البحثي، والذي بدأه في مدينة تورنتو بإيطاليا عام ٢٠٠٧، أنه يهدف إلى توحيد جهود العلماء عالميًا لأجل إيجاد مفهوم جديد للتنمية الاجتماعية بديلًا من النموذج الليبيرالي القائم.

ويُعدّ كتاب "**٢٢ فكرة لإصلاح العالم**" الذي نحن بصدد عرضه ومراجعته، والصادر في ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، من مطبعة جامعة نيويورك، الأحدث ضمن إصدارات هذا البرنامج، إذ يدوّن عددًا من المقابلات مع كبار المفكرين في العالم الذين تطرقوا في أحاديثهم إلى كيفية تأثير ما يسمّى "الكساد العظيم" في المفهوم التقليدي للسبل التي يمكن وينبغي لدول العالم أن تسلكها لتحقيق التنمية. ويحتوي هذا الكتاب على تحليل للحوادث السياسية الشاملة في الماضي، وتنبؤات بالمستقبل، من خلال هذه اللقاءات مع الخبراء والمناقشات الحية مع المفكرين.

وتمثّل فكرة هذا الكتاب، والمشروعات المبتكرة الأخرى، أساسًا وقاعدة لمركز الأبحاث العلمية الذي يعتزم المنتدى العالمي العام "حوار حضارات" افتتاحه في جامعة ترينتو الإيطالية. ويهدف عمل المركز إلى تطوير الرؤية البديلة للعالم وتوسيعها من خلال الدراسات التعليمية، والبحوث العلمية العامة، حول أهم قضايا الساعة في جدول الأعمال الدولي. وتقترن هذه الدراسات والمشروعات الإستراتيجية للمركز بالنشرات المتنوعة والغنية بالموضوعات الاجتماعية والسياسية والإثنية والدينية التي ظل يصدرها المنتدى منذ نشأته.

الأفكار العملاقة

في إطار برنامج نشر الخبرات، وتحت اسم "السيناريو المحتمل للمستقبل"، نشر المنتدى، عام ٢٠١١، سلسلة من الكتب؛ عناوينها: "**البيزنس كما كان دائمًا**"، و"**تفاقم الازمات**"، و"**التبعيات: النظام الاقتصادي الشامل الجديد**". وقد كشفت هذه الدراسات عما يسمّى "الأفكار العملاقة" التي تشرح جوهر التغيرات الشاملة التي طرأت على الاقتصاد السياسي والبنية الاجتماعية والأخلاقيات والقانون الدولي من حيث الجوانب الإنسانية.

لقد جمع هذا الكتاب ٢٣ من المفكرين البارزين، وكان أحد الحوارات مع اثنين من العلماء، وضمّت هذه الحوارات علماء اقتصاديين، وناشطين سياسيين، وخبراء بيئة، وخبراء في السياسات الاجتماعية والعامة، ومتخصصين في العلوم السياسية، ومعنيين بشكل خاص بالمجتمعات المنقسمة، وفلاسفة سياسيين، وخبراء في هيكلة النظام الدولي وهم: فلاديمير ياكونين (الرئيس مؤسس المنتدى العالمي العام "حوار الحضارات")، ومحمد يونس (الحائز جائزة نوبل عام ٢٠٠٦، لتطويره نظام القروض الصغيرة في بنغلاديش)، وزيغمونت بومان (الأستاذ الفخري في علم الاجتماع بجامعة ليدز)، وشمشون بيشلر (أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعات إسرائيل)، وجوناثان نيتسان (أستاذ الاقتصاد بجامعات نيويورك)، وكريغ كالهون (مدير مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ورئيس سابق لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية، وأستاذ زائر متميز بجامعة نيويورك)، وها جون تشانج (أستاذ الاقتصاد بجامعة كامبردج)، وألفريد دلماير (أستاذ الفلسفة والعلوم السياسية في جامعة نوتردام، والرئيس المشارك للمنتدى العالمي العام "حوار الحضارات"، فيينا)، ومايك ديفيس (الأستاذ المتميز في الكتابة الإبداعية بجامعة كاليفورنيا)، وبوب ديكون (مستشار البنك الدولي واليونيسيف والأمم المتحدة والأستاذ الفخري للسياسة الاجتماعية الدولية بجامعة شيفيلد)، وكمال درويش (وزير المالية التركي الأسبق، ونائب الرئيس للاقتصاد والتنمية العالمية، معهد

بروكينغز، واشنطن)، وجيميان يانغ (رئيس معهد شنغهاي للدراسات الدولية، الصين)، وبيتر جي كاتزنستاين (أستاذ الدراسات الدولية بجامعة كورنيل، الولايات المتحدة)، وإيفان كراستيف (رئيس مركز الإستراتيجيات الليبرالية في صوفيا، بلغاريا)، وويل كيمليكا (أستاذ كرسي أبحاث كندا في الفلسفة السياسية، جامعة كوينز، كينغستون، نيوزيلاندا)، ومانويل مونتيس (الرئيس السابق لبرنامج إستراتيجيات التنمية للأمم المتحدة، وكبير المستشارين في مركز الجنوب، جنيف)، وخوسيه أنطونيو أوكامبو (أستاذ التنمية الاقتصادية والسياسية بجامعة كولومبيا، وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية، وزير المالية السابق في كولومبيا)، وفلاديمير بوبوف (الأستاذ الفخري، كلية الاقتصاد الجديدة، موسكو، ومستشار في قسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، وجوزيف ستيغليتز (أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا، نيويورك، والحائز جائزة نوبل في الاقتصاد)، وأولزهاس سليمانوف (ممثّل كازاكستان لدى اليونسكو)، وجومو كوامي سوندارام (الأمين العام المساعد السابق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، الهند)، وايمانويل والرشتاين (أستاذ علم الاجتماع، ومؤسس برنامج أنظمة العالم)، وبول واتسون (مؤسس جمعية الحفاظ على راعي البحر ورئيسها).

وقد أجرى الحوارات ١٩ من المناقشين المقتدرين، واستغرقت معظم فترات عام ٢٠١٢، ومن ثمّ، عكست تاريخ العالم عند نقطة معينة في مسيرة العالم الحديث، وجاءت بعد أربعة أعوام من الأزمة الاقتصادية الأكثر عمقًا منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. وكشفت الحوارات أيضًا عن ملامح الأزمة السياسية المرتبطة بها، والتي يجري فيها الطعن في الأشكال القديمة للإدارة السياسية والمفاهيم المتعارف عليها في المجتمع السياسي، والتي نادرًا ما نُوقشت من قبل، وقد حرر هذا الكتاب الدكتور بيوتر دوتكويتز (أستاذ العلوم السياسية، ومدير معهد الحوكمة، جامعة كارلتون، أوتاوا)، والدكتور ريتشارد ساكاوا (أستاذ السياسة الروسية والأوروبية، جامعة كينت).

لقد بينت الحوارات بوضوح أنّ الأزمة المعاصرة هي إحدى عمليات استنساخ الأشكال الاجتماعية والأفكار، إن لم تكن من القواعد الاجتماعية والبيئية المعتمدة لتحقيق التنمية المستدامة للبشرية نفسها. وبرزت هذه القضية بطريقة أكثر وضوحًا في الحوار بين كريغ كالهون وإيفان كراستيف، مثلما كانت واضحة في حديث محمد يونس، وجميع حوارات الآخرين. وهذه الوثيقة الموجزة، بُنيت على خاتمة الكتاب لاستخلاص بعض العناصر الرئيسة المتداخلة لقضية إعادة إنتاج هذه الأزمة، لأنه عندما يصبح المألوف غريبًا سوف لن يكون كما كان مرة أخرى.

من أجل عالم أفضل

إنّ ٢٣ من أفضل العقول البشرية على كوكب الأرض يمكن أن يسهموا فعلًا في تغيير العالم نحو الأفضل. فقد توجهت كل الأفكار في هذا الكتاب نحو التمعن في النظريات، ومعاينة التصورات من أجل تحديد مشاكل العالم، والدعوة الملحة لإيجاد المعالجات. ولا مفاجآت هنا، لأنه ليس من السهل الإصلاح، حتى ولو أراده مفكرون كبار، أو دعت إليه حاجة الإنسان المطحون تحت وطأة الأزمة المالية العالمية، لأنّ قادة العالم لا يأبهون. وعلى الرغم من الانتقادات التي صدرت ضد هؤلاء القادة، فإنّ ما يثير الدهشة هو ألّا أحد من القادة الحاليين يعتقد أنه يمكن القيام بعمل أفضل مما هو موجود، ولا يجرؤ على ذلك أحد من المعارضين السياسيين في حال انتخابه.

وقد تمحور الموضوع الرئيس للكتاب حول الأزمة المالية لعام ٢٠٠٩، وكما يقول بيوتر دوتكويتز "كان ذلك دعوة لليقظة أن ننظر إلى السياسات التي اعتقد القادة أنها كانت تعمل بطريقة صحيحة، ولكنها في الحقيقة لا تعمل. ففي الأزمة، تطفو الأفكار الجديدة على السطح. إذ أنك تسأل: كيف يمكنني التعامل مع أزمات مماثلة وتجنبها؟ هذا ما حدث في الكساد العظيم؛ الأزمة خلقت التغيير. ولكن نحن لم نفعل شيئًا لتفادي وقوع أزمة مماثلة. ليس هناك توازن، ونحن لا نزال نعيش مع ظروف الأزمة".

ويلخّص ريتشارد ساكاوا الذي شارك دوتكويتز في تحرير هذا الكتاب، الأزمة المعاصرة بصفتها واحدة من عمليات استنساخ النماذج والأفكار الاجتماعية التي تم اختصارها في أنّ الآفاق الزمنية لعصر ما بعد الشيوعية و"رافق نهاية الطوباوية الشيوعية الحط من جميع الرؤى التقدمية للمستقبل" استنساخ المستقبل؛ واستنساخ الرأسمالية (نظرًا لفشل النظام الرقابي لـ "الرأسمالية المتأخرة")؛ واستنساخ المجتمع (طبيعة دولة الرفاه ودورها، والتعليم، والرعاية الصحية)؛ وكيف أنّ مؤسسات الحكم العالمية بحاجة إلى التكيف مع التحديات الجديدة (إنّ وضوح فكرة الحكومة العالمية بعيد المنال في المرحلة الراهنة من تطور الكوكب، إذ ترتفع ضغوط مؤسسات أكثر فعالية للحكم العالمي)؛ و"نهاية المستقبل" والأزمة في استنساخ بدائل "أزمة حلول". وخلاصة القول، "لم يقدّم هذا الكتاب أي علاجات جاهزة سهلة، ولكنه قد أشار إلى الكيفية التي يمكننا أن نبدأ بها المساهمة في الحوار والتفاهم، واللذين من دونهما فإنّ أي علاج لا معنى له".

إنّ الهزات الارتدادية للأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ لا يزال صداها يتردد، وآثارها تتفاعل، في جميع أنحاء العالم. وما تزال مؤشرات الأسواق إلى أسفل، والبطالة إلى أعلى، وأمم كثيرة من اليونان إلى إيرلندا تجد بنية دولها التحتية متردية للغاية وعلى حافة الانهيار. وهناك أيضًا أزمة

في إدارة الشؤون العالمية، مع التحديات غير المسبوقة التي تواجهها مؤسسات الحكم العالمي، وما يرافقها من صراعات تمتد من سورية إلى إيران، وإلى مالي. وعلى المستويات المحلية، فإنّ أسس الشرعية الديمقراطية، والاستدامة الاجتماعية، والبيئية، والقدرة على التكيف، تتغير أيضًا سلبيًا.

في هذا الكتاب الفريد من المنتدى العالمي العام "حوار الحضارات" ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية، يستكشف بعض من أعظم العقول من الحائزين جائزة نوبل والناشطين لفترة طويلة أسباب عدم الاستقرار الطويل لما يسمّى "الكساد العظيم"، والذي يعني في فهمنا التقليدي كيف يمكن، أو كيف يجب، أن تعمل الحكومات. فمن خلال المقابلات التي تناولت عددًا من المواضيع، من أبرزها؛ حقوق الإنسان، والاقتصاد العالمي، والقروض الصغيرة والمتناهية الصغر، والعمل البيئي، ومستقبل الديمقراطية، والميزان العالمي للقوة، والرد على الأزمة الاقتصادية، والتي من المؤكد أن تثير مناقشات جادة، يقدّم الكتاب ٢٢ فكرة لإصلاح العالم، ويعرض تحليلًا للحوادث الجيوسياسية الماضية، والحلول الممكنة، وتوقعات المستقبل.

ويستعرض الكتاب القضايا ذات الصلة بالولايات المتحدة، وأوروبا، وآسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط. ويتحدث من خلال مجموعة متنوعة من وجهات النظر، بما في ذلك الاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية، والسياسية، وتزيد المناقشات هنا فهمنا الخطأ الذي حدث للعالم وكيفية إصلاحه. وتستكشف المقابلات موضوعات مثل الربيع العربي، وتأثير المنظمات المالية الدولية، واحتمالات نمو الديمقراطية، وتسارع ظاهرة الاحتباس الحراري، وكيفية وضع معايير قابلة للتنفيذ للسوق والتنظيم الاجتماعي. وهذه التبادلات الملهمة من بعض أكثر المفكرين تطورًا في فهم السياسة العالمية تبدو صادقة، وموجزة، وسهلة الفهم، وتقدم الآراء المثيرة للتفكير بطريقة واضحة وسهلة الاستيعاب، وتتجاوز المصطلحات الأكاديمية التي غالبًا ما تحجب أكثر مما تكشف. إنّ الكتاب يحاور الحاضر بأرقى العبارات، ويحرر سجلًا واقعيًا لحالة المجتمع العالمي اليوم.

إنّ القول في هذه المرحلة إنّ العالم في أزمة لم يعُد يُمثّل خبرًا. إذ أنّ تواصل ارتدادات الأزمة المالية العالمية الأخيرة لا يزال يلقي بظلال قاتمة على الاقتصاد العالمي، وتفضي إلى آثار كبيرة في حياة عشرات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، فقط لأنها لا تزال تؤثر في مصير صانعي السياسات، والنظم السياسية، وسلوك الشركات. وتسهم الأزمات العالمية الأخرى التي لا تُعدّ ولا تُحصى مثل الديمقراطية، والحكم، والبيئة، وعدم المساواة، من بين أمور أخرى، في خلق حاضر محفوف بالمخاطر. وبكل بساطة، نحن نعيش في زمن غير مؤكد، في نوع من "المنزلة بين المنزلتين"، بين النماذج الحاكمة القديمة والجديدة.

إعادة التفكير في الطبيعة الإنسانية

يقول محمد يونس إنّ نظام تقييم المال ينظر قبل كل شيء إلى البشر بوصفهم فاعلين صغارًا وأنانيين. بدلًا من ذلك، يرى يونس أنّ "جميع البشر لديهم إمكانات غير محدودة، وقدرة غير محدودة، وطاقة إبداعية غير محدودة". والفقر هو انسداد هذه الطاقة، لأنه يحرم الناس من إطلاق العنان لإمكاناتهم. والفقر هو نفسه؛ في بنغلاديش، والولايات المتحدة، وأماكن أخرى، وناجم عن نفس العملية ونفس النظام: فإنّ أفضل البذور من أطول شجرة تنمو بقدر ما إذا ما وضعت في وعاء زهرة صغيرة. الفقراء هم الناس البسطاء الذين لم يُعطوا المجال لينموا. فالبشر أنانيون، وتتولد أنانيتهم صورة من صور الحماية الذاتية، ولكن هذا قد تمّت المبالغة في تصويره في التفسير الاقتصادي. إنّ جميع البشر وُهبوا خصيصة نكران الذات على قدم المساواة، إلّا أنّ هذا أمر نسيه الاقتصاديون تمامًا. وفي كل من البلدان النامية والمتقدمة، يمكننا أن نخلق الأعمال الاجتماعية غير الربحية على أساس نكران الذات، من أجل حل المشكلات التي نراها من حولنا، ولا سيما البطالة. وعلينا تصميم نظام جديد يسمح للناس برعاية أنفسهم، حيث كلمة بطالة غير معروفة تمامًا. يجب أولًا إعادة تفسير الإنسان بصفته كائنًا أنانيًا وناكرًا للذات على حد سواء، ومن ثمّ نعترف بأنّ نكران الذات يمكن التعبير عنه من خلال الأعمال الخَيِّرة. وبهذا الفهم والرؤية المتقدمة، استطاع يونس خلق أكثر من خمسين شركة، بما في ذلك بنك الغارمين للقروض الصغيرة، تمّ تصميم كل واحدة منها لحل مشكلة معينة.

ويلاحظ ويل كيمليكا أنّ التحدي الرئيس لـ"التفاوت المذهل" في عالمنا هو إقناع جماعات الأغلبية بأنّ العلاقات الاجتماعية مع الأقليات ليست لعبة محصلتها صفر، إذ يمكن للمجتمع الاستفادة من الحقوق الممنوحة للأقليات. لقد ألغي الرق في الأساس، ولم يعد الاستعمار شرعيًا، وخطونا خطوات ملحوظة في مجال حقوق النساء والأطفال، وطوّرنا ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. ولكن هذه التغييرات هشة على المستوى الكلي، وهي أحيانًا بلاغية أكثر منها واقعية، وتنتشر التغييرات في تفاوت كبير، كما أنها عرضة للتراجع. والعولمة التي تبنيناها على مدى السنوات الثلاثين الماضية هي الليبرالية الجديدة التي كانت في كثير من الأحيان ضارة، ولم تخلق أي تعددية ثقافية ذات مغزى. لقد عشنا على مدى السنوات المئتين

الماضية في عالم من الدول التي تسعى إلى بناء الأمّة، أدّى إلى قتل أو طرد الأقليات، والاستيعاب القسري، أو الوصم بعدم الوطنية. ومع ذلك، فإنّ واحدًا أو أكثر من التغيرات التي لا رجعة فيها هي أنّ "الأقليات في جميع أنحاء العالم هي اليوم أكثر استعدادًا للتعبئة السياسية بدلًا من السلبية في مواجهة الظلم والإقصاء". وبدرجات متفاوتة، حققت بعض البلدان العدالة الحقيقية بين المجموعات المهيمنة والأقليات التاريخية، ولكن التقدم أقل وضوحًا بالنسبة إلى الشعوب الأصلية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنّ مستوى بداية الظلم كانت أكبر من ذلك كثيرًا.

أزمة المستقبل

إنّ البند الأول، كما لاحظ إيفان كراستيف، هو أزمة إعادة إنتاج المستقبل، لأنّ الآفاق الزمنية في عصر ما بعد الشيوعية قد تمّ تقصيرها، ورافق نهاية الطوباوية الشيوعية الحط من جميع الرؤى التقدمية للمستقبل. ومن المفهوم تمامًا لماذا قد حدث هذا، ذلك أنّ الثورات الشيوعية في كل مكان رافقها تضحية بالحاضر لمصلحة المستقبل، فدُمِّرت حياة شعوب بأكملها في سبيل تنفيذ مشاريع موجهة نحو المستقبل.

لقد وقع عبء التوقع على المستقبل، وهكذا يبدو أنّ هذا يعفي النخب الحاكمة من المسؤولية الأخلاقية اليوم. ومع ذلك، لم يرافق رفض فرضية هذا المجاز اللينيني الكلاسيكي أي جهد ذي وزن كبير في الوقت الحاضر. وهذا ما دعا ميلان كونديرا لوصف الوضع بـ "خفة الكائن التي لا تحتمل" التي تبدت في تشيكوسلوفاكيا الشيوعية بطرق جديدة. وقد تم التقاط هذه القضية في جزء من فكرة زيغمونت بومان حول الذين يعيشون في "الفاصلة"، أو "المنعطف" التاريخي، إذ لم تعد تطبق القواعد والاتفاقيات الخاصة بنظام الفرد الاجتماعي على الذي يليه، وإنما حدث، بدلًا من ذلك، التغيير الدائم والمتسارع، أو ما يسميه كونديرا "الحداثة السائلة" التي أصبحت ميزة العصر.

وعلى الرغم من أنّ طبيعة الزمن التاريخي قد تغيرت، وأننا نعيش الآن ما يبدو في عصر ما بعد الأيديولوجيا، في الممارسة المعاصرة، فإنّ الزمن التاريخي يماثل في العديد من الصفات الحقبة السابقة. وبدلًا من استشراف التطلعات في المستقبل، يبدو اليوم أنّ هناك مزيدًا من التركيز على الماضي، يرافقه عبء أفقي أكبر من التوقعات على الرؤى المكانية للمستقبل. ذلك أنّ شعار "العودة إلى أوروبا" بعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، أصبح في حد ذاته مشروعًا سياسيًا، عززته في وقت لاحق تطلعات، معظمها ناجحة، للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

ويسود الاعتقاد أنّ مثل هذه الرؤية المكانية لا مجال لها في معظم عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. إذ تمّ السعي إلى ذلك، كما هو الحال في جورجيا، وأثارت عام ٢٠٠٨ واحدًا من أخطر صراعات حقبة ما بعد الحرب الباردة. وأخذت الصراعات على موارد الطاقة أيضًا صورًا مكانية، كما أظهرت النزاعات على جزر مختلفة في آسيا الشرقية. وقد ترافقت نهاية المستقبل مع استعادة الجغرافيا مشروعًا سياسيًا، ما أدى إلى استفحال الصراعات الجيوسياسية.

استنساخ الرأسمالية

وتركّز الأزمة الثانية على المشكلات المرتبطة باستنساخ الرأسمالية نفسها. ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، جرى تكريس جزء كبير من الكتاب لمناقشة ملامح الأزمة الاقتصادية، فضلًا عن أزمة الاقتصاد والأشكال الاجتماعية المرتبطة بالنظام الاقتصادي الحالي. وقد وفّر لنا العديد من كبار خبراء الاقتصاد والاقتصاد السياسي تحليلًا معمقًا لهذا الموضوع في الحوارات المختلفة التي احتواها هذا الكتاب. لذلك، ولفائدة قارئ هذا العرض، سوف نقتصر هنا على مجرد تعليقات نأمل أن تكون شارحة المعاني الكلية التي أوضحتها آراء المشاركين في هذه الحوارات. فبالنسبة إلى جوزيف ستيغليتز، فإنّ جزءًا من المشكلة هو تطوير الاقتصاد مقررًا أكاديميًا. ويتجلى هذا الموضوع في العديد من الأحاديث الأخرى التي تمسكت في عمومها بأنّ ثمة سمة رئيسة تشبه الكساد العظيم هي فشل النظام الرقابي، أو ما اصطلح على تسميته بـ "الرأسمالية المتأخرة". وبعبارة أخرى، فإنّ انهيار بديل الشيوعية المنظمة في (١٩٨٩-١٩٩١) قد استبق بنتيجة تراجع طويل في الاعتقاد بفعالية عمل الدولة. وكان هناك الكثير من الأدلة التي تشير إلى أنّ الصناعات المؤممة والتدخل الحكومي الأخرق يمكن أن يؤدّي إلى عواقب وخيمة؛ وقبل كل شيء، البيروقراطية التوسعية والعمالة غير المسؤولة، مصحوبة في بعض الدول بإنشاء فئة خدمة طفيلية كاملة على النظام الرقابي نفسه. ومع ذلك، وقعت الأسس الجامحة النيوليبرالية في الفخ بنفس القدر من السذاجة، أي الاعتقاد أنّ الأسواق التي تحررت من قيود الدولة، سوف تكون قادرة على توليد آليات التصحيح والاكتفاء الذاتيين، على الرغم من أنّ الكساد العظيم ما يزال أداة تذكير حية، تنبهنا إلى أنه يمكن أن يكون فشل السوق بقدر فشل الدولة.

وليس من الواضح بعد ما ستكون العواقب السياسية للانحدار النسبي للقوة الاقتصادية الغربية. نحن لسنا في حاجة لننغمس في

أوهام مبالغ فيها حول "التراجع" الأميركي، إذ أنّ علينا أن نلاحظ أنّ وضع الولايات المتحدة بصفتها قوة عسكرية، وسياسية، واقتصادية عظمى، هي بلا منازع، الأولى في العالم، ولا يُتوقع لها أن تنهار في المدى المنظور من المستقبل، أو ربّما في وقت أقرب مما يعتقد المتشائمون. ومما لا شك فيه أن يرافق هذا التحول العالمي في الوزن الاقتصادي دعوات لإعادة توزيع القوة على الصعيد العالمي، مثل تلك البلدان التي كانت سابقًا في "الهامش" ستصر على تدعيم اهتماماتها. وسيتمّ تحدى الهيمنة الأنجلو أميركية القديمة كما لم يحدث من قبل، كما أنّ التفسيرات التقليدية لقيادة "الغرب" والبنية الفوقية الأيديولوجية المرتبطة بها، والتي تأخذ اليوم شكل الليبرالية الجديدة، لن تكون قادرة على أن تعدّ تفوقها أمرًا مفروغًا منه. والرأسمالية، كما لاحظ شمشون بيتشلر وجوناثان نيتسان، هي شكل من أشكال الطاقة، إلّا إذا كان هناك بعض التفكير الذي يمكن أن يوضع بطريقة جديدة. ويحتجّان على العلاقة بين السوق والدولة، وكيف يمكن التغلب على سلالات النظام الحالي.

فهم التوازن العالمي للقوة

لقد نظر ايمانويل والرشتاين إلى تراجع الهيمنة النسبية للولايات المتحدة لأكثر من ثلاثة عقود، مع انحدار أسرع منذ عام ٢٠٠٠، كما بدأت دول أخرى العمل مباشرة بصورة مضادة للطريقة التي تود الولايات المتحدة منها أن تعمل بها. ونمو ديون الولايات المتحدة هو علامة على هذا التراجع. فقد كانت الفترة (١٩٤٥ - ١٩٦٨) ذروة الهيمنة الأميركية، وأقوى فترة نمو اقتصادي في تاريخ النظام العالمي. نحن في أزمة هيكلية اليوم، يمكن أن يُنظر إليها على أنها روح دافوس (النخب في المنتدى الاقتصادي العالمي) في مقابل روح بورتو أليغري (مكان اجتماع المنتدى الاجتماعي العالمي المناهض للعولمة) الذي يسعى لعالم ديمقراطي ومتساوٍ نسبيًا.

وبالنسبة إلى والرشتاين، فقد كانت هذه عملية طويلة الأمد مع عواقب أيديولوجية عميقة. وفي أحدث مجلد من سلسلة أعماله الموسومة في تحليل النظام الرأسمالي العالمي، يجادل والرشتاين بأنّ "الليبرالية الوسطية" كانت قادرة على استيعاب منافسيها الذين ولدوا في خضم صدمات الثورات الصناعية والفرنسية، ولا سيما المحافظة والراديكالية، لتصبح أكبر قوة "سياسية فوق - إستراتيجية" وأوسعها انتشارًا في عصرنا. وطوال القرنين الماضيين، استطاعت الليبرالية أن تصدّ التحديات من اليسار واليمين، بينما كانت تعمل باستمرار على إيجاد سبل للتوفيق بين الرأسمالية والدولة الحديثة. وأصبحت الليبرالية الوسطية هي الشرعية الشاملة لـ "الثقافة الكونية" لعصرنا التي انعكست في النصر الكاسح لأفكار "نهاية التاريخ" في سقوط الشيوعية، لتتمتع بهيمنة لا منازع لها تقريبًا اليوم. وبالتأكيد، فقد أصبحت الدولة أكثر ترحيبًا بالرأسمالية، ولكن يبدو أنها الآن تتعامل فقط مع المهمات المتبقية؛ تدريب القوى العاملة والتعامل مع قضايا الرعاية الاجتماعية، في حين يستمر النظام الاقتصادي في خلق الثروة، ويتدخل فقط في حالة استشعار خطر العواقب الوخيمة.

ويلاحظ زيغمونت بومان الانفصال المتزايد بين السياسة والسلطة، بين وسائل سن التغيير واتساع نطاق المشكلات التي تحتاج معالجة، ويرى أننا نعيش في عالم جديد من الحداثة السائلة، حيث التغيير هو الثابت الوحيد وعدم اليقين هو اليقين الوحيد. وتستند مشاكلنا الحالية إلى ندرة التنظيم المعياري، ورفع القيود التي لا تنتهي، والانخفاض العام للجمهور. ويلاحظ بوب ديكون أنّ منظمة العمل الدولية التي تعود إلى عام ١٩١٩، قد حاولت التعبير عن المعايير الدولية للعمال. وبما أنّ المشكلات الاجتماعية عابرة للحدود على نحو متزايد، فنحن بحاجة إلى الخطوط العريضة لمجموعة من الحجج والسياسات لتنتقل بنا من النيوليبرالية العالمية إلى نوع من الديمقراطية الاجتماعية العالمية، مع نظم ضرائب عالمية وتنظيم عالمي. ويصف بيتر جي كاتزنستاين الاتجاه الرئيس الذي يواجه عالمنا المبتلى بالأزمات بنشره السلطة بين مجموعة من الأطراف الفاعلة، مع أنّ الولايات المتحدة لم تعد بارزة كما كانت عليه قبل ٣٠ أو ٥٠ عامًا. هذا هو الاتجاه الشامل الوحيد في العالم الذي نعيش فيه. فهو يجعل الحكم والحوكمة أكثر تحديًا، ومثيرًا للاهتمام، ومبتكرًا. إنه يفتح الكثير من الاحتمالات الجديدة، كما أنه يخلق العديد من المخاطر الجديدة.

دور الدولة

ويشدد العديد من المساهمين في هذه الحوارات على ضرورة إعادة النظر في دور الدولة في ظروف الرأسمالية المعاصرة، ولاحظ البعض الآخر أنّ هذا ينتزع تمثيل المجتمع الحديث، إذ يتم اختزال البشر في عمال ومستهلكين، هذا إذا كانت هناك حاجة للسكان على الإطلاق، وهذا لا يمكن أن يكون أساسًا عمليًا لخلق مجتمع ديناميكي. وكما يقول محمد يونس، إنّ معظم الاقتصادات تستبعد إمكانية البشر في نكران الذات والسعي للكسب غير المالي من قطاع الأعمال، وعلى عكس العمل الخيري، من خلال تجاهل تحقيق مكاسب مالية، يمكن أن تفتقر للاستدامة، أو تساهم في إنشاء تبعية بين المتلقين. ويقترح، بدلًا من ذلك، نموذجًا للعمل

الاجتماعي الذي يستخدم نظام السوق لتقديم حلول للعلل الاجتماعية. وما هو ضمني في كثير من هذه الحجة هو أنّ العودة إلى الميتافيزيقيا، واهتمامات الروح، أمر ضروري لتحقيق التوازن في التدابير الاقتصادية للوجود الاجتماعي المعاصر.

ويقودنا هذا إلى البعد الثالث، وهو إعادة إنتاج المجتمع نفسه. ففي العديد من الحوارات، طُرحت المشكلات المرتبطة بطبيعة دولة الرفاه ودورها، وبالتربية والتعليم، والرعاية الصحية، وغيرها من الآليات، إذ يسعى مجتمع حديث لإعادة إنتاج نفسه بطريقة صحية وقادرة على المنافسة. وقد بدأ الكساد العظيم يؤسس نقطة تحول جديدة، مع التراجع عن توفير الدولة التي يُنظر إليها تحت الضغط، وفي بعض الحالات، للحاجة الفعلية لخفض الميزانية. ويمكن رؤية هذا في مستواه الأقصى في ما حدث في اليونان، ولكن هذه الظاهرة هي أكثر انتشارًا في البلدان المتقدمة. ووسائل إعادة الإنتاج هي في محتوى الأزمة، فضلًا عن الأشكال. وردًا على ذلك، هناك وعي جديد في المجتمعات النامية بالحاجة إلى التركيز على "التنمية البشرية" بوصفها نتيجة طبيعية للدخول في التقسيم الدولي للعمل. فالصين تكرّس الآن المزيد من الموارد للاستهلاك، ولكن في الوقت نفسه يتكيف نظامها التعليمي مع تحديات النظام التنافسي الدولي. هذا ما يحدث بالفعل في كثير من دول العالم الثالث، في حين بدأ العالم المتقدم في تفكيك بعض من إنجازاته. فقد وفرت نظم الرعاية التي تدعمها الدولة، مثل التعليم والصحة، المنافع العامة الهائلة، لكنها لم تحقق الأرباح للقطاع الخاص، وأنه لهذا السبب يتم الآن فتحها للذين بمقدورهم أن يقدّموها تجاريًا، أي يحققوا ربحًا من خلال توفيرها في الفضاء العام، على الرغم من أنه لا يوجد دليل يثبت أنّ نوعية العمل العام سوف تتعزز. وإذا أردنا أن نصدق الحجة التي تقدمت بها نعومي كلاين (مؤلفة كتاب **"عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث"** الذي أثار جدلًا كبيرًا في الأوساط الاقتصادية العالمية)، من أنّ الشركات تغتنم الفرصة التي أوجدها الكساد العظيم لفتح مساحات جديدة كاملة من الحياة الاجتماعية لمبدأ السوق، فعلينا التحقق من ذلك بحيادية في العالمين النامي والمتقدم.

التكيف مع التحديات الجديدة

وكان البعد الرابع من الحوارات، هو الحديث حول حاجة مؤسسات الحكم العالمية إلى التكيف مع التحديات الجديدة. وإن كانت هناك تغييرات جوهرية في الاقتصاد العالمي ونظام الحكم، فإنّ مؤسسات الحكم العالمية لا تزال مجمدة في منتصف القرن العشرين. ولا يزال نظام بريتون وودز يعمل؛ لا سيما في شكل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهناك طلب واضح لإحداث تحول في حقوق التصويت واختيار القادة لتعكس القوة المتنامية والمسؤولية لدول جنوب الكرة الأرضية. ومن الواضح أنّ الاتفاقية الحالية التي تقول إنّ رئيس البنك الدولي يجب أن يكون شخصًا أميركيًا ورئيس صندوق النقد الدولي أوروبيًا، قد تجاوزت غرضها وعمرها الافتراضي. وهناك أيضًا مطالبات متزايدة على هذه المؤسسات، بطريقة أو بأخرى، للحد من التهرب الضريبي العالمي عبر تسجيل الشركات خارج الحدود. إنّ فقدان عائدات الأعمال الخارجية وتقليل الضرائب، يؤديان إلى حرمان قطاع الخدمات العامة من الموارد. وتبقى منظومة الأمم المتحدة في قلب الحوكمة العالمية، ومع ذلك، فإنّ وضعية الدول الخمس الدائمة العضوية (الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) من الواضح أنها لم تعد منسجمة مع التوازن الحقيقي للقوى في العالم اليوم. إذ ركزت معظم أفكار الإصلاح على وجود مقعد واحد للاتحاد الأوروبي، وربما توسيع عدد الأعضاء الدائمين، مع إدراج بلدان مثل البرازيل، والهند، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا. ومن الواضح أنّ الشكل القديم للـ G٨ لا يمكن أن يقدم حلولًا كثيرة جدًا للمشاكل العالمية، وهكذا فقد جاء خلق G٢٠ عقب بداية الكساد العظيم عام ٢٠٠٨.

وأيًا كان الشكل الذي قد يأخذه إصلاح نظام الحوكمة الدولية، فمن الواضح أنّ القضية الإستراتيجية هي العثور على طريقة ما لإعطاء صوت للفعاليات الاقتصادية والسياسية الصاعدة. وسوف يؤدي هذا بالضرورة إلى تناقص صوت القوى الإمبريالية القديمة، وذلك بعد إساءتها الواضحة للنظام في القرن العشرين وبدايات هذا القرن، ولا سيما بشأن غزو العراق، إذ أنّ عددًا قليلًا يستطيع أن يشك في أنّ الإصلاح قد تأخّر كثيرًا. ومن الواضح أنّ فكرة الحكومة العالمية بعيدة المنال في المرحلة الراهنة من تطور الكواكب. فالدول الـ ١٩٣ الممثلة في الأمم المتحدة من غير المحتمل أن تتخلى قريبًا عن سيادتها لبعض في شكل من أشكال الهيئة فوق الوطنية التي تعمل على نطاق عالمي. وهذا يضع الآن المزيد من الضغوط على استنباط مؤسسات أكثر فعالية للحكم العالمي، في نظام يمكن أن يشمل احتياجات تعزيز القوى الصاعدة من الجنوب، في حين يمنع إدخال طغيان الأغلبية. في النهاية كل هذا يجب أن يتوجه إلى منع العودة إلى الصراعات بين القوى العظمى التي أفسدت أوروبا حتى حالة "التنفيس الكبير" في (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، أي فترة الحرب العالمية الثانية.

نهاية المستقبل

وفي البعد الخامس، ناقشت عدة أحاديث، إما صراحة أو ضمنيًا، "نهاية المستقبل". ومع ذلك، فإنّ الأزمة هي في استنساخ البدائل. وهذه يمكن تعيينها أزمة حلول. إذ يبدو أننا نفتقر إلى اللغة، فضلًا عن المؤسسات، لمقاومة تعديات القطاع الخاص في مجالات كانت تعمل في الماضي وفق منطق مختلف. وقبل كل شيء، كانت تعمل على أساس الأفكار والخدمة، والواجب، والصالح العام. إنّ مؤسسات "التضامن" القديمة، مثل النقابات وحتى الأحزاب السياسية، هي في تراجع واضح؛ وظهرت مكانه أصناف غير متجانسة من منظمات النشاط الاجتماعي، أو منظمات المجتمع المدني، وغالبًا ما تستخدم أشكالًا جديدة من التواصل الاجتماعي (تويتر، والفاسبوك)، وقد تبدو قادرة جزئيًا فقط على التعويض. فقد تطورت حركة "احتلوا" من تمظهراتها المبكرة، كما في "احتلوا وول ستريت"، وشاركت في صور جديدة من المساعدات المتبادلة، لا سيما في "احتلال ساندي" لمساعدة أولئك الذين عانوا من آثار الإعصار عام ٢٠١٢. في حين اتخذت حركة "نحتل منازلنا" حافة بديل أكثر راديكالية، ما مثّل تحديًا على فشل جهاز الائتمان المصرفي، وما أدى إلى حبس الرهن، وخلق حالات التشرد، وكثرة ظاهرة المنازل الفارغة المملوكة للبنوك. وفي بريطانيا، واصلت "أنكت - Uncut"، أو غير المختصر، تعقب المتهربين من الضرائب، وتطلعت إلى إيجاد بدائل من سياسات التقشف. وقد استخدمت هذه السياسات، كما اقترح في وقت سابق، لتغيير الأساس الفعلي لعقد الرعاية الاجتماعية التقليدية، لتعزيز اقتصاد السوق والتربح.

إنّ التغيير الذي لا يهدأ هو إحدى سمات الحداثة، وبينما تسعى بعض الحركات الشعبوية والتقليدية إلى استعادة بعض العصر الذهبي، فإنّ التحدي الذي تواجهه الحركات الراديكالية هو في النقد والمشاركة في بناء أشكال جديدة من التضامن، تستجيب لاحتياجات المجتمع الحالية. إنه ليس من المفيد استنساخ الأشكال الاجتماعية القديمة فقط من أجل القيام بذلك؛ وبدلًا من ذلك، فإنّ الحركات الاجتماعية الجديدة التي تجابه التحديات الحقيقية للحاضر، وتقدّم رؤية مقنعة للمستقبل، سوف تكون قادرة على تشكيل العلاجات بالنسبة إلينا جميعًا. والتحدي الأساسي هو إيجاد طرق جديدة لإضفاء الطابع المؤسسي للإيثار. وبالفعل يوجد الملايين الذين يكرسون وقتهم للعمل الخيري والإيثار، ولكن على المستوى المحلي والوطني فإنّ هذه الناحية تفتقر بالفعل إلى القدرة على الطعن في التسلسل الهرمي للسلطة القائمة.

هناك العديد من الجوانب الأخرى للأزمة المعاصرة لاستنساخ الأشكال الاجتماعية القائمة، من أهمها الفشل المحتمل للاتحاد الأوروبي للحفاظ على نفسه، بخلاف ما هو عليه بما هو منطقة سوق حرة. فالتحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي معروفة جيدًا، لا سيما الأدلة الواضحة على عدم وجود تضامن بين الأعضاء في الشمال والجنوب من منطقة اليورو. فقد تحول نموذجها القديم للرعاية الاجتماعية بالفعل، بسبب أجندة لشبونة الداعية لخلق أسواق عمل أكثر مرونة وقدرة على المنافسة. وقد تم تحدي غرض الاتحاد الأوروبي الأساسي الأصلي بما هو مشروع سلام، أو الطعن فيه، لأنه أصبح أكثر قليلًا من مجرد شكل مختلف من أشكال التعبير عن نظام الهيمنة الغربية، وهكذا، كان غير قادر على توسيع نطاق منطقة السلام أكثر إلى الشرق، إلى ما وراء الحدود السوفياتية القديمة. إنّ زخم عملية السلام بالتأكيد لم يستنفد بعد، وفي البلقان يعني استمرار الانضمام لجدول الأعمال الأوروبي أنّ قوته التحويلية لا تزال في حاجة إلى الاستكمال. قد يكون هذا الحد الطبيعي للاتحاد، ولأحلام ضم تركيا، وبعض دول ما بعد الاتحاد السوفياتي، وحتى البلدان في جنوب أوروبا قد تم تعليق عضويتها إلى أجل غير مسمّى. ومع ذلك، فبالنسبة إلى بومان وغيره الكثيرين، ما يزال الاتحاد الأوروبي مصدر إلهام، وترك الاحتمال مفتوحًا أمام إعادة خلق حالة اجتماعية ومنطقة للتضامن.

التعددية الثقافية العالمية

أحد التحديات الرئيسة التي تواجه المجتمعات، حتى المتجانسة تقليديًا، هو تزايد التنوّع الوطني. وواحدة من الاستجابات الرئيسة منذ ستينيات القرن الماضي، هي بالتأكيد في عالم الأنجلو سكسونيين، كانت التعددية الثقافية. ومن المهم التأكيد أنّ التعددية الثقافية ليست استجابة سياسة واحدة ولكنها في الغالب نهج عام بني على أساس الإقامة والتكيف المرن مع الاحتياجات المتغيرة. ومما لا شك فيه، أنّ هناك إخفاقات حدثت، وقبل كل شيء في السماح بدرجة من العزل العرقي، كما هو الحال في بعض المدن البريطانية الشمالية. لهذا السبب، تعرضت الفكرة لانتقادات حادة في السنوات الأخيرة، قبل كل شيء لتأثيرها الضار في التماسك الاجتماعي المفترض. وقد تصوّر اليمين أنّ التعددية الثقافية مدمّرة لحقوق الثقافة السائدة؛ وتصوّرها اليسار تقوّض غيرها من صور التضامن، تأسيسًا على فكرة الطبقة. بينما يجادل ويل كيمليكا بأنّ الاعتراف بالتنوع الثقافي لا يستتبع ترسيخ أساسيات خصائص المجموعة، ولكن بدلًا من ذلك، يسمح بالتطور الديناميكي لمجتمعات جديدة تقوم على مجموعة من الخبرات الوطنية. لقد ركّز على التفاهم المتبادل، وليس ما يمكن

أن يكون تنازلًا متسامحًا، يساعدنا على الخروج من المأزق الذي دفعت العديد من المجتمعات نفسها في تعاملها مع التنويع المتعجل لأجندته، تأسيسًا ليس فقط على الحقوق، ولكن أيضًا على التزامات تجاه المجتمعات المجاورة الأوسع.

ومن المواضيع التي طرحت بوضوح في هذه الحوارات، ظهور ما يمكن أن يسمّى التعددية الثقافية على نطاق عالمي. إنّ الحقيقة الثابتة الآن أنّ عصر الاستعمار قد انتهى منذ فترة طويلة، ومع زيادة الثقة بين مائتين من الدول التي تشكّل مجتمعًا دوليًا قويًا، فإنّ كلًا منها يتمنّى أن تكون له مساهمته في السياسة والتنمية في العالم. ويؤكد جيميان يانغ هذه الحقيقة في ما يتعلق بالصين، وكذلك الحال بالنسبة إلى الكاتب والشاعر الكازاخستاني الكبير والناشط الاجتماعي أولزهاس سليمانوف. ولكن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلّا من خلال حوار حقيقي، والأسس الفلسفية لمثل هذا الخطاب هي ما قد وضحه ألفريد دلماير. وقد دعم هذه الحجة أكثر فلاديمير ياكونين الذي يشدد على ضرورة عكس الهرم القديم الذي أخذت العوامل الاجتماعية والاقتصادية فيه الأولوية، وبدلًا من ذلك، هناك حاجة إلى تأسيس تسلسل هرمي جديد تُعطى فيه احتياجات الإنسانية الروحية الوزن المناسب. وعلى هذا الأساس فقط، يمكن لإجراء حوار حقيقي بين الأمم والحضارات أن يأخذ مكانه.

لقد تصوّر الذين نظموا هذه الحوارات إمكانية جعلها وسيلة لتوضيح أبعاد الأزمة الحالية، ولكنهم أرادوها أيضًا أفكارًا تعرض معالجات. فقد سبق أن ظهرت الكثير من الأفكار العامة، ترافقها بعض المقترحات المحددة جدًّا. ولكن اللافت هنا هو الإجماع على أنّ المناهج التطورية والشاملة هي فقط بمقدورها أن تعمل على مواجهة منطق الحصرية للرأسمالية المعاصرة والثورية الغاضبة التي كانت في السنوات السابقة. والجدير بالذكر أنّ ها جون تشانج يصرّ على أنه ليس هناك سوى التدرج والواقعية اللذين يمكنهما أن يخلقا أسس نظام اقتصادي أكثر استدامة. وهذا الموقف عكسه بيتر كاتزنتاين الذي هو أيضًا غاضب من التكهنات المبالغ فيها بشأن صعود الصين والآثار المفيدة للاتحاد الأوروبي. ويرفض قطعيًا المفاهيم المعززة لـ "الأزمة"، أو "السوق"، وبدلًا من ذلك يفترض سلسلة من التفاعلات المعقدة بين الفاعلين. ويصرّ مايك ديفيس على أنّ الحلول لها بعد مكاني، وفوق كل شيء "أنسنة" من الفضاءات الحضرية. وهناك موضوع ملحّ وهو الطريقة التي يفاقم بها الفقر وعدم المساواة في الدخل، ولكن أيضًا في الحصول على فرص للتنمية الشخصية، بسبب الانقسامات القائمة ويكون بهذا بمنزلة كوابح للتنمية الاقتصادية. ويمكن للمناهج التطورية أن تكون جذرية، ولكنها لهذا في حاجة إلى أن تستند إلى النقد المتواصل والمراجعة من النظام الحالي.

الخاتمة

إنّ هذا الكتاب عبارة عن أفكار حول كيفية التعامل مع التقلبات العالمية، وعلى رأسها الأزمة المالية الأخيرة. وهو ليس وثيقة "مانفستو" تقدّم خطة موحدة للعمل من أجل المضي قدمًا في التعامل مع هذه التقلبات. بدلًا من ذلك، يسعى هذا الكتاب إلى رسم معالم المستقبل القريب، سواء كانت سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو بيئية. وقد اقترح عدد من المساهمين البارزين أساليب مبتكرة لفهم أفضل لما هو مطلوب، لاستعارة عبارة ألبرت أينشتاين "البقاء على قيد الحياة والانتقال إلى مستويات أعلى". وأخيرًا، فإنّ هذا الكتاب يدور حول الأفكار التي يمكن أن تساعد على تشكيل السياسات داخل الحدود الوطنية وخارجها على نطاق عالمي.

وما يوحّد المساهمين في هذا الكتاب هو أنّهم، ونحن معهم، يعتقدون أننا نعيش في عالم هش للغاية. لهذا، فنحن في حاجة إلى أفكار جديدة من مختلف الثقافات والتقاليد الفكرية لزيادة فهمنا التهديدات التي نواجهها، والحلول الممكنة للمشاكل التي تواجهنا. ونحن نعتقد أنه من خلال مقارنة الخبرات والأفكار من بعض المفكرين المتميزين في العالم يمكن أن نبدأ وضع نصائح عملية حول ما يمكن القيام به، ولنتمكن من تحقيق قدر من السلام والازدهار في الأعوام المقبلة.

وعلى الرغم من أنّ الكتاب لم يقدّم أي علاجات جاهزة سهلة، فإنّ فيه إشارة إلى كيف يمكننا أن نبدأ المساهمة في الحوار والتفاهم اللذين من دونهما يصبح أي علاج لا معنى له. وإننا ليحدونا أمل كبير أن تبعث هذه الحوارات روحًا جديدة في الفكر الإنساني، لينظر في جوانب الأزمات الكونية بلا استثناء، ويعيد ترتيب الأولويات، ويجابه كل التحديات، ويستشرف المآلات، ويعيد إنتاج مستقبل أفضل للإنسان.

لقد أظهر جميع المساهمين فهمًا معمّقًا للتوقعات الحالية والمستقبلية للأعمال التجارية العالمية، والجغرافيا السياسية، والصحة البيئية، والديناميات الفاعلة داخل كل منها. لهذا، سوف يجد القرّاء الذين يبحثون عن تقييمات فكرية صارمة حول وجهة المجتمع الدولي، في كتاب "**٢٢ فكرة لإصلاح العالم**" عرضًا مجزيًا جدًا يستحق القراءة.

تقـاريـــر

راجح بادي*

المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى "عاصفة الحزم"

[تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ - آذار / مارس ٢٠١٥]

* المتحدث الرسمي باسم الحكومة اليمنية، والمستشار الإعلامي لرئيس الوزراء اليمني
(قُدّمت هذه الورقة في ندوة "اليمن ما بعد العاصفة" التي عقدها المركز العربي بتاريخ ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠١٥).

أولًا: من أجل فهمٍ موضوعي لسياق الأزمة: بداياتها وتطوراتها وخلفيات مواقف أطرافها، من الأفضل أن نتطرق أولًا إلى الأجندة الداخلية التي أسهمت في توليد هذه الأزمة.

١. الأجندة الداخلية:

تلاقت أجندة الحركة الحوثية وجبهة الرئيس السابق علي عبد الله صالح على إفشال مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي كان أحد استحقاقات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، لما يتوقّع أن تكون عليه المخرجات النهائية للمؤتمر التي ستصبّ في مصلحة إقامة دولة اتحادية فيدرالية ديمقراطية تتخفّف فيها مناطق اليمن من المركزية الحادة التي كانت تعمل لمصلحة ما يوصف في اليمن بالمركز المقدّس: القبلي المذهبي الذي احتكر قمة السلطة والنفوذ السياسي والمالي في شمال اليمن منذ ألف عام، ثم في اليمن الموحّد بعد حرب عام ١٩٩٤.

وإضافةً إلى البعد المذهبي الشيعي الذي مثّلته الحركة الحوثية التي تؤمن بأنّ الحكم محصور في العلويين، فإنّ الرئيس السابق وجماعته وجدوا أنّ مقررات مؤتمر الحوار الوطني سوف تستكمل تحقيق الكثير من أهداف الثورة الشعبية ضدّه (٢٠١١) التي كان أبرز أهدافها بناء الدولة الفيدرالية الديمقراطية، ومنع العسكريين من مزاولة العمل السياسي إلا بعد عشر سنوات من تركهم السلك العسكري، وتحقيق العدالة الانتقالية، ومحاسبة المتورطين في أعمال العنف والقتل ضد المتظاهرين السلميين.

وعلى الرغم من أنّ هذين الطرفين شاركا في مؤتمر الحوار الوطني بنصيب كبير لكلٍ منهما ظنًّا منهما أنّ الحوار لن ينتج شيئًا، فمشاركتهما كانت تتخفّى وراء محاولة إفشال الخروج بالنتائج المتوقَّعة المذكورة سابقًا التي تقضي في مجملها على البيئة السياسية والمذهبية التي تضمن الحكم لهما.

وعلى الرغم من المحاولات المستميتة التي بُذلت في سبيل تحقيق هدف الإفشال، فشلا في عرقلة صدورها. ومن يومها بدأت تتكرس مظاهر التحالف المحيّر بين العدوّين اللدودين اللذين تقاتلا ستّ سنوات (٢٠٠٤-٢٠١٠) في ستّ حروب دامية، ثم اتفقا على رفض فكرة النظام الفيدرالي الاتحادي، ولو أدّى الأمر إلى تدمير المسار السياسي السلمي والزجّ باليمن في أتون حرب طاحنة كما هو حادث اليوم. وكان بداية المخطط هو التخلّص من القوى الفاعلة والمعارضة لهما والتي كان لها دور حاسم في إجبار الرئيس السابق على التنحّي عن السلطة، وبخاصة القوى التي لها مرجعية متعارضة مع المرجعية الشيعية للحوثيين، وتمثّل خطرًا حقيقيًا عليها.

خلال عام الزحف الحوثي المسنود بدعم الرئيس السابق، ظلّت العلاقة التحالفية السرّية بين الطرفين مثار خلاف وجدل بين المحذّرين منها والرافضين تصديقها ابتداءً، مع أنّ مظاهر هذا التحالف المحيّر (كما وُصف يومها) كانت واضحة في تطابق المنطلقات الإعلامية للطرفين، وتصنيف الأعداء المشتركين المحدّدين في: حزب الإصلاح الإسلامي، وآل الأحمر، والقادة العسكريين بقيادة اللواء علي محسن الأحمر الذين انشقّوا عن نظام الرئيس السابق علي صالح، وسماح القادة العسكريين الموالين لصالح للميليشيات الحوثية بالاستيلاء بسهولة على معسكرات الجيش اليمني وعتاده الضخم والمتطور في محافظة صعدة وبعض المناطق التي سيطروا عليها. وآخر هذه المظاهر، كان التقارب السريع بين علي صالح وعدد من رموز الزيدية السياسية الموجودين ضمن اللقاء المشترك الذين دعوا إلى تحالف الحوثيين مع خصمهم القديم علي صالح.

ثانيًا: تحكّمت عدة عوامل في طبيعة المرحلة الانتقالية التي دخلها اليمن بتوقيع فرقاء السياسة اليمنية المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في المملكة العربية السعودية برعاية مجلس التعاون الخليجي. وكان أبرز هذه العوامل هو حالة التوازن في القوة بين طرفَي الصراع، وهما: جبهة الرئيس السابق علي عبد الله صالح وحلفائه وجبهة قوى الثورة الشبابية وذراعها السياسية التي كان يمثّلها اللقاء المشترك وشركاؤه. وقد أدّت هذه الحالة إلى قبول الطرفين بخياراتٍ مريرة، مثل تنحّي علي صالح عن الحكم وقبول المعارضة بمنحه الحصانة عن فترة حكمه.

بعد توقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الرياض في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١، بدأ حينها ما سُمّي بالعملية الانتقالية في اليمن برعاية الدول العشر، ووظيفتها مساعدة انتقال البلد إلى إقامة نظام سياسي توافقي جديد، أو الانتقال إلى حكم ديمقراطي رشيد وفقًا لتعبير المبادرة الخليجية، بوصفه حلًا وسطًا يجمع بين مطالب النظام السابق، وتطلعات قوى ثورة شباط / فبراير ٢٠١١ المطالبة بالتغيير.

وعلى الرغم من الآمال العريضة التي رافقت توقيع المبادرة الخليجية، فالتآمر عليها بدأ مبكرًا من خلال تهديدٍ غير مباشر وجّهه الرئيس

المخلوع علي صالح لمعارضيه السابقين وشركائه الجدد (بأنّه سوف يعلّمهم معنى المعارضة). وفي المقابل كان الحوثيون يرفعون عقيرتهم بالصراخ ورفض المبادرة الخليجية بحجّة أنّها تمنح علي صالح الحصانة عن جرائمه. واليوم باستعراض وقائع الفوضى في الفترة الانتقالية، تتّضح جدية تلك التهديدات ويتأكّد أنّ أصحابها كانوا صادقين فيها.

ثالثًا: أبرز المعوقات والمؤامرات التي واجهتها المبادرة الخليجية خلال الفترة الانتقالية:

١. وضع العراقيل أمام إعادة الطابع الوطني في جهاز الدولة المدني والعسكري (أي إعادة هيكلة الجيش والأمن والوظيفة العامة على أسس وطنية)، من خلال إثارة الفوضى والعواصف الإعلامية ضدّ كلّ قرار يستهدف تحقيق هذا الهدف. والغرض كان واضحًا. وهو المحافظة على الطابع الحزبي والطائفي المهيمن على الدولة الذي يوالي شخص الرئيس السابق ولا يعترف بأيّ ولاية لغيره.

في السياق نفسه، كان الحوثيون يشنّون حملات تخوين ضدّ المبادرة الخليجية بحجّة أنّها فرّطت في ثورة الشباب ودمائهم ومنحت الحصانة لعلي صالح.

٢. دعم الرئيس السابق الفوضى في البلاد وتقويض الأمن خلال الفترة الانتقالية، وتقديمه إعلاميًا بأنّه دليل فشل المبادرة الخليجية وما نتج منها من تغييرات، من خلال الأساليب التالية:

- تسليم أسلحة المعسكرات للحوثيين في صعدة ممّا حوّلهم إلى قوة عسكرية كبيرة جدًا. وقد أسهم ذلك في نشر الفوضى والحروب في مناطق سعى الحوثيون للتمدّد فيها، مثل حجة والجوف وأرحب.
- تسليم محافظة أبين لتنظيم القاعدة. وكان القائد المسؤول عن ذلك هو العميد عبد الرزاق المروني الذي تأكّد ارتباطه بالمخلوع علي صالح والحوثيين، وجرى تعيينه بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء قائدًا للقوات الخاصة. وقد أدّى ذلك إلى حدوث مآسٍ وكوارثَ وفواجعَ في أبين تسبّبت في نزوح عشرات الآلاف من الأسر إلى عدن حيث عاشوا في ظروف مأساوية. ويلاحظ أيضًا اشتداد عمليات القاعدة في تلك الفترة التي أربكت عملية التغيير ومسار التسوية السلمية. والمعروف أنّ تنظيم القاعدة هو أحد الأقنعة التي يتحرّك من خلالها الرئيس السابق لتنفيذ أجندته السياسية؛ مثل إثارة الفوضى وتخويف الناس في الداخل والخارج من شبح تنظيم القاعدة، وأنّه الوحيد القادر على مواجهته.

ونذكّر هنا بتصريح السفير البريطاني في اليمن لجريدة **يمن تايمز** (جوناثان ويلكس) أثناء سقوط أبين بيد القاعدة، عندما أبدى استغرابه بسبب عدم وجود أيّ دليل على وجود قوّات مكافحة الإرهاب في أبين التي درّبتها بلاده لهذا الغرض.

- تنفيذ سلسلة متواصلة من أعمال الاعتداءات على خطوط الكهرباء وأنابيب البترول والغاز التي تسببت في تأجيج النقمة الشعبية على سلطة الفترة الانتقالية بفعل استغلالها إعلاميًا وسياسيًا من جانب الرئيس المخلوع والحوثيين، لإقناع الرأي العام الناقم بفشل الترتيبات السياسية التي جاءت بها المبادرة الخليجية، وبخاصة تقاسم السلطة مع المعارضة وإقصاء علي صالح، وهيكلة الجيش والأمن.

٣. التحريض السياسي والإعلامي على السلطة الانتقالية بحجّة فشلها في إدارة الدولة ومواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، والمطالبة بتغييرها خلافًا للمبادرة الخليجية، على الرغم من حقيقة أنّ جبهة الرئيس السابق مشاركة في إدارة الفترة الانتقالية بالنصيب الأكبر في كلّ شيء، ووفقًا للأرقام التالية:

- ١٧ وزيرًا مؤتمريًا في الحكومة.
- ١٥ محافظًا مؤتمريًا.
- ٩٥ في المئة من وكلاء المحافظات مؤتمريون.
- ٩٠ في المئة من وكلاء الوزارات مؤتمريون.
- ٨٥ في المئة من مدراء العموم مؤتمريون.
- ٢٢٠ عضو برلمان مؤتمريون.
- ٩٠ في المئة من القادة الكبار ومعاونيهم في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والاستخباراتية، موالون للرئيس السابق ولاء حزبيًا وقبليًا وطائفيًا.
- ٩٠ في المئة من أعضاء المجالس المحلية في الجمهورية مؤتمريون.
- ٩٥ في المئة من رؤساء أقسام الشرطة ومدراء المدارس مؤتمريون.
- ٨٠ في المئة من مدراء أمن المحافظات والمديريات وعقال الحارات مؤتمريون.
- ٨٠ في المئة من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات مؤتمريون.

٤. السعي لإفشال مؤتمر الحوار الوطني الشامل من خلال رفض مبدأ الفيدرالية والأقاليم التي نجحت في جذب المكوّنات الجنوبية لفكرة البقاء في ظل الوحدة ونبذ فكرة الانفصال. وعندما شعروا أنّ فكرة الفيدرالية تحظى بالأغلبية وجرى تمريرها، بدأوا تنفيذ خطة السيطرة العسكرية المسلحة على الأرض مستفيدين من سيطرتهم الفعلية على الجيش والأمن. وقد تحالف الرئيس السابق في ذلك مع الحوثيين الذين انقلبوا على أطروحاتهم السابقة. وبدأت تظهر قرائن على وجود تحالف سرّي بين الطرفين لتدمير الفترة الانتقالية، بدأت علاماته في حروب السيطرة على دماج وكتاف وحاشد وعمران، بتحالفٍ واضح بين الحوثيين وأتباع الرئيس السابق. وكانت تلك التحركات تمهيدًا للانقلاب الكبير على المسار السياسي والمبادرة الخليجية الذي بدأ بحجّة رفض الجرعة السعرية في المشتقات النفطية، ومحاربة الفساد، والمطالبة بإقالة حكومة الوفاق الوطني.

٥. في الوقت الذي بدا فيه أنّ بشائر نجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وأنّ المسار السياسي ماضٍ في اتّجاه التغيير الشامل لبنية الدولة اليمنية، بدأت منذ منتصف عام ٢٠١٣ العمليات العسكرية الحوثية ضد مجموعة الشيخ يحيى الحجوري السلفية التي كان مركزها التعليمي الشهير يقع في منطقة دماج في محافظة صعدة معقل الجماعة الحوثية الشيعية، بحجّة محاربة المتطرفين والتكفيريين. وبعد أربعة شهور من الحصار اللاإنساني والقصف الهمجي، وبوساطة من رئاسة الجمهورية، اضطرت الجماعة السلفية للجلاء عن صعدة كلّها برجالها ونسائها وأطفالها، تاركين منازلهم ومساجدهم وأشهر مركز سلفي للعلوم الشرعية في اليمن. ومع أنّ كثيرين ظنّوا أنّ ما حدث كان أمرًا خاصًا بالعلاقة المتوترة مذهبيًا بين الجماعتين، وتعامل معه البعض على أنّه تعبير مشروع عن مخاوف الحوثيين الشيعة من تكرار ما يتعرّض له أمثالهم في العراق ولبنان، ما اتّضح فيما بعد كشف أنّ الهدف الحقيقي هو رغبتهم في إحكام السيطرة الكاملة على المحافظة وتأمينها من أيّ وجود قد يمثّل خطرًا عليهم أثناء زحفهم خارج مناطقهم التقليدية.

٦. ما حصل بعد أحداث دماج وتهجير السلفيين منها، بدأ يكشف تدريجيًا عن تحوّلٍ نوعي في إستراتيجية جماعة الحوثيين وتحالفاتها الجديدة على الأرض، وبخاصة مع حزب الرئيس السابق علي صالح، والتي تعززت من خلال مشاركة أنصاره والرموز المشيخية والعسكرية الموالية له في دعم الزحف العسكري للحوثيين الذي بدأ بعد إخراج السلفيين من دماج يستهدف أبرز القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية التي دعمت الثورة الشبابية ضدّ علي صالح؛ من خلال التوجّه للسيطرة على مطارح أسرة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر المحاذية لمحافظة صعدة، وتدمير منازلهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وطردهم خارجها، على الرغم من عدم وجود أيّ مسبّبات حقيقية للعداء بينهم وبين الحوثيين. ولكنّها كانت أجندة الطرف الآخر في التحالف. وهو الرئيس السابق الذي أراد أن ينتقم منهم جزاء مشاركتهم في خلعه.

٧. انتقل الزحف الحوثي إلى محافظة عمران حيث توجد أقوى الألوية العسكرية في الجيش اليمني برمّته، والتي ساندت الثورة الشبابية، وكان لها أيضًا دور كبير في الحروب التي نشبت ضد الحوثيين خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠). ويعدّ قائدها الشهير حميد القشيبي من أبرز المناوئين للحوثيين. وكانت المبررات هذه المرة هي مطلب استقالة المحافظ المنتمي إلى حزب الإصلاح واستبداله بمحافظ محايد، وإبعاد اللواء القشيبي المعادي للحوثيين. وبعد أسابيع من القتال من دون دعم الدولة، وصمت المبعوث الدولي جمال بن عمر ووزارة الدفاع، بل تخاذلها في نجدة وحداتها العسكرية المحاصرة وتحوّلها إلى وسيط يعرض على الجيش الانسحاب من عمران ثمنًا لسلامته، اكتسح الحوثيون عمران مدعومين بالوحدات العسكرية والأمنية والتشكيلات القبلية الموالية للرئيس السابق علنًا هذه المرة. وجرَت السيطرة على اللواء المدرع الأقوى في اليمن وترحيل أسلحته إلى صعدة، وإعدام قائده ورجاله. وأقام الحوثيون سلطتهم الخاصة في المنطقة. وفرضوا أجندتهم المذهبية، بما فيها تحريم الموسيقى والغناء وصلاة التراويح وتغيير أئمة المساجد بموالين لهم.

وكان من الغريب أن يقابل الزحف الحوثي صمت قيادة الدولة والمبعوث الدولي للأمم المتحدة (جمال بن عمر) اللذَين يفترض أنّهما حارسَا العملية السياسية التشاركية؛ وكان مفزعًا أن تظلّ الدولة اليمنية محايدة تجاه كلّ ما حدث وأدّى إلى انهيار سلطتها واستيلاء ميليشيات مسلّحة على وحدات مهمة من الجيش اليمني، وقتل اللواء حميد القشيبي أحد كبار القادة العسكريين. وكان إعلان الدولة ووزارة الدفاع أنّهما محايدتان في المعركة قاصمًا للظهر. وقامتا بدور الوساطة بين الجماعة المسلحة ووحداتها العسكرية في كلّ المعارك التي دارت وكأنّهما طرف ثالث محايد. وكان ملفتًا للنظر قيام وزير الدفاع حينها (محمد ناصر أحمد) بزيارة تجمّعات الحوثيين المسلحة المحاصرة لقوّاته العسكرية في عمران، والتقاط الصور التذكارية مع قادتهم، وتأخير إصدار بيان نعي رسمي فضلًا عن التنديد،

وعدم حضور الرئيس ووزير الدفاع مراسيم تشييع جنازة القشيبي التي على الرغم من ذلك اتّخذت طابعًا شعبيًا غير مسبوق في صنعاء.

٨. بعد عمران، تمدّدت حركة الحوثيين وحلفائهم في المناطق التي تقع على الطريق إلى صنعاء العاصمة في إشارةٍ واضحة أنّها هدفهم التالي. وانتهزت فرصة إعلان الرئيس هادي قـرارات رفع أسعار المشتقات النفطية لمواجهة عجز الموازنة العامة الخطير. وأعلنت إقامة اعتصامات في مداخل العاصمة وفي داخلها رافعةً مطالب إقالة الحكومة، وإلغاء قرار رفع أسعار المشتقات النفطية، ومحاربة الفساد. وفشلت كلّ محاولات التفاهم للوصول إلى حلٍ وسط مع الحوثيين. وتزايدت عوامل التوتّر بين مؤيدي الحوثيين ومعارضيهم الذين شكّلوا اصطفافًا مؤيّدًا للرئيس كان له أيضًا فعاليات جماهيرية ضخمة في العاصمة. وتجوّلت الوساطات دون فائدة بين صنعاء وصعدة. وشارك فيها المبعوث الدولي جمال بن عمر الذي لم يجد مانعًا في التحاور مع ميليشيا مسلّحة تحاصر العاصمة، ومحاولة إقناعها بالتنازل.

٩. كانت عملية الحوار والوفود وسيلة لضمان الوقت اللازم لاستكمال الاستعدادات العسكرية حول العاصمة وداخلها. وكالعادة في كلّ الحالات المماثلة، انتهز الحوثيون المنتشون بالقوة وتخاذل الدولة والأحـزاب وقوع مناوشات بين رجال الأمن ومتظاهرين حاولوا محاصرة بوابات وزارات الداخلية والاتصالات والكهرباء. فاستغلّها الحوثيون وحلفاؤهم للبدء في الزحف على مؤسسات سيادية؛ مثل مقرّ التلفزيون الرسمي، ومحاصرة مقرّ الحكومة، ووزارة الداخلية بحجة أنّ فيها قناصين أطلقوا الرصاص على المعتصمين السلميين. وصاحَب ذلك دخـول ميليشيات مسلّحة من مداخل متعددة للعاصمة سرعان ما اشتبكت مع المواطنين الرافضين لها، لوجودها في مناطقهم.

١٠. بدأ الحوثيون وحلفاؤهم في تنفيذ المرحلة الأخيرة من خطتهم للتخلّص من خصومهم والسيطرة على أخطر المراكز السيادية في الدولة، والزحف على المؤسسات المستهدفة سواء كانت عسكرية معادية لهم أو مؤسسات مدنية اتّهمت بأنّها مراكز للإرهابيين الدواعش والقاعدة، وتحديدًا دُور القرآن والجمعيات الخيرية والمؤسسات الإعلامية والتعليمية المحسوبة على حزب الإصلاح. وفي الوقت نفسه، قضى جمال بن عمر أيامًا في صعدة لإقناع قادة الحوثيين باتفاقٍ جديد يضمن لهم تنفيذ كلّ شروطهم. وتأخّرت المباحثات حتى استكمل الحوثيون اقتحام العاصمة والسيطرة على كلّ ما فيها بمساعدة القادة العسكريين والأمنيين الموالين للرئيس السابق الذين أعلنوا انضمامهم لثورة الحوثيين الجديدة.

١١. انقلب المشهد السياسي في اليمن في ٢١ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ رأسًا على عقب، بعد اقتحام الميليشيات الحوثية العاصمة اليمنية صنعاء مدعومة بوحدات قبلية وعسكرية مدرّبة موالية للرئيس السابق علي صالح، قبل أن تتمدد إلى محافظات أخرى مثل الحديدة الميناء الإستراتيجي على البحر الأحمر ومعظم المحافظات الشمالية؛ بحجّة محاربة الإرهابيين والقاعدة والدواعش. وأينما حلّوا، نشبت الحروب وانتشرت الفوضى والقتل.

١٢. لم يلتزم الحوثيون وحلفاؤهم اتفاق السلم والشراكة الذي جرى توقيعه مساء ٢١ أيلول / سبتمبر بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء كاملة، والذي قضى بانسحاب قوّاتهم من صنعاء والمدن. وأعلن قادتهم أنّ المبادرة الخليجية انتهت وحلّ محلّها اتفاق السلم والشراكة. وأنّ كلّ الترتيبات التي نتجت من المبادرة الخليجية صارت غير قائمة. وبدأوا يفرضون ممثّلين لهم في الشوارع والمعسكرات ومؤسسات الدولة، مثل الوزارات والمحافظات، ويصدرون الأوامر للمسؤولين وعرقلوا تشكيل حكومة جديدة بدعم علي صالح؛ بحجّة أنّ أحمد بن مبارك الذي جرى تكليفه رسميًا بتشكيل الحكومة عميل أميركي. وعندما تشكّلت حكومة خالد بحاح، عرقلوا نشاطها، ولم يستطع رئيس الوزراء أن يمارس عمله بصورة طبيعية.

١٣. لم تؤدّ كلّ التنازلات التي قدّمت للحوثيين، والتغاضي عن زحفهم للسيطرة على كلّ البلاد، إلى حلّ الأزمة وانفراج الوضع السياسي. وتنقّلت البلاد من أزمةٍ إلى أخرى حتى بعد موافقة الحوثيين على تشكيل حكومة الكفاءات الوطنية.

١٤. وفي الداخل، اختلطت الأوراق بعنف؛ فلم يمرّ بسهولة تمدّد الحوثيين في المحافظات مدعومين هذه المرة علنًا بقوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة؛ فقد واجهوا مقاومة شرسة من القبائل بخاصة في محافظتَي البيضاء ومأرب. وواجهوا أيضًا مقاومة شعبية سلمية في الحديدة وتعز وإب وذمـار، وإلى حدٍ ما في العاصمة صنعاء. وأمّا في الجنوب فقد أدّت أحداث استيلاء الحوثيين على مراكز القرار السياسي والعسكري في العاصمة إلى طغيان المطالب الانفصالية وخفوت صوت الراضين باستمرار الوحدة في ظلّ نظام اتحاد فيدرالي، وأعلنت المحافظات الجنوبية وأخرى شمالية رفضها قبول أيّ توجيهات من صنعاء. وفيما بعد، انتقلت أعمال المقاومة المسلّحة ضد الحوثيين إلى الجنوب، عندما توغّلوا فيه.

١٥. كان آخر أعمال الحوثيين الفوضوية وبدعم علي صالح، اختطاف مدير مكتب رئيس الجمهورية أحمد بن مبارك، وهو في طريقه إلى اجتماع لجنة الدستور الجديد لتسليم نسخة الدستور الجديد لرئيس الجمهورية ولجنة الرقابة على مخرجات الحوار الوطني؛ لمنع ما وصفوه بمؤامرة تمزيق اليمن باعتماد الفيدرالية والأقاليم الستة في الدستور الجديد. واستمرت أزمة اختطاف مبارك فترةً تدهورت فيها حال البلاد، وانتشرت الفوضى واليأس من أيّ تغيير.

١٦. في ٢١ كانون الثاني / يناير، قدّم رئيس الوزراء خالد بحاح استقالته، بعد أن وجد أن لا فائدة في انفراج الأزمة. وفي اليوم نفسه قدّم رئيس الجمهورية أيضًا استقالته، بعد أن فرض عليه الحوثيون تعيين عدد كبير من أنصارهم في مناصبَ سيادية عسكرية ومدنية، بدءًا من منصب نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ونواب وزراء، وغيره.

١٧. وفي ٦ شباط / فبراير ٢٠١٥، استغلّ الحوثيون إصرار رئيسَي الجمهورية والوزراء على عدم التراجع عن استقالتهما في ٢٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥؛ فأحكموا قبضتهم الفعلية على الوضع في العاصمة السياسية بإعلان دستوري أعلنوه على مسؤوليتهم، وقضوا فيه بحلّ مجلس النواب، وتجميد العمل بالدستور اليمني، وتشكيل مجلس وطني، ولجنة ثورية عليا لإدارة البلاد. وأعقب ذلك فرض الإقامة الجبرية على الرجلين ومعهما مجموعة من الوزراء المستقيلين. ودخلت البلاد في مرحلة جديدة من التأزّم السياسي والاجتماعي، قبل أن يتمكّن الرئيس من كسر الحصار المفروض عليه، وينتقل إلى مدينة عدن البعيدة عن سيطرة المتمردين، حيث يوجد أنصار كثيرون له. ومن هناك أعلنها عاصمة موقّتة للبلاد.

١٨. وفي خطوةٍ مفاجئة، تمكّن الرئيس هادي من كسر الحصار المفروض عليه والانتقال إلى عدن؛ معلنًا تراجعه عن الاستقالة، وعَدِّ صنعاء عاصمة محتلة وعدن عاصمة موقّتة والحوثيين ميليشيا متمردة. وانقسمت البلاد على الطريقة الليبية بين سلطةٍ شرعية في عدن وسلطة الأمر الواقع في صنعاء. وانسحبت معظم السفارات والمؤسسات الدولية التنموية. وتوقّفت الأعمال الخاصة والعامة.

١٩. بعد انتقال الرئيس إلى عدن، لم يبق أمام الحوثيين وحلفائهم إلّا الزحف من جديد صوب عدن والمحافظات الثائرة عليهم لإخضاعها بالقوة المسلّحة تحت المبررات نفسها: حماية الوحدة ومحاربة التكفيريين والإرهابيين حتى وصلت الأمور إلى ماهي عليه الآن من حروب محلية ومحاولة السيطرة على عدن، ما استدعى تدخّلًا عربيًا خليجيًا بناءً على طلب الرئيس هادي.

وخلال الشهر التالي، تطوّرت الأزمة سلبيًا مع اتخاذ الحوثيين وحلفائهم قرار التمدد إلى المحافظات المتحررة من سيطرتهم، ولا سيّما عدن، حيث بدأت حشودهم العسكرية في التحرّك وبسط سيطرتها، ولكن في مواجهة مقاومة شعبية وعسكرية كانت ضعيفة على أيّ حال. ومع اقتراب الزحف من عدن وظهور تحركات عسكرية موالية للمتمردين في داخل عدن وغيرها، تصاعد خطر سقوط العاصمة الموقّتة؛ ما دفع بالمملكة العربية السعودية وحلفاء عرب وخليجيين إلى شنّ حملة عسكرية قويّة لمنع الحوثيين وحلفائهم من السيطرة على عدن، ولدعم الشرعية الدستورية، ورفض الانقلاب المتكامل الأركان الذي قاده صالح مع حلفائه الحوثيين، وخطّط له منذ توقيعه المبادرة الخليجية في العاصمة السعودية الرياض، في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١.

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياسات عربية" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها المراجع والجداول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلة كافة، لتقييم وقراءة محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوئها، قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول ، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِّذت بها في الأصل، بحسب برنامجَي : اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل صورًا.

سياسات عربية

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

٣٥	دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
٥٥	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
٥٥	دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
٧٥	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
٩٥	دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
١٢٠	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
١٢٠	دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
١٤٠	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون

ص.ب: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE